

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية دولية

الموضوع:

الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي

تحت إشراف:
د. بطاهر سمير

من إعداد الطالبة:
بختي زوليخة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ	أ.د. بن باير حبيب
مقرا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر -أ-	د. بطاهر سمير
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ	أ.د. بن بوزيان محمد
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر -أ-	د.سي عبد الهادي عمار

السنة الجامعية 2010/2009

<u>الصفحة</u>	
(أ، ب، ج، د، هـ)	المقدمة العامة
الفصل الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي	
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: الملامح العامة للنظام الاقتصادي الرأسمالي
2	المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي "المفهوم وعوامل النشأة"
7	المطلب الثاني: أشكال الرأسمالية
10	المطلب الثالث: خصائص وطريقة أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي
16	المبحث الثاني: تطورات النظام الاقتصادي الرأسمالي
16	المطلب الأول: الرأسمالية المعاصرة
19	المطلب الثاني: رأسمالية الدولة الاحتكارية
23	المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية والرأسمالية (عولمة الرأسمالية)
32	المبحث الثالث: نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي
32	المطلب الأول: نظرية الكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي
37	المطلب الثاني: نظرية النيوكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي

الفهرس

41	المطلب الثالث: النظرية الكينزية وأدائها للاقتصاد الرأسمالي
48	المطلب الرابع : النظرية النقدية المعاصرة ونظرية التوقعات
58	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: المدخل إلى دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي	
59	مقدمة الفصل
60	المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي بين المشكلة الاقتصادية والخصائص والمبادئ
60	المطلب الأول: الاقتصاد الإسلامي... المفهوم والأهداف والمصادر
67	المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي و المشكلة الاقتصادية
69	المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الإسلامي
73	المطلب الرابع: أركان الاقتصاد الإسلامي
80	المبحث الثاني: المعاملات والإقتصادية في الاقتصاد الإسلامي
80	المطلب الأول: نظام السوق الإسلامي
88	المطلب الثاني: البنوك الإسلامية (النظام المصرفي البنكي في الإسلام)
94	المطلب الثالث: النظام المالي في الإسلام

الفهرس

98	المبحث الثالث: السياسات والإقتصادية للإقتصاد الإسلامي
98	المطلب الأول: السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي
104	المطلب الثاني: السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي
114	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: الأزمات المالية في النظام الرأسمالي	
115	مقدمة الفصل
116	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
116	المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية
119	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
124	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية
129	المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمات المالية للنظام الرأسمالي
129	المطلب الأول: الأزمات المالية الدولية من 1929 حتى نهاية الثمانينات
134	المطلب الثاني: الأزمات المالية في القارة الأمريكية والآسيوية
142	المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة (2007-2008)
157	المبحث الثالث: تقييم فعالية النظام الرأسمالي المعاصر
157	المطلب الأول: أزمة اقتصاد عالمي أم نظام رأسمالي

الفهرس

171	المطلب الثاني: المخاطر والاختلالات المترتبة على عوامة الرأسمالية
175	المطلب الثالث: حقيقة النظام العالمي النقدي والمالي
183	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: الاقتصاد الإسلامي بديل للنظام الرأسمالي	
184	مقدمة الفصل
185	المبحث الأول: الطرح الإسلامي لحل أزمات النظام الرأسمالي
185	المطلب الأول: ضرورة البديل الاقتصادي
186	المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية للأزمة المالية العالمية
190	المطلب الثالث: إدارة الفكر الاقتصادي الإسلامي للأزمة الراهنة
197	المبحث الثاني: منهج الاقتصاد الإسلامي في حل المشكلات الاقتصادية
197	المطلب الأول: الزكاة ودورها الفعال في معالجة المشكلات الاقتصادية
217	المطلب الثاني: تحريم الربا ودوره في معالجة المشكلات الاقتصادية
223	المطلب الثالث: التمويل بالمشاركة ودوره في تفعيل الاستثمارات
233	المبحث الثالث: البدائل الإسلامية للنظام المالي الرأسمالي
233	المطلب الأول: الأوراق المالية الإسلامية أو (الصكوك الشرعية)

الفهرس

236	المطلب الثاني: المشتقات المالية الإسلامية
241	المطلب الثالث: التوريق الإسلامي
245	خاتمة الفصل
246	الخاتمة العامة
252	الملاحق
253	قائمة الأشكال والجداول
255	قائمة المراجع
266	الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
ص44	منحنى الطلب الفعال	الشكل (1-1)
ص46	منحنى الطلب على العمل	الشكل (2-1)
ص46	منحنى عرض العمل	الشكل (3-1)
ص47	منحنى يبين مستوى البطالة اللاإرادية	الشكل (4-1)
ص64	قواعد الاقتصاد الإسلامي	الشكل (1-2)
ص149	تحليل أسباب أزمة الرهن العقاري	الشكل (1-3)
ص187	شكل تقريبي لكيفية تحرك الأزمة المالية الراهنة برؤية إسلامية	الشكل (1-4)
ص198	تأثير الزكاة على إمكانيات الإنتاج القومي	الشكل (2-4)
ص206	دالة الاستهلاك في مجتمع الزكاة	الشكل (3-4)
ص207	المستوى التوازني للدخل الكلي في مجتمع الزكاة	الشكل (4-4)
ص208	دالة الإستهلاك المقترحة في مجتمع الزكاة	الشكل (5-4)
ص216	أثر الزكاة على الاستثمار	الشكل (6-4)
ص232	العلاقة بين الاستثمار و معدل الربح	الشكل (7-4)

2- قائمة الجداول:

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
ص93	أساليب التمويل الإسلامي	الجدول (1-2)
ص152	خسائر أهم البنوك الأمريكية بفعل الأزمة	الجدول (1-3)

ملخص الدراسة:

يشهد العالم برمته أزمة مالية حادة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا إلى العديد من البلدان الأخرى.

ولا تقتصر هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط بل تتعداها إلى الاقتصاد الحقيقي، وهي تندرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، والتي زادت حدتها انطلاقاً من سنوات الثمانينات مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية بكل آلياتها من خلال تحرير أسواق رأس المال ونزع كل القيود المنظمة لها وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، أين أصبح الاقتصاد العالمي مبني على مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة بحجم الطلب عليها، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للموارد، هذا النوع من التعامل الذي يرفضه النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي يعتبر أساس المشاكل المالية والمخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي.

هذه الأزمات المتعاقبة أصبحت تعد فرصة تاريخية لتقدم الاقتصاد الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها، وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان.

الكلمات المفتاحية: النظام الرأسمالي، الاقتصاد الإسلامي، الأزمات المالية، الأزمة المالية العالمية الحالية.

المقدمة العامة

لم تكن الأزمة المالية العالمية 2008-2009 هي الأولى في النظم الاقتصادية المعاصرة. فوفقا لتقديرات البنك الدولي وقعت 112 أزمة مصرفية حول العالم ، فبداية من الأزمة التي وقعت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر التي منيت بها الرأسمالية في عام 1929، وأزمات الثمانينات والتسعينات والتي ضربت دول شرق آسيا ودولا أخرى في أمريكا اللاتينية، وهذه الأزمات كانت أكثر حدة مما سبقها، وأكثر كلفة على الأداء الاقتصادي. لكن تميزت الأزمة الحالية بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر. حتى وصفها بول فولكر (Paul Volker) (2009) رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة سابقا، «بأنها أم الكوارث المالية جمعاء، والتي نتجت عن أكبر فقاعة ائتمانية في التاريخ» كما عبر عنها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بول كروجمان (2009) (Paul Krugman).

وهي حصيلة تراكمية لاختلالات جوهرية في النظام السائد، وليس مجرد أخطاء أو انحرافات فردية. وهذا ما دعا المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل (Angela Merkel) (2009) إلى أن تصرح بعد الأزمة الحالية: «لا يمكن أن نقبل الاستمرار في التخبط من أزمة إلى أخرى». بينما قال رئيس الوزراء السويدي فريدريك رينفيلد (Fredrik Reinfeldt) (2009) «يجب أن نتابع عن كثب مشكلات الأسواق المالية. أنها السبب وراء كل مشكلاتنا، وهو لب المشكلة للعديد من الدول». أما تيم جايتنر (Tim Geithner) (2009) وزير الخزانة الأمريكية فقد قال: «لقد أخفق نظامنا من نواحي جوهرية، لقد برهن النظام أنه في غاية الهشاشة وعدم الاستقرار». وقال رئيس

المقدمة العامة

البنك المركزي الأوروبي **جين كلاودي كريتشييه (Jean-Claude Trichet)** في كلمة له ألقاها في مؤتمر دولي مطلع العام 2009:

«يجب تصحيح الاختلالات الكبيرة في النظام المالي التي أصبحت ظاهرة للعيان»، وقال: «ما نحتاج إليه هو رؤية جديدة».

ومن هنا برزت أهمية الدور الذي يمكن أن يسهم به الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لنظام يتلافى علل الرأسمالية الجامحة فضلا عن الاشتراكية التي أثبت التاريخ قبل ذلك فشلها.

فالأزمات الاقتصادية المتعاقبة للنظام الرأسمالي أصبحت تعد فرصة تاريخية لتقدم الاقتصاد الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها، وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان. وفي هذا الخضم الواسع لابد من بيان وتوضيح الفكر الاقتصادي الإسلامي وبيان ما لديه من حلول ولعله الوقت الأكثر مناسبة لإثبات حيوية هذا الاقتصاد.

و «الرأسمالية» فيها حسنات وفيها سيئات، لكن الواقع يثبت بجلاء أن سيئاتها مما لا يمكن احتمالها أو التغاضي عنه. والاقتصاد الإسلامي نظام يعترف بألية السوق وحقوق الملكية الفردية، لكنه ينظمها بالحد الأدنى الذي يحمي حقوق الفرد والمجتمع، ويحيطها بسياج القيم والأخلاق التي تضمن أن تحقق السوق والمنافسة الأهداف المرجوة منها.

وإذا علمنا أن أسس الاقتصاد الإسلامي مما اتفقت عليه الأديان السماوية ودعوات الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، فإن الاقتصاد الإسلامي يصبح نظاما عالميا وليس خاصا بالمسلمين فحسب. وهو نظام يأخذ بأفضل ما في النظم البشرية ويتلافى أسوأ ما

المقدمة العامة

فيها، فالدعوة للاقتصاد الإسلامي ليست دعوة للتخلي عن النظم المعاصرة بكل حسناتها وسيئاتها، بل هو دعوة لأخذ أحسنها واجتناب سيئها. ولهذا فإن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون له دور فاعل ومؤثر في إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بما يحقق الرخاء والرفاهية للبشرية جمعاء.

إشكالية الدراسة:

بعد عاصفة الأزمة المالية العالمية التي أصابت اقتصاديات العالم ولا تزال تداعياتها تتوالى، تم طرح الإشكالية حول ما إذا كان النظام الرأسمالي لا يزال صالحا لقيادة الاقتصاد العالمي، أم أن ما بدا فيه من ثغرات تسللت منها تلك الأزمة أفقدت صلاحية قيادة الاقتصاد العالمي وأصبحت الحاجة الملحة لنظام آخر بديل؟ وإذا كان البديل هو الاقتصاد الإسلامي فكيف يمكن لهذا الأخير أن يكون له الدور في معالجة الأزمات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- 1- الرأسمالية تقوم على مبادئ وأسس خاطئة تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهي السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية العالمية.
- 2- الاقتصاد الإسلامي نظام اقتصادي بديل يدخل ضمن الأنظمة الاقتصادية العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

المقدمة العامة

1- تقديم الاقتصاد الإسلامي كمشروع متكامل يمتلك عناصر ومقومات التطبيق والنجاح ليصل في المستقبل إلى أن يكون نظاما عالميا ضمن الأنظمة العالمية التي تحكم العالم اقتصاديا.

2- صار مهما صعود النظام الاقتصادي الإسلامي وإبراز نجاعته وقدرته على حل المشكلات الاقتصادية لعل من أبرزها الأزمات المتتالية على النظام الرأسمالي.

3- الميل إلى البحث في المواضيع التي تخص النظام الاقتصادي الإسلامي عموما.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحديد أوجه القصور في أداء النظام الرأسمالي ومدى قدرة النظام الاقتصادي الإسلامي على علاج هذا القصور خاصة بالنسبة للأزمات الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي والذي يقوم على مقدمات ومسلمات ثم استخلاص النتائج منها. كما يقوم على المنهج الاستقرائي والذي يقوم على متابعة الوقائع، بالإضافة إلى إتباع الأسلوب التحليلي لأداء النظام الرأسمالي وكذلك محاولة استنباط الأحكام من الفقه الإسلامي اعتمادا على مصادره الأساسية مسترشدا بالقواعد العامة في أصول الفقه لإبراز أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي.

محتويات الدراسة:

المقدمة العامة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها أربعة فصول ثم نتائج الدراسة والتوصيات وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول والفصل الثاني نقوم بعرض الجوانب التعريفية لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي بإظهار ملامح ومناهج وطبيعة كل منهما.

الفصل الثالث نتعرض بالدراسة والتحليل فيه لطبيعة الأزمات المالية الاقتصادية المعاصرة في إطار النظم الاقتصادية الرأسمالية خاصة الأزمة الاقتصادية الحالية و نقوم بتقييم فعالية هذا النظام في علاجها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبيان ما إذا كان العالم بحاجة إلى نظريات جديدة لخروجه من أزماته الاقتصادية المختلفة . ولإبراز هذا نقوم في **الفصل الرابع** بتقديم النظام الاقتصادي الإسلامي بضوابطه لحل وعلاج هذه الأزمات وذلك كبديل للنظام الرأسمالي.

مقدمة الفصل:

ينسب النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى رأس المال الذي يلعب الدور الأساسي ويقوم على أساس الحرية الفردية لامتلاك وسائل الإنتاج والعمل والاستهلاك. وقد ظهر هذا النظام كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وغير وجه الحياة تغييراً جذرياً بسبب الثورة الصناعية وانتشار حركة الاستعمار الأوربي ويعيش اليوم ما يقارب $\frac{2}{3}$ سكان العالم في ظل هذا النظام الرأسمالي ويخضعون له في حياتهم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ويبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي على السوق الحرة والمنافسة المفتوحة، ويكون الربح فيه هو المحرك الأساسي ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية يكون للأفراد والشركات الحق في امتلاك واستخدام الثروة للحصول على دخل، واستخدام العمالة مقابل أجر بتدخل ضئيل من الحكومة أو دون تدخل منها. وتقوم قوى السوق في هذه الأنظمة بوظيفة تنظيم الاقتصاد عن طريق نظام العرض والطلب. و توجد أشكال متعددة للرأسمالية تختلف فيما بينها في العديد من الخصائص، كما تتباين في درجات نجاحها في تحقيق الرخاء للمواطنين. ترتبط تكون النظرية الاقتصادية بفهم وتصوير النظام الرأسمالي السوقي نظرياً. مع تكون هذه النظرية وتعقيد العلاقات الاجتماعية حصلت فكرة تصوير هذه العلاقات نظرياً على الاعتراف وعلى التجسيد الفعلي.

وفي فصلنا هذا نتناول أهم ما يميز هذا النظام من ملامح وخصائص وأهم التطورات التي حصلت فيه وكذلك نتطرق بالدراسة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي سعت لتفسيره وتطويره.

المبحث الأول: الملامح العامة للنظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الرأسمالي نظام كباقي النظم الاقتصادية يتميز بملامح خاصة في أدائه فضلا عن ظروف وعوامل نشأته، فضلا عن الخصائص المميزة له.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي "المفهوم وعوامل النشأة"

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي.

أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

ليس هناك اتفاق بين علماء الاقتصاد الرأسمالي على وضع تعريف محدد قاطع فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق، والنظام الرأسمالي يختلف -مكانا وزمانا- من حيث التطبيق، فالمجتمع الصناعي المتقدم أي الذي وصل إلى قمة عالية في الفن الإنتاجي والتكنولوجي والذي مر بمراحل عديدة من التغيرات الصناعية والحضارية والثقافية والذي تأصلت فيه الحرية بمعناها الواسع يطبق الرأسمالية بشكل يختلف عن تطبيق مجتمع آخر يتسم بالطابع الزراعي، ولم يصل إلى المراحل الاقتصادية المتقدمة من التطور الاقتصادي والحضاري.

لتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب مراعاة عدة عناصر أساسية هي: الفرد أو الأفراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الآلات والتقدم الفني كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة.

وبالتالي يمكن النظر للرأسمالية كنظام، على أنها ذلك النظام، الذي يقوم على مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تملك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظائهم بهدف تحقيق الكسب المادي، مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية، التي تحكم تعامل الأفراد بعضهم مع بعض، والدول بعضها بعض¹.

كما يذهب بعض الاقتصاديين لتعريف هذا النظام ببساطة بأنه نظام المشروع الحر، أو نظام الاقتصاد الفردي أو نظام المبادرة الفردية².

¹ <http://www.f-law.net/openshare/behoth/ektesad8/rasmaliah/index.htm> الرأسمالية والاشتراكية واقتصاديات السوق

² د. زينب الجوادى، الملامح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الاقتصادية المعاصرة، دار الخيال، الطبعة الأولى، 2005، ص 52، 53

***تعريف موريس دوب للرأسمالية:** يعرف دوب الرأسمالية على أنها نظام المشروع الفردي الخاص وهو النظام الذي تسوده المنافسة الحرة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة في سبيل الوصول إلى سعر التوازن.

***تعريف بيجو للرأسمالية:** يعرف بيجو الرأسمالية مركزا كل اهتمامه على ظاهرة تملك الأفراد العاديين لأدوات الإنتاج، مفرقا في ذلك بينها وبين الاشتراكية التي تملك فيها الدولة هذه الأدوات الإنتاجية، أن الصناعة الرأسمالية في رأيه هي تلك الصناعة التي يمتلك فيها الأفراد العاديين أدوات الإنتاج المادية أو يؤجرونها لحسابهم الخاص، فهم الذين يتحكمون في هذه الأدوات بغية إنتاج السلع ثم بيعها لتحقيق الكسب المادي. ومن هنا فإن النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعات الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديين.

***تعريف جوزيف شومبيتر للرأسمالية:** الرأسمالية في رأيه هي البيئة المادية والثقافية التي يوجد فيها المنظم الكفاء الذي يعمل على التجديد والابتكار- وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي. فالبيئة الرأسمالية التي تنشر الحرية والديمقراطية إنما تمهد السبيل لظهور المنظم الذي يستطيع حمل لواء المشروعات الاقتصادية وإدارتها في ظل المنافسة المشروعة مع غيره من المنظمين وبذلك يتحقق التقدم. كذلك الرأسمالية في- مفهومه - تخلق الوسط الاجتماعي الذي يساعد المنظمين الآخرين على معرفة ذاتهم وإمكانياتهم في مجال النشاط الاقتصادي.

***تعريف ألان جورتشي للرأسمالية:** ركز هذا التعريف (1977) على روح النظام الرأسمالي أكثر من الرأسمالية نفسها. هو يعتقد أن روح الرأسمالية تكمن في قوتها اللانهائية في تغيير لتتلاءم والظروف المادية والمعنوية القائمة. كما أن عمودها الفقري الأساسي هو المنظم الكفاء الذي يتحمل مخاطر الإنتاج ويعتبر عاملا أصيلا في العملية الإنتاجية بل في النشاط الاقتصادي على وجه العموم. ومن رأي جورتشي كذلك، أن التوجيه الاقتصادي المركزي الذي تقوم به الحكومة في شكل خطة اقتصادية تبعد النظام الرأسمالي عن روحه التحررية.

***تعريف مارتن سنتيزر للرأسمالية:** يذكر أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد السوق الحر أي الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق الحرة أي تفاعل قوى العرض والطلب في ظل الحرية التامة، أما قوى العرض فهي المؤسسات الإنتاجية المختلفة التي تنتج مختلف السلع وتعرضها في السوق، في حين أن قوى الطلب هي تلك القوى التي تتمثل في الأفراد العاديين والعائلات والتي تطلب السلعة المعروضة وعلى أساس هاتين القوتين التي يدخل فيهما آلاف من الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية يتحدد السعر دون تدخل من جانب الحكومة المركزية.

والاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد رأس المال والعمل الأجير، وهو اقتصاد يبرز فيه النشاط الصناعي بسرعة تكراره الهائلة في الزمان وتوجه فيه الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى أن تصبح تحت تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا نوعا من النشاط الصناعي، وهو اقتصاد يبرز للنشاط الاقتصادي فيه مظهره العيني والنقدي وتتسع فيه دائرة استخدام النقود لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة.

وهو اقتصاد توسعي في المكان كمستقر للحياة الاجتماعية يمتد نشاطه نحو تغطية النشاط الاقتصادي العالمي، وهو في توسعه عدواني، وفي عدوانيته ديناميكي، وهو اقتصاد له حركته في الزمان بقوانين موضوعية تحكم هذه الحركة وتعطى لشرائح المجتمع وأفراده، عبر نمط لتوزيع ثمار النشاط الاقتصادي، شروط حياتهم المادية والثقافية بل ومنظوماتهم الأخلاقية، في التغيير المستمر لكل هذا.

في هذا المجتمع الرأسمالي نشطت حركة المعرفة الإنسانية بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة، ونشطت عملية استخدام المعارف العلمية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة عبر البحث التكنولوجي والتوصل المستمر إلى سبل وتقنيات الفكر الاقتصادي بأنواعه المختلفة كنتاج لركب هائل من العاملين في النشاط الاقتصادي والمنشغلين به وبإدارته¹.

ثانياً: عوامل نشأة النظام الرأسمالي

¹ د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) الجزء 2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 22، 21

1. تراكم رأس المال: نتيجة انتعاش التجارة بين المدن واكتشاف الذهب وما حصلت عليه الدول المستغلة من الخيرات والمكاسب من المستعمرات، كذلك كان هناك وفرة رأس المال نتيجة انتشار عمليات الربا والمضاربة التي مارسها الكثير من الأسر في أوروبا مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة، أضف إلى ذلك ما تراكم من أموال لدى بعض الأفراد والنبلاء وأصحاب العقارات وزيادة ثروتهم نتيجة زيادة الضرائب والسكان ونمو المدن. وهكذا توافرت الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ذات الحجم الكبير. وقد أدت حاجة الدول الحديثة إلى الأموال إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على انتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق مما أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلي واتساع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل، وهذا التخصص أدى إلى اتساع حجم التجارة الدولية، فكان من نتيجة ذلك أنه زادت ثروة الأفراد والدول زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، كانت المشكلة الاقتصادية التي واجهت الدول الصناعية هي مشكلة الاستهلاك التي نشأت بسبب وفرة الإنتاج¹.

2. زيادة عدد السكان: كانت الزيادة المستمرة في عدد السكان أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى زوال النظام الإقطاعي ، حيث زاد عدد سكان أوروبا زيادة كبيرة منذ القرن السادس عشر، وإن كانت لا تتوافر إحصاءات دقيقة عن عدد السكان. وكانت هذه الزيادة في السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات بسبب توافر الخدمات الطبية والرعاية الصحية وخاصة في المدن ، التي كان سكانها يتزايدون بنسبة كبيرة ، مع العلم أن زيادة السكان تعني زيادة الطلب على المواد الغذائية بكميات كبيرة ، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع أسعارها ، مما عمل تدريجيا على التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية التجارية، فلم يعد الفلاح ينتج لنفسه أو لأسرته، بل كان عليه أن يمد أسواق المدن بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وأصبح الريف ينتج للتبادل التجاري. ولما كان النظام الإقطاعي في الزراعة يؤدي إلى عدم استغلال الأرض كلها ومن ثم إلى تبديد جزء من الأرض، كان من الضروري التحول عن هذا النظام إلى نظام آخر. وقد ساعد استعمال النقود المعدنية على نمو الزراعة الرأسمالية بعد أن كان المجتمع يستعمل

¹ <http://www.f-law.net/openshare/behoth/ektesad8/rasmaliah/index.htm> الرأسمالية والاشتراكية واقتصاديات السوق

النقود السلعية ، مما أدى إلى سهولة التبادل واتساع التجارة ، وزاد من عرض الذهب والفضة في تلك الفترة اكتشاف الأمريكيتين والتوسع في استخراج المعادن النفيسة من مناجمها.

3. انتشار الأفكار والمخترعات الفنية الحديثة: في القرنين السابع عشر والثامن

عشر شاعت أفكار بعض العلماء أمثال: جاليليو (Galileo) ، نيوتن (Isaac Newton)، داروين (Charles Darwin) ، لتعلن للبشر أن للعالم الذي نعيش فيه نظاما يحكمه وأن الأمور لا تسير عفويا، وبالتالي بدأت تترجم الكثير من الأفكار العلمية إلى مخترعات، وبدأت التجارة على نطاق واسع في القرن الثامن عشر بعد قيام الثروة الصناعية واستخدام الآلات بدلا من الحيوانات والعمل اليدوي ، وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير. وفي الوقت نفسه كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملا مساعدا على زيادة سعة السوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي ، وبدأت حركة الاختراعات لآلات معقدة بخطى سريعة تتطلب موارد مالية ضخمة ، هذه المتطلبات الجديدة دعت إلى نشأة المشروع الصناعي ، والذي يمثل الوحدة الإنتاجية الرئيسية في النظام الرأسمالي ، فقد ارتبط النظام الرأسمالي بالمشروع الصناعي ، بما يتصف به من خصائص وهي استخدام الآلات أساسا لأسلوب الإنتاج من اجل تحقيق المزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي والربح.

4. التحرر السياسي: مع اندثار عصر الظلام في أوروبا وانتشار أفكار الحرية

، ظهرت طبقة من منظمي القيم الاجتماعية السائدة ، وقد نجح هؤلاء المنظمين في إقناع الناس بالسلع الجديدة وحققوا أرباحا طائلة ، وظهر هذه الطبقة من المنظمين كان عاملا رئيسيا في انتشار مجموعة من الأفكار السياسية من التعاليم الدينية في أوروبا فأدى هذا إلى تغير نظرة المجتمع نحو الإنتاج والعمل والتجارة وكان من نتائج ذلك: إعادة توزيع الأراضي والثروات ، وقد أدى إلى القضاء على نظام الإقطاع وتحقيق العدالة في توزيع الملكية ، ففي إنجلترا وفرنسا أعطيت الأراضي الجيدة إلى ملاك طموحين عملوا على استغلالها أحسن استغلال ، وبذلك زاد الدخل القومي وارتفعت مستويات المعيشة الحقيقية. وقد تطورت فكرة إباحة الحصول على فوائد باعتبار أنها مشاركة في الربح

وليست ربا فأصبح الإقراض على درجة بالغة من الأهمية في النمو الاقتصادي ، وأصبح للمفهوم الجديد لسعر الفائدة تأثير كبير على تطور النظام الرأسمالي الحديث، الذي أساسه إباحة الإقراض والاقتراض.

5. الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية: كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على الاكتفاء الذاتي ،ولكن ظهرت الحاجة في بعض الدول التي كانت لا تنتج ، وكان العرب يتحكمون في التجارة في قسمها الشرقي، أما القسم الغربي فكان من نصيب الايطاليين أدى ذلك إلى تحقيق كل من العرب والايطاليين لأرباح وفيرة، ولكن دول أوروبا الأخرى شعرت بشدة سيطرة التجار الايطاليين وتحكمهم ، فبدأت تبحث عن وسائل تحد من تلك السيطرة ، فكان أن شجعت كل من اسبانيا والبرتغال على الاكتشافات البحرية.

المطلب الثاني: أشكال الرأسمالية

استخدم تعبير "الرأسمالية" للدلالة على مرحلة تاريخية معينة، وهي تلك التي تلت النظام الحرفي ابتداء من القرن السادس عشر، وقد كانت الرأسمالية في مرحلتها الأولى رأسمالية تجارية نظرا لسيطرة رأس المال التجاري على مجمل النشاط الاقتصادي. وبسيطرة الصناعة ورأس المال الصناعي على ذلك النشاط عرفت الرأسمالية الصناعية. وفي مرحلة ثالثة يؤرخ لها بالربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولت الرأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية حينها أصبح رأس المال المالي.

أولاً: الرأسمالية التجارية:1

حل عصر الرأسمالية التجارية في أعقاب النظام الإقطاعي، وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية (1500-1775). إن مذهب التجاريين جعل الثروة متمثلة بالمعادن النفيسة (الذهب والفضة) وجعل هدف السياسة القومية هو أن تدير الدولة علاقاتها مع العالم الخارجي بحيث تجذب أكبر نصيب ممكن من المعادن النفيسة.

¹ د.مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2008، صص 79، 80

فبعد أن استنفذ النظام الإقطاعي مهامه في سيادته للمجتمع وتنظيم حياته الاقتصادية والاجتماعية، على وفق قواعده وأفكاره ومصالح طبقة النبلاء والإقطاعيين، فسح المجال لنظام جديد يتناسب وطبيعة الحياة الجديدة المبنية على المصالح المادية والسعي للحصول على أكبر قدر من الثروة، وبدأ الوسط الاقتصادي والاجتماعي في التحول نحو مرحلة جديدة تسودها العلمانية (أي الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية والابتعاد عن العلوم الدينية كأساس لتفسير الظواهر الاقتصادية). وقد أدى هذا الاتجاه إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية وكذلك ظهور النزعة الفردية.

ومع مرور الزمن أخذت تتكون وتبرز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية عملت على الانتقال من مجتمع العصور الوسطى إلى مجتمع العصر الحديث. فبازدياد الأمن والنظام في أوروبا أصبحت التجارة بالبر والبحر أكثر أمنا وتضاءلت الحاجة إلى الحماية من جانب الإقطاعيين، وتحسنت الطرق ووسائل النقل وعظم رخاء المشتغلين بالتجارة وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا في حياة المجتمع. كل هذه العوامل حطمت التقليد القديم المبني على الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي، وفسحت المجال للنظام الجديد (الرأسمالية التجارية). وكان لاكتشاف الذهب أثره في تسهيل نمو التجارة والتنظير حول المعادن النفيسة.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية¹:

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انكسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقليص كبار الشركات التجارية، وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا لجنب مع تقليص احتكار المنافسة.

ويكمن العامل الذي أنتج هذين الاتجاهين في تطور الإنتاج الصناعي خاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية في بريطانيا. وهذا التحول أصبح به النشاط الصناعي مسيطر على الاقتصاد القومي، تم ذلك بفضل تحولات نوعية في طرق

¹ <http://forum.law-dz.com/index.php?showtopic=1911> الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

الإنتاج وسبل تنظيم العمل الصناعي، برزت هكذا علاقات جديدة لقوى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي.

فبالنسبة لطرق الإنتاج الصناعي يتمثل التحول النوعي في الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية المرتكزة على القوى المحركة كالبخار. وبداية المكننة الآلية التي سمحت بتكثيف الإنتاج الصناعي فأصبحت الأسواق الداخلية مشبعة واتجه البحث نحو إيجاد الأسواق الخارجية¹.

ثالثاً: الرأسمالية المالية :

هذه المرحلة هي امتداد لمرحلة الرأسمالية التجارية بالنسبة لبريطانيا العظمى التي وصلت إليها في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع فظهرت قوات اقتصادية داخل أوروبا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي 32% من القدرة الصناعية العالمية في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك 23% ، وألمانيا 13% وفرنسا 10% ويمكن تلخيص هذه الفترة في ما يلي²:

1- تطور المؤسسات البنكية والمالية والتي أخذت تلعب الدور التسييري للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستعمال القروض البنكية وإصدار الأسهم حتى تتمكن من جمع الموارد المالية استجابة لمتطلبات النمو ولهذا وصفت رأسمالية هذه الفترة بالرأسمالية المالية، وتعاضم نشاط البنوك التي كانت بنوك عائلات فأصبحت تساهم في كل الصناعات وانتشرت مكاتب بنوك الودائع التجارية في كل الدول الرأسمالية.

2- لعبت بعض القطاعات دوراً مهماً في توليد الطاقات الاقتصادية وتصعيد إمكانيات النمو وبعد أن كانت صناعة النسيج خاصة صناعة التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي انتقل هذا الدور بعد 1850 إلى السكك الحديدية التي كانت سبباً في اتساع الأسواق الداخلية سواء في الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة ثم إلى

¹ Renard Bouret ; Alain Dumas ; **ECONOMIE GLOBALE**, Editions renouveau pédagogique, 2001, p18.

² <http://www.achamel.net/Lyceens/liencours.php?id=9&idc=11> تطور الرأسمالية

صناعات حديثة مثل السيارات والكيمائية حيث أنها أصبحت المقياس الأول للتطور الاقتصادي ثم وقع تغير كفي فيما يتعلق بالطاقة واستعمالها بعد بناء السدود وطاقة البترول التي انتشرت بسرعة على حساب طاقة الفحم التي كانت أساس النهضة في إنجلترا.

المطلب الثالث: خصائص وطريقة أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بخصائص عامة أرست دعائمها النظرية التقليدية والجو الفكري العام، خاصة في الميدان الفلسفي والسياسي، الذي صاحب نشأة وتطور هذه النظرية .

أولاً: الإيديولوجية الليبرالية والفردية

الإيديولوجية تعبر عن الأساس الفكري للنظام الاقتصادي، وهي التي تفسر الكثير من وظائفه وخصائصه وطريقة أدائه. والإيديولوجية هنا متعددة ومستمدة من مصادر متنوعة. ويتمثل المصدر الأول في **القانون الطبيعي** والذي يتفوق على أية قانون وضعي وهو ما عبر عنه آدم سميث بالأيدي الخفية التي تنظم الحياة الاقتصادية وتعمل بطريقة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب. والقوانين الطبيعية ترتبط بالرشادة، والتي تمثل المصدر الثاني للإيديولوجية الرأسمالية، فالسلوك الإنساني ينبثق من العقل والتفكير المنطقي، والرشادة تحكم التصرفات الإنسانية. وحيث أن الحياة يحكمها النظام الطبيعي، وجوهرها سلوك الإنسان الرشيد، فلا بد أن يكون هذا الإنسان حراً، وبذلك **الليبرالية** هي المصدر الثالث للإيديولوجية الرأسمالية. والنتيجة الطبيعية للفلسفة الليبرالية هي **الفردية** أو **الشخصية** والتي تعتبر المصدر الرابع للإيديولوجية الرأسمالية. فالمنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته. وهي الفكرة التي بلورها آدم سميث (1723-1790) بقوله " إن من يعمل للمصلحة الشخصية يعمل في نفس الوقت لمصلحة المجتمع". وعلى أساس أن المصلحة الاجتماعية ما هي إلا مجموع المصالح الشخصية للأفراد وهو ما يفسر أيضاً كفاءة للنظام الرأسمالي وتقدمه من خلال الدوافع والحوافز الفردية.

وترتبط بالفردية **النفعية**، باعتبارها المصدر الخامس للإيديولوجية الرأسمالية. فكل فرد يعمل لمصلحته الخاصة ويسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أو المكسب،

والمنفعة هنا شخصية وتعبر عن علاقة بين الفرد والنشاط الاقتصادي، وترتبط بالتقدير الشخصي (المدرسة الحدية ومدرسة المنفعة). وهو ما يبرر أيضا الفردية الموجودة في المجتمع الرأسمالي، على أساس اختلاف القدرات الشخصية.

تلك هي الأهداف الخمسة الرئيسية التي تغلف الأيديولوجية الرأسمالية: النظام الطبيعي، الرشادة العقلانية، الليبرالية، الفردية أو الشخصية، والنفعية. والتي تنعكس بدورها على التنظيمات والأفكار الملموسة التي تمثل الإطار العام للنظام الاقتصادي الرأسمالي¹.

ثانياً: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

ملكية وسائل الإنتاج تنتمي إلى هؤلاء القادرين على حيازتها أو اكتسابها أي مملوكة ملكية خاصة. وبمعنى أكثر اتساعاً تكون قوى الإنتاج المادية مملوكة للأفراد: الأرض والموارد الطبيعية، قوى العمل، رأس المال العيني والنفدي، والتنظيم. وكل منهم يقدم ما يملكه إلى الآخر لإتمام عملية الإنتاج مقابل ثمن معين: الريع الأجر، الفوائد، والأرباح.

والعنصر الأساسي والجوهري في عملية الإنتاج هو وسائل الإنتاج المادية (رأس المال العيني والنفدي) والتي تنتمي للمنظمين والرأسماليين. وهؤلاء يقومون بتنظيم وتجميع الجهود لانجاز الإنتاج متعاونين مع قوى العمل مقابل ثمن أو أجر. ومن ثم تنشأ بجانب علاقات الإنتاج الفنية، علاقات إنتاج قانونية واجتماعية. فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في حق الملكية من جانب والعلاقات التعاقدية من جانب آخر. ويترتب على ذلك تفرقة اجتماعية ضخمة.

فعلاقة العمال بالمشروع هي علاقة تعاقدية هامشية. أما علاقة الرأسمالي أو المنظم للمشروع، فهي علاقة انتماء حقيقي أساسها الملكية. ويترتب على ذلك ظهور طبقتين اجتماعيتين على مستوى الجماعة الكلية، العمال والأجراء ويقدمون قوة عملهم مقابل أجر يحصلون عليه، والطبقة الرأسمالية والتي تسيطر على عناصر الإنتاج وتحصل على نتيجة النشاط الاقتصادي (الأرباح). فرأس المال هو علاقة اجتماعية مؤداها تمكين

¹ د. زينب حسين عوض الله، دسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 153

طبقة في المجتمع تختص بالفائض الاقتصادي واستبعاد غير المالكين وتحويلهم إلى إجراء، أي أن العمل يصبح سلعة تبادلاً لها ثمن.

والدولة في إطار هذه القواعد تقتصر دورها على تحقيق التوازن بين طائفتين لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، ولكنها ملزمة بحماية حق الملكية بالنسبة للرأسمالي وحق التعاقد بالنسبة للعامل، ولمواجهة تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتجنب الأزمات والبطالة في النظام الرأسمالي، تدخلت الدولة ليس فقط في مجال الأسواق وميكانيكية تقابل العرض والطلب، وإنما أيضاً في مجال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فأصبحت تشارك في ملكية وسائل الإنتاج (الاقتصاد المختلط) أو تأميم المشروعات وإقامة المشروعات العامة (ملك الدولة). ولكن المشروعات العامة في النظام الرأسمالي لا تعبر إلا عن تغيير في شكل الملكية دون أي تغيير في شكل الملكية دون أي تغيير يذكر في علاقات الإنتاج، فالملكية للدولة و لكن الطبقة الإدارية التكنوقراطية أصبحت تسيطر على الإدارة و الأهداف و في بعض الأحيان تدير المشروعات تبعاً لمصالحها الخاصة.

ثالثاً: الربح

يؤدي السعي إلى التحقيق المصلحة الذاتية إلى أن يسعى المنتج إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، و الواقع أن هذا الهدف يمثل أهم خصائص السوق الرأسمالي.

ففي مرحلة الإنتاج يعمل المشروع الاقتصادي على تعظيم ربحه سواء بانقراض التكلفة أو بزيادة الإيراد. فالهدف الأساسي من طريقة الإنتاج الرأسمالي و حسن أدائه و على إمكاناته المستقبلية لزيادة الإنتاج و توسعه، و لأجل المحافظة على الأرباح و زيادتها تمت تغييرات بنائية ضخمة في هياكل المشروعات. هذا الهدف هو الذي إلى تحول إلى هيكل المشروعات من المشروعات المتنافسة إلى المشروعات الاحتكارية.

ذلك أن تعظيم الربح يستدعي أن يتمتع المشروع بمزايا احتكارية تمكنه من التحكم من الإنتاج و الأسعار و الأسواق. بل إن هذا الهدف المالي قد جعل المشروع الرأسمالي الحديث في الواقع قوة مالية قبل كل شيء، و هذا يعني سيطرة النظام المصرفي (البنوك و المؤسسات المالية) على المشروعات الصناعية، فرأس المال المالي هو الذي يوفق بين

رأس المال الصناعي و رأس المال التجاري من أجل استغلال القوى الاجتماعية المواجهة، العمال في مرحلة الإنتاج، و المستهلكين في مرحلة التسويق. و في مرحلة الاستهلاك يختار الفرد السلعة أو السلع و يحدد كميتها بطريقة تحقق من وجهة نظر أكبر قدر ممكن من الإشباع، و هو يقارن الكسب النفسي بالتضحية التي يقدمها في مقابلها، من خلال النقود التي يدفعها ثمنًا للسلع أو السلعة المختارة، و من خلال هذا الهدف يتحقق التوازن بين القوى المشاركة في الإنتاج، و يكون جوهر التعامل في الأسواق، و أساس ميكانيزم توزيع الدخل.

رابعاً: اقتصاد السوق أو الأداء التلقائي

عملية الإنتاج و التوزيع في النظام الرأسمالي تتم بطريقة طبيعية و تلقائية من خلال جهاز الثمن و عن طريق قوى السوق، و الفكرتان متكاملتان، فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص و توزيع الموارد (بشرية و مادية) بين الاستخدامات المختلفة ، و لكن هذا الثمن إنما يتكون و يقوم بوظائفه من خلال السوق. فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يعمل من خلال جهاز هو " ميكانيزم الأثمان " و هو يقوم بعملية تلاقي و تنظيم تصرفات الوحدات الجزئية. و يستخدم قيم لتخصيص المبادلة لأجل انجاز عمليات الإنتاج و التوزيع في المجتمع. فالمنتج يحصل على عناصر الإنتاج مقابل ثمن. و المستهلك يقدم قوة عمله من أجل الحصول على دخل أو ثمن هو الأجر. و هو يحصل على احتياجاته من الأسواق من السلع الاستهلاكية لغرض إشباع احتياجاته مقابل ثمن أو أثمان لهذه السلع. هذه القيم أو الأثمان تتمثل في الأثمان النسبية أو الحقيقية. و هنا يجب التفرقة بين الأثمان النسبية أو الحقيقية و الأثمان المطلقة أو النقدية. والأخيرة تعبر عن علاقة بوحدات النقد، أما الأولى (الأسعار النسبية) فتتعلق بقيمة مبادلة كل سلعة بالسلعة الأخرى. و الأثمان النسبية هي التي ترتبط أساساً بفكرة الاختيار و التفضيل بالنسبة للمستهلك أو المنتج. فقرارات المستهلكين و المنتجين تتم عن طريق جهاز الثمن أو على أساس الأثمان النسبية، و يترتب عليها توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي من جهة، و توزيع الدخل بين العناصر المشاركة

في الإنتاج من جهة أخرى. و هكذا تتبلور المشكلة الاقتصادية طبقاً لهذا التحليل في كيفية تكون الأثمان النسبية، و حل آلاف القرارات حول الإنتاج و التوزيع.

و إذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم الأثمان و على أساس استخدام قانون القيمة، فإن الثمن يتكون و يقوم بوظائفه في السوق. فالسوق هو مركز تلاقي و توافق قوى العرض و الطلب. و هو المكان و الزمان لوقوع الحدث، و هو الذي تقدم أو تشتري في نطاقه السلع الاستهلاكية أو عناصر الإنتاج موضوع المبادلة، و هو الذي تتحدد فيه ثمن أو الأثمان كمقياس لقيم المبادلة، فالمشروع يعمل الأجل السوق (إشباع الطلب) و منه يشتري عناصر الإنتاج (سوق رأس المال، و سوق العمل)، و فيه يبيع منتجاته، و يحصل المستهلك على السلع التي يحتاجها لإشباعه من السوق. فالسوق هو المكان المركزي للإنتاج و الموزع الأكبر للدخول من حيث الأجور و الأرباح و الفوائد، و فيه يتفق على الأثمان و يتحقق التوازن أو التوافق بين مجموعات القرارات المختلفة حول كميات و أثمان السلع المتبادلة. و فيه تحدث النتيجة النهائية تجاه تخصيص الموارد بصورة تلقائية و طبيعية دون أي إرادة منفردة من أي طرف من أطراف التعامل، و دون تدخل أي سلطة مركزية عليا (الدولة) خارجه عنه، و هو سوق مباشر يفترض فيه عدم وجود فارق زمني كبير يفصل بين القرارات. و بمعنى آخر تدرس الظواهر على افتراض أن السبب (تفاعل عناصر الظاهرة) و الأثر (نتيجة هذا التفاعل) يتمان في لحظة معينة. فالنظام الرأسمالي نظام طبيعي يعمل بطريقة تلقائية على تنظيم علاقات الإنتاج و التوزيع و تداول الإنتاج عن طريق نظام الأثمان و من خلال الأسواق.

و بعد، تلك هي الطريقة المثلى لأداء طريقة الإنتاج الرأسمالي، و لكن تطور الواقع الاجتماعي قد غير من شكل و أداء هذه الطريقة.

المبحث الثاني: تطورات النظام الاقتصادي الرأسمالي

طراً على النظام الرأسمالي تغيرات متعددة أدت إلى تعديل في بعض الخصائص الجوهرية التي قام عليها و سنتناول فيما يلي أهم التطورات التي حصلت في هذا النظام.

المطلب الأول: الرأسمالية المعاصرة

إن مرور الرأسمالية بالمراحل الثلاث التي ذكرناها و اكب تحول في شكلها و في أسواقها حيث كانت رأسمالية تزاومية فأصبحت رأسمالية معاصرة من أهم خصائصها أنها :

• رأسمالية احتكارية:

تطورت الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تطورا كبيرا. والسمة الرئيسية لهذه المرحلة هي حلول سيطرة الاحتكارات محل نظام المنافسة. ففي هذه الفترة قطعت القوى الإنتاجية شوطا كبيرا في تطورها.

الرأسمالية الاحتكارية هي نوع من المنافسة في إنتاج سلع جديدة واستخدام فنون إنتاج حديثة، والاستفادة من التجديدات الفنية والسيطرة على مصادر الموارد الأولية،

وإقامة تنظيمات احتكارية، منافسة لا يقتصر تأثيرها على الأسعار أو النفقات وإنما يمكن أن تحدد وجود المشروع ذاته، هذه الرأسمالية الاحتكارية رأسمالية المشروعات الضخمة، والتركز الصناعي، وسيطرة رأس المال المصرفي على قرارات الإنتاج والتوزيع.

فالحقيقة الأساسية لهذا النوع من التنظيم الاجتماعي هو التركيز الفني والمالي، وهي حقيقة نلاحظها بوضوح في البلاد المتقدمة صناعياً. فهناك حركة مستمرة وسريعة لتجميع وتركيز رأس المال الصناعي، وهي حركة تمس كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية للصناعات التقليدية والحديثة والصغيرة على السواء¹.

• رأسمالية النمو التكنولوجي:

الاقتصاد الرأسمالي المعاصر هو اقتصاد النمو التكنولوجي، فالمشروعات شبه الاحتكارية والسلطات الضخمة التي تتمتع بها، تعتبر في الظروف الحالية من التقدم الفني، من أنسب الأوضاع لتحقيق الابتكار والتجديد والاختراع، وهي كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض النفقات وزيادة الإنتاجية، وتؤكد هذه الحقيقة العوامل النفسية، حيث أن المشروعات الضخمة تحاول أن تحافظ على هيبتها فتقوم بالكثير من الأبحاث الفنية، وتعمل على إشباع الطلب وتنميته.

• رأسمالية حديثة:

تعتبر الرأسمالية المالية والصناعية المتقدمة، كما هي مطبقة في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال أكثر المحاولات شمولاً وعمقاً، فالرأسمالية الاحتكارية المتقدمة قد بلغت مستوى كبير من النضج بالنسبة للبناء الاحتكاري الإنتاجي والتوزيعي. فقد تجمعت رؤوس أموال ضخمة في شكل وحدات مالية ضخمة مسيطرة على المشروعات الصناعية والتجارية وكذلك على القوى الاستهلاكية المقابلة. هذه التطورات صاحبها

¹ د. زينب حسين عوض الله، د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 158

تغيرات هامة في البناء الصناعي، وفي أهداف المشروعات وعلاقات التنافس بينهم وفي القانون العام للتراكم الرأسمالي.

فالأهداف الرئيسية للمشروعات الكبيرة الحديثة هي تحقيق دخول مرتفعة للقيادات الإدارية وأرباح هائلة، والقضاء على المنافسة، وتحقيق نمو وحداتها الإنتاجية. فالرأسمالية الحديثة هي رأسمالية المشروعات الكبيرة، وتحمل الخطر المشترك، والتي حلت محل الرأسمالية القديمة، رأسمالية الأزواج بين شخصية المالك والقائد الإداري في نفس الوقت. فالقيادة في المشروع الحديث يقوم بها طبقة من الإداريين والفنيين المحترفين، تعمل على تقدم المشروع وزيادة الثروة للملاك، وهكذا فقد تم استبدال الرأسمالية الفردية بالرأسمالية الجماعية عن طريق المشروع الكبير.

• رأسمالية جماعية أساسها الفائض الاقتصادي:

البناء الصناعي في الرأسمالية الصناعية أساسه الفائض الاقتصادي، وتعمل علاقاته دائماً على زيادة هذا الفائض وهو يزيد من هذا الفائض عن طريق التحكم في نفقاته والأسعار. حيث أن المشروعات تستطيع أن تختار سعر البيع وتقرضه، ومن الطبيعي أن توجد حدود لهذه القدرة من حيث الحد الأدنى والحد الأقصى. وتختلف سياسة المشروع الضخم عن سياسة المشروع المحتكر بالمعنى الدقيق أو سياسة المشروع المنافس. وهي غالباً تتم عن طريق عقد اتفاقيات بين المشروعات، أو عن طريق السعر القيادي أي السعر الذي يعلنه المشروع الأضعف فنيا وإنتاجياً في المجموعة. وتستطيع المشروعات الضخمة أن تزيد من الفائض أيضاً من خلال تخفيض نفقاتها، عن طريق تحقيق ديناميكية الأسواق بتقسيمها، وعن طريق بذل الجهود من أجل البيع. ويتم تخفيض النفقات في القطاعات التي تتمتع بثبات في التكنولوجيا عن طريق خلق سلع جديدة.

• رأسمالية حديثة مجتمعها استهلاكي:

المجتمع الرأسمالي المتقدم الجديد هو مجتمع استهلاكي، فقد انتهى عصر تمجيد الادخار بالنسبة للمستهلك، والتوقف بالنسبة للمشروع. وجاء مكانه عصر اقتصاد

الوفرة، وتنوع الطلب والسلع، والسيطرة على قوى السوق من خلال الإعلان. فقد تضخمت نفقات هذا الأخير وتعددت وسائله ووظائفه، وهي تزداد من عام إلى آخر، ولم تعد تقتصر وظائفها على مجرد التذكير بتواجد السلع، وإنما تستغل لحماية القوى الاحتكارية والسيطرة على المستهلكين. وكوسيلة سيكولوجية لتعميق مفاهيم مجتمع الاستهلاك، ودفع المستهلك إلى شراء الكثير من السلع بصرف النظر عن مدى كفاية وظائفها في إشباع احتياجاته، أو مدى توافق هذه الوظائف مع أولويات الإشباع بالنسبة له.¹

• ومع هذا المجهود من أجل زيادة الفائض، ومن أجل البيع، فالرأسمالية المعاصرة تعاني من التناقض بين زيادة الأرباح وتواجد طاقة إنتاجية متعطلة. فالاستخدام الفعلي لعناصر الإنتاج لا يتساوى مع الطاقة الكاملة والنظرية لهذه العناصر. وبالرغم من إدراك الرأسمالية لهذه الحقيقة، ومع ملاحظة زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق العسكري وزيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة التضخم والإعلان، فمازالت هناك في المجتمع الرأسمالي الأمريكي والأوروبي طاقة إنتاجية متعطلة، وخاصة فيما يتعلق بالقوى البشرية (البطالة). فتواجد نسبة من البطالة المستمرة هو سمة مميزة للاقتصاد الرأسمالي.

• ظهور الشركات متعددة الجنسية:

إن نشوء الاحتكارات الدولية التي تتقاسم العالم اليوم اقتصاديا هو سمة هامة من سمات الرأسمالية المعاصرة ولا تنحصر عملية نشوء الاحتكارات في الأطر القومية فقط بل أنها تنتشر على النطاق الدولي أيضا.

والاحتكارات الدولية شركات رأسمالية ضخمة جدا توظف رأس المال في بلدان مختلفة أو اتحادات لشركات من مختلف الجنسيات تفرض سيطرتها في مجال أو عدة مجالات للاقتصاد الرأسمالي بهدف تحقيق أقصى الأرباح وكنتيجة لتشكيل الاحتكارات الدولية يقع العالم بأسره في قبضة حفنة ضئيلة من أضخم الاتحادات الاحتكارية.

المطلب الثاني: رأسمالية الدولة الاحتكارية

¹ د. زينب حسين عوض الله، د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 160

لقد أخذت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية على نحو لم يعرفه النظام الرأسمالي من قبل، مما مهد لظهور ما يسمى برأسمالية الدولة الاحتكارية والتي تعني دمج قوة الدولة بقوة الاحتكارات في آلية واحدة تستهدف إخراج الرأسمالية من أزمته العامة من خلال التدخل في عملية تجديد الإنتاج الموسع وعبر السيطرة على الأسواق الخارجية لتوفير المواد الأولية وتصريف المنتجات الصناعية، فضلا عن تأمين فرص جديدة لتصدير رؤوس الأموال. وقد بدأت رأسمالية الدولة الاحتكارية في عصرنا الحاضر تظهر من خلال ما يلي¹:

أولاً: التأميم الرأسمالي: حيث طبقت الدول الرأسمالية المتطورة إجراءات التأميم بأسلوبين:

1- التأميم بالضغط من الأسفل: وتحقق عبر ضغط نوي الدخل المحدود على الدولة بأن تؤم بعض المنشآت الاقتصادية والمرافق الخدمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور الحركات الثورية والديمقراطية على الساحة السياسية وبقوة في كل من: فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، إنجلترا وغيرها، فطالبت التجمعات السياسية بضرورة الحد من نفوذ الاحتكارات وتحكمها في الحياة الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان، وقد حملت القوى الديمقراطية الحكومات الرأسمالية مسؤولية الدمار الاقتصادي الذي لحق بالدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية وبالفعل استجابت حكومات هذه الدول مرغمة لمطالب الحركات الديمقراطية وأقدمت على تأميم بعض الشركات الخاصة وحولتها إلى ملكية الدولة.

2- التأميم بالضغط من الأعلى: وبموجب هذا الأسلوب ضغطت الاحتكارات بنفسها على الدولة لأن تؤم بعض المشروعات الخاصة، وتنقل ملكيتها إلى يد الدولة، لأن مثل هذه المشروعات أضحت تقليدية وتتطلب استثمارات ضخمة لتجديد أصولها الرأسمالية ولم تعد تحقق للاحتكارات الفائدة المرجوة منها، ومثال ذلك ما حدث في بريطانيا التي أقدمت وبضغط من الاحتكارات على تأميم مناجم الفحم الحجري وصناعة الغاز والطاقة الكهربائية وقد عوضت مالكيها وبذلك تخلصت الاحتكارات من المنشآت الاقتصادية

¹ د. زيب الجوادي، مرجع سابق، ص 64

الخاسرة وتمكنت من نقل استثماراتها إلى صناعات أكثر تطوراً وتحقق ربحاً مثل الصناعات البتروكيميائية، والالكترونية، وصناعة الهندسة الطبية وصناعة الطائرات...

ثانياً: بناء مشروعات عامة بأموال الدولة:

أسهم هذا الأسلوب في تنامي ملكية الدولة، حيث أقدمت الدولة طواعية على بناء مشروعات اقتصادية وخدمية بأموال الخزانة العامة للدولة، ولم تلق هذه المشروعات أية معارضة من جانب البرجوازية لأنها لا تمس مصالحهم وقد تم انجاز العديد من المشروعات بأموال الدولة مثل بناء المفاعلات النووية، والسكك الحديدية وتمويل مشروعات البحث العلمي ومشروعات غزو الفضاء... الخ، ومثل هذه المشروعات تتطلب استثمارات ضخمة وقد لا تحقق أرباحاً مجزية، وتتطوي على مخاطر وخسائر كبيرة تتحملها خزانة الدولة.

وقد وجد هذا الأسلوب طريقه إلى التطبيق في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في بقية الدول الرأسمالية.

ثالثاً: تنظيم وبرمجة الاقتصاد من جانب الدولة:

بمقتضى هذا الأسلوب تلجأ الدولة في الظروف الاستثنائية، لاسيما في حالات الأزمات الاقتصادية الحادة إلى تقديم القروض والإعانات والتسهيلات الائتمانية للمنتجين وتوفير لهم المواد الأولية بأسعار رخيصة، وبهدف تشجيع أصحاب الاحتكارات الكبيرة على توسيع الأصول الرأسمالية وتحديثها.

كما بدأت الدولة في العصر الحالي تضع الخطط والبرامج الاقتصادية وتتبنى آليات اقتصادية متقدمة كتعديل سياسة الضرائب، وتقديم القروض بفوائد رمزية، وشراء بعض المنتجات بأسعار تشجيعية، وذلك بهدف حفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع المرغوب إنتاجها، وتقييد الإنتاج من السلع التي ينخفض عليها الطلب المحلي والعالمية.

كذلك استحدثت معظم الدول الرأسمالية المتطورة إدارات متخصصة تعنى بوضع الخطط والبرامج الاقتصادية، وبذلك تحولت الدولة إلى هيئة عليا تشرف على نشاط الاحتكارات. ولكن مثل هذه البرامج والخطط غير ملزمة للاحتكارات، فإذا كانت تخدم

مصالحها أقدمت على تنفيذها، وإلا فإنها تمتنع عن تنفيذها، والدولة غير قادرة أن تلزم الاحتكارات بتنفيذ البرامج الاقتصادية التي تتبناها-إلا باستخدام أساليب الإغراء التي تجذب الاحتكارات وتحفزها على تنفيذ الخطط العامة للدولة التي هي في المحصلة في خدمة الاحتكارات.

فالبرامج والخطط الاقتصادية التي تضعها الدولة تتسم بالطابع التأشير، وتفقر إلى قوة القانون، وتعجز عن توفير التدفق الطبيعي للحياة الاقتصادية وتحسينها من الأزمات ولكن مثل هذا التدخل من جانب الدولة في واقع الحال يخفف من حدة الأزمات الاقتصادية ويضمن أو يسهل الخروج منها بأقل الخسائر الممكنة.

رابعاً: مساهمة الدولة في عملية تركيز وتمركز الإنتاج ورأس المال:

بدأت "الدولة" في النصف الثاني من القرن العشرين تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في وضع الاقتصاد على طريق التطور الأفقي والتطور الرأسي للإنتاج وذلك من خلال حفز الاستثمارات على إقامة المشروعات العملاقة.

ففي بريطانيا تم تأسيس "إدارة التطوير الصناعي" التي تولت مهمات إعادة تنظيم القطاع الصناعي على أسس الإنتاج الكبير، واقتفت أثرها كل من إيطاليا وسويسرا وكذلك الولايات المتحدة التي تطبق اليوم عدة أساليب لزيادة حجم المشروعات الصناعية، وذلك من خلال تمويل الاستثمارات بواسطة الاحتياطات المصرفية والأوراق المالية من أسهم وسندات وبذلك ظهرت العديد من الشركات العملاقة سواء كان ذلك من خلال "التركيز الأفقي" الذي يتمثل بإضافة المزيد من مدخلات العمل ورأس المال إلى المشروعات القائمة، أم عن طريق "التركيز الكروي" والمتمثل بزيادة الإنتاج كما ونوعاً بمدخلات العمل نفسها ورأس المال، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة والأساليب الإدارية المتطورة فضلاً عن عمليات الاندماج التي تتم حالياً بين كبريات الشركات الرأسمالية ومن دول مختلفة.

إن ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية تنطوي على تناقض مزدوج، فوجودها يسهم في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الدورية والخروج منها بأقل الخسائر، وتحمل الدولة جزءاً كبيراً من الخسائر المحققة التي تتعرض لها الاحتكارات في مرحلة

الأزمات. ولكن إذا ما اتسعت ملكية الدولة لتشمل المرافق الاقتصادية الحيوية، فإن الاحتكارات تقاومها بشدة، وتضغط على الحكومات الرأسمالية حتى تعيد النظر وتراجع عن تأميم بعض المنشآت الإنتاجية والخدمية وتضعها في تصرف الاحتكارات.

لكن عندما تمتلك الدولة في ظل النظام الرأسمالي بعض الشركات والمؤسسات في مجال المصارف والبناء والنقل والطاقة، فإن ذلك لا يغير شيئاً من جوهر النظام الرأسمالي. فالدولة بوظيفتها الاقتصادية في ظل الرأسمالية المعاصرة تتحول إلى "متعهد أو مقاول" من نوع جديد تنتج القيمة المضافة في مشروعاتها فإذا بها تتحول بطرائق خلفية ملتوية إلى جيوب الاحتكارات، مما يعني أن ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية لم تقض على الاستغلال وإنما غيرت فقط من شكله.

ويرجع معظم خبراء الاقتصاد النهضة الاقتصادية التي حققتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان إلى تدخل الدولة، وإلى دورها النشط في برمجة وتنظيم النشاط الاقتصادي للسكان، وإلى تبني سياسات اقتصادية تحفز الاستثمارات الخاصة على إنتاج السلع والخدمات المرغوب بها.

المطلب الثالث : العولمة الاقتصادية والرأسمالية (عولمة الرأسمالية)

خلال السنوات الماضية أفرزت المتغيرات السياسية والاقتصادية معطيات جديدة كان لزاماً على الواقع السياسي والاقتصادي للبيئة الدولية أن يتعامل معها ويتكيف كأمر واقع. فمع انتشار السياسات الحمائية في التجارة الدولية والركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي، والتفتيت الذي آل إليه وتفقره إيديولوجياً، تحول ما يسمى بالنظام الدولي الجديد إلى تركيبة ذات طبيعة استعمارية جديدة تمثلت بغلبة القطب الواحد وهيمنته عالمياً، ومع تزايد التكتلات الاقتصادية عدداً وأهمية وتحول الاقتصاد من الحقيقي إلى الرمزي، اتجه الاقتصاد نحو عولمته.

واتجه القطب الواحد- الولايات المتحدة - يحاول فرض هيمنته وتعميم نموذج الرأسمالي باسم الحرية والديمقراطية والرفاهية الاقتصادية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب من خلال العولمة وتحت ذريعة اقتصاد بلا حدود من أجل أهداف قرر تحقيقها

معالجة لأزماته الاقتصادية المزممة لكونها من أهم سمات النظام الرأسمالي المتكررة دورياً.

ويمكن القول، أن أي ظاهرة، سواء كانت علمية أم اقتصادية أم ثقافية، أم غيرها، لا يمكن أن تنشأ من فراغ، إذ لكل منها مسبباتها وامتداداتها التاريخية ومن ثم نتائجها، ولهذا سنحاول تتبع بدايات ظهور العولمة وتطوراتها، ومن ثم كيفية محاولة جعلها سمة للألفية الثالثة¹.

أولاً: العولمة في ظل النظام العالمي الجديد²

تمثل المرحلة التاريخية الراهنة و على أعقاب الألفية الثالثة منعطفاً حاسماً في حركة مسيرة النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يحتم على دول العالم و تكتلاته الإقليمية اتخاذ قرارات جماعية و فردية صعبة و جزئية و غير مسبوقه أحياناً من أجل مواجهة متطلبات و آليات العمل الخاصة بهذه الحقبة المعقدة و المتداخلة. و تستدعي عملية الولوج في القرن الحادي و العشرين مواجهة أنماط جديدة و مستحدثة من التحديات و المستجدات، خاصة خلال الفترة الانتقالية الأولى منها، انطلاقاً من رؤى مغايرة و فلسفات أكثر شفافية عن تلك التي هيمنت على أنماط التفاعل الدولي و هيكله التنظيمي إبان القرن المنصرم.

و مع بداية عقد التسعينات بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد الذي و اكب تغييرات جذرية على مستوى معادلات القوة العالمية و إخفاء أكبر معسكر سياسي إيديولوجي اقتصادي في العالم متمثلاً في الإمبراطورية الشيوعية، و ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية، إضافة إلى تلاطم أمواج الديمقراطية على العديد من شواطئ العالم الثالث كما تزامن مع هذه التغييرات السياسية ثورة هائلة في نظم الاتصال و المعلومات و حركة عالمية مندفعة بقوة في مجال تحرير جميع هذه التغييرات لظهور مفاهيم و مسميات معاصرة طبيعة و أنماط التفاعل داخل

¹ حسام الساموك، مجلة الحدث الاقتصادي، الإطار الفكري والتاريخي للعولمة الاقتصادية، العدد 447، الصادرة في 26 جويلية 2005

² عبد الله إسماعيل صبري: الكوكبية الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي. عدد 22. 1998.

نظام عالمي و بين العناصر التقليدية الذي يتألف منها هذا النظام. و ليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل "العولمة" أو "الكوكبة" أو "الأقلمة" أو "القرية الصغيرة" مختزلة ومختصرة في كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الكبير الذي أخذ يربط كل ما على الكرة الأرضية دولا كانت أم تنظيمات إقليمية وعالمية، شركات أم أفراد و جماعات.

1. تعريف العولمة:

يعتبر سيمون رايش Simon Riech العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها. و تشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق و رفع القيود عنها، و خصخصة الأصول، و تراجع وظائف الدولة (خاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية)، و انتشار التقنية، و توزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر)، و تكامل أسواق رأس المال¹.

و يضيف فرانسيسكو فوكوياما Francis Fukuyama بعدا ثقافيا و إيديولوجيا لمفهوم العولمة معتبرا إياها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية على العالم، و في هذا الصدد، يعتبر فوكوياما العولمة نتاجا للمعركة الإيديولوجية التي سادت العالم، سيما خلال القرن العشرين، و التي تمخضت عن انتصار الحداثة و الديمقراطية. و بالتالي، فإن النظام العالمي الجديد هو الإطار الهيكلي الذي يكفل انتشار الفكر الغربي الليبرالي و التقنية الغربية.

و يضع ريتشارد هيجوت Richard Higgot تعريفا أكثر شمولية لظاهرة العولمة التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث. و يصف هيجوت العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية. و في ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد

¹ ر. هيجوت: العولمة و الأقلمة، سلسلة محاضرات الإمارات (25) مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 1998، ص 6.

في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية و سيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنو صناعية في العالم¹.

انطلاقاً من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع و الخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار و الثقافات، و ما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم و الشعوب بقيم و عادات و سلوكيات بعضها البعض. فمما سبق يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و الأيدي العاملة و الثقافات و من ثم خضوع العالم برمته لقوة و ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية و تضعف سيادة الدولة القومية على مواردها و أولوياتها و رعاياها.

يبدو جلياً إذن أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم و الأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة و تطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها و تفاوت تعريفها. من المرجح جداً أن تلعب اقتصاديات العولمة الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة على أقل التقديرات. و بناء على ذلك يمكن تحديد تضاريس خارطة العولمة الاقتصادية من خلال زاويتين رئيسيتين هما الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي بحيث تقف أمريكا على رأس الهرم ثم تليها أوروبا ثم اليابان. أما إدارة الاقتصاد العالمي أصبحت تتحكم فيها الثالوث الاقتصادي العالمي و التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

2. معالم و سمات العولمة الاقتصادية.

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم و الخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي¹.

¹ ر. هيچوت. مرجع سابق، ص 8.

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و بالمزيد من الاعتماد المتبادل، و تزايد التكتلات الاقتصادية و تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، و ظهور دور الاتصالات و التكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد. و يمكن تلخيص هذه المعالم و الخصائص كما يلي:

• القطبية الاقتصادية

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، و بالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر².

• الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لعل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق. و يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثير المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت

¹ Jaques Adda, Mondialisation de l'économie .T.1 .Casbah. ALGER 1998 p.5.

² محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، 1996، ص 51.

الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية و الجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

و بالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل و interdépendance بين دول العالم المختلفة. و ينطوي هذا المفهوم على معنى تعاضم التشابك بين البلاد المتاجرة.

• تقسيم جديد للعمل الدولي:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية و التعدينية و السلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

و قد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التلفزيون أو الحاسب الآلي، و إنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر¹.

• الثورة التكنولوجية و تعميق العولمة الاقتصادية

يشهد العالم حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات و المواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). و أصبحت لهذه الثورة التكنولوجية و بالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا

¹ سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 15-19.

محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها:1

1- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firme بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

2- نتيجة للثورة في عالم الاتصال و المواصلات، و ما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، و قد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية و الاندماج الاقتصادي و الإقليمي، بل و قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

3- النمو الكبير و المتعظم في التجارة الدولية و التدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، و تحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

● ديناميكية نظام العولمة الاقتصادية

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي - منذ النصف الثاني من عقد التسعينات- في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ ، بل تشير أيضا إلى ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب و البعيد.

و بالتالي يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه و ملامحه تظهر و تتحدد مع بداية التسعينات لا يزال في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة بالأوضاع و الترتيبات السابقة، حيث يلاحظ أنه يستخدم أدوات و أساليب جديدة لتعظيم غاياته و أهدافه تماشيا مع المرحلة التطورية- مرحلة العولمة- التي بلغها و التغيرات العالمية التي حدثت، و الآليات الجديدة التي نشأت.

¹ سميحة فوزي، "النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي"، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص ص 43-44.

ثانياً: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي الراهن على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي المتمثلاً بصندوق النقد الدولي، و النظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة.

1- صندوق النقد الدولي: تأسس هذا الصندوق عام 1944 و بدأ مزاولة نشاطه في عام 1947. و يعتبر الصندوق الحارس و القائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، و تيسير نمو التجارة الدولية نموًا متوازنًا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، و تحقيق استقرار أسعار الصرف، و تصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء. و تقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات التي غالبًا ما توجد بشكل ملفات في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول.

2- النظام المالي الدولي (البنك الدولي): في عام 1944 اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية و إيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، و أسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، و بدأ البنك الدولي أعماله في عام 1946.

و كان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رؤوس الأموال، و تشجيع الاستثمارات فيها و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء و تقديم المساعدات الفنية في إعداد و تنفيذ برامج القروض. و قد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين.

3- منظمة التجارة الدولية (WTO): شهد العالم مع مطلع عام 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخير

على تحويل الاتفاقية العامة التعريفات و التجارة و التي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) و يكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBR) و صندوق النقد الدولي (IMF). كما سنتولى تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي و حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري - الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية و الاقتصادية لمعظم الدول.

المبحث الثالث: نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي

قد أنتج تاريخ الفكر الاقتصادي الخاص بطبيعة وأداء الاقتصاد الرأسمالي، من خلال الجهد الفكري لمدارس الفكر المختلفة، نظريات مختلفة لأداء الاقتصادي الرأسمالي مع تركيز متفاوت في النوع والدرجة على المظهرين العيني والنقدي للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : نظرية الكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي

تنشغل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بطبيعة وكيفية أداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة التحول إلى الرأسمالية الصناعية وعلى الأخص في بريطانيا.

فانشغال الكلاسيك ينصب على العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن، بكل صور النشاط الاقتصادي التي تحتويه، مدركين أن الأمر يتعلق باقتصاد مبادلة بدأت المبادلة تتحول فيه بمعدلات متسارعة، من المبادلة العينية إلى المبادلة النقدية. الأمر يتعلق إذن باقتصاد يشهد اتساع نطاق النقود في تسوية المدفوعات ليس فقط في داخل الاقتصاد الوطني وإنما كذلك بالنسبة لعلاقات التبادل مع البلدان الأخرى¹.

ومن رواد المدرسة الكلاسيكية الذين اعتنوا بالفكر الاقتصادي وشكلوا مجموعة من النظريات التي تعنى بالاقتصاد هم: أدام سميث (Adam Smith) (1790-1723) بمؤلفه ثروة الأمم (The wealth of Nations)، وأيضاً روبرت مالتس (R. Malthus) (1834-1766) اشتهر بنظريته السكان في كتابه (Essai sur le principe de population) دافيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823) واشتهر بكتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، جون ستيوارت ميل (John Stuart. Mill) (1873-1806) بكتابه مبادئ الاقتصاد السياسي².

تميزت المدرسة الكلاسيكية باتجاهاتها الموضوعية في التحليل واعتمادها على أدوات التحليل المنطقي. وبهذا أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التي عرف بها منذ ذلك الحين ويتمثل الخط الفكري العام للبناء النظري الكلاسيكي بما يلي:

1. الحرية الاقتصادية ودور الدولة

نظر الكلاسيك إلى الاقتصاد على أنه جهاز ضخم كبير يسير بانتظام مضطرب لأنه يخضع لحكم قوانين ثابتة. وتلخصت فلسفتهم في أن هذه القوانين تتحقق من خلال المجهود الإنساني نفسه إلا أنه لا يمكن أن يخضعها لإرادته ويتحكم فيها مباشرة ولهذا فليس هناك سبيل لإدارة النشاط الاقتصادي وليس هناك سوى الإيمان بالحرية الاقتصادية الكاملة أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد تقدم الكلاسيك في عرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة الحرية الاقتصادية و على فكرة التوازن

¹ د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 401

² HAMID M. TEMMAR, Les fondements théoriques du libéralisme, office des publications universitaires, Alger, 2005, p63.

الاقتصادي التلقائي في أنهم وضحوا في مناقشاتهم كيف أن تصرفات الفرد الاقتصادية لغرض تحقيق مصلحة ذاتية تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجماعة في نفس الوقت وكان لهذه الأفكار التي نوقشت وحلت من الناحية الاقتصادية أثرها الأكبر في الربط ما بين الحرية الاقتصادية ونظام المشروع الفردي أو النظام الرأسمالي.¹

2. تقسيم العمل

إن فكرة تقسيم العمل كان لها الاهتمام الكبير في شرحها وإبداء أهميتها عند الكلاسيك فهم يرون في أن العمل هو المصدر الوحيد في خلق الثروة، حيث أن قيمة السلعة مقياساً بمدى العمل المبذولة لإنتاجها.² وأن العمل المنتج منظماً على أساس تقسيم العمل يستخدم قوى الإنتاج المادية وينتج الناتج الاجتماعي الذي يتضمن الناتج الضروري الذي تضمن استبدال ما استخدم من قوى إنتاج بشرية ومادية والفائض الذي يمثل مصدر الاستثمار المثالي لبناء طاقات إنتاجية متزايدة لاستخدامها بواسطة قوى عاملة إضافية، وهو ما يعني التوسع المستمر في القاعدة الإنتاجية للمجتمع. ويجد التراكم مصدره على الأخص في جزء الفائض المتمثل في الربح والفائدة. ومع التراكم يتجدد الإنتاج في الفترات التالية وعلى نطاق واسع من فترة إلى أخرى. وهو يتضمن إمكانية التطور في المدى الطويل الذي ينتهي في نظر الكلاسيك إلى الحالة الساكنة في المدى البعيد جداً.

والعلاقة بين الطبقة العاملة والطبقات المالكة من خلال وسائل الإنتاج هي التي تحدد نمط تقسيم الناتج الاجتماعي بين الناتج الضروري (خاصة في شقه الخاص بما هو لازم لتجدد إنتاج القوة العاملة) والفائض. وابتداءً من العلاقة بين الطبقات المالكة تحدد الأنصبة النسبية لكل منها (خاصة طبقة ملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية) في الفائض الاقتصادي (ومن ثم في الناتج الاجتماعي).

ويرتكز الفكر الكلاسيكي على وجود التناقض بين الربح والفائدة، وهما يمثلان النصيب النسبي للطبقة العاملة، من جانب، والتناقض بين الربح والأجور من ناحية،

¹ د. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 5، 2005، ص 251

² Renard Bouret , Alain Dumas, op.cit. ,p25

والربح العقاري، من ناحية أخرى. ولم يكن التناقض الأول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في الوقت كانت فيه القوة العاملة مازالت ضعيفة كطبقة. فالتناقض الثاني هو الذي يمثل في نظرهم التناقض الرئيسي المحدد لحركة الاقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. هذا التناقض هو التناقض بين الطبقة الرأسمالية بميولها التراكمية وطبقة ملاك الأراضي بميولها الاستهلاكية، بل والاسرافية.

وابتداء من الفائض، خاصة في جزئه المتمثل في الربح والفائدة، يكون تراكم رأس المال كمحور لتطور عملية الإنتاج، تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال نوعين من التوسع: التوسع الأفقي باستخدام قوى عاملة إضافية لوسائل إنتاج جديدة ومن ثم زيادة حجم الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع. والتوسع الرأسي بتكثيف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالفعل لوسائل الإنتاج وعلى الأخص أدوات العمل ومن ثم زيادة إنتاجية القوة العاملة المستخدمة بالفعل.

وهو ما يتم أولاً باستبعاد جزء من الفائض في شكله النقدي، عن استهلاك الطبقات المالكة، أي ادخاره، ثم استخدام هذا الجزء لأغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الإنتاج في الفترات القادمة.¹

يزيد تراكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية الجديدة في مرحلة أولى ثم تشغيلها في مرحلة لاحقة²: التراكم هو المتغير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو المتغير التابع. ويفترض الكلاسيك هنا توفر القوة العاملة اللازمة لكل توسع في الإنتاج.

الطبقة الرأسمالية تقود عملية تراكم رأس المال ومن ثم عملية الإنتاج الاجتماعي:

1- في الزمن القصير، قد تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة إلى زيادة الأجور النقدية.

2- زيادة الأجور النقدية تدفع بالعمال إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية.

1.د.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الأساسيات)، الجزء الأول، ، الباب الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص119

2 إيمانويل والترشتاين، الرأسمالية التاريخية، ترجمة محمد مستجير، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص15

3- عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها: لأن السلع الغذائية في جوهرها سلع زراعية، و الزراعة يحكمها قانون تناقص الغلة (نظرا لاعتقاد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيرا في أوضاع الإنتاج في الزراعة).

4- فيما يخص العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات الاجتماعية ينتهي الأمر، خلال عملية التراكم إلى زيادة النصيب النسبي الحقيقي للريع على حساب النصيب النسبي للأجور الحقيقية والنصيب النسبي للربح(الفائدة). هذا الأخير هو مصدر التراكم الذي تقوم به الطبقة و الرأسمالية ويكون مصيره أن يقل(كنصيب نسبي)، وهو ما يؤدي في الزمن الطويل جدا إلى ضمور مصدر التراكم، فيتوقف تراكم رأس المال ويتجه معدل التطور الاقتصادي نحو التناقض، إلى أن نصل إلى الحالة الساكنة، التي يتكرر فيها تجدد الإنتاج على نفس المستوى للنتائج الاجتماعي عبر الفترات الإنتاجية المتتالية.

3. تحليل القيمة والنقود في النموذج الكلاسيكي

في النموذج الكلاسيكي لأداء الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن من خلال عملية تراكم رأس المال يتم التحليل في صورة عينية، ويتم الاستدلال على أساس مبدأ القيمة في صورة وحدات عمل ووحدات عينية للنتائج. في هذا النموذج يستخدم مبدأ القيمة في:

*تحديد الأثمان النسبية الحقيقية (العينية) للسلع كنسب لكميات العمل(تتوقف على إنتاجية العمل المستخدم في إنتاج كل منها) وهو يحدد الأثمان النسبية للسلع(مع افتراض حيادية النقود كمجرد وسيط في التبادل).

*من التصور الخاص بأداء الاقتصاد الوطني عبر الزمن يتحدد مستوى الناتج الاجتماعي أي مستوى عرض السلع إذا ما تم التعبير عن قيمته بالنقود فعلى افتراض حيادية النقود(لا تغير من الأمر شيئا) كمقياس للقيمة.

*مستوى الناتج الاجتماعي (العرض العيني للسلع) والأثمان النسبية الحقيقية(التي تتخذ على أساسها قرارات الشراء والبيع) وكلاهما يتحدد ابتداء من القيمة، يحددان حجم المعاملات التي تتحقق في الاقتصاد الوطني. منظورا إليها في صورة عينية.

*بالتوازي مع هذا تتحدد كمية النقود المطلقة في التداول بما ينتجه نشاط التعدين من معادن نفيسة تستخدم كنقود (وهو ما يتوقف على إنتاجية العمل في نشاط التعدين ومن ثم قيمة هذه المعادن) وبما يتخذ من قرارات سياسية في شأن كمية النقود. ابتداء من الكمية المطلقة في التداول تتحدد الكمية المخصصة بالفعل للتداول:

✚ بكمية النقود المطلقة في التداول(وهي تتكون عند ريكاردو من النقود المعدنية وأوراق البنكنوت فقط).

✚ بسرعة تداول النقود

✚ باكتناز النقود(الذي يبعدها عن التداول عند جون ستيوارت ميل)

✚ بالتوسع في الائتمان (الذي يزيد الكمية المستعملة في التداول عند جون

ستيوارت ميل)

*على هذا النحو يتوازي التحليل العيني(للأداء المحدد لحجم المعاملات ابتداء من مستوى الناتج الاجتماعي) مع التحليل النقدي (للأداء النقدي المحدد لكمية النقود المستخدمة فعلا في التداول) ويتماس الاثنان عند المستوى العام للأثمان الذي تعكس تغيراته في قيمة النقود أي قدرتها الشرائية(وهي تنقص بارتفاع المستوى العام للأثمان وتزيد بانخفاضه).

*من هذا الخط الفكري العام للبناء النظري الكلاسيكي يمكن تبين الموقف المنهجي للكلاسيك من النقود عند بنائهم لنظريتهم في أداء الاقتصاد الرأسمالي:

✚ من حيث الطبيعة والدور: للكلاسيك نظرة تاريخية للنقود، تأخذ في

الاعتبار النشأة والتطور. وفي تعريفهم للنقود نظريا تركز نظرية النقود على نظرية القيمة وعلى نظرية العمل في القيمة، أو على الأقل عند جون ستيوارت ميل عند نفقة الإنتاج مقدرة بوحدات العمل المباشر وغير المباشر المبذول فعلا في إنتاج السلعة.

✚ من حيث مكانها في العملية الاقتصادية: على مستوى التحليل الجزئي

الهادف إلى نظرية للأثمان النسبية، تفترض حيادية النقود التي يقتصر دورها على تسهيل التبادل والتعبير عن قيمة مبادلة السلع في شكل الثمن النسبي. أما مستوى التحليل الكلي الخاص بأداء مجمل العملية الاقتصادية فيقتصر دور النقود على التأثير في

المستوى العام للأسعار، باعتبار أن مستوى الناتج الاجتماعي يتحدد بعوامل لا علاقة لها بإنتاج السلع (صدف الطبيعة بالنسبة للمعادن أو القرارات التحكمية للسلطات النقدية).¹

المطلب الثاني: نظرية النيوكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي

لم يتوقف تيار التغيير والتبديل في الفكر الاقتصادي بعد الممارسة الكلاسيكية، فهذه الأخيرة لقت انتقادات وشكوكا في صحة بعض النظريات وفي طريقة التحليل الكلاسيكي. وبالإضافة إلى هذا حدث تطور هام بالنسبة للموضوعات أو المسائل التي يوليها الاقتصاديون اهتمامهم الرئيس. فبدأ الاهتمام بصورة قاطعة نحو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ميكانيكية السوق الحر. وبطبيعة الحال فإن هذا الموضوع لم يكن مختلفا كلية من الفكر الكلاسيكي ولكنه كان يحتل مكانا ثانويا. لقد كان الاهتمام الأول الكلاسيكي هو البحث عن أسباب الثروة والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وكان هذا الاهتمام يحجب النظر عن جميع المسائل الأخرى التي قاموا ببحثها، فجاءت المدرسة الكلاسيكية الحديثة (Néo classique) فقلبت هذا الاهتمام إلى الاهتمام بدراسة السوق والجزئيات التي يتكون منها والتي تعمل فيه وتحركه في خلال فترة محدودة من الزمن. ولقد ارتبط هذا التغيير الفكري الذي صحب النيوكلاسيك بالتغيرات في البيئة الاقتصادية للدول الغربية².

-من رواد المدرسة النيوكلاسيكية الذين ساهموا في تطوير الفكر الاقتصادي نجد في فرنسا كورنو (Cournot) (1801-1877) كتابه في الاقتصاد الجزئي بعنوان بحث في الأصول الرياضية لنظرية الثروة، هيرمان هنريش جوشن (Hermann Development of the laws of human relation ship) (1810-1858) كتابه and rules to be derived therefore for human action، وأيضا وليام ستانلي جيفونز (William Stanley Jevons) (1835-1882)، كارل منجر (Carl Menger) (1840-1921) صاحب كتاب (crundsatze)، يوجن بوهم بافرك (Eugen Böhm-Bawerk) (1851-1914) صاحب كتاب "رأس المال والفائدة" وكتاب

¹ د. محمد دويدار، الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي)، مرجع سابق، ص 415

² Françoise Duboeuf, **introduction aux théories économiques**, édition la découverte, Parie, 1999, p33/34

"النظرية الايجابية لرأس المال"، هياك (F.H Hayek) بكتابه "السعر والإنتاج" في سنة 1931 ثم كتاب "النظرية البحتة في رأس المال" في سنة 1941، الفريد مارشال (Alfred Marshall) (1842-1924) وردت أغلب أعماله في كتاب واحد هو "مبادئ الاقتصاديات"، بيجو (Pigou) في 1938 وضع كتابه نظريات التوازن الاقتصادي، ليون فالراس (Lean walras) (1910-1934) بكتابه (Eléments d'Economie politique¹ pure).

- وفقا للنظرية النيوكلاسيكية يضمن الأداء التلقائي للاقتصاد الرأسمالي تحقيق العمالة الكاملة لقوى الإنتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع، سواء تمثلت في العمل أم في الموارد الطبيعية والمادية. هذه العمالة الكاملة لا تستبعد بالنسبة للقوة العاملة البطالة الاختيارية ولا البطالة الاحتكاكية. وهي تتحقق دون تقلبات عبر الزمن أي دون مرور الاقتصاد القومي بمراحل منتظمة من الارتفاع والهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي. وهو ما يعني إنكار المدرسة النيوكلاسيكية لوجود ظاهرة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ويطلق عليها اسم الأزمات الاقتصادية.

ظاهرة الدورات الاقتصادية من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي وتتمثل في أن أداء هذا الاقتصاد يتم من خلال مرور الاقتصاد القومي بين الحين والآخر في دورة من دورات نشاطه، وتتكون الدورة التي تستغرق عادة ما بين 8-10 سنوات من 4 مراحل: مرحلة التوسع في النشاط الاقتصادي، مرحلة الأزمة، مرحلة الكساد ثم تنتهي من جديد بمرحلة التوسع في النشاط الاقتصادي. وقول النيوكلاسيك بأن الاقتصاد الرأسمالي قادر على تحقيق العمالة الكاملة دون تقلبات عبر الزمن يعني إنكارهم لوجود ظاهرة الدورات الاقتصادية، وعندما يعترفون بالظاهرة كانت تعالج كمشكلة خاصة بوضعها في "حجر صحي" على نحو لا تؤثر به نظرية الأزمة على الجسم الأساسي للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

- أفكار النيوكلاسيك هذه تركز على فكرة الاقتصادي جان باتست ساي (1767-1832) يطلق عليها قانون المنافذ أو قانون الأسواق. مؤدى هذه الفكرة أن الإنتاج يخلق

¹HAMID M.TEMMAR, opcit, p73

في ذات الوقت الطلب على منتجاته ومن ثم يخلق السوق الذي يمتص الناتج أو يمثل منفذاً لتسويقه.

هذا القانون يفترض أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل من الدولة بميكانيزم يخلق له التوازن التلقائي، أي ميكانيزم بمقتضاه تنفق الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد (الاستهلاك)، والاستثمار (أي باستخدام المدخرات النقدية في بناء طاقة إنتاجية جديدة) بمعدل يحقق الطلب اللازم لشراء المنتجات الذي يضمن تشغيل كل القوى العاملة (فيما عدا المتعطل منها اختياريًا أو احتكاكياً) وكل الموارد الطبيعية والمادية الموجودة تحت تصرف المجتمع. هذه الآلية تتحقق بفضل مرونة نوعين من الأثمان: معدل الفائدة ويوجد في السوق النقدية، ومعدل الأجور في سوق العمل.

✚ بالنسبة لسعر الفائدة يجرى الاستدلال النيوكلاسيكي على النحو التالي:

مادام التراكم (الذي بفضل يتم التوسع في الطاقة الإنتاجية) يحكمه الادخار في الاقتصاد القومي في مجموعه، هذا "القانون" يفترض أن الجزء المدخر من الدخل النقدي ينفق بطريقة آلية ومباشرة على شراء السلع الاستثمارية (التي تستعمل في بناء طاقة إنتاجية جديدة بالتوسع في المشروعات القائمة أو ببناء مشروعات جديدة). أي أنه يفترض أن الادخار والاستثمار سيتساويان بطريقة أوتوماتيكية. علاقة التساوي هذه تتحقق بفضل مرونة سعر الفائدة.

✚ أما بالنسبة لمعدل الأجور فهو الآلية التي يعمل من خلالها سوق العمل في

هذا السوق يظهر العمال كبائعين ويظهر المنظمون أصحاب المشروعات كمشتريين إذا ما تحددت كمية رأس المال الموجودة تحت تصرف المنظمين فان فرص العمل التي يقدمها المنظمون، في سعيهم لتحقيق الربح النقدي، تزيد كلما انخفض المستوى الحقيقي. هذا المستوى يتحدد بالطلب والعرض، ويتحدد الطلب على العمل بالإنتاجية الحدية لهذا العنصر، أما عرض العمل فيتحدد بالموازنة التي يقوم بها العمال بين الأجر الحقيقي (أي الكمية من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها العامل بإنفاقه لأجره النقدي) وبين "انعدام المنفعة" الحدي المترتب عن قيام العامل بالعمل، وعن طريق تحقيق التساوي بين

الأجر وانعدام المنفعة التي يتحملونها ببذل الجهد في العمل، يحددون مستوى الأجور في السوق ويحددون بالتالي مستوى العمالة. فإذا نجم عن فعلهم أنه ارتفع مستوى الأجور عن المستوى الذي يسود في ظل المنافسة، فإن فعل العمال هذا هو الذي يتعين اعتباره المسؤول عن مستوى للعمالة أدنى من مستوى التشغيل الكامل. بمعنى آخر فعل العمال هذا هو الذي يسبب البطالة، وللقضاء عليها يكفي تخفيض مستوى الأجور لكي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل.

- فكر النيوكلاسيك الخاص بمستوى العمالة يفترض أن الاقتصاد الرأسمالي يحققها فعلا في واقع الحياة اليومية وهو ما يعني إنكار إمكانية ما كان يجري بالفعل في واقع الحياة الاقتصادية في ظل الكساد الكبير، وذلك رغم عمق الأزمة واتساع مداها لتشمل كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. هنا نكون بصدد فكر ينسلخ عن واقع الاقتصاد الرأسمالي رغم أنه يكون جزءا لا يتجزأ من واقع المجتمع الرأسمالي، وهو ينسلخ عن الواقع الاقتصادي كفكر قادر على تفسير الظاهرة المعنية، ظاهرة الأزمة، تفسيراً صحيحاً، ولكنه يظل جزءاً من الواقع الاجتماعي كفكر اقتصادي ينتشر ويشيع لإخفاء الواقع الاقتصادي باسم محاولة تفسيره، إذن بدأت هذه الإيديولوجية تعجز على تزويد الطبقة الرأسمالية بالأسلحة الفكرية التي تتعامل بها سياسياً مع الطبقة العاملة، وقد نظمت نقابياً وسياسياً، في شأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتشال الاقتصاد من أزمته، هنا يأتي كينز بحسه الاسعافي ليقدم الأداة الفكرية التي تمكن من ذلك.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية وأدائها للاقتصاد الرأسمالي¹

يتحدد الوسط التاريخي لتحليل كينز بهذا الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الذي تنتشر فيه النقود في أثناء أزمته الكبرى، أو ما يسمى بالكساد الكبير، الذي بدأ بأزمة 1929 ووصل إلى عمقه في 1931/1932 واستمر بصفة عامة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية في 1939. في أثناء هذا الكساد يتميز الموقف بوجود جزء معتبر من القوة العاملة في حالة بطالة. هذا في الوقت الذي يوجد فيه جزء كبير من الطاقة المادية، وخاصة في مجال الصناعة المعطلة، وتكون الأثمان والأرباح والأجور، وغيرها من المؤشرات

¹ د. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، (بدون سنة نشر)، ص 134

الاقتصادية عند مستوياتها الأكثر انخفاضا، الأمر يتعلق باختصار باقتصاد توقف عن السير في جو يسوده التشاؤم وعلى الأخص من يملكون اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج، يعبر كينز عن هذا الموقف بقوله أن الأمر يتعلق "بأكبر كارثة اقتصادية للعالم الحديث".

- يهدف كينز في هذه الظروف إلى بناء نظرية يمكنها أن تستجيب إلى متطلبات السياسة الاقتصادية بقصد إنقاذ طريقة الإنتاج الرأسمالي في مرحلة محددة من مراحل تطورها وهي مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، ففي كتابه "النظرية العامة" يضع كينز لنفسه هدفا محددًا وهو دراسة القوى التي تحدد التغيرات في مستوى الناتج والعمالة الكليين أي يهدف إلى التعرف على الكيفية التي يتحدد بها مستوى الإنتاج ومن تم مستوى الدخل القومي.

- لم يكن مشروع كينز الأولي دراسة كل الظواهر الاقتصادية الكلية، وإنما كان يريد أساسا وضع نظرية للعمالة تحاول أن تشرح ظاهرة البطالة التي عرفتها أزمة الكساد الكبرى. لقد أراد أن يبين من خلال هذه النظرية الآلية التي تعمل على تحديد مستوى العمالة ومنه البطالة، وأن مصدر هذه الأخيرة يرجع بالدرجة الأولى للطابع غير المتجانس لآلية عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي يؤدي في النهاية إلى الاستعمال غير الكامل لعوامل الإنتاج بما فيها عامل العمل.

- وصل كينز وهو يدرس النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى نتيجة هامة، مفادها أن سوق العمل ليس سوقا بالمفهوم الذي ينظر إليه الكلاسيك يتحقق التوازن فيه بين العرض والطلب على العمل بفعل آلية السعر والمتمثلة في الأجور الحقيقية وإنما المتحكمون في هذا السوق هم فقط طالبي العمل أي أصحاب المنشآت، بحيث ما يمنع هؤلاء من طلب يد عاملة إضافية بالرغم من أن هؤلاء البطالون مستعدون للعمل بأجر منخفض، هو فقط عدم تأكدهم من إيجاد منفذا للمنتجات التي ينتجونها مقابل هذا التوظيف الإضافي: بمعنى كان مشروع كينز الأول هو دحض قانون ساي للمنافذ.

* طبيعة الاقتصاد عند كينز اقتصاد نقدي للإنتاج: انتقادات كينز للنظرية الكلاسيكية، جعلته يستبدل النظرة الكلاسيكية للاقتصاديات الرأسمالية التي تتميز بالتبادل

الحقيقي بين الأعوان في عالم يتسم بالتأكد التام، لا دور للنقود فيه إلا دور الوسيط، باقتصاديات تتميز بأنها اقتصاديات إنتاج نقدي تعمل في محيط غير أكيد.

- **السلوك الإنتاجي** هو الذي يحدد النشاط الإنتاجي من وجهة نظر كينز، حيث يتوقف هذا السلوك بالدرجة الأولى على ما يتوقع المنتجون من طلب على سلعهم في سوق السلع وليس على أساس تكلفة الإنتاج فقط والمتمثلة في الأجر الحقيقي كما ترى المدرسة الكلاسيكية. والإنتاج عند كينز ومنه العرض عليه أن يغطي ليس فقط التكاليف وإنما عليه أن يحقق أيضا للمنتج حد أدنى من الربح.

- اقتصاد نقدي:

1. النقود هي أكثر من أن تكون مجرد وسيلة تبادل، فهي أولا وقبل كل شيء وحدة قياس للقيمة، فلا يمكن لأي سلعة أو خدمة أن تتبادل في السوق دون أن تتحول أو تقاس بقيمة نقدية على هذا الأساس، لا يميز كينز بين المجاميع الحقيقية و المجاميع النقدية بل في نظره لا وجود للمجاميع الحقيقية إلا إذا عبر عنها بتعبير نقدي.

2. النقود أداة دفع لأنها تتميز بالسيولة و الدفع الفوري دون تكلفة إضافية، فهي الأداة المفضلة لتكوين الثروة و الحفاظ عليها. أي هناك تفضيل عند الأعوان الاقتصاديين للسيولة لذلك تطلب لذاتها أيضا و لا تطلب للتبادل فقط.

طلب الأعوان للسيولة يعتبر عند كينز سبب جوهري من أسباب الاختلال بين العرض و الطلب في السوق و منه تصبح هذه الخاصية عامل من العوامل المؤدية للأزمة الاقتصادية، لأن تفضيل السيولة هو مؤشر آخر يبين الطابع غير الأكيد للنظام الاقتصادي الرأسمالي و يبين كذلك عدم ثقة الأعوان الاقتصاديين في توقعاتهم المستقبلية.

- **اقتصاد غير أكيد:** تتسم المتغيرات التي تدير النشاط الاقتصادي على أنها غير أكيدة، يصعب احتمال حدوثها. يرجع السبب حسب كينز إلى الطابع اللامركزي في عملية أخذ القرار بحيث كل عون يأخذ قراراته بمعزل عن قرارات الأعوان الآخرين،

بل أكثر من ذلك القرارات التي تؤخذ على مستوى سوق معينة لا تكون بالضرورة موافقة للتوازن في سوق أخرى.

لذلك تلعب التوقعات دور هام في عملية أخذ القرار، بل يذهب كينز إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر الاختلال في النظام الاقتصادي الرأسمالي راجع أصلاً إلى دعم ثقة الأعوان الاقتصاديين في توقعاتهم المستقبلية.

يظهر مما سبق، أن النظرة العامة في آلية عمل الاقتصاديات الرأسمالية تظهر ليس فقط في دحضه لقانون ساي للمنافذ الذي استبدله بمبدأ الطلب الفعال (بما أن الاقتصاد غير أكيد و لا يوجد ما يضمن أن العرض يخلق منفذاً و منه فإن مستوى الإنتاج الذي يراه المنتجون مناسباً للعرض في سوق السلع و ليس على سوق العمل كما يرى ذلك الكلاسيك) و إنما أيضاً دحضه أيضاً النظرية الكمية للنقود التي استبدلها بمبدأ تفضيل السيولة.

*المبدءان الأساسيان للاقتصاد الكلي الكينزي:

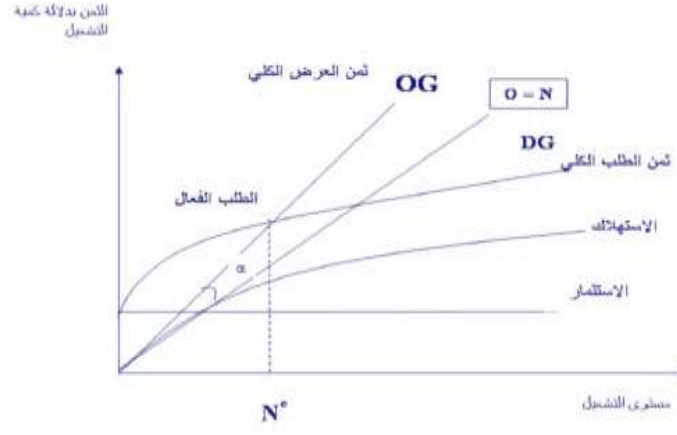
1-مبدأ الطلب الفعال:

-التحديد البياني للطلب الفعال:

لتحديد مستوى النشاط حسب كينز، يقوم المنتج بمقارنة الإيرادات المنتظرة مع تكلفة استعمال حجم معين من العمالة (يسمى كينز هذه التكلفة بثمن العرض الكلي)، الذي يعرفه على أنه الحد الأدنى من الإيرادات الضرورية لكل حجم من الإنتاج و منه للتشغيل و الذي يضمن للمنتج تغطية التكاليف و تحقيق الحد الأدنى من الربح الذي دونه يصبح غير مجد القيام بعملية الإنتاج.

أما الإيرادات المنتظرة فيسميها كينز بثمن الطلب الكلي، و تتمثل في ثمن الطلب على السلع الاستهلاكية و ثمن الطلب على السلع الاستثمارية. فكلما زاد ثمن الطلب الكلي، فيزيد ثمن العرض الكلي إلى أن يتقاطع كل من منحنى ثمن الطلب الكلي مع بمنحنى العرض الكلي عند نقطة تشكل الطلب الفعال* N.

يشكل الطلب الفعال الكمية من العرض التي يأمل المنتجون الحصول فيها على أعظم ربح ممكن. وبالتالي ليس من الضروري أن يكون مستوى التشغيل المحقق عند الطلب الفعال هو مستوى تشغيل كامل.



الشكل (1-1): منحنى الطلب الفعال

لأن إرادة عارضي العمل لم تتدخل في أي مرحلة من مراحل تحديد الطلب الفعال. التشغيل غير الكامل لليد العاملة سببه التوقع غير الكاف للطلب الإجمالي، كما أن التوافق بين العرض والطلب لا يحدث إلا إذا وافق التوقع المتضمن في الطلب الفعال مع السلوك الانفاقي للأعوان الاقتصاديين، عندها لا يكون بالضرورة مستوى التشغيل هو مستوى تشغيل كامل. وهنا نكون بصدد حالتين:

الفجوة الانكماشية: يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل وهذا لعدم كفاية الطلب الكلي الفعال، ويظهر الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل في فجوة انكماشية تنعكس في صورة بطالة للقوة العاملة وتعطل للطاقة المادية.

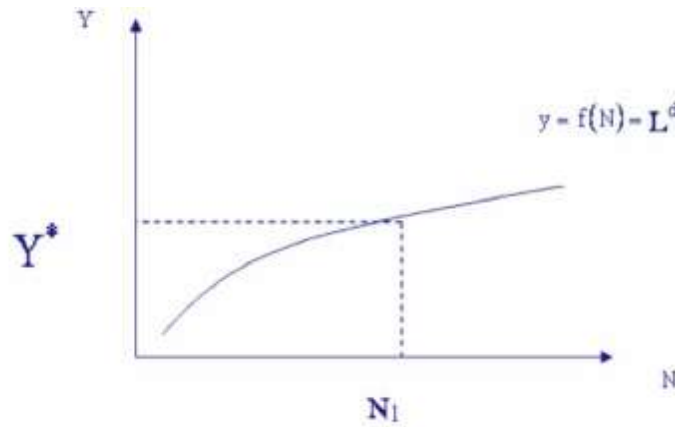
الفجوة التضخمية: يتحقق التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل وذلك عندما يزيد الطلب الكلي النقدي على الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة ويمثل الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل بفجوة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام ومستمر في الأثمان هذا الأخير يخفض من قيمة النقود ويؤثر على الدخول الحقيقية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

-مستوى التشغيل التوازني حسب كينز-

أ-الطلب على العمل:

في النظرية الكينزية الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعال أي على الدخل التوازني، بمعنى أن أسباب البطالة من منظور كينز غير إرادية وحدتها تتوقف على مستوى الطلب الفعال وحجم الإنتاج عنه.

يتبين من الشكل(1-2) أدناه، أنه عندما يتحدد الطلب الفعال(الدخل التوازني) في سوق السلع، يتحدد بعد ذلك مستوى الطلب على العمل.



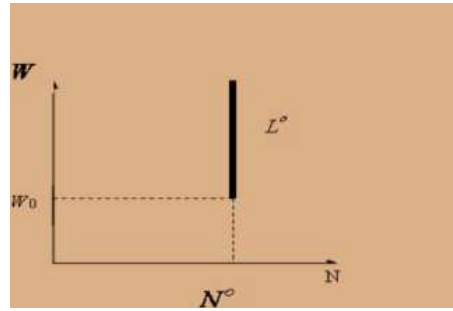
الشكل(1-2): منحني الطلب على العمل

ب-عرض العمل:

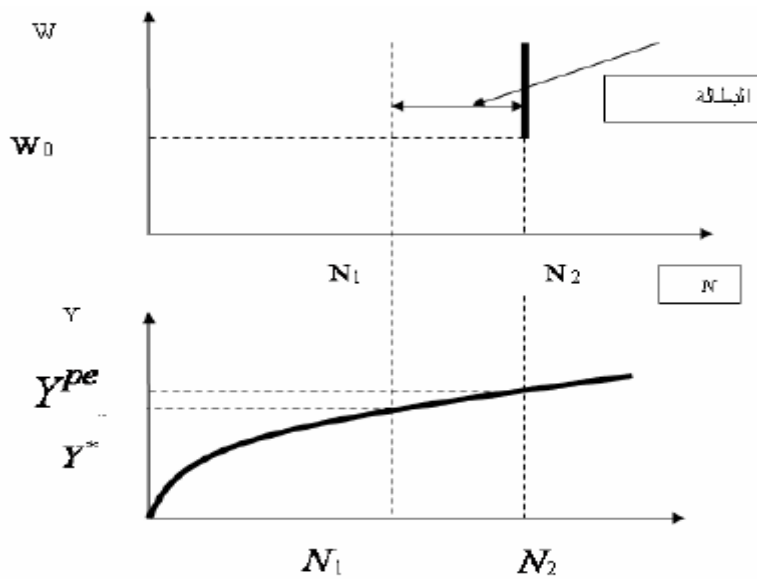
يتوقف عرض العمل عند كينز على الأجر الاسمي، لأن الأسر تكون ضحية الخدعة النقدية في سلوكها الانفاقي، أي بالنسبة للأسر، إذا لم تتغير الأجور الاسمية لا تتغير القدرة الشرائية.

باعتبار في مرحلة النشاط يزيد الطلب على العمل فترتفع الأجور، سيقدم العمال على عرض العمل عند مستوى من الأجور الاسمية w ويكون هذا المستوى أكبر من

المستوى الضروري w_0 لأن عرض العمل محدود في الأمد القصير (يتغير على الأمد الطويل إذا تغيرت نسبة السكان).



الشكل (3-1): منحنى عرض العمل



الشكل (4-1): منحنى يبين مستوى البطالة اللاإرادية

يظهر لنا الشكل (4-1) أعلاه مستوى البطالة اللاإرادية والتي تساوي $(N_1 - N_2)$. و أن لامتصاص البطالة، يجب أن ينتقل الدخل من الدخل التوازني (الطلب الفعال) إلى (دخل التشغيل الكامل). لأن عند مستوى التشغيل الكامل يكون عرض العمل يساوي الطلب على العمل $(N_1 = N_2)$.

2- مبدأ تفضيل السيولة:

مما سبق نستنتج أن الطلب الفعال باعتباره المحرك الأساسي للمستوى النشاط و مستوى التشغيل، لا يتوافق على الإنفاق الاستهلاكي و لا على الربح المتوقع الحصول عليه بقدر ما يتوقف الإنفاق على السلع الاستثمارية. إلا أن هذا السلوك الاستثماري مقرون من جهة بالعائد المنتظر من هذا الاستثمار و من جهة أخرى بالتكلفة التي يجب على المستثمر تحملها للحصول على رأس المال اللازم للعملية الاستثمارية، بمعنى آخر يتوقف الإنفاق على الاستثمار على كل من الفعالية الحدية لرأس المال و على معدل الفائدة في سوق رؤوس الأموال.

من هذا المنطلق نلاحظ كيف استطاع أن يربط بين الطلب الفعال و بين معدل الفائدة أو بالأحرى بين معدل الفائدة أو بالأحرى بين مستوى النشاط و بين معدل الفائدة، دور هذا الأخير يختلف عن دوره في المقاربة الكلاسيكية، إذ يعتبره كينز:

- على أنه ليس الثمن اللازم للتخلي عن الاستهلاك (بل على العكس كلما زاد الاستهلاك يزيد مستوى النشاط)، بل عملية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار تحكمه عوامل نفسية لا دخل لمعدل الفائدة فيه.
- إنما هو الثمن اللازم للتخلي عن السيولة، فالادخار المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، تنصرف فيه الأسر على معدل الفائدة، كلما كان معدل الفائدة مرتفعاً تكون الحصة من الادخار الموظفة في شكل أوراق مالية أكبر، فإذا انخفض معدل الفائدة تفضل الأسر الحفاظ بادخارها على شكل سيولة نقدية.

*تقييم النظرية الكينزية

جاء كينز بمقاربة بديلة للمقاربة الكلاسيكية، نستنتج من خلالها أن تدخل الدولة ضروري في النشاط الاقتصادي، لأن العمل التلقائي للسوق لا يحقق بالضرورة التشغيل الكامل، لذلك يجب مساعدة السوق من خلال سياسات اقتصادية مناسبة تعمل على دعم الطلب الإجمالي باعتبار أن الإشكال مرده النقص في الطلب الإجمالي المتوقع. يذهب كينز أبعد من ذلك بحيث يرجع النقص في التوقع و عدم ثقة المنتجين في توقعاتهم إلى الطابع اللامركزي للنظام الاقتصادي الرأسمالي و منه ضرورة إيجاد هيئة قادرة على

التوفيق بين مختلف قرارات التي يتخذها الأعوان على مستوى لا مركزي .بمعنى آخر، كينز لا ينكر الدور الفعال الذي يلعبه السوق و إنما يدعو إلى تدخل الدولة لمساعدته في عملية التعديل بين العرض و الطلب.

المطلب الرابع : النظرية النقدية المعاصرة ونظرية التوقعات

أولا : النظرية النقدية المعاصرة

تطرقنا في المطالب الأولى إلى النظرية التقليدية بصيغتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، كلاهاتين الصيغتين تؤكد على أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود كما بينا أن هذه النظرية عجزت عن معالجة أو تقديم تفسير للمتغيرات الاقتصادية خاصة التي حدثت في أزمة الكساد العظيم.

هذه الأزمة كانت من أهم ظروف نشأة النظرية النقدية الكينزية التي تطرقنا لها في المطلب السابق ، هذه الأخيرة تمكنت من شرح الظواهر والمتغيرات الاقتصادية السائدة آنذاك فمنحت تحليلاً مناسباً إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقاً من الطلب الكلي الفعال ذلك أنه مع أن كينز لا يعترض على فكرة التقليديين في أثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار إلا أنه يناقضهم في اعتبارهم أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود وحدها حيث أشار كينز إلى أن زيادة كمية النقود لا أثر لها أكثر من زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد (مصيدة السيولة) ومن هنا يرى أنه لا جدوى من السياسة النقدية ويركز على أهمية الإنفاق المستقل ويؤكد كينز على الإنفاق الاستثماري ومن هنا يرسى كينز مبدأ ثبات واستقرار مضاعف الاستثمار بدلا من ثبات واستقرار الطلب على النقود ولكن تركيز كينز على حالة الكساد جعل أفكاره غير قادرة على تفسير ما طرأ من أحداث قبل الحرب العالمية الثانية والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي من هنا تعددت الدراسات والمحاولات الاقتصادية لتفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي ، من هنا اتبعت التحليل التقليدي على يد فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو على رأسهم ميلتون فريدمان قدموا إضافات جديدة على نظرية تقليدية ومن هنا برزت النظرية المعاصرة لكمية النقود.

1 - العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة

أ- ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة

نظراً لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي ، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية فتعتبر مدرسة شيكاغو " نظرية فريدمان" امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية زامنت هذه المدرسة ظهور أزمة اقتصادية تعيش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات.

ب- الوقائع والأحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي

يمكن التمييز بين مرحلتين واجهت أوضاع النظم الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، المرحلة الأولى امتدت مع بداية الحرب العالمية الثانية إلى 1948، أما المرحلة الثانية فهي حقبة السبعينات ، حيث زاد معدل التضخم خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة واستمرت الضغوط التضخمية في التزايد في فترة التسعينات .

في تحليلنا لأسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتھا الدول الصناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر ، فإننا نرى أن الفترة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما ترجع كما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة .

أما تفسير الظاهرة خلال السبعينات إلى التسعينات من القرن العشرين ، فإن الكثير من الاقتصاديين إنما يرجعون ذلك إلى الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أزمة الدولار سنة 1971 ، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب وما نتج عنه من انخفاض لقيمه 7.89% في نفس السنة، لينخفض إلى 10% سنة 1973 .

انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلباً على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيطية والاستثمارية. ويمكن الوقوف على آثار التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية، ومنها حتى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الآثار التي انعكست على أسعار النفط .

إلا أن هذه الزيادات في أسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الأمر لا تمثل زيادة حقيقية ، بسبب ظاهرة التضخم العالمي وما نتج عنه من انخفاض لقيمة الدولار الذي يمثل العملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية .

2- الطلب على النقود عند فريدمان

أ- نظرية الطلب على النقود

في عام 1956 طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود ، فنظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي ، فمن خلال فكر النظرية فإن طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

وفي هذا يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود وتتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة والأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات .

وقبل التعرض لمفهوم الثروة وعوائدها لا بد من الإشارة إلى فرضيات النظرية المتمثلة أساساً فيما يلي:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود ؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها ؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود ؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ومن ثم فقد اعتبر " فريدمان " الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول ، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازتها ، وبين مشروعات رجال الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزونات¹.

ب- دالة الطلب على النقود عند فريدمان

حيث أن فريدمان حاول الإجابة على السؤال التالي : لماذا يختار الأفراد حيازة النقود ؟ وفي إجابته على هذا السؤال لم يحلل فريدمان الدوافع الخاصة بحيازة النقود ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول ، فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة الموارد المتاحة للأفراد أي ثرواتهم ومعدلات العائد المتوقعة على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود².

3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة

توجد الفروق بين النظريتين الكينزية والنظرية الكمية المعاصرة ، في مجال نظريات الطلب على النقود فيما يلي :

1. أدخل فريدمان كثيراً من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود وتتمثل تلك الأصول في السندات والأسهم وتلك أصول مالية والسلع الحقيقية وتتمثل في الثروة غير البشرية مما يعني تعدد أسعار الفائدة أما كينز فقد اقتصر على نوع واحد من أسعار الفائدة يدخل دالة الطلب على النقود وهو سعر الفائدة على السندات³.
2. ينظر فريدمان إلى السلع الحقيقية (أصول حقيقية) كبدايل للنقود ولهذا أدخل فريدمان العائد المتوقع على السلع مقارنة بالعائد على النقود وهذا ترتبت عليه نتيجة اقتصادية هامة تتمثل في أن الأفراد إذا وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقبة ، نظرية الاقتصاد الكلي "مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 279 .

² محمود يونس ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية 2003/2002 الإسكندرية ص 367/366 .

³ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 76 .

بالعائد على السلع الحقيقية فيقومون بالإنفاق النقود في شراء هذه السلع ، ومنه تمكن فريدمان من صياغة الفرض الأساسي التالي : « إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود » بينما كينز لم يولي اهتماماً للسلع والأصول الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية .

3. في تحليل كينز لدالة تفضيل السيولة أخذ العائد على النقود على أنه ثابت ويساوي الصفر بينما فريدمان ، عند مناقشته لدالة الطلب النقدي فقد شدد على قضيتين :

القضية الأولى : لم يأخذ فريدمان العائد المتوقع على النقود على أنه ثابت ويشرح فريدمان ذلك ، من خلال أن ارتفاع أسعار الفائدة على السندات والقروض يؤدي إلى ارتفاع العائد المتوقع على النقود التي يتم حيازتها كودائع مصرفية وذلك نتيجة المنافسة في الصناعة البنكية مما يبقي المقدار ($rb - rm$) ثابتاً نسبياً وبهذا توصل فريدمان إلى الفرض الأساسي التالي: الطلب على النقود غير حساس للتغيرات على سعر الفائدة.

وهذا الفرض يتناسق مع ما ذهب إليه كل من فيشر وبيجو ومارشال الذين قدموا نظرية كمية النقود ، ولكن فريدمان توصل إلى هذا الفرض الأساسي استناداً إلى افتراضين هما أن السلع الحقيقية هي بدائل للنقود وأن العائد على النقود متغير .

ويرى فريدمان أنه حتى في حالة فرض قيود على الفائدة التي تمنحها البنوك على الودائع لديها فإنها ستتنافس مع بعضها في مجال النوعية ، أي أنها ستعمل على تحسين نوعية ما تقدمه من خدمات مصرفية ، ونتيجة هذه التحسينات يرتفع العائد النوعي المتوقع على حيازة النقود ، وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة في سوق الائتمان (سوق القروض وسوق السندات) .

وباستبعاد فريدمان للعوائد على الأصول المالية أصبح المحدد الأساسي لدالة الطلب على النقود هو الدخل الدائم¹.

فوجهة نظر فريدمان هي أن الطلب على النقود على أنه غير حساس لأسعار الفائدة ليس بسبب أنه ينظر إلى الطلب على النقود على أنه غير حساس للتغيرات في حوافز

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقدة ، مرجع سابق ، ص 295 .

حيازة الأصول الأخرى بالنسبة للنقود ولكن لأن التغيرات في أسعار الفائدة سيكون له أثر على حدود الحوافز على الطلب على النقود ، وكننتيجة فإن ارتفاع سعر الفائدة على تلك الأصول سيتوازن بارتفاع العائد المتوقع على النقود .

القضية الثانية : يذهب فريدمان إلى استقرار دالة الطلب على النقود ، في حين يرى كينز أن هذه الدالة غير مستقرة نظراً لتقلبات سعر الفائدة الذي يصاحبه تغير سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه ففريدمان يقترح أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة وأن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود وعندما تجمع بين هذا الاقتراح والافتراض الأساسي بأن الطلب على النقود غير حساس للتغيرات في سعر الفائدة ، هذا يعني أن سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة¹.

نتيجة عجز التحليل الكينزي في تفسير أسباب الكساد التضخمي التي حدثت للاقتصاد الليبرالي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ومعالجتها ظهرت النظرية المعاصرة التي اعتمدت في تحليلها ودراستها على أفكار عامة للنظرية التقليدية ولكن بأسلوب جديد وأدوات بحثة تجمع بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل الكينزي ، هذه المدرسة بزعامة ميلتون فريدمان سمي روادها وأتباعهم بعد أزمة التضخم بالنقديين .

(- هناك فروق أساسية بين النظرية النقدية التقليدية والنظرية المعاصرة حيث تقوم الأولى على أساس مبدأ افتراض وجود حالة التشغيل الكامل في حين تقوم الثانية على عدم افتراض حالة التشغيل الكامل أي أن حجم الإنتاج عنصر متغير وليس كمية ثابتة كما يرى التقليديون².

(- بينما يرى التقليديون أن الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى الزيادة مباشرة في مستوى الأسعار نظراً لافتراض التشغيل الكامل ، يرفض فريدمان هذا الافتراض ويرى أن أي زيادة في كمية النقود يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة فترتفع حينها الأسعار ويرى فريدمان أنه

¹أحمد أبو الفتوح علي الناقدة ، مرجع سابق ، ص 296 .

² بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 79 .

لاستقرار المستوى العام للأسعار لابد من ضبط التغير في معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج وبالتالي الاهتمام بدور السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية، ولكن استخدامها بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها آثار سلبية لذلك يربط النقديون النمو في كمية النقود بما يعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أما عن دالة الطلب على النقود عند فريدمان فقد اعتبر هذا الأخير أن المتغير الأساسي والحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) بجانبها المادي والبشري يضاف إليها الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة أقل الأذواق وترتيب الأولويات ، في حين أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات ثم إن صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعترضها في تقديرنا العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي :

- اعتمادها على العديد من المتغيرات .
- يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري ومتغيرات الأذواق...)
- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار ، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي .
- هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل لفيشر ومارشال .
- ويمكن أن نلخص أهم آراء المذهب النقدي عن نظرية كمية النقود والسياسة النقدية في النقاط التالية :

- كمية النقود هو المتغير الأساسي لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية .
- السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج والأسعار بفجوة زمنية طويلة ومتغيرة ، ومنه فإذا كانت السياسة النقدية غير موجهة بشكل جيد فإنها ستلحق أضراراً بالاقتصاد متمثلاً في عدم الاستقرار .
- تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة وذلك بشكل دائم وفي أي مكان ومن ثم فالانضباط في إصدار كمية النقود بما يتماشى ومعدل النمو في الإنتاج.

ثانيا: نظرية التوقعات (المدرسة السويدية)¹

إن التحليل الكينزي تعرض لبعض الانتقادات النظرية التي تمثل إضافات للفكر الكينزي. ومن هذه الانتقادات النظرية التي قامت على أتباع المدرسة السويدية والتي تبلورت في نظرية التوقعات وفي مقدمة هؤلاء الاقتصاديين لوند برج (Lund berg) و ليندال (E.lundal)، وأوهلاين (Ohlin)، ميردال (G.Myrdal)، و بنت هانسن (B.Hanson) وأفكار هذه المدرسة ترجع إلى موجة الكساد الاقتصادي الواسعة التي سادت معظم بلدان العالم ومنها السويد التي عانت من مظاهر هذه الأزمة في زيادة حجم البطالة وتكدس المعروض السلعي وانخفاض أسعاره.

وتتسم نظرية التوقعات بأنها تعطي للتوقعات أهمية خاصة وواضحة في التحليل النقدي والاقتصادي الذي قام به أصحاب هذه النظرية.

إن التحليل الذي تقدمه المدرسة السويدية من خلال نظرية التوقعات تضيف ما يعرف بالفجوة المتوقعة ex-ante Gap في كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج وذلك بديلا عن الفجوة التضخمية والانكماشية الكينزية إذ تتمثل الفجوة المتوقعة في الزيادة الحاصلة بالقيمة المتوقعة للطلب الكلي الفعال في سوقي السلع وعناصر الإنتاج عن المعروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وعند مستوى الأسعار السائدة وقت التقدير أو التوقع.

إن المدرسة السويدية تعطي أهمية خاصة (للتوقعات)، وتوضح هذه الأهمية بصورة أكثر وضوح في المعادلة الأساسية التي تقررها نظرية التوقعات والتي تعتمد على قانون فالراس (Walras Law) إذ يؤكد هذا القانون على أن عرض جميع السلع بما في ذلك النقود يتساوى دائما مع الطلب. إذ لو وجد فائض عرض لسلعة معينة فلا بد أن يقابله فائض طلب لسلعة أخرى ويمكن أن تكون النقود ضمنها أيضا (الأصول المالية) والمعادلة هي:

الاستثمارات قبل تحققها - المدخرات قبل تحققها = فائض الطلب على عناصر الإنتاج + فائض الطلب على السلع = فائض عرض النقد + فائض عرض الأصول المالية.

¹ د. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 2007، ص 340

إن أهم ما تقررته نظرية التوقعات يتمثل في أن عوامل عدم الاستقرار في الأسعار يرتبط ب(التوقعات) الأفراد والمشاريع أكثر مما يرتبط بفعالية القوانين الاقتصادية لوحدها في التأثير على المستوى العام للأسعار. وهي لا تنكر صعوبة قياس التوقعات أو التنبؤ بها سلفاً وبصورة دقيقة.

هذا وأن النظرية تفترض أصلاً وجود أسواق مالية ونقدية كفؤة ومتطورة في ظل اقتصاد رأسمالي متقدم يمكن من خلال هذه الأسواق الربط بين قرارات المدخرين وكذلك قرارات المستثمرين في الوقت نفسه .

خاتمة الفصل:

الرأسمالية نظام اقتصادي عالمي يتوسع في مفهوم الحرية والملكية الفردية، فبمقتضاه لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للأفراد، وتطلق العنان لرأس المال لبسط نفوذه وسيطرته على وسائل الإنتاج وتعزيز الملكية الخاصة.

وشعار الرأسمالية: "دعه يعمل دعه يمر"، إذ الغاية تشجيع الأفراد على التكسب والإنتاج وتهيئة الظروف المناسبة لإظهار الكفاءات والابتكارات في ظل منافسة قوية تعود على الأمة بوفرة الإنتاج وجودته، فيزداد الاقتصاد الوطني قوة ويتجاوز حدود وطنه ببسط نفوذه في الأسواق العالمية.

وقد ساعد الرأسمالية في الدول الغربية على التمكن والتغلغل فيها ، كما ساهمت الثورة الصناعية في أوروبا في تطوير النظام الرأسمالي، ليصل إلى ما وصل إليه في عالمنا المعاصر، و قد أنتج تاريخ الفكر الاقتصادي الخاص بطبيعة وأداء الاقتصاد الرأسمالي، من خلال الجهد الفكري لمدارس الفكر المختلفة ، نظريات مختلفة للأداء الاقتصادي الرأسمالي.

مقدمة الفصل:

تتبع أهمية دراسة الاقتصاد الإسلامي من أن الجهود نحو تطوير نظمه، وأركانه ستوفر إطاراً ذاتياً يمكن العمل من خلاله والاستفادة منه في جهود التنمية الحالية لاقتصاديات الدول الإسلامية.

ويقتضي التعريف بالاقتصاد الإسلامي تناول جملة العناصر الأساسية التي توضح طبيعته الخاصة، وتبين إطاره العام، وتحدد سياساته الاقتصادية.

وإذا كانت استفادة الاقتصاد الإسلامي من التجارب العالمية في مجال الأنظمة والسياسات والأدوات، والإجراءات الاقتصادية من جهة، ومسايرة التطور العلمي في مجال النظرية الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما تقتضيه الصحة الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، فإن الاقتصاد الإسلامي يطبع كل ذلك بطابعه الخاص المستمد من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للإسلام.

ويبقى مجال الاستفادة من الفكر الاقتصادي في الإسلام ميداناً يتميز به الاقتصاد الإسلامي، ومنه يستخلص نظرياته، ويشق سياساته، ويطور أدواته.

ولتوضيح بعض مما سبق ذكره، يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل العناصر

التالية:

- الاقتصاد الإسلامي بين المشكلة الاقتصادية والخصائص والمبادئ.
- المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.
- السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي بين المشكلة الاقتصادية والخصائص والمبادئ
 بالرغم من الأسس الشرعية والفكرية القديمة للاقتصاد في الفكر الإسلامي إلا أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" في حد ذاته لم يظهر إلا في أواخر القرن الرابع عشر هجري أو في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا بد من القول أن ظهور هذا المصطلح لم يكن مجرد عثور على اسم لشيء موجود بل كان يعني أكثر من هذا على أساس على سبيل التأكيد.¹

لذلك نتناول في هذا المبحث مفهوم الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وأهدافه وكذا مبادئه وبيان المشكلة الاقتصادية فيه.

المطلب الأول: الاقتصاد الإسلامي...المفهوم والأهداف والمصادر

أولاً: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

• الاقتصاد لغة:

إن لفظ الاقتصاد لغة يعني التوسط في الأمور وإتباع سبل الرشاد والسهولة والادخار والاعتدال، وقد وردت هذه اللفظة في آيات من القرآن الكريم تبين هذه المعاني، منها: (وَأَقِمْ فِيهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) (وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا) (وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا) (وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا) . فكلما قصد تعني توسط فيه.

وقوله تعالى (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ)³

فكلما قصد تعني متوسطاً بين البعيد والقريب، والمعنى اللغوي للاقتصاد لا يتعارض مع المعنى الشرعي له.

• تحديد القرآن الكريم لمفهوم كلمة الاقتصاد:

حدد القرآن الكريم مدلول كلمة الاقتصاد تحديداً دقيقاً في عدة آيات، من ذلك قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ نَفْسِكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ النَبْطِ مُتَمَدِّدًا مَلُومًا مَحْسُورًا) و قوله

¹ عبد الرحمن يسري أحمد "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي (1396-1422هـ) (1976-2003م)"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي

الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، محرم 1424 هـ، ص 7.

² سورة لقمان آية 19

³ سورة التوبة آية 42

تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا¹) و قوله تعالى:

(وَأَمْحِ ذُنُوبَهُمْ بِحَقِّهِ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا²).

إن تحديد معنى الاقتصاد بين الإسراف و التقدير مع التحذير من مخاطرهما، و العناية بتوزيع الثروات و بيان أصحابها و نحو ذلك يعطينا فكرة واضحة عن مقاصد الشريعة من التوجه الاقتصادي المتوازن.

• تعريف الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً³:

عرف الاقتصاد الإسلامي بتعاريف عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

عرفه الدكتور محمد عبد الله العربي بأنه:

(مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم و السنة النبوية و البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة و كل عصر. - و عرفه الدكتور محمد أحمد صقر بقوله: أنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة و استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع و الخدمات لإتباع الحاجات الإنسانية - من متطلباتها المادية - التي تتسم بالوفرة و التنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية و التقاليد و التطلعات الحضارية للمجتمع، و هو أيضاً العلم الذي يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (و غير المشتركين بصورة مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه

- و الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يسود مجتمعنا ينتظم وفقاً للقوانين الإسلامية، و الذي تعمل مؤسساته وفقاً للقواعد الإسلامية الحقة، و الذي يؤمن فيه أفراداه بالقيم الإسلامية، و يسلكون في حياتهم الصراط الإسلامي الصحيح⁴.

¹ سورة الفرقان آية 67

² سورة الإسراء آية 26

³ د. إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي "دراسة وتطبيق"، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 16-17.

⁴ د. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 16

-و قد خلص الأستاذ الفنجري من خلال تعريفه هذا، أن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من قاعدتين أساسيتين أحدهما ثابت و الآخر متغير.

●القاعدة الأولى: ثابتة ، و هي مجموعة المبادئ و الأصول كما وردت في القران و السنة النبوية، و تشمل مبادئ عقائدية و مبادئ أخلاقية و مبادئ تشريعية، و هو ما يطلق عليه ب " المذهب الاقتصادي الإسلامي"¹.

فالمبادئ العقائدية تتمثل في:

1- إن الإنسان بوجه عام "مستخلف من الله" في هذه الأرض لعمارتها و استثمار خيراتها. و فكرة الخلافة الإنسانية التي وردت في القران الكريم من الأفكار الرئيسية للاقتصاد الإسلامي، و تمثل أساس العلاقة بين الإنسان و ما سخره الله له من أموال و أملاك و تترتب على هذا المبدأ عدة نتائج هي:

- وجوب مراعاة حقوق الجماعة في الأموال
- التنازل عن جزء من الأموال لدفع الزكاة
- الإقرار بالوظيفة الاجتماعية للأموال

2- إن الأرض خاصة و الكون و ما فيه عامة، قد تم تسخيرها للإنسان ليتمكن من تحقيق أهداف الاستخلاف. قال تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في

مناكبها و خلوا من رزقه و إليه النهور)²

3- إن تسخير الأرض و الكون للإنسان و استخلاف الله في الأرض يتطلبان انتفاع الإنسان بما خلق الله في الكون، و استثماره لما في الأرض من خيرات، و يقول جل شأنه: (خلوا من ثمره إذا أثمر و أتوا حقه يوم حصاده، و لا تسرفوا إنه لا يحب المرففين)³

¹ د.محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص31.

² سورة الملك، الآية 15

³ سورة الأنعام، الآية 14

4- إن ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام سواء بالعمل أو إنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار ليس غاية في حد ذاته ، بل هو وسيلة ضرورية تقتضيها فطرة الإنسان التي فطره الله عليها.

5- إن ما يقننيه الإنسان من أموال نتيجة لاكتسابها بالحلال لا يعطي صاحبها امتيازاً خاصاً، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر، و لا ينقص شيئاً من حقوقه الإنسانية و الاجتماعية.

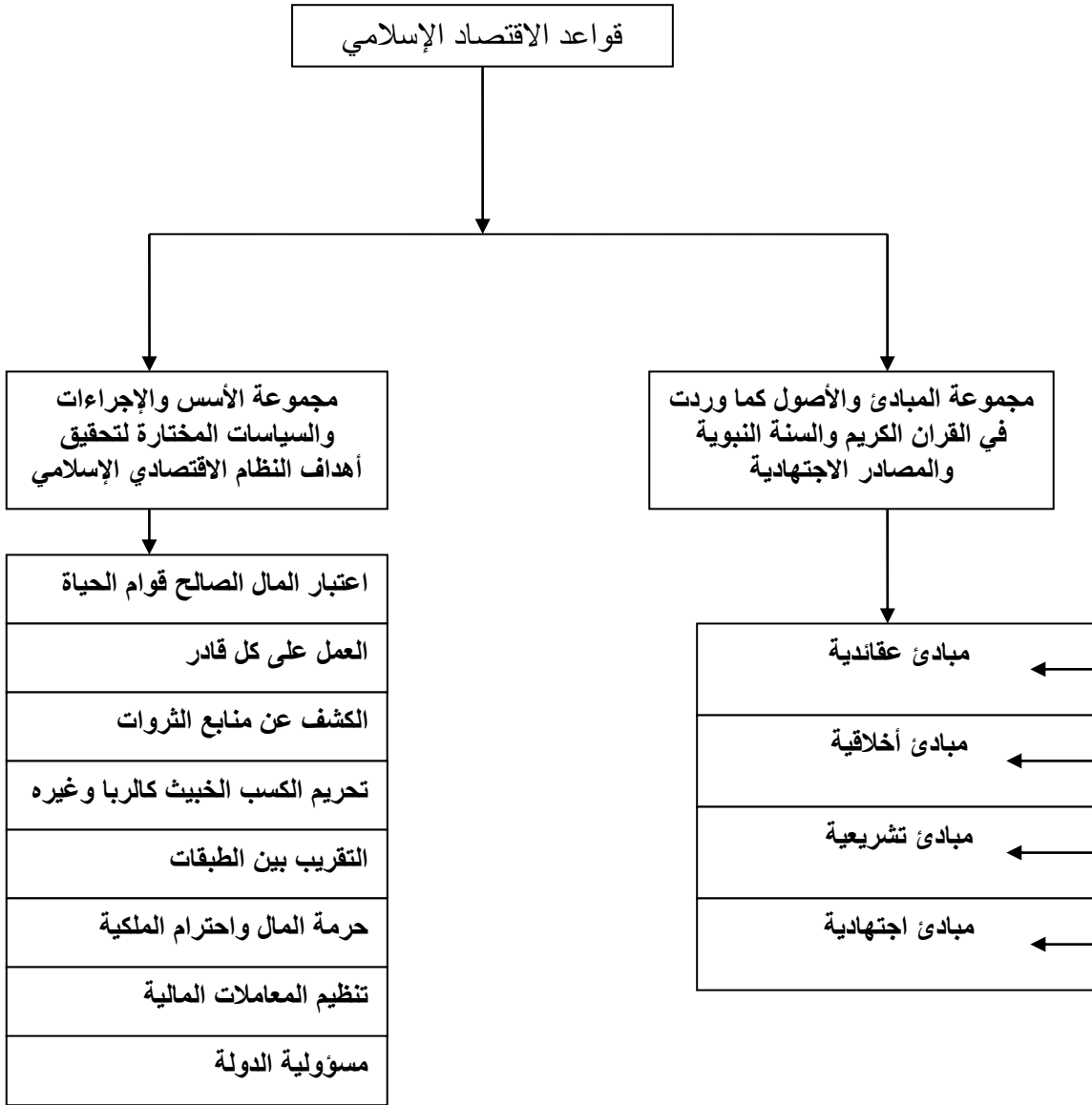
أما المبادئ الأخلاقية فتعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها، و جدير بالذكر أن التشريع الإسلامي لا يفصل بين المبادئ الأخلاقية و المبادئ التشريعية فكل منها يدعم الآخر. و بهذا فإن الإنسان لا يستطيع أبداً أن يتخلص من رقابة المبادئ الأخلاقية لأنها مدعومة من الضمير الديني الذي ينبع من الذات الإنسانية التي تنمو بالعقيدة و تكبر بالعبادات.

و المبادئ التشريعية هي التي تنظم العلاقات المالية و تحدد الحقوق و تفرض الواجبات و يمكن استنباط هذه المبادئ من القرآن الكريم و السنة النبوية و من المصادر الاجتهادية.

القاعدة الثانية: متغيرة، خاصة بالتطبيق، و هو عبارة عن الأساليب و الخطط العلمية و الحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون في الدولة الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة لإحالة أصول الإسلام و مبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره، مثال ذلك بيان صور الفائدة المحرمة، و بيان مقدار حد الكفاية أو الحد الأدنى للأجور و مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي...وهو ما يعرف ب"النظام الاقتصادي الإسلامي"¹.

يمكن تلخيص هذه القواعد في الشكل أسفله شكل (1-2):

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2007، ص15.



الشكل (2-1): قواعد الاقتصاد الإسلامي

المصدر: د. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 33

ثانياً: أهداف الاقتصاد الإسلامي:

أكثر الاقتصاديين المعاصرين المهتمين بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي رأوا على أن الأهداف الكبرى التي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها هي:

1- تحقيق حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي)

إن كفاية حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع الإسلامي، لا يقصد بها حد الكفاف و إنما حد الكفاية هو أصح الأقوال، لأن حد الكفاف يقاتل عليه المضطر، و إما

حد الكفاية فهو يتجاوز الحاجات الأساسية للإنسان مثل الطعام و الشراب و اللباس إلى ما تستقيم به حياة الإنسان و يصلح بها أمره، و يجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد، و هو يختلف باختلاف ظروف المجتمعات من ناحية الزمان و المكان، بل إنه يختلف في ذات المجتمع من فترة لأخرى.

أي أن توفير حد الكفاية مطلب ضروري، و تعتبر الدولة مسؤولة عن ذلك، سواء انفردت هي بعبء التمويل، أو اشتركت مع القادرين من أبناء المجتمع في ذلك

2- تحقيق القوة و العزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة و الشاملة)

و يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية في النظام الاقتصادي الإسلامي و تحقيقه يترتب على عقد الاستخلاف الذي كلفنا به البارئ سبحانه و تعالى لعمارة الأرض و إصلاحها (هو أنهاكم من الأرض و استعملكم فيها).

غير أن السؤال المهم هو كيف يتم هذا الاعمار و الإصلاح و أي نموذج تنموي ينبغي إتباعه، بحيث لا يتعارض مع الخطوط الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

و يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تعتبر جزءا لا يتجزأ من مضمون خلافة الله للإنسان على الأرض حيث يتطلب ذلك تحقيق التقدم للأفراد و المجتمع في إطار العرفان بالشكر لله عز و جل، و من هنا يمكن تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها: "أحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و العقائدية، يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية بين أفراد المجتمع بشكل تراكمي مستمر، بما ينسحب إلى التوزيع العادل لثمار عملية التنمية هذه، بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي.

3 - تخفيف التفاوت في الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع:(التوازن الاجتماعي)

إذا عكس التفاوت في الدخل و الثروة فجوة متسعة، بين الأقل دخلا من بين أفراد المجتمع فإن الإسلام لا يعترف بهذا النمط من توزيع الدخل، و لهذا يسلك منهجا يحقق العدالة في هذا التوزيع.

- **عند حد الكفاف:** تتجسد عدالة التوزيع في الإسلام في المساواة المطلقة بين الأفراد، معنى ذلك أنه إذا كانت إمكانيات المجتمع تغطي فقط الحاجات الأساسية للأفراد، فإنه لا يجوز أن يتفاوت فرد عن آخر في الاستفادة من هذه الإمكانيات.

- **و أما حد الكفاية:** إذا توافر حد الكفاية لكل فرد، ثم وجدت إمكانية فوق ذلك، بحيث تتجاوز الدخل هذا الحد، فإن عدالة التوزيع تقتضي أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد فيما يعود على كل منهم جزاء أعمالهم، انطلاقاً من تفاوتهم في الملكات والمواهب.

غير أن التشريع الإسلامي، لم يجعل هذا التفاوت مطلقاً، بل ضبطه بمجموعة من الالتزامات الإجبارية و الاختيارية، و التي تحد من تراكم الثروة، و بالتالي التقليل من التفاوت في الدخل و الثروة، فجعل من الالتزامات الإجبارية فريضة الزكاة، و نظام المواريث، بالإضافة إلى الالتزامات الاختيارية كالصدقات التطوعية و الوقف، و غيرها من صور الإنفاق في سبيل الله، التي تعمل على تقليص مستويات التفاوت في المجتمع، و تساهم في إشباع كثير من الحاجات العامة لذوي الدخل المحدودة.

ثالثاً: مصادر الاقتصاد الإسلامي

إن أصول و مصادر الاقتصاد الإسلامي موجودة منذ أن وجد الإسلام، و أهم هذه المصادر هي:

1- **القرآن الكريم:** و هو المصدر الرئيسي للقواعد الأساسية للاقتصاد الإسلامي الذي يتسم بالثبات و الاستمرار، و يعتمد الاقتصاد الإسلامي في جوانبه المختلفة على توجيه القرآن الذي يهدف إلى رفع الحرج عن الناس، و قد تناول القرآن الكريم الأحكام على وجه الإجمال و العموم¹.

2- **السنة النبوية:** و هي المصدر البياني و التفسيري للمصدر القرآني، لقوله تعالى: (و

أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم و لعلهم يتذكرون)²

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص 21

² سورة النحل، آية 44

و قد أنشأت السنة أحكاما لم ترد في القرآن من باب إلحاق الفروع بالأصول، حيث نجد كثيرا من التوجيهات النبوية التي تتعلق بتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من كسب و إنفاق و بيع و شراء و غير ذلك.

3- **الاجتهاد:** و قد تمخض عن اجتهادات الفقهاء خلال عصور إسلامية عديدة التوصل إلى أحكام فقهية في كثير من القضايا الاقتصادية، و قد أخذت هذه الأحكام استنباطا من القرآن و السنة و بقية المصادر الاجتهادية الأخرى¹.

المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي و المشكلة الاقتصادية

-إن المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية مقارنة بالحاجات المتعددة للإنسان، و إن حلها يتم من خلال آلية الأسعار، أما النظام الإسلامي فإنه يعترف بوجود مشكلة اقتصادية، و لكن ليست هي المشكلة التي يعانيها النظام الرأسمالي.

-إن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي هي "مشكلة سلوكية" يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، و حين يفرط الإنسان في الاستهلاك و يتجاوز الحد اللازم لكفايته، و هي مشكلة سلوكية أيضا حينما يسود الظلم في توزيع الثروة و الموارد و الدخول. و المشكلة مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدواته التي تسير النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد)، و أيضا هي مشكلة حين يعمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد له أدواته (النقود) إلا بمقابل جزية هي الفائدة أو الربا².

و مع كل ما تقدم تحدث المشكلة الاقتصادية لكن الإقرار بوجودها ليس اتهاماً إحدائاً للطبيعة بالبخل و لا تشكيكا بحكمة الله تعالى، و بالتالي هي ليست مشكلة ندرة الموارد و لا هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج و علاقات التوزيع، و إنما هي مشكلة الإنسان نفسه، فالإنسان بظلمه و كفره قد ضيع على نفسه فرصة الاستفادة مما خلقه الله

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص25

² د.عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000، ص 251، 252.

تعالى له و سخره، فارتكاب الإنسان المعاصي و كفره بنعم الله سبحانه و تعالى، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية.

- ثم إن المشكلة بعد ذلك هي "مشكلة مؤسسية" تنجم عن تنصل الدولة عن أداء وظيفتها فللدولة دور هام من منظور الإسلام في حل المشكلة الاقتصادية، و من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تسلكها في حل هذه القضية مايلي¹:

1- تحقيق تشغيل أمثل الموارد الاقتصادية و ذلك بتوفير كافة متطلبات الإنتاج لتحقيق الزيادة في الفائض الاقتصادي المنتج و لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة سواء كانت بشرية أو مادية، و هذا يستدعي توفير المناخ الأمني و التشريعات و بناء رأس المال الاجتماعي الأساسي لتوفير الخدمات اللازمة لتسهيل عملية الإنتاج.

2- التوسع في الإنتاج النافع، فالإسلام حرم إنتاج كل ما فيه ضرر للإنسان و المجتمع و حث على إنتاج الطيبات و الأشياء الضرورية، و بذلك وضع الإسلام إستراتيجية واضحة للإنتاج المطلوب، و في ضوء ذلك يجب أن يصاغ النموذج الإنتاجي و الاستثماري تبعاً لأولويات الإسلامية و احتياجات الأمة.

3- تنفيذ سياسة الأجور و تشريعات عمالية عادلة.

4- توفير تكافؤ الفرص

5- رفع مستوى معيشة المواطن حيث أن المسؤولية التي تقع على الدولة تتجاوز حدود التكافل الاجتماعي، لأن هذه المسؤولية لا تفرض على عاتق الدولة ضمان حقوق الفرد في حدود حاجاته الضرورية فحسب، بل تفرض أن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع، لأن الضمان هو ضمان الإعالة، و إعالة الفرد هي القيام بمعيشته و إمداده بكفايته، و الكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلها ازدادت متطلبات الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً و رخاءاً.

6- الحد من التبعية للعالم الخارجي و زيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي.

7- محاربة الاحتكار و التدخل في السوق لتحديد الأسعار.

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص28

و المشكلة هي مشكلة مؤسسية أيضا تنجم عن غياب الضوابط الجغرافية السياسية الإسلامية و الاستغناء عنها بجغرافية أنانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الأرض.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي، هو اقتصاد متميز و مستقل عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى نتيجة للخصوصية التي يتصف بها، من انه جاء بقواعد و أصول عامة و ثابتة لا جدال فيها، صالحة لكل مجتمع في كل زمان و مكان.

أولاً: الاقتصاد الإسلامي جزء من نظام الإسلام الشامل

لا ينبغي لنا أن ندرس الاقتصاد الإسلامي مستقلا عن عقيدة الإسلام و شريعته، لأن الاقتصاد الوضعي بسبب ظروف نشأته قد انفصل تماما عن الدين، و أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام و عقيدته و شريعته. و ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة يبدو في نظرة الإسلام إلى الكون باعتباره مسخرا للإنسان و لخدمته، و أيضا في قضية الحلال و الحرام التي تشغل المسلم عند إقدامه على معاملة من المعاملات، و أيضا في عنصر الرقابة الذي يحسه المسلم من عالم الغيب، و تفصيل ذلك¹:

1- للنشاط الاقتصادي في الإسلام طابع تعبدي:

إن أي عمل يقوم به المسلم - اقتصادي أو غير اقتصادي- يمكن أن يتحول من عمل مادي عادي إلى عبادة يثاب عليها، إذا قصد المسلم بعمله هذا وجه الله سبحانه. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه- عن الرسول- عليه الصلاة والسلام: (إنما الأعمال بالنية، و إنما لكل امرئ ما نوى"، و قال عليه الصلاة و السلام: "و إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجره عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك) متفق عليه.

2- للنشاط الاقتصادي في الإسلام هدف سام:

<http://www.alahmad.com/mode/713>

¹ الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط:

تهدف النظم الاقتصادية الوضعية إلى تحقيق النفع المادي وحده لإتباعها، ذلك هو هدفها، و كان من نتيجة ذلك تلك المنافسة الطاحنة التي تدور رحاها بين معسكرات الدول المختلفة بقصد السيطرة الاقتصادية، و احتكار الأسواق ومصادر المواد الخام في البلاد المختلفة.

فإذا كان النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى النفع المادي، فهو يسعى إليه وحده، و لا يستهدفه كفاية في حد ذاته، و إنما يعتبره وسيلة لغاية اكبر و هدف أسمى، و هو إعمار الأرض و تهيئتها للعيش الإنساني امتثالاً لأمر الله، قال الله تعالى: (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً و لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين)¹.

و فرق كبير بين أن يكون النفع المادي هو الغاية و هو الهدف، و بين أن يكون وسيلة لغاية اكبر و هدف أسمى و هو اعمار الأرض و تهيئتها للعيش الإنساني، وتحقيق الرفاهية و الخير للناس كافة. ذلك أنه في الحالة الأولى إذا كان النفع المادي هو الهدف ستكون الأنانية و الاحتكار و الاستئثار بخيرات الدنيا و منعها عن الآخرين. أما الحالة الثانية حيث يكون اعمار الأرض هو الهدف، فان المنافسة و الأنانية و الاحتكار سوف تتحول إلى تفاهم و تعاون بين الدول و الشعوب لاعمار الأرض، و استغلال ثرواتها على أحسن وجه لصالح البشرية كلها، قال تعالى: (وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)².

3- الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام هي رقابة ذاتية في المقام الأول، رقابة ضمير المسلم القائمة على الإيمان بالله و الحساب في اليوم الآخر، قال

¹ سورة البقرة، الآية 168

² سورة القصص، الآية 77

تعالى (و هو معكم أين ما كنتم)¹، و قال سبحانه: (إن الله لا يفضي عليه شيء في الأرض ولا في السماء)².

و قال الرسول- عليه الصلاة و السلام- عن الإحسان: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن له تكن تراه فإنه يراك"

ثانياً: الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة:

فالنظام الرأسمالي ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود و العناية منه، و من ثم فهو يهتم بمصلحته و يقدمها على مصلحة الجماعة كلها. و يعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، و أن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة. و تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في النظام الرأسمالي كان له مساوئ عديدة أبرز الأزمات و تفشي البطالة و الذي سيكون لنا تفصيلاً فيها في الفصول التالية. و أيضاً التفاوت الكبير بين الدخل و الثروات و ظهور الاحتكارات. و النظام الاقتصادي الاشتراكي على العكس من النظام الرأسمالي، يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، و هو بدوره لا يقل عن مساوئ النظام الرأسمالي، فإلغاء الملكية الفردية و الحرية الاقتصادية يصادم الفطرة الإنسانية. أما الاقتصاد الإسلامي فهو لا يفترض مقدماً أن هناك تعارضاً بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، و تقوم على رعاية المصلحتين معاً، و محاولة تحقيق التوازن بينهما، فيعترف بالملكية الفردية، و يعترف كذلك في نفس الوقت بالملكية الجماعية، فلا يلغي أياً منهما في سبيل الأخرى، فيعترف للفرد بحريته و لكنه لا يسمح في ذلك إلى حد إطلاقها بغير قيود مما يضر بالجماعة.

¹ سورة الحديد، الآية 4

² سورة آل عمران، الآية 5

أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن، أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

ثالثاً: الرقابة المزدوجة على النشاط الاقتصادي¹

إلى جانب الرقابة الخارجية التي تمثلها وتمارسها السلطة العامة طبقاً للقانون، ينفرد الاقتصاد الإسلامي بوجود رقابة داخلية أكثر فعالية، هي رقابة الضمير المسلم القائمة على الإيمان بالله والحساب واليوم الآخر التي تعتبر أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي، وعدم انحراف النشاط الاقتصادي.

رابعاً: الركيزة الأخلاقية

يرى المفكر مالك بن نبي: "أن الرأسمالية أهملت العلاقة بين القيم الأخلاقية والقيم الاقتصادية مما أدى إلى الانفصام بينهما"²، وقد عبر أحد الاقتصاديين الغربيين عن ذلك (ناسو وليام سينيور*) قائلاً "ليس لعلم الاقتصاد السياسي صلة بالقضايا العملية أو الأخلاقية، وأنه ليس للاقتصاديين أن يقدموا مشورة أو انتقاداً بشأن تلك القضايا"³. في حين أن النظرية الإسلامية في الاقتصاد لا تنفصل عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، لهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم مقاصد الشريعة المعترف بها. وقد أشار مالك بن نبي إلى أن: "المجتمع الإسلامي أجدر من أن يعيد إلى عالم الاقتصاد أخلاقه، ويتلاشى بذلك الانحرافات الإباحية للرأسمالية، وينجو من ورطة الماركسية المادية التي سلبت الإنسان ما يميزه عن الآلات والأشياء"⁴.

المطلب الرابع: أركان الاقتصاد الإسلامي

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على عدة أركان وهي:

1- حرية التملك

¹ كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص18.

* أحد أساتذة الاقتصاد السياسي الكلاسيكيين (1790-1846).

² مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة 6، دار الفكر، دمشق، 2005، ص87

³ جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة رقم 261، الكويت: المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص138.

⁴ مالك بن نبي، مرجع سابق، ص83

2- الحرية الاقتصادية المقيدة

3- التكافل الاجتماعي

الركن الأول: حرية التملك

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال بوسائل التملك المشروعة، ويترتب على هذا التقرير نتائج طبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانتة له من الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق، وقد شرع العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق، إضافة إلى التوجيهات التهذيبية لكن النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها وما هو داخل في ملك الآخرين، كما يترتب عليه نتائج الأخرى وهي حق التصرف المشروع في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية وغيرها من حقوق التصرف الأخرى المشروعة. وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء فوق مسابرة للفطرة واتفاه مع الميول الأصلية في النفس البشرية، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع، وفي الوقت ذاته يقف مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد لبذل أقصى جهده في تنمية الحياة.

والإسلام عندما يبيع للفرد حرية التملك، لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود، فهو يقرره ويقرر بجواره الحدود والقيود التي تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخيلا في تنميته وإنفاقه وتداوله ومصلحة الجماعة تكمن من وراء هذا كله، ومصلحة الفرد ذاته كذلك في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة¹.

وأول مبدأ يقرره الإسلام، بجوار حق الملكية الفردية، أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في المال الذي بحوزته يتصرف به نيابة عن الجماعة، والجماعة مستخلفة فيه عن الله الذي لا مالك لشيء سواه. وقد ورد هذا المعنى في أكثر من آية من القرآن الكريم، قال تعالى: (أَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنْتُمْ مِمَّا جَعَلَهُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)²، يقول القرطبي في تفسيره

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص28

² سورة الحديد، الآية 7

لهذه الآية، وفي هذا دليل على أن أصل الملك لله سبحانه، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيثيبه على ذلك بالجنة¹.

- والاقتصاد الإسلامي له موقفه المتميز، حيث أنه منذ البداية يقر بالملكية الفردية ويقر أيضا بالملكية العامة، ويجعل لكل منهما مجالها الخاص الذي تعمل فيه. والملكية العامة يقصد بها أن يكون المال مخصصا للمنفعة العامة، أي منفعة جماعة المسلمين، ويشمل هذا النوع من الملكية عادة المرافق الأساسية في الدولة، ومن أهداف هذه الملكية²:

- استحقاق جميع الناس الثروة العامة ذات المنافع المشتركة سواء من الحاجات الضرورية أم غيرها.
- تأمين نفقات الدولة.
- تشجيع الأعمال الخيرية والتوسعة على المحتاجين من المسلمين.

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

والركن الثاني من أركان الاقتصاد الإسلامي هو الحرية الاقتصادية المقيدة ، ومضمون ذلك أن هذا النظام لا يسمح للأفراد بحرية اقتصادية مطلقة، ولكنه يقيد هذه الحرية بحدود من القيم التي يؤمن بها الإسلام. اغترف الإسلام بالحرية الاقتصادية ولم ينكرها أو يصادرهما، ولكنه لم يطلق لها العنان، ففي الوقت الذي اعترف فيه الإسلام بالحرية الاقتصادية نجده قد وضع عليها قيودا تستهدف تحقيق أمرين:

أولاً: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً

الأصل أن كل نشاط اقتصادي مشروع في ظل الإسلام إلا ما ورد النص بتحريمه، وذلك تطبيقاً لقاعدة الأصل في الأشياء الإباحة. أما ما جاءت النصوص بتحريمه من أوجه النشاط الاقتصادي، فالملاحظ أنه قليل جداً إذا ما قيس بالأوجه المباحة التي هي

¹ الجامع لأحكام القرآن 238/17

² الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط:

<http://www.alahmad.com/mode/713>

الأصل في النشاط الاقتصادي. ولقد استهدف الإسلام من تحريم أوجه كثيرة من النشاط الاقتصادي أهدافا ثلاثة :

- 1- أن تقوم علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل، بدلا من التباغض والتنافر والتظالم والغش.
- 2- دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته، بدلا من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال.

3- إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد.

ومن صور الأنشطة الاقتصادية التي حرمها الإسلام مايلي:

- 1- **تحريم الربا:** الربا لغة يعني الزيادة أو الإضافة أو النمو، والإسلام لم يمنع كل زيادة أو نمو ويجوز للمسلم أن ينمي ماله بطريق التجارة المشروعة، وليس بطريق الكسب غير المشروع. وهناك عدة آيات في القرآن الكريم تنهي عن الربا وتدنيه إدانة صارمة مع تحريمه في الكتب السماوية السابقة¹. يقول الله تعالى: (وما آتيتهم من ربا ليربو في أموال الناس - - فلا يربو عند الله - - وما آتيتهم من زكاة ترديدون وجه الله - - فأولئك

هم المضعفون)²

وقد أجمعت جميع المذاهب المعتد بها، على أن عبارة " ربا " تعني الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها، سواء كانت تؤخذ على قروض استهلاكية أو إنتاجية، أو كانت ذات طبيعة شخصية أو ذات طابع تجاري، وسواء كان المقرض حكومة أو فردا أو شركة، وسواء كان سعر الفائدة مرتفعا أم منخفضا، فعموم تحريم الربا ينطبق على كافة أشكاله وصوره.

2- **تحريم بيع الغرر:** تمنع كافة البيوع القائمة على الغش والتدليس والاستغلال

في إطار الإقتصاد الإسلامي، وبيع الغرر هو بيع ما لا يقدر الإنسان على تسليمه فورا موجودا كان أو معدوما.

1 - محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص 51.

2 - سورة الروم، الآية، ص 39.

والغرر في الأصل، الخطر، وتحريم هذا النوع من البيوع ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، والحكمة من ذلك هي سد باب الخلافات والمنازعات التي تحدث بين المتعاملين.

بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية السابقة التي حرمها الإسلام، فقد حرم أيضا بعض السلوكيات الاقتصادية الخاطئة مثل:

- تحريم إستغلال النفوذ للحصول على المال.

- تحريم الإسراف والترف.

- تحريم الإحتكار.

- تحريم الإكتناز.

ثانيا: كفاءة حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي¹.

من حق الدولة في ظل الإسلام أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد، سواء المراقبة هذا النشاط أو لتنظيمه، أو لتبأشر بنفسها بعض أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعجز عنه الأفراد أو يسيئون مباشرته، غير أن هذا التدخل ليس عشوائيا أو مطلقا، بل يجب أن يكون هناك ما يبرره، وأن يكون في حدود معينة، ويمكن استعراض أهم المبررات العامة التي تبيح تدخل الدولة في الحريات الفردية خاصة في النشاط الاقتصادي والمالي في النقاط التالية:

1- **تحقيق المقاصد الشرعية:** ونعني بها المقاصد التي تتعلق بحماية الحقوق الفردية والمصالح الإجتماعية والمبادئ الأخلاقية، وعلى هذا فإن كل تصرف أو عمل يقوم به الإنسان يجب أن يكون منسجما مع مقاصد الشريعة الإسلامية، التي ترتبط كل الارتباط بمصالح الناس.

2- **حماية المصالح الجماعية:** المصالح الجماعية ليست جامدة وإثباته، فالمجتمع يتطور في ظروفه الاقتصادية، وأوضاعه الإجتماعية، وتظهر كل يوم صور ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، والدولة الإسلامية مكلفة بوضع القوانين والأحكام التي تستطيع من خلالها أن تحمي المصالح الإجتماعية.

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

3- **تدعيم المبادئ الأخلاقية:** لا تختلف المبادئ الأخلاقية عن المقاصد الشرعية، فهذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق المصالح الجماعية المتفقة مع المبادئ الأخلاقية، ومن الصعب الفصل بينهما لأن الشرعية جاءت بأحكامها لإقرار المبادئ الأخلاقية وتدعيمها، عن طريق القوة الإلزامية للتشريع.

ويكمن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي بـ:

- 1- مراقبة الأنشطة الاقتصادية عن طريق التسعير، منع الضرر، ضبط الإعلان، محاربة الإحتكار إلغاء المعاملات المالية المحرمة، ضبط السلوكيات الأخلاقية والتعزيز بمصادرة الأموال في الجرائم المتعلقة بها.
- 2- تحقيق تشغيل أمثل للموارد الاقتصادية.
- 3- ترشيد إدارة الأموال العامة.
- 4- التأثير في العلاقات الاقتصادية الخارجية.
- 5- حماية المستهلك.
- 6- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 7- الإلزام بالقيم والأخلاق ومحاربة الفساد.
- 8- حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.
- 9- محاربة الفقر.

الركن الثالث: التكافل الإجتماعي.

والركن الثالث من أركان الاقتصاد الإسلامي هو مبدأ التكافل الإجتماعي، ومؤدى التكافل الإجتماعي أن تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوى لائقاً للمعيشة¹. والإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل متزاحم، وأن الأسر فيه ترتبط بالموودة الواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والأخذ بيد الضعيف وتنمية المستغلات المملوكة للجماعة والأفراد على أكمل وجه، والأمة يتضافر أفرادها على الخير فيما بينها وعلى التعاون فيما ينفعها، والإنسانية كلها تتعاون على رفعها، القوي ينصر الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء، وما كان الإختلاف إلا للتعارف، قال

¹ - الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط <http://www.alahmad.com/mode/713>

الله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)¹.

وإن في ذلك يقتضي أن يمد الإنسان يد العون لكل من يحتاج العون، كما أن العدالة الإجتماعية تعتبر أساس من أسس الإسلام، فعلى الجماعة أن تهيئ الفرص لكل من يريد العمل ويستطيعه وأن يمكن كل إنسان من العمل بقدر إستطاعته الجسمية والعقلية، ومن فقدت قوته عن القيام بأي عمل، كان على الجماعة أن تهيئ له أسباب الحياة، وقد سلكت المجتمعات الحاضرة في ذلك سبيل التأمين الإجتماعي وطرقاً أخرى من أهمها:

1- الزكاة: حيث تعتبر الوسيلة الأولى لتحقيق التكافل الإجتماعي.

فالزكاة فريضة شرعية ألزم بها الإسلام كل مسلم توافر لديه نصاب الزكاة، والزكاة ركن من أركان الإسلام، بل هي الركن البارز من أركان الإسلام، وتعني الزكاة الطهارة والنماء والبركة، وتزكية النفس والمجتمع، لقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)².

والزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم، بل هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة إلى جانب الضرائب الأخرى، ولا يجوز استعمال حصيلتها أو توزيعها إلا في الأهداف والمصارف التي حددتها آية الصدقات من سورة التوبة. تعتبر الزكاة كمؤسسة للضمان الإجتماعي فهذا الأخير إلتزام الدولة الإسلامية نحو مواطنيها.

وقد يتطلب الأمر إشتراكات من المواطنين لدعم موارد صندوق الضمان، ولكن هذه الإشتراكات غير إلزامية، أما اللجوء إليها فيعتبر من الضرورات الملحة حينما تعجز مؤسسة الزكاة عن القيام بدفع جميع إلتزاماتها وتأدية رسالتها الإجتماعية. لذا فإن الضمان الإجتماعي هو من أولويات الإقتصاد الإسلامي، وينظر إلى الحق الناشئ عنه بأنه حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق. ومن ثم فهو حق مقدس يجب أن يلتزم به كل

¹ - سورة الحجرات، الآية 13.

² - سورة التوبة، الآية 103.

مجتمع إسلامي، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير شحيح الموارد والثروات ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية.

2- موارد الدولة العامة: على الرغم من أن الأصل في الملكية العامة أنها لا تملك ملكية خاصة، وإنما يحق للدولة أن تقطع منه لبعض الأفراد إقطاع إرفاق، فإنه يمكن للدولة تخصيص هذا الإقطاع للتوازن في المجتمع، كما أن إيرادات جميع الثروات من معادن وبتروول يمكن التخصيص منها لهذا الهدف أيضا.

3- التوظيف على الأغنياء (الضرائب): يعتبر هذا المورد من الموارد المالية المهمة، التي يمكن للدولة استخدامها في تحقيق مبدأ التوازن في المجتمع، خاصة وأن جميع الفقهاء قد ربطوا بين مشروعية حق الدولة في التوظيف وبين وجود حاجة عامة لا تكفي الموارد المالية العادية للدولة للوفاء بها.

المبحث الثاني: المعاملات الاقتصادية في الإقتصاد الإسلامي

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع. يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية، والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة. ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تساعده على تحقيق هذه الأهداف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نظام السوق الإسلامي.

حرص الإسلام على أن يكون للمسلمين سوق خاصة بهم وذلك بعد قيام دولة المدينة، إثر الهجرة النبوية المباركة، وبعد قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وظهرت الحاجة إلى السوق كمصدر من مصادر الرزق، وقد واجه المسلمون قوى إحتكارية تتمثل في المراكز الإحتكارية التي كانت ليهود المدينة في ذلك الوقت حيث كانوا يضربون على الدخول إلى السوق خراجا أو رسما معيناً مما

كان يعوق حرية الدخول إلى هذا السوق، من هذا المنطلق سوف ندرس هيكل وشكل السوق الإسلامي.

أولاً: ضوابط السوق الإسلامية.

تقوم السوق الإسلامية على العدل والحرية مع الحث على التنافس والإبداع، فالإسلام يسعى إلى ترشيد المال، يقول الله تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً)¹. والتعامل في السوق أمانة من الأمانات، يقول الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً)²، والسوق الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط وهي³.

1- العلم بالحلال والحرام من البيع والشراء⁴:

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يطوف في السوق ويضرب التجار بالدرّة ويقول « لا بيع في سوقنا إلا من تفقه وإلا أكل الربا شاء أو أبقى ». ونستنتج من ذلك أنه من يشتغل بالتجارة يجب عليه أن يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز.

ومن المفترض أن ذلك العلم لا يقتصر على العلم بالحلال أو الحرام وإنما أيضاً العلم بأصول التجارة في عملية التبادل والعلم بأصول الفنون الإنتاجية والحصول على أفضل التقنيات لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد وعلى ذلك فإذا برع أحد المتعاملين في السوق في نشاط معين فعليه أن يلزم هذا النشاط أو كما يقول الفقهاء " لزوم الرزق الذي ينجح فيه التاجر " لأن هذا يتفق ومقاصد الشرع.

2- النهي عن الشروط في غير مقتضى العقد:

1 - سورة النساء، آية 05.

2 - سورة النساء، آية 58.

3 - د عبد العزيز قاسم محارب، تنظيم الأسواق في الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 24.

4 - حلال جوية عيده القصاص، محددات الأثمان في السوق الرأسمالي والإسلامي، " دراسة مقارنة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2006،

ص 47-48.

نهى الإسلام عن إدخال شروط في البيع ليست في مقتضى العقد، وذلك لأن من شأن هذه الشروط إعاقة تنفيذ العقد بل إعاقة المعاملات في السوق. فقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا يحل سلف أو بيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك » أخرجه أبو داود والترمذي. والشرطان هنا هما شرطان صحيحان ليسا من مقتضى العقد. وأما إن كان الشرط في مصلحة العقد كاشتراط صفة معينة في الثمن أو المبيع صح ذلك فالمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، وكذلك لو اشترط شرطاً واحداً في غير مقتضى العقد. كذلك لو اشترط عقد آخر مع عقد البيع وذلك كاشتراط عقد القرض مع عقد البيع. فاشتراط عقد القرض يبطل البيع. [وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يحل سلف ولا بيع"]، فهذه الشروط تؤدي إلى التنازع في الثمن وعدم استقراره وبالتالي تؤدي إلى إعاقة التبادل. فإن كانت الشروط في مقتضى العقد، كاشتراط التسليم أو الرهن لحين سداد الثمن، فلا يبطل العقد.

3- النهي عند التدخل لإفساد الصفقة:

ينهي الإسلام عن التدخل لإفساد الصفقة في بيوع المساومة وذلك إذا لم يكن الثمن قد استقر بعد بين البائع والمشتري، حيث أن التدخل بعد استقرار الثمن يعد من قبيل السوم على السوم وسبب ذلك أن هذا التدخل يتسبب فيه إفساد البيع والحيلولة دون انعقاده أو استقرار الثمن، ولا يخفي ما يترتب على ذلك من المشاحنات والأحقاد بين التجار والمستهلكين وبما يولد نوعاً من الطرق غير الشريفة للتنافس في السوق، وهذا النهي يقوم على أساس القاعدة الشرعية « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ».

4- النهي عن استغلال النفوذ في السوق:

حيث يتمتع على الحكام أو الموظفين العموميين قبول الهدايا والرشاوى لأن في ذلك إمكانية لإسناد المشروعات أو الأنشطة الإنتاجية العامة والتي يطلق عليها "العطاءات والمناقصات" إلى غير ذوي الكفاءة أو إمكانية إعفاء بعض المشروعات أو الأفراد من كل أو بعض الضرائب أو الرسوم وبما يخل بالتكافؤ وحرية المنافسة.

5- النهي عن المماطلة في سداد الديون التجارية:

نهى الإسلام عن المماثلة في سداد الديون للقادر على السداد، وذلك لأنه يؤدي إلى سرعة دوران رأس المال. هذا وإن كان الإسلام يحض على سداد الديون والوفاء بها، إلا أنه من ناحية أخرى لم يجعل ذلك سيفاً مسلطاً على رقبة المنتج أو التاجر الذي تعثر أو أوشك على الإفلاس، وإنما حث الدائن على أنضاره حتى يقبل عثرته.

6- منع الإحتكار¹:

الإحتكار هو السيطرة على عرض أو طلب سلعة معينة بقصد تعظيم الربح لأقصى حد ممكن، فهو إفساد لقانون العرض والطلب، لذلك حرم الإسلام الإحتكار لأنه قيد على حرية التجارة وحجب لتداول السلع في الأسواق وإضرار بالمستهلكين وهبوط بمستوى معيشة ذوي الدخل المحدود نتيجة ارتفاع أسعار السلع وقد وردت الأحاديث الشريفة تحرم الإحتكار: « من احتكر فهو خاطئ »، رواه مسلم. « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة » رواه أحمد عن معقل بن يسار، « من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله ورسوله » رواه أحمد عن أبي هريرة، « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس » رواه ابن ماجة.

قال ابن تيمية في الحسبة «المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم، ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظلم للخلق المشتريين، ولهذا كان لولي الأم أن يكره الناس على بيع مع عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه».

7- منع بيوع الغرر²:

الغرر في البيع يكون بأمور منها جهل الثمن وبيع مالا يقدر البائع على تسليمه، وكل بيع مشكوك في حصول أحد عرضيه أو في حصول المقصود من البيع. قال أبو حنيفة بيع الغرر كله فاسد والغرر هو الخطر. كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبع ما ليس عندك » فلا يجوز مثلا بيع سيارة معلومة وبثمن معلوم لا تملكها ثم بعد

1 - عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص 25.

2 - نفس المرجع السابق، ص 29.

الإتفاق مع المشتري تشتريها باسمه وهو ما يحصل الآن في أسواق المال في البورصات العالمية.

ثانياً: محددات وآلية نظام الأثمان في السوق الإسلامي.

1- الثمن العادل في الإسلام:

يعد النشاط إقتصادياً إذ توافر فيه شرطان: الأول هو شرط القدرة، والثاني هو شرط المنفعة ويضيف الإسلام شرطاً ثالثاً وهو شرط أن لا يكون النشاط داخلًا في دائرة الحرام¹.

وتوافر صفة النشاط الإقتصادي في سلعة أو خدمة ما يعطيها خاصية القيمة ومن ثم خاصية الثمن وقيمة الشيء هي ما يساويه بين الناس.

أما الثمن فهو تعبير عن القيمة التي تعد في ذاتها ثمناً معيارياً، أما العلاقة بين الثمن والقيمة فتتجلى في أن الأثمان النسبية تعكس قيماً نسبية وبالتالي تتحول الدخول الإسمية أو تنعكس في صورة دخول حقيقية.

والثمن في الإسلام إنما يعتمد على التراضي والعدل، فأما التراضي فلقوله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)².

وأما العدل فلأن الله عز وجل يأمر بالعدل في المقايضة وإعطاء الشيء قيمته الحقيقية وذلك بقوله تعالى: (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين)³ ولقوله

تعالى: (ويل للمطففين الذين إذا احتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم

يخسرون)⁴ ومقصود أصحاب هذا الرأي أن يكون الثمن مساوياً للقيمة كي يكون عادلاً،

ولذلك تحدث شيخ الإسلام "ابن تيمية" عن " ثمن المثل " الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، حيث يرى أنه إذا كان سبب ارتفاع أو انخفاض الثمن هو سبب طبيعي يرجح

1 - حسن عمر بالخير، الثمن العادل في الإسلام، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سنة 1400 هـ، سنة 1880، ص 152.

2 - سورة النساء آية 29.

3 - سورة الشعراء، آية 83.

4 - سورة المطففين، آية 2-3.

إلى قوى السوق فهذا لا يبرر بل لا يسمح بتدخل الدولة، أما إذا كان سبب هذا الإرتفاع أو الإنخفاض غير طبيعي يرجح إلى ظلم الناس أو الممارسات السيئة فهذا مما يبرر تدخل الدولة على أساس أن ذلك إنما يمثل إعاقة لآلية السوق وتكون ثمن المثل.

2- محددات الثمن العادل في الإسلام:

❖ محددات الثمن من خلال العرض:

الثمن العادل في الإسلام هو الثمن التوازني الرضائي الناتج عن تلاقي العرض والطلب في سوق منافسة حرة صافية من كل شائبة تعوق آلية السوق، وسوف نبحت في محددات هذا الثمن وذلك عن طريق دراسة تكلفة الإنتاج في الإسلام وذلك من خلال دراسة عناصر الإنتاج وأثمانها ثم طبيعة ومعدل الربح في السوق الإسلامي وذلك حتى نصل إلى ما يسمى " ثمن الإنتاج " ثم انطلاقاً من هذا الثمن نبحت في " ثمن السوق " والذي يتكون من خلال إدخال جانب الطلب في المعادلة حتى نصل إلى الثمن العادل في الإسلام.

أ- التحليل من خلال ثمن الإنتاج:

ثمن الإنتاج يتكون من: ثمن التكلفة + الربح.

1- **ثمن التكلفة:** لكي يتكون الثمن من خلال آلية السوق لابد أن نبحت في تكلفة السلعة عن طريق البحث في عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. وهي ذاتها الموجودة في السوق الرأسمالي وهو رأس المال والعمل والأرض والتنظيم، وأثمان هذه العناصر بالطبع تدخل في تكوين ثمن التكلفة وذلك كما يلي:

✓ **رأس المال:** بما أن السوق الإسلامي لا يتعامل بأسعار الفائدة فإن تكوين رأس المال يكون كالتالي، إلغاء سعر الفائدة يؤدي إلى توسع إنتاجي فزيادة في العرض السلعي فارتفاع في صافي الأرباح ومن ثم ارتفاع الطلب على رأس المال (بدون أن يترتب ذلك في إرتفاع سعر الفائدة لعدم وجودها أصلاً وبذلك لن يحدث انكماش) ثم انخفاض في الأسعار مع تنشيط الطلب على الاستهلاك ومن ثم الطلب على الاستثمار من خلال الزكاة والمشاركة في الربح في عمليات المضاربة ومن ثم سيحدث تعادل بين الاستهلاك والإدخار والاستثمار مما يؤدي إلى توازن الاقتصاد. ورأس المال في الإسلام

يقوم على المشاركة حيث يشترك مباشرة في العملية الإنتاجية ويحصل على نصيب من الربح كما يشارك في الخسارة.

✓ **عنصر العمل:** اعتبر الإسلام أن العمل أساس القيمة، وبذلك قد سبق " آدم سميث" و "ريكاردو" في نظرية العمل في القيمة، حيث يقول العلامة "ابن خلدون"، قد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية.

✓ **الأرض:** الربح هو فائض يحصل عليه مالك الأرض الأكثر خصوبة، وهذا الفائض يحصل عليه المالك لا لشيء إلا أنه يملك الأرض، وهذا الفائض مع الندرة المتصاعدة في عرض السلع الغذائية يؤديان إلى ارتفاع مستمر في أسعار هذه السلع مما يرفع من تكلفة معيشة العمال وبالتالي مستوى الأجور الحقيقية الذي يحافظ على بقائهم أحياء (حد الكفاف) ولذا فإن الأجر الحقيقي للعامل يظل في انخفاض مستمر كلما ارتفعت أسعار السلع الغذائية (والتي تمثل الأجر الحقيقي للعامل) ولذلك فإن الربح يساهم في إيجاد التضخم باستمرار وكذلك في تفاوت الثروات، ولذا فقد عالج الإسلام هذا الربح بعدة وسائل منها:

- فرض الزكاة على ناتج الأرض.

- إحياء الأرض الموات.

- تفضيل نظام المشاركة في الأرض بنظامي المزارعة والمساقاة.

✓ **التنظيم (الربح):** الربح هو هدف العملية الإنتاجية، ويتحدد الربح في السوق الإسلامي بأربع محددات هي: المخاطرة، الابتكار، التنظيم والتقليب.

■ **المخاطرة:** إن قبول المخاطرة وتقبلها هو جزء من سلوك المستثمر المسلم، ومن ثم فإن الوزن النسبي الذي سيعطي لعناصر المخاطرة في تقدير التكلفة سيكون أقل في السوق الإسلامي منه في السوق الرأسمالي، هذا لأن الفرد المسلم ينشأ على أساس الصمود أمام المخاطر في جميع المواقف ومن ذلك مخاطر السعي وراء الرزق.

■ **الإبتكار والفن الإنتاجي:** يحث الإسلام المنظم على الإبتكار وإيجاد الفنون الإنتاجية الحديثة التي تمكنه من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وهذا مما يزيد من فرص الربح.

■ **إرتباط التنظيم بمعدل الربح:** المنظم في الإسلام يسعى لإيجاد أفضل توليفة لعناصر الإنتاج وذلك لأنه كلما وصل إلى التوليفة المثلى كلما توقع نصيباً أكبر من الربح ذلك أن المنظمين في الشركات المساهمة في السوق الرأسمالي فقدوا هذا الحافز بعد انفصال الإدارة عن الملكية، أما في الإسلام فإن المنظم يعد جزءاً "مندمجاً" في المنظمة والتي فيها يصبح الربح العادي هو الرابط الذي يربط بين جميع عناصر الإنتاج.

■ **التقليب " سرعة دوران رأس المال "**: ذلك أن المستثمر أو المنظم المسلم لا يرفض ربحاً قط وإن قل، فالأرباح وإن كانت تتحقق بارتفاع الأسعار في العادة إلا أنها تتحقق بشكل أكبر بانخفاض الثمن مع اتساع حجم الإنتاج أو المبيعات.

❖ محددات الثمن من خلال الطلب:

الطلب في السوق الإسلامي ينقسم إلى طلب وظيفي وهو ذلك الجزء من الطلب الذي يرجع إلى الخصائص المجسدة في السلعة ذاتها، وطلب غير وظيفي وهو ذلك الجزء من الطلب الذي يرجع إلى عوامل خارجة عن خصائص السلعة ذاتها. المستهلك المسلم لا يتأثر بكثرة المعروض من السلعة أو المطلوب منها وإلا عدّ شخص غير رشيد، وقد جسد " ابن تيمية " الرشادة في السوق الإسلامي بقوله أن الرغبة تشتد وتضعف تبعاً لقلّة ما لدى المرء من السلعة أو كثرته (يقص الحاجة) وهو هنا يعبر عن القانون السيكولوجي الذي يحرك سلوك المستهلك.

ومن أهم سمات السوق الإسلامي أيضاً الوسطية في الإنفاق على سلع الإستهلاك حيث أن التوسط أحد خصائص الأمة الإسلامية وسماتها في جميع نواحي الحياة فلا إسراف ولا تبذير.

رفع المرونة الدخلية والتبادلية للطلب على السلع الضرورية حيث الطلب على السلع الخبيثة (كالخمور والمخدرات ولحم الخنزير...) = الصفر، وبالتالي فإن الجزء من

الدخل الذي كان ينفق على هذه السلع أصبح يوجه للإنفاق على السلع الضرورية ، وهذا ما يزيد في المرونة الدخلية لهذه السلع الأخيرة.

أما بالنسبة للمرونة التبادلية فإن الإسلام يحض على توفير البدائل للسلع عند وجود فائض طلب.

الجهاز الإنتاجي في السوق الإسلامي هو جهاز مرن وكامل التشغيل بالنسبة للسلع الضرورية وذلك كما يلي:

1- إرتفاع معدل الطلب على هذه السلع على مستوى المجتمع.

2- إنخفاض درجة المخاطرة في إنتاج هذه السلع نظرا للثبات النسبي للطلب عليها وقلة تقلباته.

3- دور الإنفاق العام في رفع الميل الحدي للإستهلاك من خلال المرتبات والعطايا التي يحصل عليها العمال.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية (النظام المصرفي البنكي في الإسلام).

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع وأصقاع العالم منتشرة في معظم دولها ومقدمة بذلك فكرا إقتصاديا ذات طبيعة خاصة. وقد أصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وإلى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يستدعي منا التعرف على مفهومها والإحاطة بخصائصها وهو ما سيتم العرض له¹.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية.

البنوك الإسلامية عرفت إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية² في الفقرة الأولى من المادة الخامسة كالتالي: لا يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظمها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا».

1 - د. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995، ص 17.

2 - أنشئ الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 حيث تم التوقيع على مشروع إتفاقية تأسيسه بمقر البنوك الإسلامي للتنمية بجدة بالمملكة العربية السعودية.

لكن هذا التعريف لا يعتبر الوحيد المقدم للبنوك الإسلامية، ويمكن تعريفها أيضا: " البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية إجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تصنع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، وإجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الإدخار، ومعاونتهم في تنمية أموالهم، مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا على الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية»¹.

ثانيا: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

1- خصائص البنوك الإسلامية.

لقد عد الباحثون مجموعة من الخصائص تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك هذه الخصائص سنتناولها من خلال العناصر الآتية:²

أ- إستبعاد التعامل بالفائدة، إن أول صفة تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك أنه لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وهذه نتيجة طبيعية التقنيات التمويلية التي يطبقها من جهة، والقاعدة الشرعية التي بني على أساسها البنك الإسلامي من جهة ثانية، والتي تحرم قطعيا هذه الفوائد التي اعتادت البنوك التقليدية التعامل بها أخذا وعطاء، وبالإضافة إلى ذلك فالبنك الإسلامي بهذه الخاصية ينسجم مع غير من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا.

ب- الإلتزام بالحلال والحرام: إن أهم ما يتعين على البنك الإسلامي، هو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله ومعاملاته، ومن غير ذلك فلا يوجد لبنك

1 - أ. مسدور فارس، التمويل الإسلامي "من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 80.

2 - فارس مسدور، المرجع السابق، ص 96.

إسلامي دون مقاومات وسبب لوجوده، ومن أهم هذه القواعد الإلتزام في معاملاته بالحلال والإبتعاد عن المجالات المحرمة والمشكوك فيها، ذلك أنه يستمد مشروعيته من الفكر الإسلامي الذي يجسده، ويضخ نشاطه لضوابط النشاط في الإقتصاد الإسلامي.

ج- المزوجة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية: البنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية فقط، بل إنه يعد التنمية الإجتماعية أساسا لا توتي التنمية الإقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين، ويعمل لصالح الجميع، فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الإستثمارية، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الإقتصادية التابعة له.

د- التقليل من الإكتناز: الحقائق الواقعة تذكر أن كثير من المسلمين يمتنعون عن إيداع أموالهم لدى المؤسسات المصرفية التقليدية، مما يجعلهم يكتنزون أموالهم حسب طرقهم الخاصة، وبالتالي تعتبر هذه الأموال الهامة - من حيث الحجم - عاطلة ولا تؤدي دورها التنموي من خلال تمويل المشاريع المختلفة، لذلك فإن البنك الإسلامي من خلال خاصيته الأولى الأساسية جعل هذه الأموال تخرج من دائرة اللانشاط إلى دائرة النشاط التمويلي.

هـ- إحصاء نظام الزكاة:

البنوك الإسلامية تعمل على تنشيط هذه الأداة المالية، عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة لديها، وتشجيع المودعين والمستثمرين على دفع الزكاة الواجبة عليهم.

2- أهداف البنوك الإسلامية:

إن الخصائص التي ذكرناها سابقا تعتبر عناصر تساعد البنوك الإسلامية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: ¹

- التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي:

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 29-30.

تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية إقتصادية إجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعدل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالإهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمو ليتحقق لتلك المجتمعات أمنها الإقتصادي وخروجها من سجن التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الإقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية ويشكل حافزا قويا لإطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية، وتفجر روح الإبتكار والإبداع، من خلال نمط متميز يحقق التقدم، والعدالة، والإستقرار.

- تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية:

ويتم ذلك من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الإستثمارات لعناصر الربط الإقتصادي لهذه الدول، مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والبحري والجوي، ووسائل الإتصال المختلفة.

- تصحيح الإختلالات الإقتصادية:

وهي تلك الإختلالات الموروثة في النظم الإقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدي، وإيجاد التوازن الإقتصادي والإجتماعي القائم على سياسات التوظيف الإئتماني والإستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية.

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي:

الذي من شأنه أن يطور ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الإقتصادية، والتقدم الإجتماعي للدول والشعوب الإسلامية، وسبيلها للإنتعاق من جملة المشاكل والأزمات المالية والإقتصادية والإجتماعية التي باتت تعاني منها.

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

التعليقات	الوصف	النوع
الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الإسلامي	أساليب تقاسم الربح والخسارة	١- أساليب تقاسم الربح والخسارة
ينبغي توفر ثلاثة شروط : ١ - لا ينبغي أن يخفص المصرف المخاطرة الائتمانية عن طريق طلب ضمانات احتياطية لهذا الغرض : فهو يتحمل بالكامل ويمقرده المخاطرة المالية. ويجوز طلب ضمانات احتياطية للعمل على الحد من المخاطر الأخلاقية، أي لمنع القاول من الفرار. ٢ - لا بد من تحديد معدل اقتسام الربح على نحو صارم كنسبة مئوية وليس ك مبلغ. ٣ - يتمتع منفذ المشروع بالحرية المطلقة في إدارة الأعمال . ومن حق المصرف أن يتلقى من منفذ المشروع رأس المال في نهاية الفترة المنصوص عليها في العقد، طالما كان هناك ربح [أو لم تقع خسارة]. وإذا انضح من دفاتر المشروع وجود خسارة، فإن ذلك لا يعتبر بمثابة تخلف عن الدفع من قبل منفذ المشروع، باستثناء حالات الإهمال أو سوء الإدارة.	المضاربة	
يجوز للمصرف ممارسة حقوق التصويت المقابلة لخصته في رأس المال المساهم في الشركة . ويجوز لمنليه أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة. وتساهم جميع الأطراف بنسب متفاوتة، ولها الحق في المشاركة في إدارة المشروع .	عقد مالي استثماري يوفر المصرف بالكامل رأس المال المطلوب لتمويل مشروع ما، بينما تقع مسؤولية الخيرة والعمل على منفذ المشروع. ويتم تقاسم الأرباح (أو الخسائر) التي يدرکہا المشروع بين المصرف ومنفذ المشروع وفقاً لنسبة محددة. ويتحمل المصرف وحده الخسائر المالية. وتقتصر مسؤولية منفذ المشروع على ما يكرسه من وقت وجهود. غير أنه في حالة ثبوت إهمال أو سوء إدارة منفذ المشروع، يجوز تحميله مسؤولية الخسائر المالية المتكبدة . ويستخدم هذا الأسلوب عادة في المشاريع الاستثمارية التي تستغرق مدتها فترة قصيرة وفي التجارة والمبادلات التجارية. ويؤثر، على حد سواء، على جانبي الأصول والخصوم في موازنات المصارف . فمن ناحية الخصوم، يعرف العقد بين المصرف والمودعين على أساس أنه عقد "مضاربة غير مقيدة" لأن المودعين يوافقون على استخدام المصرف لأموالهم، حسب تقديره، لتمويل قائمة مفتوحة من الاستثمارات الخيرية، ويتوقعون أن يتقاسموا مع المصرف بحمل الأرباح التي حققتها أعمال المصرف . وبالنسبة لجانبي الأصول، يعرف العقد المبرم بين المصرف ومنفذ المشروع على أساس أنه عقد "مضاربة مقيدة"، لأن المصرف يوافق على تمويل مشروع يعينه بنفذه (منظف /رجال أعمال) وعلى تقاسم ما يحققه من أرباح وفقاً لنسبة محددة معينة.	المشاركة
المضاربة	المقابل التنفيذي لعقد المضاربة في الزراعة . ويجري اقتسام المحصول بين المصرف ومنفذ العقد . ويجوز أن يقوم المصرف بتوفير الأموال أو الأرض .	المزارعة
المشاركة	المقابل التنفيذي لعقد المشاركة في إدارة الساتين. ويتم اقتسام المحصول بين الشركاء على أساس مساهمة كل منهم .	المسافة
يجوز للمصارف ممارسة حقوق التصويت المقابلة لخصتها في رأس المال المساهم للشركة . ويجوز لمنليها أن يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة .	نفس المفهوم السائد في النظام المصرفي التقليدي . ولا يجوز للمصرف أن يستثمر في إنتاج السلع والخدمات التي تتنافى مع القيم الإسلامية، كالقمار مثلاً.	الاستثمار المباشر

<p>على عكس العقود القائمة على أساس مبدأ تقاسم الربح والخسارة. وتقتزن المعاملات القائمة على المراجعة والإجارة والإجارة مع الاقتناء، تقتزن بعائد ثابت ومحدد سلفاً فضلاً عن اقتزائها بضمانات احتياطية .</p> <p>وفي الواقع، تضيق المصارف نسبة مئوية معينة لسعر الشراء و/ أو تكاليف إضافية ترتبط بهذه المعاملات كهامش ربح، وتستخدم الأصول المشتراة كضمان وعلاوة على ذلك، يجوز للمصارف أن تطلب من العملاء تقديم ضمانات احتياطية.</p> <p>ويمكن اعتبار هذه الأدوات أكثر ارتباطاً بالرغبة في تفادي المخاطرة، وهي لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المستخدمة في النظام المصرفي التقليدي، اللهم إلا فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة وبعض الجوانب الفنية القانونية .</p> <p>ويعتبر هذا الأسلوب متوافقاً مع المبادئ الإسلامية لأن المقصود أن يكون سعر العائد مرتبطاً بكل المعاملة وليس بالبعد الزمني . ومع ذلك، يدعو بعض علماء المسلمين</p>	<p>مبيعات الدفع المؤجل</p> <p>يجوز للبائع أن يبيع منتجاً ما على أساس الدفع المؤجل على أقساط أو في شكل مبلغ واحد إجمالي. ويجري الاتفاق على ثمن المنتج بين المشتري والبائع في وقت البيع، ولا يجوز تحميل أية أعباء مالية إضافية نظير تأجيل الدفع .</p>	<p>البيع المؤجل</p>
	<p>الشراء مع التسليم المؤجل</p> <p>شراء مع تأجيل الاستلام، يؤدي فيه المشتري كامل الثمن المتفق عليه للبائع الذي يعد بتسليمه في موعد مستقبلي . ولا تطبق هذه الصيغة إلا على السلع التي يمكن تحديد أوصافها وكميتها بدقة عند العقد، وعادة ما تكون سلعا زراعية أو مصنوعة.</p>	<p>بيع السلم (أو السلف)</p>
	<p>الإجارة و "الإجارة والاقتناء"</p> <p>يؤجر طرف ما أصلاً معينا في مقابل مبلغ معين ولفترة زمنية معينة. وفي حالة الإجارة والاقتناء، يشتمل كل قسط من المدفوعات على نسبة معينة تعيد في حساب الشراء ونقل ملكية الأصل في النهاية .</p>	<p>الإجارة و"الإجارة والاقتناء"</p>
	<p>هامش الربح</p> <p>يخطر البائع المشتري بكلفة اقتنائه أو إنتاجه منتجاً معيناً، وبعد ذلك يجري التفاوض على هامش ربح (مراجعة) بين البائع والمشتري. وعادة ما يتم دفع الكلفة الكاملة على دفعات .</p>	<p>المراجعة</p>
	<p>رسوم الخدمة</p> <p>يتعهد طرف بأن يدفع لأخر مبلغاً محدداً كرسوم لتأدية خدمة معينة وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين . وعادة ما يطبق هذا الأسلوب على معاملات من نوع الاستشارات والخدمات الفنية، وتوظيف الأموال، والخدمات الائتمانية .</p>	<p>الجمالة</p>

جدول (1-2): أساليب التمويل الإسلامي

المصدر: لوقا اريكو، مترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م13، (1421-2001)، ص ص 33، 34

المطلب الثالث: النظام المالي في الإسلام.

يرتبط النظام المالي بالفلسفة الاقتصادية إلى حد كبير إذ أن النظام المالي يوضح حدود ومجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالدولة الحارس التي تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية تتبنى نظاما ماليا محايدا هدفه فقط توفير التمويل اللازم للنفقات السيادية للدولة. أما الفلسفة التدخلية فإنها تجعل من المالية العامة أداة لتحقيق أهداف معينة وهنا يبرز مفهوم المالية الوظيفية.

وفيما يلي نستعرض أبرز مصادر الإيرادات والنفقات العامة في الدولة الإسلامية¹:

أولاً: إيرادات الدولة الإسلامية.

تتحدد أهم إيرادات الدولة الإسلامية (إيرادات بين مال المسلمين) من عدة منابع

هي:

1- الخراج: والخراج فريضة مالية عينية أو نقدية تدفع عن الأراضي الزراعية المفتوحة والتي ظلت بأيدي عمالها.

2- الجزية: الجزية فريضة أقرها الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز، إذ قال

جل جلاله: (**قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا**

يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم خاضعون)².

ويتبين من الآية أن الجزية فريضة تفرض على الرؤوس من غير المسلمين من

أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وتسقط بالدخول إلى الإسلام.

1 - عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سابق، ص 293.

2 - سورة التوبة، الآية 29.

3- الفياء والغنيمه: الفياء هو كل مال يؤول إلى المسلمين من المشركين، عفوا (من غير قتال) فيكون كله لبيت المال: قال تعالى: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأحنباء منكم)¹.

أما الغنيمه فهي المال الذي يقع من الأعداء بالقتال، أو المال الذي ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر، وفي ذلك يقول الله تعالى: (واعلموا أن ما غنتم من شيء، فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل...)².

4- العشور: هي نوع من الضرائب التي تأخذ على أموال أهل الحرب وأهل الذمة الذين يملكون على ديار الإسلام، وتؤخذ أيضا على عروض تجارتهم، وعلى الأموال والتجارة التي تدخل دار السلام أو تخرج منها، وهي تقابل اليوم الضرائب الجمركية.

5- إيرادات الدولة من الأملاك والمشروعات العامة: وتمثل الثروات المعدنية أحد أبرز إيرادات الكثير من الدول التي حباها الله تعالى بالخامات ومصادر الطاقة.

6- أرباح الإصدار النقدي الجديد: فبعد أن تحولت الدول إلى النظام الورقي صارت قيمة النقود المصدرة تفتقر كثيرا عن تكلفتها إصدارها ولأجل ذلك فإن هناك ربحا تجنيه الدول من عملية الإصدار.

ثانيا: نفقات الدولة الإسلامية³.

إن الهدف من إقامة الدولة بالنفقات العامة، هو إشباع الحاجات العامة، ويمكن أن تكون هذه النفقات بشكل نقدي أو عيني، وذلك لأن الإيرادات نفسها قد تكون عينية وهذا هو الغالب، وهي صفة إيجابية لأنها تحافظ على القوة الشرائية أو القيمة الحقيقية لهذه الإيرادات في حالات التضخم.

1 - سورة الحشر، الآية 07.

2 - سورة الأنفال، الآية، 41.

3 - د. رضا صاحب أبوحماد، مرجع سابق، ص 267.

ويمكن تقسيم نفقات الدولة الإسلامية إلى الآتي:

- 1- العطاء: يعد العطاء من أهم أوجه الإنفاق في الدولة الإسلامية، وهو عبارة عن مبلغ من المال نقداً أو عينا يعطى سنويا للمسلمين لسد حاجاتهم الضرورية.
- 2- الأرزاق: تنفق المصادر من الأرزاق مكملة للعطاء، والرزق هو ما يعطى للمقاتل وعياله من المواد العينية شهريا، إضافة إلى عطائه السنوي.
- 3- توزيع الزكاة: تصرف الزكاة في الوجوه الثمانية، التي حددتها آية الزكاة وهي الفقراء، المساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل.
- 4- النفقات على منشآت الدولة العامة: ويقصد بها بناء المدن وبناء المساجد وشق الأنهار وإقامة القناطر والجسور وبناء التحصينات.
- 5- نفقات التعليم: أكد القرآن الكريم والسنة المطهرة، على التعليم والحث عليه، فهناك آيات وأحاديث كثيرة تدعو إلى التعلم والتفقه في الدين وقراءة القرآن الكريم والتدبر في معانيه، لذلك فإن الإسلام خصص جزءاً من بيت المال لبناء المدارس ودور العلم ونسخ المخصوصات الدينية والتعليمية وغيرها من المستلزمات الضرورية لنشر العلم بين المسلمين.
- 6- خدمات البلدية والرعاية الاجتماعية: اهتمت الدولة الإسلامية بالخدمات التي يحتاجها الناس يومياً لراحتهم، ومنها بناء الخانات للمسلمين، والاهتمام بنظافة المدن، وصرف الرواتب والمكافآت.
- 7- نفقات الأمن الداخلي: وهي النفقات التي تصرفها الدولة الإسلامية من بيت مالها، والإجراءات لتوطيد الأمن والنظام والاستقرار الداخلي ومكافحة أعمال الشغب.
- 8- النفقات العسكرية: وهي تعني ما تنفقه الدولة من إيراداتها على إعداد الجيش وتجهيزه بالأسلحة والأعتدة والمعدات.
- 9- نفقات النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية: لعب بيت المال دوراً كبيراً في إنعاش النشاطات الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى

المزارعين والصناعيين والتجار، كلما اقتضى الأمر ذلك، فقد كانت تقدم لهم السلف الميسرة، وتخفف عنهم الضرائب والرسوم.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي.

تتمثل السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي في: « الإجراءات العملية التي تباشرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم»

وتظهر أهمية السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي، ابتداءً لضمان انتظام حركة النشاط الاقتصادي مع أهداف ومقاصد الدولة، وتزداد عند حدوث الإختلال، حيث يتعين على الدولة أن تضع السياسات التي تعالج هذا الإختلال وتعيد الأمور إلى وضعها الأمثل.

ويعني هذا المبحث بدراسة أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لتحقيق أهدافها، وهما السياسة المالية والسياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

قبل التطرق إلى موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي يجدر بنا الإشارة أولاً إلى مفهوم النقود ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: مفهوم النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

يقصد بالنقد في الاقتصاد الإسلامي الائتمان وهو يختلف عن العروض¹، وجاء ذكر النقود المتداولة في صدر الإسلام في القرآن الكريم في قول الله تعالى: **(والذين**

يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرمهم بعذاب أليم)² وحدد الرسول

صلى الله عليه وسلم نصاب الزكاة بالذهب والفضة فقال: "إن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم فإذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم" فقد أقر

1 - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 43.

2 - سورة التوبة، آية 34.

الرسول صلى الله عليه وسلم التعامل بالنقود الذهبية والفضية التي كانت متداولة في جزيرة العرب، وهي الدينار والدرهم¹.

ويقول حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي في تعريف النقود: «خلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين، ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما...»².
ويقول ابن رشد: «النقود مقصود منها المعاملة أولاً في جميع الأشياء، لانتفاع، والعروض مقصود منها الإنتفاع أولاً، لا المعاملة»³.

أما فيما يخص وظائف النقود فقد أشار إليها العلامة ابن خلدون (1332-1406م) في مقدمته، حيث قال: إن الله خلق الحجرين المعدنيين الذهب والفضة، قيمة لكل ممول (أي مقياس للأثمان أو القيم)، وهي الذخيرة (أي أداة للإدخار أو مخزون للقيم)، والفنية (أي وسيلة للتبادل)⁴.

ومما سبق يتضح أن الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي، لا تختلف عنها في الفكر الاقتصادي الوصفي، ماعدا مضمون الوظيفة "مخزن للقيمة" والذي عرف معارضة من بعض العلماء المسلمين حيث تكون هذه الوظيفة محرمة ومرفوضة في حالتين هما:

- 1- إذا كان المراد من اعتبار النقود مخزناً للقيمة، أنها أداة للاكتناز، لأن إكتناز الأموال محرّم شرعاً.
- 2- إذا كان المقصود منها، أنها مشبعة لحاجة خاصة إشباعاً مباشراً، بحيث يطلبها الفرد ويتمسك بها لذاتها لإنفاقها واستخدامها في الحصول على السلع والخدمات، بل لاستخدامها في تحقيق التجارة والربح.

1 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوصفي "دراسة مقارنة"، دار الخلدوني الجزائري، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م، ص 55.

2 - متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد، مدخل عام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، 1421هـ، ص 85.

3 - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 44.

4 - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة جديدة، 2004، ص 399.

ثانياً: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

هي مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي ترنو إليها الحكومة¹.

هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية، وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية.

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، وتهدف الدولة من ذلك إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود.

وقد يبدو من هذه التعاريف، أن مفهوم السياسة النقدية لا يختلف عنه في الاقتصاد الرأسمالي، ولكن التفرقة تكمن في أن السياسة في الاقتصاد الرأسمالي إنما تستمد إجراءاتها وتدبيرها من أصول ومبادئ المذهب الرأسمالي وأن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تستمد إجراءاتها من أصول مبادئ المذهب الإسلامي، مما يعني وجود إختلاف في نوعية الإجراءات المتخذة في كلا النظامين.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

توظف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأدوات، الكمية والكيفية وأخرى مساعدة والتي تعتبر معونة للأدوات الأخرى، نتناولها في النقاط التالية:

1- أدوات كمية وكيفية محايدة:

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 47.

تهدف الأدوات الكمية في التأثير في حجم الكتلة النقدية المتداولة بصفة عامة في المجتمع تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة¹. أما الأدوات الكيفية فغرضها التأثير على كيفية استخدام الموارد التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، وتهدف إلى توجيه الائتمان لأوجه الإستعمال المرغوب فيها².

أ- الأدوات الكمية المحايدة: وتشمل الإحتياطي النقدي، نسبة السيولة، الحد الأعلى لإجمالي التمويل.

❖ الإحتياطي النقدي الجزئي والكامل:

من أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الوصفي، عملية تعديل نسبة الإحتياطي النقدي زيادة أو نقصان، حسب الحالة الاقتصادية السائدة، أما في الإقتصاد الإسلامي، عدد من الإقتصاديين بتطوير نماذج العمل المصرفي الإسلامي، نتج عنها نموذجين متكاملين هما:

النموذج الأول: يعتمد بالمضاربة المزدوجة، حيث يتعاقد المودعون مع المصرف لاقتسام ما يتحقق من أرباح أعماله، ويقوم المصرف بدوره بالتعاقد مع طرف ثالث "المنظم" ويكون مستعداً لاقتسام الربح مع المصرف وفق نسبة معينة، وتخلط أرباح البنك من مختلف أنشطته ثم تقسم بينه وبين المودعين وحملة الأسهم وفقاً للعقود. وفقاً لهذا النموذج يحق للمصرف قبول ودائع تحت الطلب دون فوائد على المودعين، بل قد يطلب المصرف من أصحاب هذه الودائع دفع بعض التكاليف الإدارية، وبالرغم من أن هذا النموذج يفترض أن يكون المصرف مستعداً لصرف أي مبلغ من الودائع الجارية، إلا أن هذا النموذج لا يلزم المصارف بالإحتفاظ باحتياطي قانوني محدد، بل يشترط احتفاظ المصرف بقدر قليل من هذه الإحتياطيات ليحول دون نسيبها تحت أي ظرف، ويفترض النموذج التزام المصرف بتقديم قروض حسنة لأجل قصيرة في حدود جزء من إجمالي الودائع الجارية.

1 - جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 240.

2 - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 51.

النموذج الثاني: يقسم جانب الخصوم في ميزانية المصرف إلى نافذتين: إحداهما خاصة بالودائع الجارية، والأخرى بالودائع الإستثمارية، ويرجح إختيار النافذة إلى المودع، وهذا النموذج يطالب المصارف بالمحافظة على إحتياطي قانوني نسبته 100% مقابل الودائع الجارية لأنها أمانات تخص المودعين يجب أن تغطي بإحتياطي نسبته 100% وليس هناك الحق للبنك في استغلالها لاشتقاق ودائع اعتمادا على الإحتياطي الجزئي، ولا يطالب المصرف بالإحتفاظ بأي إحتياطي للودائع الإستثمارية، وهذه الأخيرة تودع مع علم المودعين أنها ستستثمر في مشاريع تنطوي على بعض المخاطر لذلك فليس هناك ما يبرر منحهم ضمانا لقيمة الودائع أو الأرباح المتوقعة.

❖ تعديل نسبة السيولة:

تلتزم المصارف بالإحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في شكل نقد سائل، سواء كانت أموالا نقدية في الصندوق أو أموالا نقدية في طور التحصيل، أو الأرصدة تحت الطلب المودعة لدى المصارف الأخرى، وكذا الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي وتتحدد هذه النسبة عادة بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها: درجة تطور العادات المصرفية، وزيادة التعامل عن طريق المصارف وحدود استعمال النقود السائلة في المعاملات، ووقت تحصيل الشيكات... إضافة إلى حاجة الإقتصاد الوطني والمقدرة عن طريق السلطة النقدية، ممثلة في البنك المركزي الذي يحدد النسبة القانونية التي يجب على البنوك أن تحتفظ بها في شكل نقود سائلة.

وبما أن استبعاد التعامل بالفائدة - الربا - يشكل الخاصية الأساسية والمميزة للبنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التجارية، فإنه من الممكن الحفاظ على مطلب نسبة السيولة كأداة للسياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي، ولكن مع إجراء تغيير وحيد هو أن السندات المحتفظ بها في محافظ أوراق المصارف يجب أن لا تحمل فائدة إذ بعد إلغائها يطلب من المصارف استبدال ما في حيازتها من سندات حكومية وسندات أخرى متعددة تحمل فائدة بمثل تلك الأدوات المالية التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية وتوافق عليها الحكومة لغرض تلبية مطلب السيولة.

❖ الحد الأعلى لإجمالي التمويل:

قد تضع الإدارة النقدية سقوفا إجمالية لعمليات الإقراض والاستثمار للحد من توسع البنوك التجارية في تقديم الائتمان، وجعله في المستوى المناسب في ضوء أهداف الخطة الوطنية للاستثمار، والإنتاج وميزان المدفوعات وعند توزيع هذه السقوف على البنوك التجارية يجب توجيه الإهتمام الكافي للتحقق من أن ذلك لا يضر بالمنافسة بينهما. ويمكن فرض غرامة مالية أو أي جزاء عقابي عند تجاوز هذه السقوف بحيث تتناسب مع المقدار الذي يزيد عن السقف الائتماني.

ب- الأدوات الكيفية المحايدة:

تتمثل هذه الأدوات في تحديد أنواع ونسب الإحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي، وإلزام المصارف بموانع وحدود التوظيف في قطاعات معينة.

❖ تحديد أنواع ونسب الإحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي

بإمكان المصرف المركزي إيجاد سلة من الإجراءات تصاغ ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التي يتم بواسطتها توزيع الائتمان بما يتناسب وطبيعة الوضع الاقتصادي السائد هو ربط مكونات الإحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبته المكونات غير المرغوب فيها قطاعيا أو زمانيا بغية تشجيع إتجاه الائتمان إلى الإستخدامات المطلوبة.

قد يستخدم البنك المركزي تدابير مختارة - نوعية أو كمية - لتوجيه الائتمان لتحقيق أهداف محددة في مختلف القطاعات، وطالما أن هذه التدابير لا ترتبط بالربا فيمكن للبنك المركزي الإسلامي أن يستمر في استخدامها لتنظيم وتوجيه الائتمان. ففي ظل نظام المشاركة يمكن للمصرف المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الإقتصاد الوطني، أن يضع سقوفا وضوابط مرشدة بغية توجيه الرشيد للائتمان بما يتلاءم وأهداف المجتمع، فطالما كان الائتمان المصرفي يأتي من أموال الجمهور، فيجب توزيعه بطريقة تساعد على تحقيق الرفاهية الإجتماعية العامة.

2- أدوات وأساليب التدخل المباشر المحايد:

كما يمكن للبنك المركزي عندما تعجز الأدوات الأخرى غير المباشرة عن تحقيق الأهداف المرجوة، أن يلجأ للتدخل المباشر عن طريق: الإقناع الأدبي والديني، التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة، الرقابة المباشرة وأخيراً الجزاءات (الحرمان من الإقراض وإعادة التمويل، غرامات...) ¹.

بالإضافة إلى الأدوات السابقة: قام بعض الإقتصاديين المسلمين المعاصرين بإعادة صياغة بعض أدوات السياسة النقدية في النظام الربوي، حيث تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالشكل الذي تساهم فيه في تحقيق وظائف السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، ومن بين هذه الأدوات: نسبة التشارك في الربح والخسارة كبديل لسعر إعادة الخصم، وأسهم المشاركة كبديل لعمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم وسائل السياسة الإقتصادية، وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وتكمل دورها في إيجاد التوازن الإقتصادي، من خلال التغييرات التي يمكن إجراؤها على إدارة كل من النفقات العامة، والإيرادات العامة وإدارة المدفوعات التحويلية الناجمة عن ذلك.

يكون تناول السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي من خلال التطرق إلى مفهومها، ثم توضيح أهدافها في الإقتصاد الإسلامي، وكذا تناول أهم أدواتها وسياساتها.

أولاً: مفهوم السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعد السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي فرع من فروع السياسة الشرعية، تعرف على أنها:

- « جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه سواء كان اجتهاداً منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهاداً منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة» ².

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 255

² - لحسن الداودي، " السياسة المالية: أهدافها وأدواتها"، ندوة السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي، ص 487-488.

- « الكيفية التي يتم بها تكييف النظام المالي مع متغيرات الواقع، الأمر إذن يتعلق بالجانب الميداني - وإذا كان النظام المالي الإسلامي غير قابل للتغيير، فإن السياسة المالية التي تخدم أهدافا معينة ترتبط بالواقع ولكن في إطار المبادئ. إذ من خلال هذا الواقع تحدد الأهداف وتبتكر أدوات جديدة».

- « محاولة تطبيق النظام المالي الإسلامي بهدف عمارة الأرض عمارة تخدم مصلحة الإسلام والمسلمين ».

- « تدبير موارد الدولة بما يكفل سد النفقات التي تقتضيها المصالح العامة، من غير إرهاق للأفراد، ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة ».

- وبالتالي يتضح أن السياسة المالية في ظل الإقتصاد الإسلامي لم تأخذ بمبدأ الحياد المالي، بل أن الدولة في تحليلها للإيرادات لتغطية نفقاتها المختلفة تشبه المضخة الماصة الكاسية، تمتص الإيرادات من الطبقات القادرة، لتعيد توزيعها على الطبقات المحتاجة¹.

ثانيا: أهداف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تندرج هذه الأهداف في إطار أهداف النظام الإقتصادي الإسلامي الذي ترمي بدورها إلى إعلاء كلمة الله، وتنصب الأوليات في كيفية تحقيق العدالة الإجتماعية وإيجاد التوازن الإجتماعي واستقرار وتيرة النمو الإقتصادي واستقرار العملة، والمحافظة على مستويات الأثمان والاستهلاك والتشغيل.

1- التوزيع العادل للدخول والثروات: تسعى الدولة جاهدة من خلال سياستها المالية إلى إعادة توزيع الدخل بفرض الزكاة ونصيب معلوم من بعض الموارد الأخرى، والحث على بذل كل الجهود في إغناء الفقراء².

كما يهدف الإنفاق الحكومي إلى توزيع الدخل من خلال تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وللمنتجين لدعم مشروعاتهم الإنتاجية.

2- تحقيق التوازن المالي: إن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، مما ينعكس أثره بالتالي على المستوى العام

1 - عوف محمد الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 398.

2 - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 496.

للأثمان كما يستطيع، النشاط المالي أيضا أن يغير من الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية ما ينتج من هذه السلع والخدمات والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة¹، وغالبا ما تقاس قوة الدولة بقوة عملتها، وكل خلل في هذا المجال ينعكس سلبا وبشكل آلي على مستوى التجارة الخارجية أو الطاقة الشرائية للأفراد، وعدم استقرار العملة يؤدي إلى فقدان الثقة في الإقتصاد الوطني، ولذلك ينبغي على الدولة أن تحرص حرصا شديدا على استقرار عملتها².

3- بلوغ مستوى العمالة الكاملة: يعتبر التوظيف الكاملة للقوى البشرية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الإجتماعي، حيث يكون لزاما على السياسة في الإقتصاد الإسلامي أن تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، للنهوض لهذا الهدف من خلال سياسة الإنفاق³.

ف نجد في بعض حالات الكساد توقف الإنتاج أو التقليل منه مما يدفع إلى الاستغناء عن العمال، وبالتالي يزيد عدد البطالين، ويؤدي لتقليل الإنتاج وانتشار البطالة إلى قلة الإنفاق ونقصان الطلب على السلع وإلى قلة تصريف السلع وهبوط الأرباح، فيحجب أصحاب الأموال عن استثمار أموالهم، إزاء ذلك تتدخل الدولة تدخلا ماليا عن طريق الإنفاق على قيام مشروعات عامة بهدف توظيف العمال فتزيد دخول هؤلاء ويتحرك الطلب الفعال فتدور عجلة الإنتاج.

وتعمل السياسة المالية جاهدة على دعم التشغيل في المجتمع، بدعمها الاستثمار ومكافحة كل من الانكماش والتضخم وآثارهما الضارة على كل من الدخل والتشغيل، ويتعين على الدولة لبلوغ هذا الهدف أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج، فينبغي على الدولة أن يقتصر نشاطها على التوجيه، ما لم يكن على حساب المصلحة العامة.

1 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 30.

2 - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 496.

3 - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 35.

4- ضمان حد الكفاية لكافة المواطنين: يعتبر حد الكفاية حقا مشروعاً لجميع الأفراد في المجتمع، حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض والعجز وكبر السن وغيرها من الأسباب التي تحول دون تحقيقهم لهذا الحد، وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدول لتحقيق الحد الذي يضمن لهم مستوى المعيشة. ولأن حد الكفاية هو حد نسبي غير مستقر، ويتطور بتطور المجتمع، فإنه سرعان ما تتحول حاجيات أمس إلى ضروريات اليوم وتحسينات أمس إلى حاجيات اليوم، وهذا في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه، وبالتالي فقد يؤدي هذا الرقي والتقدم للمجتمعات إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء إذا أحجمت الدولة عن قيامها بدورها في ضمان هذا الحد لكل فرد في المجتمع.

وفي هذا الإطار تعمل السياسة المالية للدولة على تحقيق هذا الهدف عن طريق إحدى سياساتها المالية أو الجمع بين سياستين من سياساتها أو أكثر، فيمكن للدولة مثلاً في خلال سياسة الإنفاق الحكومي أن توفر حد الكفاية لكافة المواطنين، عن طريق الإعانات الاجتماعية الحكومية للأفراد والمشروعات الخاصة (على شكل نقدي أو عيني) بالإضافة إلى الدور الذي تساهم به الزكاة والصدقات التطوعية، وغيرها من صور الإنفاق في سبيل الله في هذا الإطار.

5- مواجهة أي تفاوت يخل بالتوازن في المجتمع الإسلامي: تسعى الدولة جاهدة لإيجاد التوازن بين الأفراد في المجتمع الإسلامي، من خلال إقرار التوازن في الإنفاق عن طريق البعد في الإسراف والتفتير والاعتدال والتوسط فيما بين ذلك، وكذلك من خلال التوازن في الحرية، وذلك بأن تكفل للأفراد الحرية في إدارة اقتصاد المجتمع، بحيث تكون هذه الحرية مقيدة بضوابط معينة منها: الوفاء بحقوق الفقراء، ومنع الاحتكار والاستغلال، بحيث تكون هناك حرية منضبطة تحقيقاً للتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع كما تكفل التوازن من ناحية الملكية بإقرار الملكية العامة والملكية الخاصة، اللتين تعيدان التوازن الضروري لإصلاح حال المجتمع¹.

¹ - حسين عمر، اقتصاديات البنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995، ص 15.

وتهدف الدولة إلى منع تمركز الثروة والتقليل من التفاوت الإقتصادي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال استخدامها أساليب عديدة هدفها إيجاد التوازن الإجتماعي الذي من خلاله يتحقق التوازن الإقتصادي، من بينها: « الزكاة كأداة لإعادة توزيع الثروة والدخل على النحو الذي تستهدف العدالة الإجتماعية، ومما يزيد من فعالية الزكاة أنها أداة مستمرة وقائمة بصورة دائمة، وتوفر للدولة حصيلة يمكن الإعتماد عليها في إقامة العدل الإجتماعي.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعد الميزانية العامة للدولة، أول هذه الأدوات المالية، وهي نفسها تعتمد على مجموعة من السياسات والأدوات مثل: القطاع العام، والنظام النقدي، والنظام الضريبي، وسياسة العجز أو الفائض، وقنوات إنفاق الموارد.

في هذا الإطار سوف يتم التركيز على كل من السياسة الجبائية، وسياسة الإنفاق العام، وسياسة العجز أو الفائض الموازي، من خلال النقاط التالية:¹

1- السياسة الجبائية:

يتفق معظم الإقتصاديين المسلمين المعاصرين على إمكانية لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جديدة عند الحاجة انطلاقاً من حديث "أن في المال حقا إلا الزكاة"، والواقع هنا هو الذي يحدد نوعية هذه الضرائب وأهدافها، وعلى من تجب، وأين تنفق. غير أن فرض الضرائب واستخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة المالية يتطلب مراعاة القواعد التالية:

أن الزكاة هي الفريضة الوحيدة على المال، بحكم كونه مملوكاً، ولا يجوز فرض أية ضريبة على المال لأنه متمول، أي لا يجوز فرض ضرائب على الأغنياء لمجرد أنهم أغنياء.

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 63.

إن الأصل في النظام المالي الإسلامي أن تكفي الزكاة للوفاء بجميع الإحتياجات التي تدخل ضمن مصارفها، وإن وجدت حالات من الضرورة الملحة التي تتسع فيها حاجات الفقراء والمساكين - دون وجود موارد كافية من الزكاة أو غيرها من موارد الدولة العادية - فإنه يمكن التوظيف على الأغنياء بما يسع حاجة الفقراء.

- ترسيخ مبدأ حماية المال الخاص، حيث يرى الدكتور منذر قحف أن لجوء الدولة إلى فرض ضرائب على المال الخاص من دون وجود حاجة ضرورية تستوجب ذلك، يدخل ضمن ما يسمى بالسرقة والسلب، كما يرفض أيضا اللجوء إلى فرض ضريبة في حالات الكساد الإقتصادي، لمجرد تخفيض الطلب العام، وتساءل عن مدى مشروعية هذا النوع من الضرائب.

- العمل على تكوين رأس مال عام لسداد الإنفاق العام، حتى يكون مصدر إيرادات الخزينة، وقد تدعم هذا بتخصيص الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية في البلاد إلى الملكية العامة لتكون مصدرا لإيرادات الميزانية.

- الإعتماد على المبادرات الفردية للناس لسداد الكثير من الإحتياجات العامة العادية وخصوصا في مجال الخدمات العامة.

- اللجوء إلى فرض ضريبة هو آخر السبل لتمويل الإنفاق العام، يأتي قبله سبل كثيرة: كخراج القطاع العام الإقتصادي، استنفاد الزكاة جباية وإنفاقا، وعدم كفايتها لسد حاجات مستحقيها، بيع ما يمكن بيعه من السلع والخدمات العامة، اللجوء إلى المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل ما يمكن من المشاريع العامة وخاصة التنمية منها، الإقتراض العام الإختياري أو الإجباري التبرعات للخزانة العامة.

- لا بد من تمحيص النفقة التي يجب أن تفرض من أجلها الضريبة، فلا يصح فرض الضريبة لتمويل نفقات اسرافية، أو غير واجبة شرعا، الأمر الذي يستوجب ربط فرض الضريبة بالإنفاق العام ربطا محكما.

- أن مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع يمكن أن يشكل قاعدة متينة لفرض الضرائب عندما تفرض، ففي الإستناد لهذا المبدأ لا بد من التفريق بين النفقات الواجبة التي يتضامن

من أجل سدادهما أفراد المجتمع والنفقات غير الواجبة، التي لا يجبر الناس على المساعدة فيها، دون أن يعني ذلك عدم إمكان تضامنهم التبرعي في التخفيف من وقعها.

- لم يختلف علماء المسلمين على أن عبء الضريبة ينبغي أن يوزع على ذوي المكنة، أي الأغنياء بحسب أحوالهم، وبالتالي فإن العدل والتضامن الإجتماعي يقتضيان أن الضرائب تفرض على الأغنياء بطريقة تصاعدية، وأن لا تفرض الضرائب على الفقراء.

2- سياسة العجز الفائض الموازني:

تعتمد سياسة الموازنة على تكييف الحكومة للعلاقة بين إيراداتها ونفقاتها، بغية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وتعتمد على جانبي الموازنة العامة، وهما الإنفاق العام بمختلف بنوده والإيرادات العامة بصورها المختلفة، وتعمل الدولة على التأثير في جانبي الموازنة تبعاً للظروف الاقتصادية للمجتمع فتزيد من الإنفاق في حالة الإنكماش وتخفيضه في حالة التضخم، فتحقق الموازنة عجزاً في فترات الكساد وتحقق فائضاً في حالات التضخم، فليس توازن الموازنة العام للدولة هدفاً في ذاته، بقدر ما يمكن للدولة الخروج عليه في مثل هذه الظروف المذكورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

وقد تلجأ الدولة لتمويل العجز الموازني لها عادة إما بالاقتراض العام – الداخلي أو الخارجي – أو باللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

وقد اختلف العلماء المسلمون حول هذا الأسلوب لتمويل الإنفاق العام، حيث عارض الدكتور منذر قحف مثلاً اقتراح بعض العلماء اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الميزانية العامة باعتبار أنها ضريبة نقدية تفرض بالمساواة على الأغنياء والفقراء، وهو ما يتنافى مع أسس العدل الإجتماعي الذي يتسم به النظام الاقتصادي الإسلامي.

3- سياسة الإنفاق العام:

تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية في معظم الأنظمة الاقتصادية، والنظام الاقتصادي الإسلامي كغيره من هذه الأنظمة يولي أهمية كبيرة للنفقة العامة، من

¹ - محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص 329.

حيث دورها في تحقيق أهداف السياسة المالية الإسلامية، عن طريق توجيه هذه النفقات بما يكفل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها¹:

- العدالة الإجتماعية: والدور الأول بالنسبة للدولة هنا هو توفير الحاجيات الأساسية التي تعجز عنها الزكاة والصدقات التطوعية على مستوى الطاقة الشرائية، وأيضاً عليها توفير كل السلع الضرورية وغير المتوفرة في السوق.

- الإستثمارات والنمو الإقتصادي: القطاع العام والقطاع الخاص يمثلان وحدة متكاملة يسعى كل جانب منها لخدمة المسلمين، إلا أن مهمة الدولة قد تكون إجبارية أما مهمة القطاع الخاص فهي ليست كذلك لأنه لا يوجد ما يجبر المستثمر الخاص على الاستثمار في وقت محدد أو في مجال معين، على عكس الدولة التي قد تضطر إذا اقتضى الحال إلى الاستثمار في كل المجالات.

- وانطلاقاً من مبدأ الحرية الإقتصادية في التصرف الذي تتميز به السياسة المالية الإسلامية، حيث لا يعتمد مبدأ التدخل إلا من زاوية الحاجة أي دون التقييد بهذا المبدأ أو ذلك، كما هو الأمر بالنسبة للأنظمة الوضعية، فإن الإسلام فتح المجال للمسلمين ليحددوا المهام الإقتصادية للدولة حسب المكان والزمان في إطار الثوابت وتبعاً لشرع الله.

- استقرار العملة سواء تعلق الأمر بالميزان التجاري أو بميزان المدفوعات، وانطلاقاً من الواقع الحالي، يعد تشجيع الصادرات أداة من أدوات الاستقرار، وكلما تحقق التوازن مع الخارج كلما استقرت العملة، ومن مهام السياسة المالية، السهر على ضمان التوازن مع تشجيع الصادرات إما عبر السياسة الضريبية وقانون الاستثمارات بصفة عامة، وإما بالاستثمار المباشر للدولة في القطاعات المصدرة إلى جنب القطاع الخاص.

4- الزكاة كأداة للسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي:

كما تتميز السياسة المالية الإسلامية عن غيرها من السياسات المالية في الأنظمة الوضعية بوجود أداة مالية فعالة تساهم إلى جانب طابعها الديني ودورها الإجتماعي، في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، هي فريضة الزكاة.

¹ - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 501-502.

ومن صلاحيات السياسة المالية تحديد حاجات الفقراء والمساكين وذلك حسب الجهات، وحسب مستوى الأسعار والمداخيل، كما أنها تخطط لكيفية توجيه فائض الجهات، الغنية نحو الجهات الأقل غنى، ليس فقط لضمان حد أدنى من الموارد لكل فرد بل لضمان الشغل لكافة الأفراد القادرين عليه، إلا أن تشغيل كل الطاقات المتاحة لا يتم تحقيقه إلا في المدى البعيد، وموارد الزكاة لن تكون كافية لمعالجة كل المشاكل حتى ولو افترضنا توفر كل الموارد عند الدولة، فإنه من الصعب في غياب اللامركزية إحصاء كل الحالات لمعالجتها بالسرعة التي تفرضها الحالة وفي هذا الإطار، يظهر مدى أهمية دور الزكاة على الصعيد المحلي، إذ أن خصوصيتها تؤهلها أكثر من سواها لمعالجة مشاكل فئات معينة لم تستطع الاستفادة بصفة مباشرة من استثمارات الدولة أو استثمارات الخواص.

وهذا يستدعي تقسيم المهام بين دور الزكاة ودور الموارد العامة الأخرى في إطار سياسة مالية واحدة، والجانب الاجتماعي للصدقات من شأنه تقوية التعاون، فالتعاونيات الإنتاجية فيما بين المستحقين مجالها واسع، ومن بين المشاريع التي يمكن تبنيتها بناء السدود الصغيرة ومد قنوات لسقي أراضي الفلاحين للفقراء وغيرها شريطة أن يتم التملك الجماعي لمستفيدي المستحقين، والاهتمام المحلي لهذه المشاريع يكون بمثابة امتداد لنفقات الدولة واستثمارها التي تهتم أكثر بالمشاريع الكبرى أو الجهات التي تتمركز فيها البطالة أكثر، ومثل هذا التكامل بين موارد الزكاة والدولة يجب أن يعم كل الجوانب في إطار سياسة مالية معينة¹.

فبافتراض أن الدولة تقوم بمسؤولياتها في تنظيم شؤون الزكاة جباية وصرفاً، فإن حصيلة الزكاة دوراً هاماً في زيادة الادخار العام، فهناك من المجالات التي تنفق فيها الدولة جزءاً لا يستهان به من الإنفاق العام، ويعد من مجالات مصارف الزكاة، كنفقات الإعانات الاجتماعية، أو إعانات البطالة الإجبارية، وغيرها من النفقات العامة التي تدخل ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الإستهلاكي، فلو أن الدولة جمعت الزكاة واستخدمت

¹ - لحسن داودي، مرجع سابق، ص 508.

جزءاً من حصيلتها، التي تدخل ضمن المصارف الشرعية للزكاة، فإنه يتم بذلك تحرير جزء هام من الإيرادات العامة، يمكن استخدامه في الإنفاق العام الإستثماري. ومما سبق يتضح أن الزكاة أداة مالية هامة، تساهم مساهمة فعالة في تحقيق هدف تنمية المجتمع، وهي الأساس الذي يدور حوله التنظيم المالي للدولة، فإن وجدت إمكانية أن تغني حصيلة الزكاة عن الضرائب فإن الضرائب لا تغني عن الزكاة أبداً¹. و سيكون لنا تفصيل في دور أداة الزكاة في علاج الكثير من المشكلات في الفصول الآتية.

خاتمة الفصل:

الإسلام دين ينظم سلوك البشر أفراداً ومجتمعات في كل جوانب حياتهم ومن ذلك سلوكهم الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن تلك القيم والمبادئ والتنظيمات التي جاء بها الإسلام ليسير النشاط الاقتصادي وفقها ويلتزم بها الفرد والمجتمع في الحياة الاقتصادية .

و يختلف الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية من حيث طبيعته وخصائصه وأهدافه، أو إطاره العام، أو السياسات الاقتصادية التي يتبعها وبالتالي اختلاف الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه السياسات. و يقوم الإطار العام للاقتصاد الإسلامي أساساً على ثلاث أركان أساسية هي: الملكية المزدوجة، والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي ظل الاقتصاد الإسلامي تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد سواء لمراقبة هذا النشاط أو لتنظيمه، أو لتبشر بنفسها بعض أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعجز عنه الأفراد أو يسيئون مباشرة، غير أن هذا التدخل ليس عشوائياً أو مطلقاً بل يجب أن يكون هناك ما يبرره، وان يكون في حدود معينة.

¹ - عبد الله الطاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامي، القاهرة: من 03-10 شعبان 1406 هـ الموافق 12-19 أبريل 1986، البنك الإسلامي للتنمية، 1989، ص ص 268-278.

وإلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يتضمن القوانين التي تفسر الظواهر الاقتصادية وتبين طبيعة سلوك المتغيرات الاقتصادية في ظل الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية.

مقدمة الفصل:

تعد ظاهرة الأزمات المالية المتكررة سمة من سمات النظام الرأسمالي، وهي ناجمة عن تناقضات هذا النظام في حد ذاته، فقد عرفت الرأسمالية عدة أزمات طوال القرنين 19 و20، وتعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 أعنفها حيث أدت إلى تغيير جذري في الأساس النظري للنظام الرأسمالي.

إلا أن الاقتصاد العالمي منذ 1936 عرف فترة استقرار نسبي تخللتها بعض الصعوبات التي استطاع العالم تجاوزها بسلام، ثم ظهرت أزمات السبعينيات، ثم مع بداية التسعينيات من القرن الماضي عادت الأزمات المالية من جديد تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي، نذكر منها أزمة المكسيك (1994-1995)، الأزمة الآسيوية (1997-1998)، وغيرها. وكأن الأزمات المالية أصبحت تشكل ظاهرة دورية في النظام الرأسمالي تحدث بين الحين والآخر بدرجات متفاوتة.

ويشهد العالم الآن أزمة مالية حادة لا تهدد القطاع المالي والمصرفي فحسب بل قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي برمته. ولعل هذه الأزمة هي الأكبر بعد أزمة كساد 1929، حيث دخل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة بالفعل مرحلة الركود وهذا ما انعكس على معدلات النمو التي أخذت في التراجع، ومستويات الدين الحكومي التي تضاعفت وغيرها من المؤشرات. وسوف نتعرض في هذه الورقة البحثية للمحاور الأساسية التالية:

- 1- ماهية الأزمات المالية.
- 2- كرونولوجيا الأزمات المالية للنظام الرأسمالي.
- 3- تقييم فعالية النظام الرأسمالي المعاصر

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

نحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية، وذلك من خلال الوقوف على النقاط التالية: تعريف الأزمة، أشكالها وتقسيماتها، ثم الأسباب التي تؤدي إلى نشوءها، مع محاولة إبراز كيفية حدوث هذه الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية

من أجل تناول ظاهرة الأزمات المالية، لا بد أولاً التطرق إلى الأزمات الاقتصادية، وذلك لأن الأزمة المالية يمكن أن تكون مظهراً لأزمة اقتصادية، أو مفجراً لها، كما يمكن أن تكون مستقلة عنها لكن لها انعكاسات على الاقتصاد، لذا نشير ابتداءً إلى تعريف الأزمة الاقتصادية، ثم الأزمة المالية.

1- تعريف الأزمة الاقتصادية:

إن استعمال مصطلح أزمة أصبح اليوم عالمياً، وذلك منذ عدة سنوات، وبالتدقيق منذ السبعينات، فالأزمة بآثارها لا تترك أحد دون اهتمام، فهي لا تمس أفراد بل مجتمعات، ومناطق وبلدان بأكملها. وبكلمة واحدة فإن الأزمة تمس مباشرة كل النظم الاقتصادية المعاصرة وتخصها بدرجات مختلفة من الحدة، هناك عدة تعاريف أعطيت للأزمة الاقتصادية، نذكر منها¹:

-«الأزمات الاقتصادية هي فترات اضطرابات عنيفة واختلالات اقتصادية حادة تقطع سير عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع التي تظهر الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق (Demande Solvable)»

هناك تعريف آخر للأزمة الاقتصادية يتمثل في التعريف المقترح من قبل كينز:

-«الأزمة هي قبل كل شيء اختلال في الأسواق الآجلة (Marchés à termes) وبصفة أدق فإن سبب التدهور الكبير حسب كينز يجب أن يؤخر بالقضاء على توقعات أو تخمينات الرأسماليين بتخفيض حجم الاستثمارات، هكذا يتفاقم الاختلال بين العرض

¹ بن حسين محمد لخضر، "الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية، الجزائر، 1999، ص8.

والطلب، إذ أصبحت الأسعار وأسعار الفائدة غير كافية لإعادة التوازن الضروري بين الادخار والاستثمار».

هذا التعريف يؤكد كذلك على حالة الاختلال في التوازن الاقتصادي الذي يكمن في عمليات البيع والشراء التي تتم على المدى البعيد أو القصير، أين لا يتحكم المتعاملون الاقتصاديون في معطيات السوق كالأسعار مثلا هناك تعريف ثالث يرى «الأزمة كفترة انقطاع في وتيرة النمو الاقتصادي السابق، وحتى كفترة انخفاض الإنتاج حتى يكون النمو الفعلي أقل من النمو الكامن».

2- تعريف الأزمة المالية:

في الواقع ليس هناك تعريف واحد للأزمة المالية، بل هناك عدة تعاريف سنعرض عددا منها:

- الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات ذات السعة الكبيرة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجموعة من المتغيرات المالية: حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وعندما تنهار قيم هذه المتغيرات نكون أمام أزمة مالية. هذا الاختلاف في وصف وتقدير الظاهرة الخاصة بالارتفاع والانخفاض تستلزم فترة لتفسيرها وفهمها.

- و يعرفها السيد عليوة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة¹.

- ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:2

• التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

• الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

¹ السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة، 2004، ص13

² محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص54

- أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحوادث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة¹.
- وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.²

- فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية"³.

- من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:
هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.
وتبرز الخصائص الأساسية للأزمات المالية في النقاط التالية:
• حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
• التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
• نقص المعلومات الكافية عنها.
• تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

¹ دانييل ارنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 11-12.

² السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة- دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 39

³ إبراهيم علوش، نحو <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.htm>

فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الرابط

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها وفق الأنواع التالية:

أولاً: أزمة النقد الأجنبي¹.

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاماً أو خاصاً) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحرراً و تكاملاً إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

ثانياً: أزمة الديون.

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة.

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

¹ Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

ثالثاً: الأزمات المصرفية

ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على ن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما¹:

- العوامل الاقتصادية الكلية:

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:

1- الإختلالات الهيكلية الكلية : وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات

متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثلاً (قطاع الإنشاءات أو السياحة) إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة : تعتبر التدفقات

الرأسمالية متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد ، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريباً ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية.

3 - سياسات الإقراض : قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في

مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:

¹ نيرمين السعدنين ، القطاع المصرفي بين عوائق الأداء وتحرير الإدارة ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد 1 ، 1 سبتمبر 2000

أ. الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.

ب. التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض ، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة.

- العوامل الاقتصادية الجزئية:

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورًا هامًا في نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي¹:

1- ارتفاع نسبة القروض / حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلأأ مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة.

2- وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات ، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات.

3- إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة هذه

¹ د. سلطان أبو علي ، كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات (نظرية الدومينو) ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد 1، 1 سبتمبر 2000

الأصول ، حيث إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4- عدم توافق تواريخ الاستحقاق حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل ، بل إن الأمر يتعدى أحياناً عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى.

- مؤشرات الأزمات المصرفية¹:

1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق من إجمالي القروض المصرفية – الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (5-10%) وعند تجاوزها هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلاً هاماً في رصد الأزمات المصرفية.

2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي

¹ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد3، سبتمبر، 2000، ص ص37-38

يتملكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلاً) من جهة أخرى.

3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف /

مطلوباته.

4- الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشراً أولياً على أزمة النظام المصرفي

ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال ، وانخفاض معدل التغطية لدلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

5- مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية:

مخاطر السوق : وهى مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات

الاقتصادية الكلية (تغيرات هيكل الطلب ، هيكل الإنتاج) أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية (حالي الكساد والرواج).

المخاطر الائتمانية : وهى المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء

بالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادةً بداية الأزمة للنظام المصرفي.

مخاطر السيولة : وهى المخاطر التي تنجم عادةً عن إقدام المودعين على سحب

ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة

المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها.

العدوى : ويقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

الخطر المعنوي : يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الإلزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعاً جداً ، في حين إن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلا أنه يؤمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير (الدولة أو المؤسسات الدولية).

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية:

كرست المنظمات الدولية المهتمة بالنظام الاقتصادي والنقدي الدولي والباحثون جهودهم في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار أو نموذج يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الأزمات مقدماً ، ورغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها فإن هناك عوامل مشتركة توجد في هذه الأزمات ، بعض هذه العوامل خارجية والبعض الآخر داخلي أو محلي ، بعضها يرجع لوجود خلل في الهيكل الاقتصادي والبعض الآخر يرجع لعوامل داخل النظام المصرفي ذاته ، " إن النظام المصرفي لن يعمل بكفاءة ما لم يلتزم بالقواعد الأساسية للسوق الذي يعمل فيه (قواعد اللعبة)، ويجب أن يتسم الإشراف على البنوك بالفاعلية لضمان عدم قيامها بتحمل مخاطر متزايدة وأنها تحافظ على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المودعين ، كما أن الأسواق لن تخصص الأموال للمستثمرين ما لم يكن لدى المستثمر معلومات كافية ودقيقة وتوقيتات سليمة حول فرص الاستثمار واستخدام هذه المعلومات بفاعلية ، كما أن المؤسسات يجب عليها أن تتبع القواعد السليمة في الإدارة لضمان أن يقوم المديرين - نيابة عن المساهمين - بأداء أعمالهم بشكل جيد ويتصرفون بدافع المسؤولية ، وحينما لا تكون هذه العوامل الخاصة بالنظام المالي في غير محلها فإنه من

المتوقع - وبشكل كبير - أن يذهب قدر كبير من الأموال إلى الجهات الخطأ ويصبح الاقتصاد معرضاً لانتهيار الثقة المفاجئ بين المؤسسات والمستثمرين "هذه الصورة تضع أمامنا الملامح الرئيسية للعوامل الضرورية لكي يعمل الجهاز المصرفي بشكل سليم ، وفي غيابها سوف يتعرض النظام المصرفي للفشل أو الانهيار .
وفي ضوء الخبرات والدراسات السابقة فإن العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات تكمن في الآتي¹ :

1) عدم تماثل المعلومات Non - Asymmetric Information

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من آخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية *Moral Hazards*، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني *Free Rider* حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها ، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشاعات) .

2) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة

إن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار وفقدان الثقة ، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية مثل تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية والآثار المترتبة عليها من حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. بجانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية.

¹ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القاندة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية :

3) التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة: إن كلا من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية ، كما أن الاقتصادات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصادات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والمصرفية ، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة.

4) تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق Miss-match

. mature

إن من مؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة والناضجة هي ارتفاع نسبة النقود (بمعناها الواسع) للنتائج المحلى الإجمالي ، ولكن ليست كل هذه الزيادات حميدة، فإذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك بالنسبة للاقتصاد القومي وأرصدة الاحتياطيات الدولية ، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق ، وإذا كان رأسمال البنك و / أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله ، وإذا كان الاقتصاد القومي معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة ، فإن ذلك يمكن اعتبار كل ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفي.

5) عدم التحضير الكافي للتحرير المالي

أصبح التحرير المالي قضية مسلم بها ولا يشكك في فائدتها للدول النامية إلا عدد قليل من الدارسين ، إلا أن التحرير المالي يستحدث أوضاعا جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تحدث أزمة للبنوك ، فحينما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الآجال القصيرة أقل من الآجال طويلة الأجل ، ومع رفع القيود على منح الائتمان يزيد الطلب - الذي كان

في حالة ترقب - في القطاعات التي تم تحريرها مثل العقارات وأنشطة السندات ، كما أن خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك أن تلبى تلك الطلبات المتزايدة ، في ظل هذه الأوضاع ومع بقاء المسؤولين عن منح الائتمان في ظل سياسة الكبح المالي هم أنفسهم المسؤولون في ظل سياسة التحرر لن تكون لديهم الخبرة الكافية لتقدير مخاطر الائتمان .

6) ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية

إذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في إطاره البنوك هشاً أو ضعيفاً فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سيئ ، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك ، وأوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وببطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض

7) تشوه الحوافز

إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة ، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئاً ما سنفقده جميعاً إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامات كل منا.

8) نظم الصرف

يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف في تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي.

إن وجود عدد من العوامل السابقة تعنى أن النظام المصرفي لأي دولة يمكن أن يكون معرضاً لأزمة مالية حيث لا يكون قادراً أو مستعداً لامتصاص الصدمات المالية (الأسعار ، أسعار الفائدة ، الصرف الأجنبي) وصدمات السيولة ، وصدمات جودة الديون ، والبيئة الاقتصادية الكلية وصدمات هيكل المؤسسات المالية الناشئة عن تقييم الأسواق المالية والأدوات المالية والتغير في الهيكل التنظيمي أو التحول في الطلب على الأصول ، ولكي نحمي الاقتصاد والمؤسسات المالية من الفشل من الضروري أن يهتم المحللون بوضع نظم للمؤشرات المالية للإنذار المبكر أو اختيار مؤشرات مالية رائدة أو قادة تعتبر مؤشراً للصدمات المالية المقبلة.

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمات المالية للنظام الرأسمالي

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورة الاقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش، وقد عرف الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

المطلب الأول: الأزمات المالية الدولية من 1929 حتى نهاية الثمانينات

أولاً: الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)¹:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض

¹ د. مروان عطون، " الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال " الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، نـص ص100-101.

سياسات الإقراض المسهله آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929. هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع فى الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون. و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالى الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى الصعود لا نهاية له.

و نتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أردأ الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، و زاد عدد المتدخلين فى السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، و أسس أمريكية. و قد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة.

و كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري فى الطريق الصحيح، و قبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، و أخذت أسعار السلع فى السوق العالمية تنجح إلى الهبوط السريع، و فى سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة فى إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية، و فى نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، و استمرت بالارتفاع فى السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933

*خصائص الأزمة¹

تميزت الفترة بمجموعة خصائص تمثلت فى:

¹ www.histgeo-ma.com/3An/.../FicHis3_6.htm

1929 أزمة 1929 : الأسباب والمظاهر والنتائج على الرابط :

- 1- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- 2- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً.
- 3- عمق و حدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلاً، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
- 4- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929. في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجماً عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

ثانياً: أزمات السبعينات¹:

أهم العوامل المؤثرة على الأسواق المالية في السبعينات

- أ- الأزمة النقدية الدولية: لقد كان للأزمة النقدية الدولية خلال مختلف مراحلها تأثيرات بالغة الأهمية على نشاط الأسواق المالية الدولية:

 - 1- فقدان الدولار أهميته كعملة احتياطية دولية.
 - 2- إلغاء السعر الرسمي للذهب والتوقف عن استعماله في تسوية الالتزامات الدولية.
 - 3- إتباع نظام أسعار الصرف العائمة وما نشأ عنه من اضطرابات في العلاقات النقدية والمالية الدولية.

من أهم نتائج هذه المتغيرات لجوء المستثمرين إلى اختيار السندات المحررة بالعملات التي كانوا يرونها مناسبة وأفضل من غيرها، وهي تلك التي تعتبر أقل عرضة لانخفاض قوتها الشرائية بالمقارنة مع بقية العملات.

¹ د. مروان عطون، مرجع سابق، ص 109

إن الأزمة النقدية الدولية 1971-1974 أثرت بشكل كبير على مختلف أقسام السوق المالي الدولي الذي يشتمل على:

● سوق الودائع المصرفية.

● سوق القروض بمختلف أنواعها.

● سوق الأوراق المالية.

ب- التضخم: يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدول الصناعية فقد ارتفعت تكاليف المعيشة في عام 1975 بمعدل 11%.

إن التضخم أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقروض ، ففي فرنسا انخفض حجم القروض الطويلة الأجل المقدمة للشركات الصناعية والتجارية عام 1974 بمقدار 8%، بينما ارتفع حجم القروض القصيرة الأجل بأربع مرات تقريبا بالمقارنة مع عام 1973.

ثالثا: أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات

في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

النتائج المترتبة:

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي

- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي "Economic Reform and Structural Adjustment Program"¹.

رابعا: أزمة وولستريت 1987¹ :

¹ عبد الله شحاتة : الأزمة المالية : المفهوم والأسباب <http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/dreldjouzi.pdf>

*ظروف حدوث الأزمة.

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

و قد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية كان محرراً بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان لجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات و الاستثمارات تأثيراً سالباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في و م أ في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا. ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك².

* نتائج الأزمة

¹محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995، ص 35.

² James R.BARTH,Susanne TRIMBATH,Glenn YAGO, **The savings and Loan Crisis Lessons from a Regulatory Failure**, Milken institute, SANTA MONICA,CALIFORNIA,2004,P9.

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929 ، و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها ، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة. و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- × الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- × التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- × التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

المطلب الثالث: الأزمات المالية في القارة الأمريكية والآسيوية

أولا: أزمة المكسيك

لقد أثبتت التجربة المكسيكية من 1988 إلى 1994 بأن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية. لقد قال مدير صندوق النقد الدولي أن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم "الأسواق المعولمة"¹.

لقد كان على العالم توفير 50 مليار دولار كحد أدنى لحل المشكلة المكسيكية لأن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي بمقدار % 15 من قيمته الجارية في 1995/01/30 تسببت في حالة ذعر على المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصارف وول ستريت في نيويورك و في صناديق الاستثمار المالي التابعة لها على وجه الخصوص، فقد استثمروا ما يزيد عن 50 مليار في قروض للحكومة المكسيكية وفي

¹ هانس بيتر، هارالد شومان، "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37 ، ص 9 .

أسهم و سندات حكومية مكسيكية، حيث كانت المكسيك تتمتع بسمعة دولية موثوق بها، وقد أوفت بكل الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي، إذ تسببت حالة الذعر هذه في أن يفقد البيزو المكسيكي في خلال ثلاثة أيام 30% من قيمته مقابل الدولار وليس 15% فقط كما كان مقررا.

وابتداء من 20 جانفي 1995 أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة، أخذت قيمة الدولار تنخفض أيضا، الأمر الذي دفع محافظ البنك المركزي الأمريكي التحذير من هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي و لجوءها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني ، وقام الرئيس الأمريكي بإقراض المكسيك 20 مليار دولار من صندوق الطوارئ و 17.7 مليار دولار من طرف الرئيس العام لصندوق النقد الدولي الذي اتخذ قرارا منفردا، وبنك التسويات الدولية و الحكومة الكندية ، وصار متاحا للمكسيك من دون موافقة الكونغرس قرضا تزيد قيمته عن 50 مليار دولار وأن المكسيك ستسد كل ما في ذمتها من الديون¹.

ثانيا: أزمة الأرجنتين:

كانت لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 و أوائل سنة 1995 آثار سلبية في السوق المالية الأرجنتينية ، و في ظل نظام مالي ضعيف ، و معدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل، فقد أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لأزمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير².

أ /وضع الاقتصاد الأرجنتيني قبل ظهور الأزمة:

قبل بداية الأزمة ، كان مؤشر الاقتصاد الأرجنتيني في حالة جيدة، فما بين سنتي 1991 و 1994 نمى الدخل الإجمالي بمعدل قدر حوالي 7.7% ، وانخفض معدل التضخم من ذروته 20.6% في سنة 1990 إلى معدل قدره 3.9% في سنة 1994 ، كما أن تدفقات رأس المال الأجنبي التي حدثت في فترة الثمانينات قد تعدت 150 مليار

¹ CEPII, Economie Mondiale 2004, Paris : Editions la Découverte, 2003, p.41.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003 ، ص74

دولار ، وفي سنة 1994 كانت الأرجنتين تحتل المرتبة الخامسة في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد المكسيك و ماليزيا ، الصين و تايلاندا ، ومع ذلك كانت الأرجنتين تقوم بإصلاحات في القطاع المصرفي ، كونه يحتوي على عدد كبير من البنوك الحكومية التي كانت توجه بشكل سيئ، و كانت تفتقد إلى الإشراف الإعلاني ، وليس بها ودائع التأمين¹.

ب/تأثيرات الأزمة المكسيكية على أسواق المال في الأرجنتين:

إن التخفيض الحاد في قيمة العملة المكسيكية في ديسمبر 1994 ، كانت له نتائج فورية وذات تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني، فهناك أوجه التشابه بين الاقتصاد الأرجنتيني والاقتصاد المكسيكي ، وهذا ما جعل المستثمرين يخشون من أن الأحداث التي وقعت في المكسيك سوف تتكرر في الأرجنتين و كان نتيجة ذلك ظهور أزمة ثقة في أسواق المال في الأرجنتين و كذا التخلص بشكل كبير من الأسهم والسندات.

وواصل التعامل بالدولار استمراره، كما زادت توقعات المستثمرين بالنسبة لخفض قيمة العملة في الأشهر الأولى من سنة 1997 ، وفي الفترة ما بين ديسمبر 1995 و مارس 1995 فقد البنك المركزي الأرجنتيني 5.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي احتياطه بسبب تحول البيزو بشكل مرعب إلى الدولار من جانب القطاع الخاص. كما أن حالة الذعر أثرت أيضا على سوق الأسهم، ففي ديسمبر 1994 انخفض مؤشر أسعار أسهم بورصة Merval إلى 12.4% ثم انخفض بعد ذلك إلى 25.7% في جانفي 1995 ، وفي أوائل مارس في نفس العام انخفض لأكثر من 50% عما كان عليه في ديسمبر 1995 ، كما أن قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيونس أيرس Aires Buenos قد انخفضت.

¹ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، دار النيل للطباعة، القاهرة، 2001، ص 3 .

ولقد ضربت الأزمة المالية النظام المصرفي في الأرجنتين ضربت قوية، في نهاية مارس 1995 فقد النظام المصرفي كله ودائع إجمالية بلغت 7.5 مليار دولار من العملة المحلية والعملة الأجنبية.¹

ثالثاً: الأزمة المالية الآسيوية

*أسباب الأزمة الآسيوية

أ- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصادي حقيقي ما بين 1995 و1996 ، فهناك انحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.

ب - عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:
* زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه

الدول تعاني تراجع في تجارة السلع الإلكترونية.

* انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995، وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، حيث أن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994 .

* المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث (الهند، فيتنام...).

* تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأوروغواي عام 1994 .

* كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالاستثمارات الغير المستقرة مثل الاستثمارات المحفظية، القروض البنكية القصيرة الأجل، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار.²

ج- ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساساً من عمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات.³

¹ CEPPI, Op.Cit, p.44.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سابق، ص92 .

³ أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص33 .

د- من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والاستثمارات¹.

*تفسير الأزمة الآسيوية.

لقد عانت اقتصاديات جنوب شرق آسيا أزمة كبرى طالت عملاتها وأسواق الأسهم فيها، وواجهت تقلبات كبيرة في العمالة والإنتاج، ونتيجة لذلك ظهرت عدة اتجاهات مفسرة لهذه الأزمة، وتمثلت في:

الاتجاه الأول: هذا الاتجاه يستند إلى فكرة "الرأسمالية المحسوبة وهي رأسمالية

غير نظامية تلعب فيها شبكات المعارف والأصدقاء والأقرباء دورا بارزا في تقرير العلاقات الاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأزمة الآسيوية ليست نتاج سلوك المستثمرين الأجانب، بل ثمرة نواقص سياسات ومؤسسات البلد المتلقي، ويقولون أن آسيا تعرضت للأزمة لأن مختلف بلدانها لم تقم بتحرير قطاعات المال بدرجة كافية وأن هذه البلدان خفقت في تحويل بنوكها المحلية إلى مؤسسات تعمل على الطراز الغربي بدرجة عالية من الشفافية، وتخصص الموارد اعتمادا على معايير عقلانية موجهة للسوق واعتمادها على الاقتراض المفرط، وبالتالي انحازت عن "الرأسمالية الأمريكية"².

الاتجاه الثاني: يرجع هذا الاتجاه إلى حدوث الأزمة إلى السحب الفجائي

للأرصدة قصيرة الأجل من جانب المستثمرين الغربيين، والبيع المبكر واسع النطاق في البورصات الأجنبية وأسواق الأسهم من جانب المضاربين، وقد أدى ذلك إلى

¹ فرانسواز نيكولا، فرانسواز نيكولا، الأزمة الآسيوية، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، 2000، ص 67.

² **Rapport annuel 2003**, Banque Centrale Européenne, Francfort, 2004, p.105.

اضطرابات حادة في مختلف الاقتصاديات الآسيوية دون وجود ضرورة فعلية محلية، أي أنها صنعتها الأسواق الكونية المتقلب، وهو صورة مقلوبة للتفسير الأول¹.

الاتجاه الثالث : يرى كروجمان Krugman أن الأزمة نشأت عن الإغراءات

المتأصلة عند الوسطاء الماليين في ظل ضعف الضوابط المقيدة لهم للقيام باستثمارات غزيرة في حين يكون للمستثمرين في إطار معين يحملهم على الاعتقاد بأن الحكومة تحميهم من خطر المجازفة، وبالتالي يقرضون للوسطاء الماليين بفائدة في استثمارات تنطوي على مجازفة أن الإفراط في التفاؤل قد اختير لأن الوسطاء يؤمنون أن بإمكانهم تحقيق أرباح طائلة، وأن المستثمرين محميون من أية خسائر، ومن هنا فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية يهدد الاقتصاد الوهمي في العقارات وقيم أصول الأسهم، حيث تبدأ النتائج السيئة والخسائر بالتراكم.²

رابعاً: الأزمة الروسية 1998

العجز عن تسديد القروض الخارجية، هذا ما أعلنته الحكومة الروسية في 17 من أوت عام 1998 ، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد. وجاء ذلك إثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية، أما داخليا فقد تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى وتعرت الأهرامات التي بنتها الدولة بإصدار السندات الحكومية قصيرة الأجل.

وتجلى عجز عام 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية 3 مرات وبشلل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، وبالتراجع الحاد في دخل ومستوى حياة المواطنين الروس وفقدان ثقتهم في النظام المالي الوطني.

¹ عبد الحكيم الشرقاوي، مرجع سابق، ص 99.

² <http://www.parliament.uk/commons/lib/research/rp99/rp99-014.pdf> The Asian Economic Crisis

ولقد خلصت أزمة عام 1998 الاقتصاد الروسي من العناصر غير الفعالة وفتحت المجال أمام تطوير و تفعيل وتحديث الاقتصاد ودفعت الدولة لاعتماد التخطيط في وضع الموازنة، كما اتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية¹.

خامسا: الأزمة البرازيلية:

تميز الاقتصاد البرازيلي بالنمو المرتفع في الفترة (1950-1980) كما تميز بتضخم مرتفع بلغ أقصاه ما بين (1991-1994) بمعدل 12.61% ، وسجل في تلك الفترة عدم استقرار الاقتصاد الكلي²، وفي جويلية 1994 ومن خلال مخطط الريال أعلن خلق عملة جديدة (الريال)، والذي كان من نتائجه ارتفاع شديد لمعدلات الفائدة الحقيقية، اتساع عجز الميزانية الذي انتقل من 2.4% ما بين (1994-1996) إلى 8% من حجم الناتج الداخلي الخام في 1998 هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التقييم الحقيقي للعملة البرازيلية تأثر على الحساب الجاري في زيادة عجزه، وظهور اختلال في الاقتصاد الكلي كان له دور في زيادة الضغوطات المتعلقة بمعدلات الصرف³.

بداية الأزمة ظهرت بعد أزمة جنوب شرق آسيا في 1997 وفي روسيا 1998، دفع بالأسواق الدولية لإعادة النظر في زيادة الخطر في البلدان الناشئة فيما يخص العجز وفي عدم قدرة السلطات البرازيلية على تفادي هذا الخطر الذي ظهر في الميزانية والميزان الجاري، ففي الفترة الأولى عمدت إلى تثبيت الريال بالدولار، كما قامت بوضع قيود والحد من الخروج القوي لرؤوس الأموال، وأعلنت عن تطبيق مخطط تطهير المالية العمومية، وسارعت إلى وضع إجراءات تمثلت في رفع معدلات الفائدة وأعلنت عن تدابير صارمة في الميزانية، وكانت التدابير غير كافية حيث استمرت رؤوس الأموال في التدفق نحو الخارج، مما استدعى من المسؤولين اللجوء إلى صندوق النقد

¹ دروس أزمة 1998 المالية في روسيا http://www.rtarabic.com/news_all_biz/33305

² Revue : Techniques financières et developement, **crise financière international**, N°53, Décembre 1998, p 47.

³ Revue : CEPIL : **L'économie mondiale 2000**, édition la découverte, Parie 1999, p38, p39.

الدولي ليتمكنوا من الحصول على مبلغ مالي قدره 5.41 مليار دولار خصص لدعم ميزان المدفوعات¹.

في جانفي 1999 اتخذت البرازيل القرار بالتخلي عن نظام الصرف المرتبط بالدولار، بتخفيض الريال ب40%، وكانت من نتائجه أن زرع الشكوك في نفوس المستثمرين وأصبح بذلك الانشغال الوحيد بالنسبة للبرازيل هو التخوف من عودة تضخم قوي وأزمة عميقة متبوعة بخروج رؤوس الأموال.

وبعد الانخفاض الذي سجله الريال، بعد استقالة رئيس البنك البرازيلي وإعلان الحكومة البرازيلية تأخير دفع الديون المستحقة قرر البنك المركزي في 15 جانفي 1999 ترك عملة الريال عائمة لارتباطها بسرعة خروج رؤوس الأموال، كما قام أيضا برفع معدلات الفائدة مؤقتا². وبالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات البرازيلية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية، إلا أن سياسة التقشف المتبعة أثرت سلبا على التشغيل وعلى النمو الاقتصادي بالتبعية مما اضطر السلطات العمومية القيام بخصوصية بعض المؤسسات العمومية.

سادسا: أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة³:

عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000 .

*النتائج المترتبة:

¹ MACKEL FREDERIC, Les grand crises des années quatre-vingt dix, revue : problèmes économiques, N°2669 juin 2000, p8.

² موقع صندوق النقد الدولي، أفق الاقتصاد العالمي، الاضطرابات المالية والاقتصاد العالمي، أكتوبر 1998، ص8.

³ <http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/dreldjouzi.pdf> عبد الله شحاتة، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب على الرابط

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.
- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- استمرار الانخفاض لتهدب قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لسنسداك بحوالي 78% في 2002.
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة (2007-2008):

يعاني العالم هذه الأيام من أزمة مالية كاسحة لم يشهد نظيراً لها منذ مدة طويلة من الزمن. تفجرت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت للتو إلى سائر أرجاء العالم.

أولاً: تشخيص الأزمة وجذورها:

رغم أن الأزمة المالية الحالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة "، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد .

¹ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر

ومع بداية عام 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5% و أصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% ، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم¹. وما زاد الطين بلة:

● قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت في دائرة التعثر والإفلاس.

● اتجه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

● قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

● تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

¹ نفس المرجع السابق.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.

ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية

لدراسة الأزمة المالية الراهنة ومعرفة أبعادها المختلفة لابد أولاً من معرفة أسبابها والسبب الرئيسي لظهور بؤابر الأزمة هو التمويل العقاري أو الرهن العقاري. من الضروري إعطاء صورة مبسطة عن تطور سوق التمويل العقاري، حيث أن تلك الصورة ستساعد في معرفة كيفية حدوث الأزمة¹.

(أ) تطور سوق الرهن العقاري:

تأسست سوق الرهن العقاري عام 1938 في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت وذلك لتوسيع الملكية السكنية من خلال اشراك الحكومة، لذا انشئت الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني والمعروفة بـ "Fannie Mae"، هدفها شراء الرهون من البنوك، واستخدام أموال دافعي الضرائب، اقتراض الأموال من البنك الفيدرالي بفائدة متدنية، وبالتالي احتكار سوق الرهن الثانوي، ووفرت سوقاً جاهزاً لإعادة بيع الرهن. مع الزمن هبطت مستويات ومعايير الائتمان، أي أن الذين تحصلوا على القروض العقارية لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية اللازمة².

في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون، قامت الحكومة بخصخصة "Fannie Mae" في سنة 1968، طالبتها بجمع رأس المال من أسواق القطاع الخاص حتى تكون منافسة حقيقية في سوق الرهن العقاري الثانوي، قامت الحكومة الفيدرالية

نبيل حشاد: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي على الرابط:

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1685F67-11FA-49EC-AA6-DEAC122B7604.htm#1#1>

² Rendall Dodd, **Subprimes : topographie d'une crise**, revue problèmes économiques, dossier "crise financière ", le 9 avril 2008, n°2945, p3.

بإنشاء الشركة الفيدرالية لقروض الرهن المنزلية في عام 1970، والمعروفة بـ "Freddie Mac"¹.

في 2002 عندما كان ألان غرينسبان رئيسا للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قام الاحتياطي الفدرالي بعرض أموال على البنوك وبأسعار فائدة مخفضة، الأمر الذي دعم الرخاء المصطنع في قطاع الإسكان وجعله يتوسع.

(ب) أزمة الرهن العقاري :

يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتم بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك لعقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (% 10مثلا) ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل - الأجل ما بين (15-30 سنة) العقار باسم المشتري ويصبح مالكة له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبطة

¹ الأستاذ يوسف علي، "ندوة علمية حول آليات الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجزائر"، 2008/11/02، جامعة ادرار، ص5.

بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة¹.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار. لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتركمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأميركية إلى أن تطل الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأميركية ثم الآسيوية والأوروبية تبعاً لها.

ج (التوريق أو الخصم :

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق ، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من

¹ Andrew felton; Carmen Reinhart, **The first global financial crisis of the 21st**, A VOX EU.ORG Publication, CEPR, 2008, P 51.

البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق وهكذا يمكن القول إن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية¹.

د) المشتقات المالية

وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرًا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتراحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضًا كبيرًا أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

هـ- نمو نشاط المضاربات² :

¹ محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها

على الاقتصادات العربية» . جامعة الأزهر، 11 من أكتوبر 2008 .

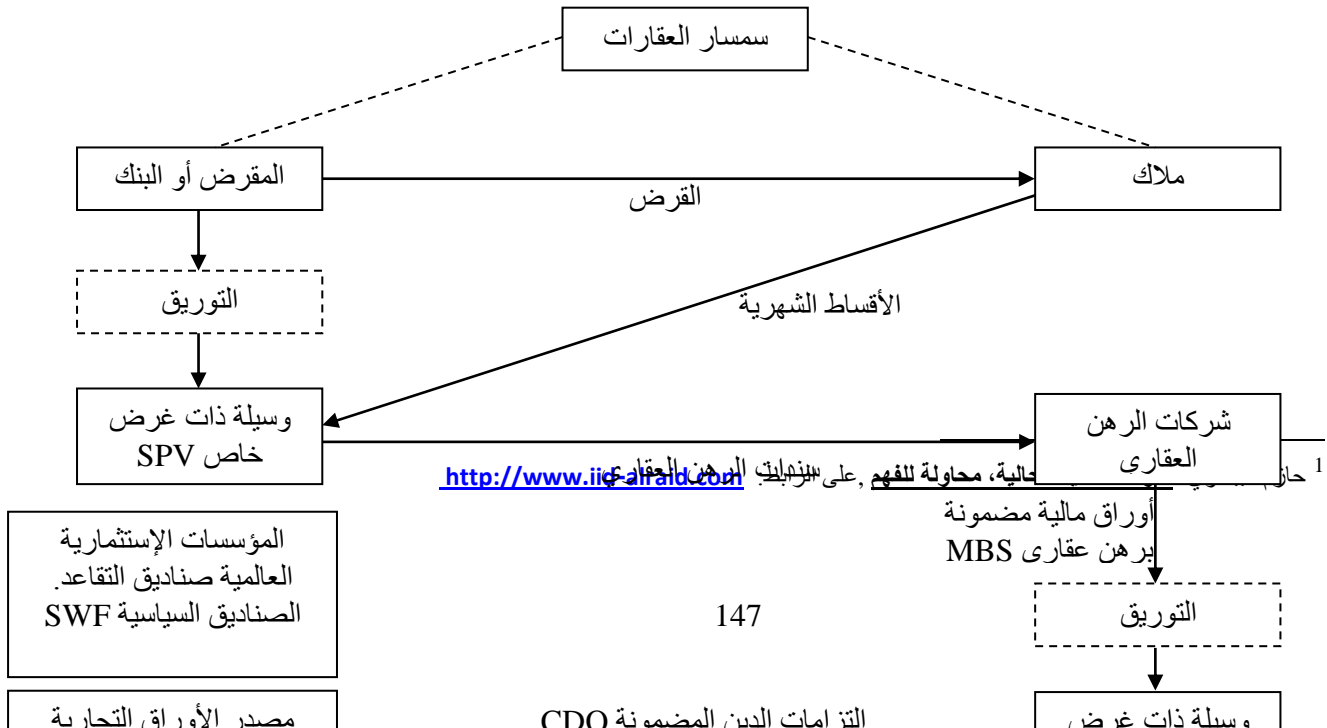
² فلاح شفيق، النشاط الربوي والأزمات المالية على الرابط : [http:// apnoor.se/extra/26.doc](http://apnoor.se/extra/26.doc)

إن النمو المتعاطم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم ، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحصول أزمة.

نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع ، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع ، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية ، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

(و) نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة¹: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

الشكل (3-1) أسفله يحلل لنا أزمة الرهن العقاري وبتفصيل كيفية حدوثها:



الشكل (3-1): تحليل أسباب أزمة الرهن العقاري

"source :Revue problèmes économiques, Dossier crise Financière , N°2945 ,le 9/04/2008, p6.

- 1- بصورة جد مبسطة بعد أن يحصل ملاك العقارات على التمويل أو إعادة التمويل على عقاراتهم من البنك عن طريق سماسة العقارات، يقوم البنك ببيع القرض إلى الشركات العقارية، يحصل في ذلك على أتعاب.
- 2- الشركات العقارية بدورها تقوم بعمليات توريق القرض، هذا بعد تجميعها في مجمع قرصي عن طريق أحد الشركات المتخصصة في التوريق SPV وينتج عن هذه العمليات أوراق مضمونة برهن عقاري (MBS)
- الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية ثانوية وهي أوراق مدة استحقاقها 30 عاما، عدد المستثمرين فيها محدود لأن المستثمرين يفضلون أوراق مالية من 2-10 سنوات هذا استوجب الحث عن بدائل مالية يقبلها المستثمرون الآخرون، لذا قامت شركات توريق أخرى (SPV) بتوريق MBS وتحويل إلى ما يسمى Débet obligations collateralized التزامات الدين المضمونة.

- CDO هو مجمع قرصي يقوم على فكرة عدم اعتبار وعاء الرهن مجموعة واحدة من الرهون ذات 30 عاما، تقسيمها إلى شرائح مستقلة بمجموعة من تواريخ الاستحقاق تتراوح من 1 إلى 30 عاما تتفاوت درجات تصنيفها وهي ثلاثة شرائح

رئيسية: الشريحة الممتازة Senior ، الشريحة الوسطى Mezzanine مقيمة وفق وكالات تصنيف الائتمان، و الشريحة(الغير مقيمة Unreted) أو الأسهم الخاصة وهي Equity ، بالتالي نستطيع استقطاب كافة المستثمرين بكل أنواعهم من الحكومات و المؤسسات الكبرى إلى الأفراد، أما التدفقات المالية لتسديد المستثمرين فهي و أكلت إلى مقدمي الخدمات الإدارية مقابل أتعاب.

3- يؤمن المستثمرون على أوراقهم المالية لتجنب إفلاس البنك أو مصدر الأوراق المالية، ملاك العقارات عبر دفعات شهرية إلى شركة التأمينات على رأسهم AIG ولكن.....

هناك بنود في عقد القرض العقاري الثانوي وهي:¹

- أسعار الفائدة تكون مخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن (فائدة متغيرة)
 - أسعار الفائدة مرتبطة بأسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي
 - في حالة التأخر عن السداد تتضاعف أسعار الفائدة
 - المدفوعات الشهرية خلال 3 سنوات الأولى تذهب لسداد الفائدة، دون أصل الدين.
- وماذا حصل كذلك:

- رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة من 1% عام 2004 إلى 5،25% عام 2007 مما انعكس على القروض و الأوراق المالية العقارية الثانوية.

- ومع انحدار معايير الاقتراض زادت القروض العقارية الثانوية المتعثرة، و انخفاض مستمر في أسعار العقارات أدى إلى إفلاس أكثر من 50 شركة رهن أمريكية منذ بداية 2006

- في 2006 بلغ حجم التخلف عن سداد القروض 15%، وكل 3% من الرهون العقارية الثانوية المتأخرة السداد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 340 مليار دولار، وتكونت خلال 2006 ما يصطلح عليه بفقاعة الإسكان الأمريكية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية عالمية.

¹ - الأزمة المالية العالمية حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج على الرابط www.almajidifo.net.

-في 9 أوت 2007، أعلن أكبر البنوك المدرجة في البورصة الفرنسية BNP Paribas عن تجميد ممتلكات صناديقه الثلاثة، العاملة في التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبلغ قيمتها نحو 6,1 مليار يورو في أعقاب مشكلات في قطاع الائتمان العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة .

-من عام 2007 إلى الآن عانت العديد من البنوك و المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة وتراكم الديون المعدومة أدت إلى العديد من الإفلاسات واندماجات في القطاع المصرفي .

-ولكن أكبر انهيار عرفته الأسواق كان انهيار رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية في 15 سبتمبر 2008 ، وما أحدثه من هلع ودعر في الأسواق العالمية وانخفاضات في البوصات العالمية هو بنك ليمان برانرز " Lehman Brothers " العريق الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر.¹

- تلي بعد ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضخ 85 مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم AIG و التي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها.

- وتأثرت بنوك أخرى ذات أهمية في الولايات الأمريكية نلخص أبرزها في الجدول أسلفه.

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر إلى غاية أوت 2008/مليار دولار	مصير المدير التنفيذي (CEO)	الانخفاض في سعر السهم
Citigroup	54,6	استبدال	58 %
Merrill Lynch	51,8	استبدال	62 %
UBS	38,2	استبدال	63 %
USBC	27,4	باق	6 %
Wachovia	22	استبدال	61 %

¹ - jacques Sapir, une décade prodigieuse **(la crise financier entre temps court et temps long)** revue de la régulation, N° 3, 2008, <http://www.regulation.revues.org>.

31 %	باق	21,2	Bank of America
83 %	استبدال	15,9	IKB
53 %	باق	15,2	Royal Bank Scotland
86 %	باق	14,8	Washington Mutual
30 %	باق	14,4	Morgan Stanley

جدول (1-3): خسائرهم البنوك الأمريكية بفعل الأزمة

Source: bank losses, hall of sham, finance et economics, economist magazine
07/08/2008, retrieved from:

http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11897636

- هذه الأزمة ما لبثت حتى ظهرت آثارها فقد شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار العام 2008 ظهرت جلية في معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة إلى 61 % وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008 حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب من 605,000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول لهذا العام، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.

- أيضاً الزيادة في معدلات البطالة، أدت إلى انخفاض حاد في القدرة الشرائية، وبالتالي في استهلاك السلع التي تنتجها الشركات، و الشركات لم تتمكن من أن تستمر في الإنتاج لأنها لم تضمن وجود مشتريين لمنتجاتها، وقد أعلنت كبرى الشركات الصناعية في محلات صناعة السيارات و الالكترونيات و الحديد و الاسمنت عن خسائر كبرى في الربع الثالث من عام 2008 وهي الآن في حالة زيادة مستمرة للخسائر إلى حد الآن¹.

¹ - سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال و التوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى، نوفمبر، 2008، ص 6.

- أما عن الأزمة في أوروبا ، فامتد أثرها بطبيعة الحال يشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1,9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضا قدره 0,2% .

- كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى دول أخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا، والسويد و الدانمارك وغيرهم من الدول الأوروبية.

ثالثا: سياسات العلاج و مواجهة الأزمة:

إن جميع الحلول المقترحة تكمن في عملية ضخ أموال في شرايين البنوك لضمان استمرارها في الإقراض و ضمان الودائع المصرفية للحيلولة دون توقف تدفق الأموال المصارف خشية الدخول بمرحلة كساد اقتصادي عالمي ومن الحلول المقترحة:

1- خطة الإنقاذ الأمريكية:1

هذه الخطة صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن وكان مبدؤها شراء الديون المعدمة التي **تقص على** سوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت.

وتفاصيل هذه الخطة هي كالتالي:

✓ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول معدمة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.

✓ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول معدمة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب700 مليار دولار.

- ✓ تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- ✓ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى و الشركات.
- ✓ تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- ✓ يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

2- الخطط التي قامت بها الدول الأخرى:

2-1) خطة أوروبا في التعامل مع الأزمة المالية

امتدت الأزمة إلى أوروبا بسبب عولمة الاقتصاد فانخفضت البورصات فيها بسبب الأزمة المالية. وازداد أثر الأزمة على بريطانيا بسبب الامتداد الذي شكله البنوك البريطانية للبنوك الاستثمارية الأميركية وشملت **الخطة البريطانية:**

✚ خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لانقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيهه(نحو 450 مليار دولار) من الأموال الحكومية في أكبر بنوك البلاد.

✚ قامت الحكومة البريطانية بعرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وكذلك إتاحة رؤوس أموال لها، إضافة على توفر أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

أما فرنسا فكان تأثير الأزمة أقل بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على بنوك الاستثمار وقد قامت كذلك بضخ ما يزيد عن 200 مليار يورو في مصارفها.

أما ألمانيا قاطرة الاقتصاد الأوروبي، فكانت أقل تأثراً بسبب إتباعها سياسات مالية أكثر استقلالية عن بريطانيا و الولايات المتحدة لكنها أعدت خطة إنقاذ مشابهة تصل

قيمتها إلى 549 مليار دولار لضخ مليارات الدولارات في بنوكها و منح ضمانات للإقراض بين البنوك.

وأعلنت قمة الدول منطقة اليورو أنها ستتنافس الخطة التي تدعو إلى ضمان الإقراض بين البنوك والذي تجمد بشكل شبه كامل كل في أنحاء العالم.

واعتبر (Jean-Claude Triché) رئيس المصرف المركزي الأوروبي أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست مهيأة لإطلاق خطة إنقاذ مصرفية مماثلة للخطة الجارية إقرارها بالولايات المتحدة لعدم وجود ميزانية فيدرالية بالاتحاد الأوروبي.

2-2) خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G 7

إن خطة الدول الصناعية السبع كانت على النحو التالي:

- اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7 (ألمانيا و كندا و الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا و اليابان) على خطة تحريك تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم. تتألف من النقاط التالية:

✚ اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى. (أي التي يؤدي إفلاسها إلى حالات إفلاس أخرى) والحوار دون إفلاسها، بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلا.

✚ اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض و الأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على سيولة ورؤوس الأموال.

✚ استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة الكافية من القطاعين العام و الخاص على حد سواء لتتمكن من مواصلة إقراض العائلات و الشركات.

✚ القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سببا للأزمة المالية الحالية.

المبحث الثالث: تقييم فعالية النظام الرأسمالي المعاصر

لقد استطاع النظام الرأسمالي أن يفرض نفسه كنظام اقتصادي وسياسي ويمتد بأذرعته إلى كافة أرجاء العالم وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي ، حيث أصبح هو النظام الذي تسيطر وفقه معظم دول العالم فلم تسلم منه دولة واحدة قط.

ولكن على ضوء هذه الأزمة الحاصلة نتساءل عن مدى ملاءمة هذا النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الأسواق.

المطلب الأول: أزمة اقتصاد عالمي أم نظام رأسمالي

لا يمكن القول اليوم أن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية فقط، فبعد حوالي سنتين من انفجار أزمة "الرهون العقارية"، هناك إجماع (المؤسسات الدولية، الحكومات، الاقتصاديون، الصحافة المختصة...) أننا أمام أزمة من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر، أزمة خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل.

هي كذلك أزمة تتسارع أحداثها بوتيرة كبيرة لهذا يصعب جدا القيام بتحليل شامل وواف لحدث لازال يجري أمامنا بل يصعب التنبؤ بكل آثارها وبآفاق تطورها.

وبالرغم من أن الكثير من الاقتصاديين والمحللين يوازنون بين الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين (أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933) والأزمة الجارية ويجدون بينهما الكثير من أوجه الشبه، إلا أنه يمكن القول هذه الأخيرة هي أخطر بكثير من الأولى بالنظر إلى مجموعة من الخصائص الأساسية:

فالخاصية الأولى للأزمة الجارية هي أنها فعلا عالمية أو معولمة، وهذا بالنظر للميل أكثر فأكثر لإضفاء نوع من الانسجام على النظام الرأسمالي العالمي عبر حركة تحطيم علاقات الإنتاج السابقة له وتعميم السلعة والعلاقة الأجرية، وكذا تحطيم التقسيم الدولي القديم للعمل القائم على العلاقة بين المركز الصناعي والأطراف القائمة على الفلاحة والصناعة الاستخراجية وتعويضه بنظام العولمة الليبرالية. بمعنى آخر، فالأزمة الحالية هي عالمية بالنظر للتشابك بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي في مركزه وأطرافه وتتوسع لتطال كل السوق الرأسمالية العالمية خاصة بعد انهيار جدار برلين ودخول البلدان الاشتراكية السابقة هذه السوق وبعد انخراط معظم البلدان النامية في اقتصاد السوق الليبرالي، فبلدان مثل الصين والهند والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبلدان الصاعدة عموما، بوزنها في الاقتصاد العالمي الآن لا يمكن أن تبقى بمعزل عن هذه الأزمة بل هي في عمقها، كما أنها لا يمكن أن تبقى على هامش التحولات التي ستحدثها.

هذه الأزمة هي عالمية كذلك بفعل درجة انفتاح السوق العالمية وتوسع المنافسة نتيجة لسياسة اللبنة الاقتصادية التي شرع فيها منذ بداية 1980 وتفكيك القوانين المسيّرة للاقتصاد وتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وتراجع الدور التعديلي للدولة الكينزية.

أخيرا فالذي يضيف على هذه الأزمة طابعها العالمي هي الثورة التكنولوجية الجارية في مجال الإعلام والاتصال والنقل التي جعلت الأسواق الدولية للسلع والخدمات

والساحات المالية والبورصات العالمية مترابطة فيما بينها، فالمعلومة الاقتصادية أصبحت تنتقل بسرعة تفوق سرعة الضوء وأي خلل يصيب جزء من أجزاء النظام سينتقل ليمس الأطراف الأخرى وينشر العدوى فيها.

هذا بالإضافة إلى تأثير هذه الثورة على المجال المالي بالخصوص إذ سمحت بإضفاء نوع من الاستقلالية على القطاع المالي عبر تطوير منتجات جديدة كان لها الدور الكبير في توسيع الرسملة والورقية. لهذا سيضيف هذا المجال المالي من مخاطر الأزمات التي تصبح مزدوجة بداخله وفي إطار العلاقات الترابطية بينه وبين الاقتصاد الحقيقي.

كل هذه العوامل تجعلنا نقول أننا أمام أزمة عالمية تمس كل الاقتصاد المعولم في مركزه وأطرافه، في جانبه المالي (التشابك والترابط بين مختلف الساحات المالية) والحقيقي (كوكبة الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع الاحتكار)، وستكون لها تداعيات ليس فقط على مستوى الدول بل على العالم برمته، وهي التداعيات التي لن تكون اقتصادية فقط بل اجتماعية وسياسية، وفي هذه الحالة هل بإمكان الدولة أو الدول والمؤسسات الدولية أن تعدّل وتنظم وتراقب هذه السوق المعولمة والشركات المتعددة الجنسيات المكوكية؟

أما الخاصية الثانية التي تميّز الأزمة الجارية هي أنها أزمة تمتزج بأزمات أخرى، فبالإضافة للأزمات المالية المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي ابتداء من الأزمة المالية والنقدية لسنة 1971 والتي كانت المنطلق لانهايار نظام "بروتون وودز" إلى غاية أزمة الرهون العقارية سنة 2007، فإن ما يميز الأزمة الجارية هو اصطحابها بالأزمة الغذائية والأزمة البيئية التي يعرفها العالم اليوم، الأمر الذي لا يجعلها أزمة عادية بل هي أزمة من نوع خاص: فهي أزمة الإنسانية جمعاء بعلاقاتها المعقدة والمتشابكة، أزمة استغلال الموارد والثروات البشرية وتوزيعها، إنها أزمة التصرف والحاكمية الدولية بكل أشكالها، لهذا فهي تكتسي بُعداً كونياً يجعل مستقبل البشرية في ميزان وعليها أن تختار فإما الربح أو الإنسان؟

أخيراً، فما يميّز هذه الأزمة الجارية عن أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929-1933 هو حالة الانسداد الذي وصله نمط التراكم السائد والصعوبة التي يجدها للخروج من الأزمة وإيجاد بدائل وحلول. فمن المعروف اليوم أن كل أزمة عامة هي فرصة لإعادة ترتيب شؤون العالم والاقتصاد العالمي ككل، أي أنها فرصة للنظام السائد لتهيئة شروط تجاوز الأزمة وتناقضاته والشروع في مرحلة جديدة من النمو والتراكم، وهذا ما حدث أثناء وبعد أزمة 29 - 33 التي كانت مناسبة لإعادة النظر في النمط الليبرالي للتراكم الكلاسيكي والنيوكلاسيكي واعتماد نمط جديد يقوم على الوفاق الفوردي - الكينزي، كما كانت هذه الأزمة فرصة للتغيير بزعامة النظام (لأن النظام الرأسمالي هو دائماً بحاجة إلى بلد رائد يسحب الأطراف الأخرى فيه)، فالولايات المتحدة الأمريكية (والدولار الأمريكي) التي استلمت قيادة الاقتصاد العالمي والعالم بعد تراجع بريطانيا العظمى (والجنيه الإسترليني) هل ستتمكن اليوم من إعادة "ترتيب شؤون البيت العالمي" أم ستدخل النظام في أزمة أعمق لا يمكن التنبؤ بعواقبها؟

كل هذه الخصائص تجعلنا نقول أن العالم اليوم هو أمام أزمة مميزة ستدخله والاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الاضطرابات، حيث ستشتد التناقضات بين مختلف شرائح الرأسمال نفسه وبين رأسمال والعمل، هي أزمة ستكون نتائجها مؤثرة وأليمة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخل الدول وفي العالم بأسره. من خلال تصريحات ومواقف العديد من الزعماء السياسيين في الدول الرأسمالية المتطورة والنامية والمؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الدولية وتحاليل العديد من الاقتصاديين والخبراء الماليين، يبرز لنا اتجاهان كبيران اثنان في تفسير الأزمة الجارية ومنه موقفان تجاهها وطريقتان لمواجهتها:

أ - الاتجاه الأول الذي ينخرط عموماً في الفكر الاقتصادي والسياسات الليبرالية الجديدة التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين، يختصر الأزمة في أنها أزمة مالية أساساً انطلقت من أزمة "الرهون العقارية"، أي من المجال المالي، وتفاقت شيئاً فشيئاً لتمس مجال الاقتصاد الحقيقي وتتحول إلى انكماش يظهر بالأساس في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الخام للدول والعالم وفي تراجع الطلب والإنتاج في عدد من

القطاعات الإنتاجية والخدماتية وأساسا قطاعات صناعة السيارات والأشغال العمومية والبناء والسكن والنقل (البحري على الخصوص)، وهو ما ينعكس في الانخفاض الكبير في طلبات هذه القطاعات وإنتاجها وفي رقم أعمالها وأرباحها، كما ينعكس جليا في غلق عدد من الوحدات الإنتاجية وتسريح العمال أو إحالتهم على البطالة التقنية (وصل عدد العمال المسرحين في الولايات المتحدة وحدها سنة 2008 ما لا يقل عن 2.6 مليون).

وبالرغم من التوقعات المتشائمة جدا لصندوق النقد الدولي بالنسبة للسنة الجارية، إذ ترى هذه المؤسسة الدولية أنه من المتوقع أن لا يتعدى معدل النمو العالمي 0.5% وهو المعدل الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، أما البلدان الآسيوية التي تعتبر مقطورة النمو العالمي فمعدل نموها سيقع في حدود 2.7%، فإن هذه المؤسسة ومعها عدد من حكومات البلدان المتطورة والخبراء الاقتصاديين يضربون موعدا مع النمو في نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010، هذه الأخيرة التي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل النمو العالمي فيها أكثر من 2% وفي بلدان آسيا في حدود 5% (8% في الصين و6.5% في الهند، و4.1% في مجموعة آل ASEAN)¹.

يتفق معظم أصحاب هذا الاتجاه أن بؤرة الأزمة هي مجال المال وبالتالي لا مجال للبحث عن أسبابها خارج هذا المجال، لكن يبرز هناك اختلاف في مواقف هذا الاتجاه في حدة المسؤولية وعمقها.

فهناك من أصحاب هذا الاتجاه من يرى أن المسؤولية تقع على عاتق التصرفات اللاعقلانية والطائشة واللاأخلاقية لعدد من المضاربين الماليين المغامرين ومسيّري البنوك وصناديق الاستثمار الذين "فقدوا حسهم العالي بشؤون المال والاقتصاد" وأصبح همهم الوحيد الرفع من المردودية المالية وضمان مداخيل خيالية لهم ولحاملي الأسهم الكبار، هؤلاء الذين يقعون في صف "الرأسمال السيئ وليس الرأسمال الجيد" على حد تعبير "نيكولا ساركوزي"، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التنقيط أو غفلتها أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية.

¹ . موقع www.kezeco.fr تم الاطلاع عليه يوم 2009/02/04

وهناك من أصحاب هذا الاتجاه الأول دائما من يذهب بعيدا في هذا الموقف ويحمل مسؤولية الأزمة لسياسات تحرير المجال المالي التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة تحت رئاسة "رونالد ريغان" وانجلترا تحت قيادة رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر" والتي عمت لتشمل باقي البلدان الرأسمالية المتطورة (أوروبا واليابان) وبعض البلدان النامية، والتي تبرز في تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الرقابة عليها وتعويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهو الأمر الذي ساهم في توسع الجريمة المالية المنظمة (أساسا تبييض أموال المتاجرة في المخدرات والتبغ والجنس..) التي تتحمل الجنات الضريبية المسؤولية العظمى في تفاقمها.

إن من أصحاب هذا الاتجاه كذلك من يتحدث عن ضرورة "إصلاح الرأسمالية"!!

ب - الاتجاه الثاني الذي يضم عدد كبير من الباحثين في العلوم الإنسانية وبالتحديد علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ومن تيارات مختلفة تضم أساسا الكينزيين والكينزيين الجدد واليسار الماركسي وغير الماركسي تتفق في مسألة جوهرية هي معارضة الفكر الليبرالي الجديد والسياسات الليبرالية الجديدة التي اعتمدت منذ 1980 التي يعتبرونها سياسات انكماشية لم تشجع على النمو بل هي سبب الأزمة بذاتها.

هذا الاتجاه، يرى أن هذه الأزمة هي أبعد من أن تكون أزمة مالية بقدر ما هي أزمة هيكلية عامة تمس بنيات نظام التراكم الرأسمالي الحالي في شكله الليبرالي الجديد، كما هي أزمة تعديل هذا النظام، هي كذلك أزمة متعددة الأبعاد، فهي في آن واحد أزمة مالية وغذائية وبيئية مما يجعل عدد من الباحثين يميلون للقول أنها أزمة كونية لنمط استغلال الثروات البشرية وتوزيعها التي ولدت مشاكل كونية مثل مشكل الفقر والمجاعات ومسألة المياه والتصحر... إلخ، كما أنها أزمة تسيير شؤون العالم ككل.

دائما حسب هذا الاتجاه، الأزمة الجارية هي أزمة فكرية اقتصادية تتمثل في غياب البدائل والحلول والدخول في مستقبل يصعب تحديد ملامحه، كما أنها أزمة تحوّل على المستوى العالمي تظهر في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم بروز لحد الآن أي قوة بديلة تتولى زعامة الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي والعالم.

● لماذا هذه الأزمة هي هيكلية لكل النظام الرأسمالي ونمط تراكمه؟

التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية تعطينا الكثير من المعلومات والآليات التي تولد وتحكم مسار الأزمات يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين:

■ فالأزمة الاقتصادية بصفة عامة هي ملازمة ومصاحبة لوجود النظام الرأسمالي نفسه¹، وهي أحد تعابير صعوبة وجوده وفي نفس الوقت ومصدر استمراريته وديمومته، إذ هي في آن واحد حدث يهدم ويعطل جزء كبير من طاقته الإنتاجية (تراجع الإنتاج، غلق وتصفية الوحدات الإنتاجية، البطالة، خسائر مالية ضخمة..) وهو فرصة لإعادة ترتيب "شؤون البيت" وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي ووضع نظام جديد من التراكم والنمو والتوزيع وإعادة التوزيع.²

■ بؤرة الأزمة هي دائما الاقتصاد الحقيقي وأساسا مجال الإنتاج، هذا لا يعني أن الأزمة لا تظهر في المجالات الأخرى، بل يمكن أن تكون الأزمة مالية أو غذائية أو بيئية.. إلخ، لكن منبعها العميق يبقى دائما في مجال الاقتصاد الحقيقي، بالرغم من أن لكل أزمة مفجرها ومسارها الخاص بها وتيرتها وأشكال حلها.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار الأزمة الجارية هي أزمة هيكلية وأزمة نمط التراكم الذي اعتمد منذ 1980 أي النمط الليبرالي الجديد الذي أحدث منذ هذا التاريخ تحولا في بنية النظام الرأسمالي وأشكال توزيع الثروة المنتجة.

بالفعل، فبعد أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933 ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول (انخفاض معدلات النمو والبطالة أساسا) والمستوى الدولي (الفوضى النقدية والتجارية وعودة السياسات الحمائية والحروب التجارية..) وكذا النتائج السياسية مع انتشار الأيديولوجيات الوطنية الضيقة التي أوصلت العالم لحرب عالمية ثانية مدمرة، بعد كل هذا يدخل النظام الاقتصادي الرأسمالي في نمط جديد من التراكم سيلعب فيه الاقتصادي الانجليزي "جون ماينارد كينز" الدور الحاسم في إرساءه نظريا وعمليا، وهو النمط الذي سيعرف بالوافق "الكينزي - الفوردي"، فما هي ملامح هذا النمط؟

C.P. Kindleberger, cité dans le rapport sur les crises financières, s/la dir. De R.Boyer, la -¹ documentation française, Paris, 2004.

Lexique d'économie, 5eme Ed. DALLOZ, Paris 1995 -²

يقوم هذا النمط على مرتكزات أساسية ثلاث:

1- أن سبب الأزمة، التي هي أزمة فيض إنتاج، هو قصور الطلب الكلي (أي الطلب الاستهلاكي والاستثماري) الناتج عن "التوزيع التعسفي للثروة والدخل والذي تنقصه العدالة"، وبالتالي فإن الخروج من الأزمة واستعادة النمو يمر حتما عبر سياسات اقتصادية لدفع الطلب، أي تشجيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري (وليس العرض أي الإنتاج لأنه لا فائدة من الإنتاج في ظل ضعف القدرة الشرائية)، ولتحقيق ذلك يقترح كينز تدخل الدولة لضبط السوق وتعديله ووضع سياسة اقتصادية إرادية تقوم على ثلاث محاور أساسية:

i. سياسة توسعية للميزانية العمومية تقوم على الزيادة في الإنفاق العمومي في البناءات التحتية والأشغال العمومية والبناء، والإنفاق الاستثماري وأخيرا الإنفاق الاجتماعي.

ii. سياسة نقدية تقوم على تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار والاستهلاك.

iii. سياسة مالية تهدف لتخفيض الضرائب على المنتجين والحد من نفوذ أصحاب الربوع والمداخيل الثابتة والمضاربين في البورصات.

هذه الإجراءات من شأنها أن تدفع للتشغيل الكامل والقضاء على البطالة والسماح للعمال الحصول على مداخيل كافية تمكّن من دفع الطلب ومن ثم تشغيل عجلة الإنتاج والاقتصاد ككل، هذا يعني أن النمط الفوردي - الكينزي يقوم على توجه إنتاجي يمكن تسميته بـ "النمط التراكمي القائم على الإنتاج".

2- نمط من توزيع الثروة والدخل يعطي نصيب أوفر للأجر من الناتج المحلي الخام بشكل يسمح بدفع الطلب الذي هو مفتاح الأزمة، وبالتالي فالزيادة في دخل العمال ليس هدف اجتماعي فقط يهدف لتحسين مستوى معيشة العمال وعائلاتهم بقدر ما هو هدف اقتصادي الغرض منه دفع النمو وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية.

3- إعادة ترتيب شؤون العالم السياسية (منظمة الأمم المتحدة) والاقتصادية عبر وضع نظام مالي ونقدي جديد هو نظام "بروتن وودز" تلعب فيه الدولة الدور الأساسي عبر البنوك المركزية يقوم على رقابة حركة رؤوس الأموال واعتماد أسعار صرف

وأسعار فائدة ثابتين. بالرغم من أن هذا الترتيب الجديد يعطي للولايات المتحدة الأمريكية والدولار دور الزعامة في قيادة النظام الرأسمالي.

تطبيق هذا النمط من التراكم بعد الحرب العالمية الثانية حقق ما أصبح يعرف بـ"الثلاثينات المجيدة" التي تمثلت في تحقيق تشغيل شبه كامل وارتفاع قوي لمعدلات النمو والإنتاج وتحسن لا مثيل له في مستوى المعيشة وظروف عمل العمال وهذا في ظل ميزان قوى عالمي متميز (الثنائية القطبية وصعود حركات التحرر الوطني ودور قوي للنقابات والحركة العمالية..).

في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، وعلى اثر الأزمة النقدية لسنة 1971، يبدأ الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الدخول في سلسلة من الاختلالات والاضطرابات التي تظهر في انكماش طويل المدى كانت تتخلله بعض الفترات من الانتعاش. هذه الأزمة الجديدة ستدخل نمط التراكم الفوردي - الكينزي في مرحلة من الإرهاق مما سيفتح المجال لبروز تيار فكري اقتصادي جديد هو التيار الليبرالي الجديد في الاقتصاد والسياسة الذي سيستبدل الوفاق السابق بوفاق جديد هو "وفاق واشنطن" الذي خيط وجسد في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، الأمر الذي يسمح ببروز نمط جديد من التراكم الرأسمالي، ما هي أهم أسس هذا النمط من التراكم؟

➤ يعتبر أصحاب الفكر الليبرالي الجديد أن سبب أزمة السبعينيات من القرن العشرين هو السياسات الاقتصادية الكينزية التي أفرطت في الإنفاق العمومي والاجتماعي وتدخل الدولة، وسببت عجزا في ميزانية الدولة وارتفاعا في معدلات التضخم، كما ضخمت من تكاليف المؤسسات وبالأساس تكاليف الأجور الأمر الذي أضعف تنافسيتها، لهذا فالحل عندهم يكمن في العودة لمبادئ الليبرالية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لما قبل أزمة 1929 - 1933، ولسياسة تشجيع العرض عوض الطلب عن طريق استعادة الثقة في المبادرة الفردية والمصلحة الفردية وفي السوق والمنافسة الحرة كمنظم وحيد للاقتصاد وتراجع الدولة عن مهامها الاقتصادية والاجتماعية، وعن طريق كذلك سياسة لتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال

وخصوصة المؤسسات العمومية والخدمة العمومية..، هذه الإجراءات من شأنها أن تعيد للمؤسسة الاقتصادية وللاقتصاد حيويته وانتعاشه، لكن هذا غير كاف:

➤ لا بد من إحداث تغيير في نمط التوزيع يعيد الأولوية للربح، لأنه أساس التراكم حسب "دافيد ريكاردو"، وبالتالي فهذا النمط الجديد من التراكم سيعمل على أساس تقليص حصة الأجور من الناتج المحلي الخام بالضغط على تكاليف الأجور والأعباء الاجتماعية بمختلف الأشكال وباسم شعار "المرونة" (التسريح وتخفيض الأجور الحقيقية، انتشار عقود العمل لوقت محدد، الهجوم على قوانين العمل والحماية الاجتماعية، اللعب على فارق الأجور بين البلدان..). والهدف هو تكوين احتياطي عالمي لليد العاملة الرخيصة الأجر.

كل هذا من المفروض أن يؤدي إلى ارتفاع حصة الربح من الناتج المحلي الخام، الذي من المفروض كذلك أن يوجه لزيادة الاستثمارات وبالتالي الإنتاج والتشغيل، أي إلى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، فهل هذا تمّ فعلاً؟

➤ الإجابة ستكون بالسالب لأن الأرباح لم توجّه لقطاع الإنتاج بل لقطاع المال، وهذا يعود لسياسة تحرير المجال المالي وحركة رؤوس الأموال والاستخدام مكتسبات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي زاد من أرباح هذا المجال مقارنة بمجال الإنتاج وجعل رؤوس الأموال تتجه للأول وهو ما برز في زيادة رسملة المؤسسات وتنامي سوق الأسهم والسندات.

كل هذا سيؤدي شيئاً فشيئاً لسيطرة مجال الرأسمال المالي على مجال الإنتاج، وهو ما يظهر في حجم الأموال الضخمة المستثمرة في الأول وتمركزها في عدد قليل من المؤسسات، وستكون لذلك نتيجتين على الأقل:

● تغيير في المؤسسة الاقتصادية نفسها، حيث أصبحت السيطرة لحاملي الأسهم على حساب المسيرين والعمال، والإنتاج لم يعد المنطق الذي يتحكم في مصير المؤسسة بل قيمة الأسهم، لهذا سيعمل المساهمين على استخدام كل الأساليب لفرض مردودية عالية للأسهم (إعادة توطين الصناعات، الإندماجات والإكتسابات الدولية ...). والهدف دائماً هو تخفيض التكاليف.

إن هذا التحول سيولد نمطا جديدا من التراكم يعطي الأولوية للرأس مال على حساب العمل والربح على حساب الأجر والعلاقة الأجرية تصبح تابعة لقطاع المال. وهو ما جعل بعض الباحثين يتكلمون عن "رأسمالية الملكية المالية" أو "الرأسمالية المساهمية".

- تفاقم انتشار الأزمات المالية منذ بداية التسعينات والتي تم ذكرها في النقاط السابقة.

أصحاب هذا الاتجاه يذهبون أبعد من هذا، فالأزمة الحالية تعكس في الواقع أزمة كونية بالنظر لتداخل عدة أزمات في آن واحد:

- الأزمة المالية والنقدية منذ بداية السبعينيات والأزمات التي تلتها،
- الأزمة الغذائية التي تهدد بتفاقم الفقر وانتشار المجاعات وسوء التغذية.
- الأزمة البيئية التي تهدد الكون بأسره نتيجة نمط النمو المعتمد الذي أصبح يهدد نوعية الحياة والأنواع النباتية والحيوانية، وأشكال استغلال الموارد وتوزيعها، ومستقبل الأجيال ككل..

حسب هذا الاتجاه دائما، فإن الشيء المؤكد أن الأزمة الحالية بعمقها وشمولياتها وتداعياتها قد أدخلت نظام التراكم السائد في أزمة نظرية وعملية عميقة:

فهي من جهة أزمة للفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يجد صعوبة كبيرة في إيجاد صيغ وبدائل جديدة للخروج من الأزمة الحالية، فبعد أن حاول هذا الفكر تخطي أزمة السبعينيات من القرن العشرين من خلال صياغة وفاق جديد يعوض الوفاق "الفوردي - الكينزي" هو "وفاق واشنطن" الذي وضع في بداية الثمانينيات وسمح بالشروع في نمط جديد من التراكم يعطي الأولوية للربح على حساب الأجر ولمجال المال على حساب مجال الإنتاج، وعبر تفكيك منظم لكل القواعد التي وضعتها الرأسمالية لنفسها بعد الحرب العالمية الثانية لضبط وتعديل الاقتصاد واعتماد ليبرالية متوحشة في مجال المال وتبادل السلع والخدمات..، ها هو هذا النمط من التراكم يدخل في أزمة جديدة أعمق وأشمل ولم تفلح مخططات الإنقاذ والمبالغ الخيالية التي خصصت للبنوك وقطاع المال والاقتصاد الحقيقي بدرجة أقل من إنعاش الاقتصاد بل كل المؤشرات تؤكد دخول الاقتصاد العالمي في انكماش خطير ولسنوات عديدة، فما هو الحل؟ هل يمكن أن

يتحقق في ظل وفاق واشنطن وتحت لواء الفكر الليبرالي الجديد؟ أم هل هناك حلول أخرى؟

ومن جهة أخرى، رغم اختلاف ميزان القوى العالمي مقارنة بأزمة سنوات 1929 - 1933 وما تلاها (بروز الاتحاد السوفيتي كقوة اقتصادية وعسكرية وصعود الحركة العمالية عموماً وقوى التحرر الوطني على الصعيد العالمي..)، والأزمة الحالية (سيطرة القطب الواحد بعد انهيار جدار برلين وتراجع الحركة العمالية..)، يدخل العالم في أزمة تحوّل لا نعرف توجهاته وأبعاده، فالأزمة الجارية كشفت أكثر من أي وقت مضى مدى ضعف وهشاشة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعرف عجزاً غير مسبوق في ميزانيته العمومية وميزانه التجاري وثقلاً كذلك في مديونيتها العمومية والخاصة (11.000 مليار \$ ما يعادل 358% من الناتج المحلي الخام في الثلاثي الأخير لسنة 2008) بالإضافة لهشاشة الدولار، وهو الضعف الذي سيتفاقم بفعل الأزمة الجارية وأصبح يهدد زعامة هذا البلد على العالم، هذا الضعف يطرح اليوم سؤالاً جوهرياً: هل العالم بعد هذه الأزمة هو أمام نقطة تحوّل تعيد النظر في السيطرة الكليّة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم؟ وهذا بالرغم من قوتها العسكرية التي كما يعرف الجميع ستضعف بضعف اقتصادها، وفي هذه الحال لمن ستؤول الزعامة؟ فلا أوروبا التي تعرف صعوبات كبيرة في توحيد مواقفها تجاه الأزمة¹، ولا الصين بإمكانهما حل محل الولايات المتحدة في الوضع الحالي لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي فمن المرجح أن يدخل العالم في أزمة انتقال قد تكون طويلة المدى تعرف فيها الولايات المتحدة تفهقراً أكثر فأكثر وتتهياً شيئاً فشيئاً شروط قيام عالم متعدد الأقطاب²، في هذه الحالة كذلك، وإلى حين تغير ميزان القوى العالمي، كيف سيكون موقع وموقف البلدان النامية والعربية منها خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول إنقاذ نفسها

¹ . ساندرامواقي وقيوم ديفال، مقال "أوروبا مريضة بالأزمة" (بالفرنسية)، مجلة "Alternatives économiques" رقم: 278، مارس 2009.

² . أنظر: . زاكي العايدي Zaki Laidi ، مقال في مجلة "Esprit" (بالفرنسية) عدد شهر فيفري 2009 ، ص. 20.

. مايكل هودسون، مقال : **Dé-dollarisation : le démantèlement de l'empire militaire et financier Américain** , bulletin électronique

<http://www.mondialisation.ca/index.php?context=va&aid=14089>, du 25 juin 2009.

والحفاظ على مكانتها المهيمنة بجعل البلدان الأخرى (سواء كانت حليفة أو لا) تدفع فاتورة الأزمة كما كان الحال في أزمت العشرينات الثلاثة الأخيرة؟

رغم التباطؤ الذي سبغ تحرك الحكومات والمؤسسات النقدية الوطنية والدولية، لأنهم اعتقدوا أنها مجرد أزمة صغيرة عابرة، لكن بعد أن ظهرت خطورة هذه الأزمة اتجه الجميع لوضع مخططات للإنقاذ تكفلت بتجنيد مبالغ ضخمة من الأموال اعتماد مجموعة من الإجراءات لوضع حد لها وتقادي انتقالها لمجال الاقتصاد الحقيقي، لكن رغم ذلك تأثر هذا الأخير والأمر قد يتفاقم في الأشهر القادمة، وهنا علينا أن نتساءل:

- هل الإجراءات المعتمدة لحد اليوم من طرف البلدان الرأسمالية المتطورة (مخططات الإنقاذ) ستساهم في حل الأزمة والعودة للنمو؟

- الحلول المعتمدة كلها تصب في التفسير الأول للأزمة التي يعتبرها أزمة مالية فقط، وبالرغم من تجنيد مبالغ خيالية تصل لحد الآن إلى حوالي 5000 مليار \$، فإن معظم هذه الأموال قد وجهت لضخ السيولة النقدية للبنوك واسترجاع الثقة فيما بينها والمؤسسات الاقتصادية، وجزء ضئيل منها يوجه لقطاع الاستهلاك والإنتاج لدعم الطلب والحفاظ على مناصب الشغل. هذا الأمر يجعلنا نقول أن الحل المقترح لا يخرج عن إطار التصور الليبرالي الجديد الذي كان السبب في هذه الأزمة، أي التركيز على جانب العرض وإهمال الطلب أي دعم القدرة الشرائية للرفع من الطلب والإنتاج. ويظهر ذلك في التأكيد في كل مرة على أن كل هذه الإجراءات لا تعني التخلي عن الاقتصاد الحر ولا حرية المبادلات، ولا بد أن تتم في مراعاة صارمة لتفاقم العجز في الميزانية العمومية.

- كما أن هذه الحلول المعتمدة حالياً غير ناجعة أخلاقياً واجتماعياً، لأنه في الوقت الذي تضخ فيه مئات الملايير من الدولارات للبنوك والقطاع المالي المسؤول عن هذه الأزمة، ويستمر مسيروه في تقاضي رواتب خيالية من المال العام، في نفس الوقت تغلق الوحدات الإنتاجية ويرفض الاستجابة لأي مطلب لنقابات العمال للرفع في الأجور وتحسين ظروف العمل بحجة "ظروف الأزمة". أكثر من ذلك في الوقت الذي تجند هذه

الأموال لإنقاذ الرأسمال لم "تستطع" الدول المتطورة تجميع خلال 10 سنوات ما قيمته 50 مليار \$ للقضاء على الفقر في العالم...

- ما يجعلنا متشائمين أكثر هي أنصاف الحلول المقترحة والتي تتأرجح عند بعض الحكومات بين الحلول الكينزية تارة والليبرالية الجديدة تارة أخرى، وهذا يعكس أزمة النظرية الاقتصادية وفي نفس الوقت اشتداد التناقض بين مختلف شرائح الرأسمال، لكن الشيء المؤكد أن الإجراءات المقترحة تفتقد للانسجام والتكامل الذي تقترحه السياسات الكينزية، ويكتسيها الكثير من الغموض والرؤية البعيدة.

- أخيراً فالتشاؤم يظهر أكثر عندما نرى أن البلدان الرأسمالية المتطورة ورغم المظاهر، فإنها لم تتعلم دروس أزمة 1929 - 1933، حيث تعالج الأزمة في صفوف مبعثرة، بل نشاهد اعتماد سياسات حمائية من طرف الولايات المتحدة نفسها..

يبقى أن الكثير من الأفكار تقدم حول إصلاح الرأسمالية باتجاه فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال والحد من الجنات الضريبية ومحاربة الجريمة المالية المنظمة، وتدعيم هيئات رقابة البورصات، والتخفيض من أجور ومداخيل مسيري المؤسسات، إلا أنه لحد الآن لازالت في مستوى التمنيات والنوايا، بل أنها تدخل في كثير من الأحيان في منطق الصراع بين قوى المال في العالم¹.

- أمام هذه الأزمة الخطيرة كما رأينا أعلاه، وأمام انسداد الأفق والعجز على إيجاد حلول ومخارج، ما هو الموقف؟

إن موقف من الأزمة لابد أن ينطلق من قناعة أن الأزمة هي هيكلية وعامة، هي أزمة نمط من التراكم والنمو القائم على سوء توزيع الدخل واستغلال الموارد وإهدار للطاقات والموارد الكونية، كما أن بؤرة الأزمة هي دائما مجال الإنتاج، فجزورها دائما هي فيض الإنتاج الناجم عن قصور الطلب الكلي والذي يفسر بانخفاض القدرة الشرائية وتراجع دخل العمال الأجوريين، أي الناجم عن سوء توزيع الثروة المنتجة، لكن قد تأخذ الأزمة أشكالا مختلفة (أزمة مالية، أزمة غذائية، أزمة المواد الأولية، أزمة قطاع أو فرع

¹ - Jean Claude Paye, « Le G 20 et la hiérarchisation du système financier international, Bulletin électronique : www.mondialisation.ca, juin 2009.

إنتاجي...)، ويبدو لنا أنها أزمة تفسر فقط في المجال الذي ظهرت فيه (الأزمة المالية مثلاً).

هذا الاقتراب يبدو لنا غير صحيح، ففي حالة الأزمة الجارية فقد بينا أنها ليست أزمة مالية بقدر ما هي أزمة اقتصادية تمتد جذورها لسنوات السبعينيات من القرن العشرين، بل هي أزمة هيكلية عامة تمس بأسس نظام التراكم الرأسمالي، خاصة في شكله الليبرالي الجديد.

المطلب الثاني: المخاطر والاختلالات المترتبة على عولمة الرأسمالية

نكون مجحفين إذا تجاهلنا الجوانب المضيئة للعولمة المعاصرة، حيث ارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان وثورة التقنية وما ترتب عليها من زيادة الرفاهية، ولكن الأمور لا تحسب هكذا، فهل هذا كل شيء؟ في حقيقة الأمر، تفيد الدراسات القائمة بأن عولمة القرن التاسع عشر أفرزت العديد من الاختلالات الاقتصادية سواء على مستوى البلد الواحد أو بين الدول بالإضافة إلى إفرازها للأشكال الاحتكارية التي عجلت بحدوث أزمة 1929. فهل يمكن لعولمة اليوم أن تفرز ذات الاختلالات بالإضافة إلى صور جديدة من الاختلالات مثل الاختلالات البيئية والصحية والعرقية والدينية... الخ على اثر جنوح العولمة والنشاط المدمر للشركات الدولية؟

نعرض لأهم مظاهر تلك الاختلالات وانعكاساتها على التفصيل التالي¹.

أولاً: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية

إذا كان البعض رحب بالعولمة والاقتصاد الجديد على أنها موجة لمستقبل أفضل **Awave for a Better Future**، ويشهد على ذلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض المجتمعات، إلا أنها بالنسبة للبعض الآخر وهو الأرجح ليست أكثر من شكل جديد من أشكال الهمجية، تم التخطيط له بوعي وإدراك تام وبشكل غير مسؤول بواسطة أفراد اتحدوا على تأليه السوق الحر، وعدم مبالاتهم بالدمار الاجتماعي الذي يسببه ذلك الشكل

¹ د. رضا عبد السلام، انهيار العولمة: هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجهها الاولى بالكساد العظيم؟، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 97-108

الجامح من أشكال السوق أنها وباء أصاب العالم يطلق عليه الثورة الرأسمالية الثانية التي اكتسحت كل شيء على الكوكب الأرضي، وتجاهلت حقوق الشعوب وتنوع النظم السياسية. وهكذا فإن العولمة ستقود العالم إلى غزوات جديدة، ليس إلى الدول وإنما إلى الأسواق بهدف استنزاف الثروات. لكن اللافت للنظر أن هذه الغزوات ترافقت مع تحطيمات أو انهيارات كبرى، فالعولمة تؤدي إلى خلق حالة عدم الأمان واليقين لكل الدول، والصعوبات الاقتصادية لملايين الأفراد مثل زيادة نسب البطالة، والاعتداء الصارخ المباشر على البيئة وعلى ظروف العمل، وزيادة المواجهات العرقية والدينية وغيرها من الكوارث.

مثل تلك النتائج صارت معلومة في كل أنحاء العالم وتتزايد وضوحا يوما بعد يوم. ثم إن الفقر والجوع والتشرد والهجرة هي النتائج المباشرة لتلك السياسات الدولية الجديدة. كما انخفضت إمدادات الغذاء وانخفضت الجودة، حيث دخلت المنتجات المخلقة وراثيا وغيرها من المنتجات التي لهتت بحثا عن تكلفة إنتاج أقل في آسيا وغيرها، حتى أغرقت الأسواق العالمية بمنتجات كثيرة ولكن لا جودة فيها، وهنا ينطبق قانون جريشم القائل بأن السلع الرديئة تطرد السلع الجيدة من السوق.

رغم الاتجاه العام نحو العالمية، فإن هناك شعورا بالانفصال والقطيعة بين العالم المتقدم في الشمال، وبين العالم المتخلف في الجنوب. وبدأت ترتفع الأصوات لقطيعة حضارية بين حضارة الشمال وبين تخلف الجنوب. وأضحى الجنوب يبدو بشكل متزايد عبئا وعالة على المجتمع الدولي. فهو لم يعد كما كان في الماضي مصدرا للمواد الطبيعية أو أسواقا للمنتجات النهائية. لقد أصبح الجنوب معتمدا على الشمال في غذائه، بعد أن كان مصدرا للسلع الزراعية، ومع تزايد الفقر -وخاصة إفريقيا- لم يعد بالتالي مجالا لتسويق المنتجات الصناعية التي تجد منافذها لدى الدول الصناعية نفسها. ومع تزايد أهمية المواد المخلقة أو المصنعة تضاءلت أهمية المواد الخام والموارد الطبيعية باستثناء البترول.

نخلص إلى أن الرأسمالية العالمية تمثل محركا رائعا لخلق الثروات ولكنها لا يمكن أن توفر الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي. فبالنسبة للكثيرين، فإن العولمة ليست أكثر

من مؤامرة أو آلية انتهازية تقودها الشركات الدولية التي خربت الدول النامية ودمرت البيئة ومزقت الفقراء في كل الدول. يشهد على ذلك حالة الكساد والركود الاقتصادي المصحوب بالتضخم في دول المراكز الرأسمالية، والجاثم على صدور المجتمعات الرأسمالية منذ السبعينات، والذي تم تصديره إلى باقي دول العالم المتشابك بفعل العولمة.

ثانياً: العولمة وارتفاع معدلات الفقر مع قتل الشركات المحلية بالدول النامية

زادت القطبية الشديدة التي أفرزتها الرأسمالية من حدة التفاوت بين الأفراد، واستفاد 20% فقط من سكان الأرض في الدول الغربية من هذا النظام. ومع الأزمات التي شهدتها كل من آسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، ومؤخراً الأزمة المالية العالمية الراهنة، بدأ الكثيرون في كافة أنحاء العالم في إدراك أن تجربة العولمة قد فشلت.

ويؤكد ذلك التظاهرات الكثيرة من شرق الأرض إلى غربها في الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وروسيا وتشيلي وحتى الولايات المتحدة وبريطانيا، بهدف مواجهة الاستثمار الخاص الذي أثبت أنه يحقق الفائدة لا لأحد إلا للرأسماليين فقط. وما يؤكد ذلك أن الدول التي لاتزال تحتفظ بنوع من الرقابة على الاستثمار ورأس المال تشهد حالة من الاستقرار، وأكثر قدرة على التصرف بنجاح في مواردها وأصولها الاقتصادية ولمصلحة مواطنيها.

وقد ذهب البعض إلى أن الدول المتقدمة تفسر العولمة على أنها كسر للحواجز مثل القيود الجمركية من أجل الاستغلال الاقتصادي، وبالتالي فإن أي دولة غنية أو فقيرة سوف تتمكن من الولوج إلى دولة أخرى وأن الكل سيستفيد. وفي الحقيقة، مع ذلك العولمة تجعل الدول النامية مكشوفة كلية وغير قادرة على حماية نفسها أو أسواقها. فالعولمة الاقتصادية تقود إلى موت الشركات الصغيرة بالدول النامية.

وتكلفة العولمة تتمثل في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، ورفع حالة عدم العدالة بين الدخول، السيطرة من قبل قلة من الأجانب وكلها أمور أصبحت غير مقبولة.

ثالثاً: المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن تسلط الشركات الدولية

إن عولمة اليوم وأهم أعمدتها المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات- لا تفكر ولا تتصرف وفقا للاعتبارات الإنسانية أو القيمية. فلقد تغلغت تلك العولمة في كافة الشؤون الإنسانية، وتبدو أبعاد توغلها الحالي والمستقبلي مخيفة، حيث فقدان واعتداء على الديمقراطية والاعتداءات على حقوق الإنسان والتدمير السريع للبيئة، واتساع الهوة وعدم العدالة على المستويين المحلي والدولي.

فالعولمة الرأسمالية بشركاتها الدولية تولد خطرا متناميا للكوكب ولساكنيه. وجه ديفيد كورتن (David Korten) الانتباه في كتابه "عندما تقود الشركات الدولية العالم" 1999 إلى دمار البيئة والتبعات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة وقد شبه كورتن الرأسمالية التي تحمل مشاعلها الشركات الدولية بالسرطان. ففي الوقت الذي يتحدث فيه المروجون للرأسمالية عن الديمقراطية والأسواق الحرة، وفي الحقيقة، فإن الشكل الحالي للرأسمالية يركز السلطة في أيدي القلة من الشركات التي تحد من فعالية السوق وخاصة جوانبها الاجتماعية. وقد لخص كورتن كتابه في المقولة التالية "بأن أولئك الذين يبتهجون لانتصار الرأسمالية سوف يعيدون الابتهاج بانتصار القلة على الكثرة".

اليوم، حولت الطبيعة والجينات إلى سلع بطرق أقرب إلى الخيال، والتحول التاريخي الذي نحن مقتادون للاعتقاد به هو أن كافة الحدود والحوجز القومية والمحلية قد أزيلت، ولكن في الوقت نفسه تجلت وتفاقت بوضوح الأزمات العالمية، فلم يعد هناك شك بعد بأن البيئة العالمية في مأزق خطير وظهور مشكلات ارتفاع حرارة الكون Global Warming الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي، وفقدان التنوع الجيني وانتشار النفايات النووية ومخاطرها. قيمة القوة البشرية والظروف العامة للسكان في كل مكان موضع اعتداء مع انخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم.

رابعاً: الفوضى والجريمة والصراعات العرقية والدينية

إن الفوضى أصبحت سمة العصر. فهي تتسع وتترسخ منذ نهاية الحرب الباردة، مع ظهور أكثر من 60 صرعا مسلحا حصد مئات الآلاف من الأرواح، وتدفق أكثر من 17 مليوناً من اللاجئين، وتحولت الحياة اليومية في مناطق كثيرة من العالم إلى جحيم

لا يطاق. فالعالم بأسره تحول إلى منطقة حرب من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين ولبنان إلى السودان والصومال...، وحتى داخل لندن ومدريد، حتى الولايات المتحدة تحولت إلى منطقة عسكرية ومنطقة أمنية يعامل فيها المواطنين العرب، والمسلمين تحديدا معاملة الأعداء.

المطلب الثالث: حقيقة النظام العالمي النقدي والمالي

أولا: عدم الاستقرار الكامن في النظام العالمي النقدي والمالي¹

يهدف النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية إلى إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة، عمليا بالموارد المتاحة للبشر، من العمل والثروات الطبيعية والتجهيزات التي سبق إنتاجها.

ومن الضروري من أجل بلوغ هذا الهدف، أن يجري النشاط الاقتصادي ضمن نطاق مؤسسي ملائم، ومن المهام الأساسية لعلم الاقتصاد بالتأكيد أن يقوم هذا العلم بتحديد المبادئ العامة لذلك النطاق المؤسسي تحديدا صحيحا.

وبكل أسف، إذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي، وحللناه لا من حيث الحاضر فقط، بل أيضا من حيث الماضي، لا سيما العقود الزمنية الأخيرة، لدللتنا إلى أن مهمة تحقيق الاستقرار لا يمكن تحقيقها حتى الآن لا سيما على الصعيد النقدي والمالي.

فالمشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية، التي لم تحل حتى اليوم، هي التقلبات الاقتصادية، وتغيرات القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يعيق - في أن واحد- كفاءة الاقتصاد، وعدالة توزيع الدخل، وضمان استخدام الموارد، وأخيرا السلام الاجتماعي. إن عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الإنتاج، والظلم، ونقص التشغيل، وما يرافق ذلك من ضنك وبؤس، هي المصائب الكبرى لاقتصاديات الأسواق، وهي التي تشكل أصل الانتقادات العنيفة التي وجهت بحق إلى اقتصاديات الأسواق القائمة على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة " للنظام الرأسمالي"، وكل هذه الانتقادات ذات صلة بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاديات الغربية.

¹ موريس آليه، ترجمة د. عبد الحميد حسن الغزالي، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس اليوم إلى إصلاحات الغد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 13-19.

إن تقلبات القيمة الحقيقية للنقود تجعل من المستحيل تماما أي عمل فعال وعادل لاقتصاد الأسواق. ومن ثم يوجه الشك والالتهام إلى الأساس الخلفي لهذا الاقتصاد، لاسيما من حيث لا مركزية القرارات، والملكية الخاصة، ومبدأ التملك الخاص للفوائض. الحقيقية أن المظالم الكبرى التي تشكو منها المجتمعات الغربية إنما تأتي إلى حد كبير من تشوهات توزيع الدخول ن الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود.

أ- التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي

يقوم الاقتصاد العالمي برمته اليوم على أهرامات هائلة من الديون، يعتمد بعضها على بعض في توازن هش. سواء في مجال المراهنة على النقود، أو المراهنة على الأسهم، أضحى العالم ملهى رحبا، وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا. والألعاب والمزادات، التي يشارك فيها ملايين اللاعبين، لا تتوقف فيه أبدا، ولوحات التسعير الأمريكية تبعثها لوحات التسعير في طوكيو وهونغ كونغ، ثم في لندن وفرانكفورت وباريس، وفي كل مكان الائتمان يدعم المراهنة، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تباع دون أن تحوز.

كل الصعوبات ناشئة من الجهل بحقيقة أساسية، وهي أن أي نظام لا مركزي لنظام الأسواق لا يمكنه أن يعمل بصورة صحيحة إذا كان خلق وسائل الدفع الجديدة من لا شيء، يسمح بالإفلات، ولو لمدة، من التصحيحات الضرورية، وهذا يحدث كلما أمكن سداد النفقات والديون بمجرد وعود دفع، بدون أي مقابل حقيقي فعلي، مباشر أو غير مباشر.

إن آلية الائتمان كما تعمل اليوم، والقائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع(نظام الاحتياطي الجزئي)، وخلق النقود من لا شيء، والإقراض لأجل طويل من أموال مقترضة لأجل قصير، كل ذلك من شأنه الإسهام الكبير في الفوضى الملحوظة. فالحق أن جميع الأزمات الكبرى في القرن الثلاثة الأخيرة ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان، ومن المراهنة التي تثيرها تلك الزيادة، وتجعلها ممكنة.

وغالبا ما يلاحظ سواء في مجال أسعار الصرف أو مجال أسعار الأسهم، انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي و الأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة.

و الحقيقة أن مسؤولية الفوضى المشهودة لا تقع على عاتق المراهنين أنفسهم، بل تقع على عاتق النطاق المؤسسي الموجود حالياً، و هو غير ملائم على الإطلاق. في هذا الزمن، كما في الأزمنة السابقة نجد في كل مكان أثر آلية الائتمان المزروع للاستقرار، ولكنه في هذا الوقت أكبر منه في أي وقت مضى، على الصعيدين الوطني والعالمي:

- تنفيذ متسارع للديون، والتباس متزايد بين الادخار والنقود، وتوسع طائش في الائتمان، وعدم استقرار كامن في النظام المصرفي.
- تزايد الاستدانة على الصعيد الوطني والدولي، وعدم استقرار أسعار الصرف العائمة، واختلالات في موازين المدفوعات الجارية.
- تزايد المراهنة المسعورة في أسواق الصرف والبورصات، معززة بالتسعير المستمر، والاستخدام العالمي للدولار مقياساً للقيم، قيمته الحقيقية على الصعيد الدولي إلى حد كبير غير مستقرة، ولا يمكن التنبؤ بها.
- التناقض الكبير بين تحرير حركات رؤوس الأموال للأجل القصير واستقلالية السياسات النقدية الوطنية، والسياسات المسكنة لمواجهة صعوبات الحاضر، وأخيراً عدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي كله.

ب- إعادة النظر بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاديات الرأسمالية

منذ قرنين على الأقل، لوحظت اضطرابات نقدية عميقة بداخل اقتصاديات الأسواق الرأسمالية، ولكن لهذه الاضطرابات انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الحقيقي، من حيث الإنتاج والتشغيل وتوزيع الدخل. وتمثلت هذه الاضطرابات بتقلبات حادة في القيمة الحقيقية للنقود، وباستحالة الحسابات الاقتصادية الصحيحة، وتوزيع غير عادل للدخل، وبمعدلات بطالة غير مقبولة أخلاقياً، وأخيراً بنزعة مستمرة لنهب المدخرات.

ثانياً: اقتصاد الأسواق والنقود

لا يمكن أن يعمل اقتصاد الأسواق بصورة صحيحة إلا إذا كان البحث عن الفوائض القابلة للتحقيق، وتحقيقها واقتسامها ضمن شروط الكفاءة والعدالة، يجري بلا

إعاقة من جانب الآثار السيئة لخلق النقود من لا شيء، ومن جانب تقلبات القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمن.

أ- خلق النقود من لا شيء بواسطة آلية الائتمان وأثاره

- إن آلية الائتمان تؤدي بصورة جوهرية إلى خلق وسائل الدفع من لا شيء، ذلك لأن صاحب الوديعة في أي مصرف من المصارف يعتبر وديعته رصيда نقديا متاحا تحت تصرفه، في حين أن هذا المصرف قد أقرض معظم هذه الوديعة، الذي إذا ما أعيد إيداعه في مصرف آخر أو لم يعد إيداعه، اعتبر رصيда نقديا متاحا تحت تصرف صاحبه. فكل عملية ائتمان ترافقها إذن عملية مضاعفة للنقود.

وباستخدام الودائع تحت الطلب والقصيرة الأجل من قبل المودعين، يؤول النشاط المصرفي إلى تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، تتمثل في القروض التي يمنحها المصرف لزملائه، و بهذا يقوم هذا النشاط المصرفي على مبادلة وعود دفع لأجل معين من جانب المصرف، مقابل وعود دفع لآجال أطول من جانب المقترضين، لقاء فوائد.

- بقدر ما يوجد من نفع في تعبئة "المدخرات الحقيقية" من جانب المصارف، لأجل تمويل استثمارات منتجة، بقدر ما يوجد من ضرر في خلق "حقوق مزيفة"، بواسطة خلق النقود، سواءا كان ذلك من حيث الكفاءة الاقتصادية التي تضعفها تشوهات الأسعار الناجمة عن خلق الحقوق المزيفة، أو من حيث توزيع الدخل الذي يصير توزيعا ظالما نتيجة هذه الحقوق المزيفة.

و بما أن أي خلق للنقود يكافئ في آثاره ضريبة على كل الذين تتأكل دخولهم بارتفاع الأسعار، الذي لا مناص له نتيجة خلق النقود، فإن الأرباح الناجمة عن خلق النقود وهي كبيرة حقا، يجب أن تعود للدولة، مما يمكنها من تخفيض الضرائب بنفس مقدار هذه الأرباح.

- خلق النقود، أو إفناؤها بواسطة آلية الائتمان يخضع لإرادة مزدوجة: إرادة المصارف للإقراض، و إرادة أطراف النشاط الاقتصادي للإقتراض. هذه الإرادة المزدوجة تعبر عنها المقولة الشهيرة: " القروض تصنع الودائع" ، و سواءا نظرنا إلى

إرادة المصرف، أو إلى إرادة المقترض، فإن خلق (أو إفناء) النقود، بواسطة آلية الائتمان يخضع للتقدير النفسي للظروف، من جانب المصارف من جهة، و من جانب أطراف النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ومن هنا تنشأ حساسية كبيرة للنظام الائتماني، و من ثم لحجم الكتلة النقدية، تبعا للأوضاع الاقتصادية، فإذا كانت هذه الأوضاع سيئة، ينشأ أيضا عدم استقرار خطير كامن.

ب- الآثار السيئة لتقلبات القيمة الحقيقية للنقود:

من التقلبات الجسيمة في القيمة الحقيقية للنقود هي أنها تقلبات ناتجة من أن الاقتصاد يعمل بلا كفاءة ولا عدالة.

إن التضخم والانكماش بتعديلهما المستويات النسبية للأسعار وعوائد عوامل الإنتاج جذريا إنما يجعل أي حساب اقتصادي صحيح مستحيلا.

عندما يكون هناك تضخم، فإن العبء الحقيقي للمديونية يخف جدا، وينشأ عن ذلك نزعة إلى المغالاة في الاستثمار، وإلى تبديد رأس المال. وبما أن محاسبات المشاريع الممسوكة بالقيمة الإسمية، يمكن أن تظهر أرباحا، في حين أن هذه الأرباح بالقيمة الحقيقية ليست في الواقع إلا خسائر يجب مواجهتها. وهذه الأرباح التي هي مجرد أرباح وهمية، تعرض العمال على المطالبة برفع الأجور، وهذه المطالبة قد تبدو سائغة في نظر أصحابها، لكنها إذا ما استجابت لها المشاريع فإنها قد تؤدي بها إلى أوضاع صعبة، إن لم تؤد بها إلى الإفلاس.

وعندما يكون هناك انكماش، أو مجرد تباطؤ فإن عبء الاستثمارات التي كانت سائغة تماما عندما تقرررت يمكن أن يصبح عبئا لا يحتمل ومانعا للاقتصاد من أن يعمل بصورة صحيحة.

ثالثا: سعر الفائدة كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر

يرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة هو السعر الاستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر، فهو الجهاز العصبي للنظام المصرفي الحديث، وهو الأداة الأساسية لإدارة النظام النقدي، وهو العامل المؤثر في المدخرات، وهو المعيار الذي يضمن انتقاء أكفأ المشروعات، وهو الذي سيخلص الدول النامية من مزيد من المديونية

الخارجية، وبالتالي التبعية، وهو الذي سيضمن في النهاية أكفاً استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها. وبالتالي تتحقق عمارة الأرض، وتتم مقومات القوة الاقتصادية، ويتقدم المجتمع، وبهذا التحديد والحسم تعد هذه الأداة قدراً محتوماً، وقضاء غير قابل للرد، كتبه بعض الاقتصاديين على النظام الاقتصادي المعاصر.

وإذا ما حاول أي نظام قائم الفكاك من هذا القدر المكتوب، فسيقع بالتأكيد ظلم فادح على أصحاب الأموال، وبالذات الدائنين، وسينهار النظام المصرفي، ويشل النظام النقدي، وتتلاشى المدخرات، وتتسرب إلى الخارج، مما يعرض الاقتصاد إلى الاضطرار إلى مزيد من المديونية الخارجية لتمويل العملية الاستثمارية، على أساس سعر الفائدة.

كما أن هذه المحاولة الفاشلة حتماً في نظرهم- سوف تؤدي إلى هدر اقتصادي. وذلك لأن إلغاء الفائدة يعني أن رأس المال يصبح في حكم المال المباح كالهواء، ويعني أيضاً فوضى في اختيار المشروعات، حيث لا تتجه الأموال بالضرورة إلى أعلى المشروعات إنتاجية، وإنما أعلاها سلطة ونفوذاً، وفي النهاية سوف تعم الفوضى الاقتصادية، ويزداد الفقير فقراً، وتعمق التبعية.

فوجود النظام الاقتصادي المعاصر، بنسقه ومؤسساته الحديثة مرهون بوجود سعر الفائدة، وغياب هذا السعر معناه بكل وضوح الدمار والفناء.

إن من نتائج وجود سعر الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية، ولأسباب أخرى، انتشار مرض **الانكماش التضخمي stagflation** في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة، وبصورة ظاهرة أو مستترة كدليل واضح على سوء تخصيص واستخدام الموارد، وكمؤثر لا يخطئ عن "عدم الاستقرار" النقدي والمالي والاقتصادية. مما أدى بصفة عامة-بالتالي-إلى حالة الشلل المتزايد في نشاط الوحدات الإنتاجية، وظلم فادح بأغلبية المتعاملين، وتهديد حقيقي لعملية "التراكم الرأسمالي" وإعاقة مشاهد لحركة النمو وعملية التنمية¹.

¹ د. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1414 هـ / 1994م، صص 15-18

فمن الخطأ الشائع أن نبحث عن مصدر الأزمة في أعراضها، وآثارها المختلفة كالاختلالات الهائلة في الموازنات، والتوسع النقدي المفرط، والعجز الكبير في موازين المدفوعات، وعدم ملائمة التعاون الدولي، فتكون النتيجة أن تصبح الأدوات المعتمدة للعلاج مجرد مسكنات مؤقتة تخفف من حدة الأزمة دون أن تلمس جذورها، أو تزعزع قاعدتها، لتعود إلى الظهور بعد زمن قصير أكثر عمقا وأشد خطورة.

لذلك يتفق أغلب رجال الاقتصاد مع قول القائل بأنه: "ليس ثمة أية نظرية سابقة تبدو قادرة على تفسير الأزمة الحالية للاقتصاد العالمي".

في هذا الزمن- كما في الأزمنة الماضية- نجد في كل مكان أثرا لآلية سعر الفائدة المزعزع للاستقرار، ولكنه في هذا الوقت أكبر منه في أي وقت مضى على الصعيدين الوطني والعالمي.

بالإضافة إلى هذا يوجد شبه إجماع اليوم، على أن النظام الرأسمالي انتهى إلى أمد غير منظور، وأصبح المطلوب اليوم إيجاد صيغ لاحتواء الأزمة الحالية إلى أن يتم إيجاد نظام مالي جديد كبديل عن نظام السوق الحالي¹.

¹ د. جمال عمارة، تقديم د. حسين شحاتة، اقتصاد المشاركة: نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، الطريق الثالث، مركز الاعلام العربي، الطبعة الاولى، 1420هـ/2000م، ص53.

خاتمة الفصل:

لقد توقعت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن لعلاج آثار الأزمات الاقتصادية في بنية الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يتحقق عن طريق المزيد من التدخل في النشاط الاقتصادي ، وعلى الرغم من ذلك ظل الاقتصاد العالمي منذ السبعينات يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، ولم تفلح السياسات المتبعة في معالجة الوضع إلى أن وصل الأمر إلى حدوث أزمة مالية عالمية أخرى تعد الأخطر في تاريخ النظام الرأسمالي. ويقودنا هذا الأخير الذي انتهى إليه الاقتصاد الرأسمالي إلى تبيان بعض الجوانب الداخلية لأزمة النظام، والتي تتعلق بما يلي:

- نمو المفاسد والانحرافات، وإفشاء بعضها إلى بعض، بل واعتماد بعضها كأدوات لتصحيح المسار الاقتصادي.

- عجز آليات وأدوات السوق على التوازن تلقائيا لتطرفهما في السعي لإشباع الدوافع الذاتية للأفراد والمشروعات.

- عجز الدارسين والباحثين والحكام عن استحداث حلول أو ابتكار أدوات جديدة من خلال مبادئ وأصول اقتصاد السوق، ويعود الجزء الأكبر من هذا العجز إلى هذه

المبادئ والأصول ذاتها التي نضرب معينها، فلم تعد باستطاعتها مواجهة العيوب المتنامية، وتبين أنها ليست في المستوى الذي يمكنها من تحقيق الأمن والاستقرار الذي تسعى إليه البشرية.

- اعتراف المفكرين والسياسيين بفشل نظام الاقتصاد الرأسمالي ودعواتهم المتكررة إلى البحث عن نظام اقتصادي بديل. فما هو هذا البديل؟

مقدمة الفصل:

تتبع أهمية دراسة الاقتصاد الإسلامي من أن الجهود نحو تطوير نظمه، وأركانه ستوفر إطاراً ذاتياً يمكن العمل من خلاله والاستفادة منه في جهود التنمية الحالية لاقتصاديات الدول الإسلامية.

ويقتضي التعريف بالاقتصاد الإسلامي تناول جملة العناصر الأساسية التي توضح طبيعته الخاصة، وتبين إطاره العام، وتحدد سياساته الاقتصادية.

وإذا كانت استفادة الاقتصاد الإسلامي من التجارب العالمية في مجال الأنظمة والسياسات والأدوات، والإجراءات الاقتصادية من جهة، ومسايرة التطور العلمي في مجال النظرية الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما تقتضيه الصحة الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، فإن الاقتصاد الإسلامي يطبع كل ذلك بطابعه الخاص المستمد من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للإسلام.

ويبقى مجال الاستفادة من الفكر الاقتصادي في الإسلام ميداناً يتميز به الاقتصاد الإسلامي، ومنه يستخلص نظرياته، ويشق سياساته، ويطور أدواته.

ولتوضيح بعض مما سبق ذكره، يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل العناصر

التالية:

- الاقتصاد الإسلامي بين المشكلة الاقتصادية والخصائص والمبادئ.
- المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.
- السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي بين المشكلة الاقتصادية والخصائص والمبادئ
 بالرغم من الأسس الشرعية والفكرية القديمة للاقتصاد في الفكر الإسلامي إلا أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" في حد ذاته لم يظهر إلا في أواخر القرن الرابع عشر هجري أو في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا بد من القول أن ظهور هذا المصطلح لم يكن مجرد عثور على اسم لشيء موجود بل كان يعني أكثر من هذا على أساس على سبيل التأكيد.¹

لذلك نتناول في هذا المبحث مفهوم الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وأهدافه وكذا مبادئه وبيان المشكلة الاقتصادية فيه.

المطلب الأول: الاقتصاد الإسلامي...المفهوم والأهداف والمصادر

أولاً: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

• الاقتصاد لغة:

إن لفظ الاقتصاد لغة يعني التوسط في الأمور وإتباع سبل الرشاد والسهولة والادخار والاعتدال، وقد وردت هذه اللفظة في آيات من القرآن الكريم تبين هذه المعاني، منها: (وَأَقِمْ وَفِي مَشِيكَ وَالتَّخْضُ مِنْ صَوْتِكَ)² . فكلما اقصد تعني توسط فيه.

وقوله تعالى (لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَرًا قَاصِداً لَاتَّبَعُوكَ)³

فكلما قاصدا تعني متوسطا بين البعيد و القريب، و المعنى اللغوي للاقتصاد لا يتعارض مع المعنى الشرعي له.

• تحديد القرآن الكريم لمفهوم كلمة الاقتصاد:

حدد القرآن الكريم مدلول كلمة الاقتصاد تحديدا دقيقا في عدة آيات، من ذلك قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ نَفْسِكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ النَبْطِ مُتَمَدِّدًا مَلُومًا مَحْسُورًا) و قوله

¹ عبد الرحمن يسري أحمد "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي (1396-1422هـ) (1976-2003م)", ورقة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي

الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، محرم 1424 هـ ، ص 7.

² سورة لقمان آية 19

³ سورة التوبة آية 42

تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا¹) و قوله تعالى:

(وَأَمْحِ ذُنُوبَهُمْ بِحَقِّهِ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا تَبْخِرْ تَبْخِيرًا²).

إن تحديد معنى الاقتصاد بين الإسراف و التقدير مع التحذير من مخاطرهما، و العناية بتوزيع الثروات و بيان أصحابها و نحو ذلك يعطينا فكرة واضحة عن مقاصد الشريعة من التوجه الاقتصادي المتوازن.

• تعريف الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً³:

عرف الاقتصاد الإسلامي بتعاريف عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

عرفه الدكتور محمد عبد الله العربي بأنه:

(مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم و السنة النبوية و البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة و كل عصر. - و عرفه الدكتور محمد أحمد صقر بقوله: أنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة و استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع و الخدمات لإتباع الحاجات الإنسانية - من متطلباتها المادية - التي تتسم بالوفرة و التنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية و التقاليد و التطلعات الحضارية للمجتمع، و هو أيضا العلم الذي يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (و غير المشتركين بصورة مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه

- و الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يسود مجتمعنا ينتظم وفقا للقوانين الإسلامية، و الذي تعمل مؤسساته وفقا للقواعد الإسلامية الحقة، و الذي يؤمن فيه أفراده بالقيم الإسلامية، و يسلكون في حياتهم الصراط الإسلامي الصحيح⁴.

¹ سورة الفرقان آية 67

² سورة الإسراء آية 26

³ د. إبراهيم فاضل الدبوي، الاقتصاد الإسلامي "دراسة وتطبيق"، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص 16-17.

⁴ د. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 16

و قد خلص الأستاذ الفنجري من خلال تعريفه هذا، أن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من قاعدتين أساسيتين أحدهما ثابت و الآخر متغير.

● القاعدة الأولى: ثابتة ، و هي مجموعة المبادئ و الأصول كما وردت في القرآن و السنة النبوية، و تشمل مبادئ عقائدية و مبادئ أخلاقية و مبادئ تشريعية، و هو ما يطلق عليه ب " المذهب الاقتصادي الإسلامي"¹.

فالمبادئ العقائدية تتمثل في:

1- إن الإنسان بوجه عام "مستخلف من الله" في هذه الأرض لعمارتها و استثمار خيراتها. و فكرة الخلافة الإنسانية التي وردت في القرآن الكريم من الأفكار الرئيسية للاقتصاد الإسلامي، و تمثل أساس العلاقة بين الإنسان و ما سخره الله له من أموال و أملاك و تترتب على هذا المبدأ عدة نتائج هي:

- وجوب مراعاة حقوق الجماعة في الأموال
- التنازل عن جزء من الأموال لدفع الزكاة
- الإقرار بالوظيفة الاجتماعية للأموال

2- إن الأرض خاصة و الكون و ما فيه عامة، قد تم تسخيرها للإنسان ليتمكن من تحقيق أهداف الاستخلاف. قال تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فيها

مناكبها و خلوا من رزقه و إليه النهور)²

3- إن تسخير الأرض و الكون للإنسان و استخلاف الله في الأرض يتطلبان انتفاع الإنسان بما خلق الله في الكون، و استثماره لما في الأرض من خيرات، و يقول جل شأنه: (خلوا من ثمره إذا أثمر و أتوا حقه يوم حصاده، و لا تسرفوا إنه لا يحب المرففين)³

¹ د.محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص31.

² سورة الملك، الآية 15

³ سورة الأنعام، الآية 14

4- إن ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام سواء بالعمل أو إنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار ليس غاية في حد ذاته ، بل هو وسيلة ضرورية تقتضيها فطرة الإنسان التي فطره الله عليها.

5- إن ما يقننيه الإنسان من أموال نتيجة لاكتسابها بالحلال لا يعطي صاحبها امتيازاً خاصاً، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر، و لا ينقص شيئاً من حقوقه الإنسانية و الاجتماعية.

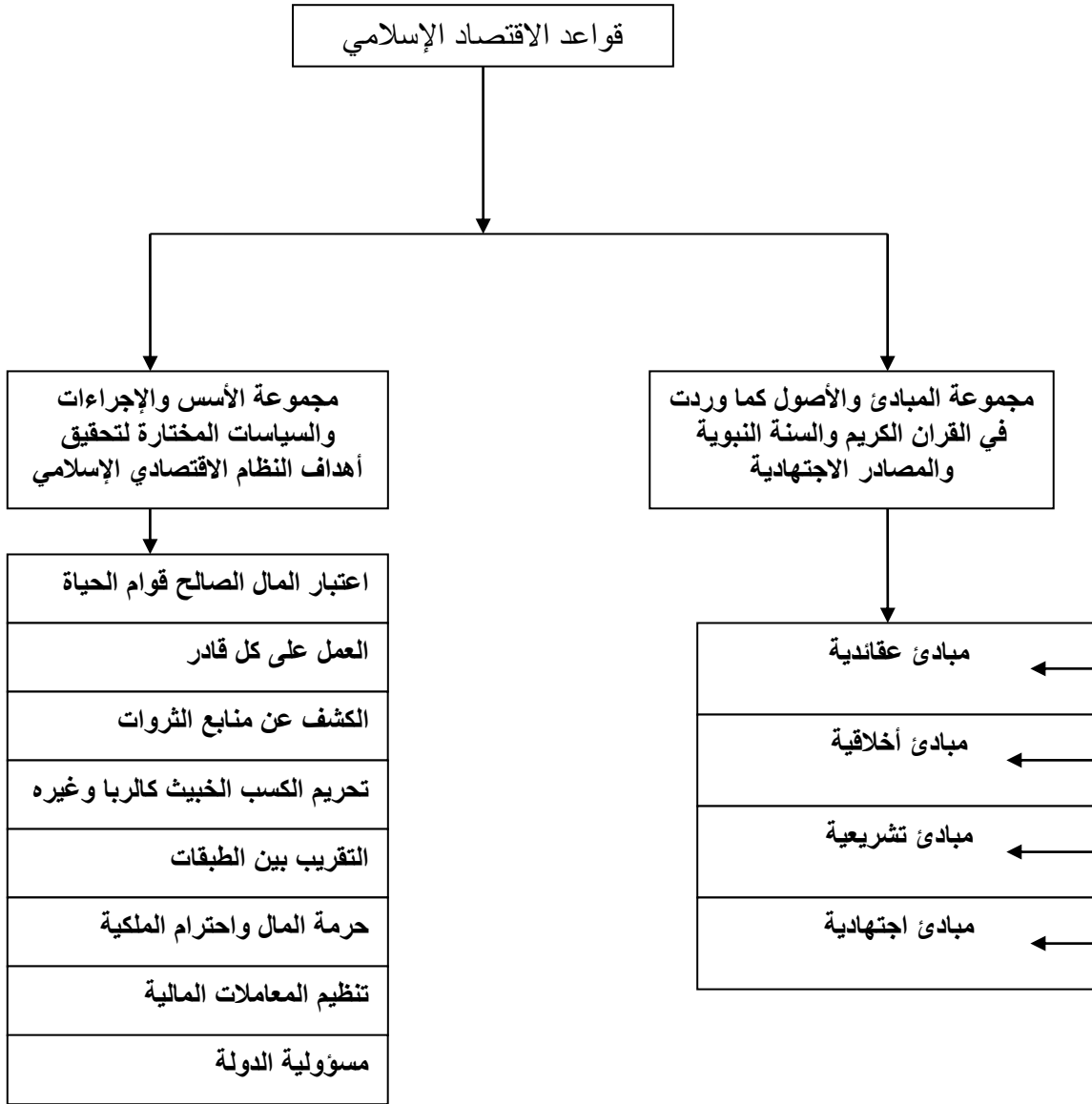
أما المبادئ الأخلاقية فتعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها، و جدير بالذكر أن التشريع الإسلامي لا يفصل بين المبادئ الأخلاقية و المبادئ التشريعية فكل منها يدعم الآخر. و بهذا فإن الإنسان لا يستطيع أبداً أن يتخلص من رقابة المبادئ الأخلاقية لأنها مدعومة من الضمير الديني الذي ينبع من الذات الإنسانية التي تنمو بالعقيدة و تكبر بالعبادات.

و المبادئ التشريعية هي التي تنظم العلاقات المالية و تحدد الحقوق و تفرض الواجبات و يمكن استنباط هذه المبادئ من القرآن الكريم و السنة النبوية و من المصادر الاجتهادية.

القاعدة الثانية: متغيرة، خاصة بالتطبيق، و هو عبارة عن الأساليب و الخطط العلمية و الحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون في الدولة الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة لإحالة أصول الإسلام و مبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره، مثال ذلك بيان صور الفائدة المحرمة، و بيان مقدار حد الكفاية أو الحد الأدنى للأجور و مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي...وهو ما يعرف ب"النظام الاقتصادي الإسلامي"¹.

يمكن تلخيص هذه القواعد في الشكل أسفله شكل (1-2):

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2007، ص15.



الشكل (2-1): قواعد الاقتصاد الإسلامي

المصدر: د. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 33

ثانياً: أهداف الاقتصاد الإسلامي:

أكثر الاقتصاديين المعاصرين المهتمين بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي رأوا على أن الأهداف الكبرى التي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها هي:

1- تحقيق حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي)

إن كفاية حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع الإسلامي، لا يقصد بها حد الكفاف وإنما حد الكفاية هو أصح الأقوال، لأن حد الكفاف يقاتل عليه المضطر، وإما

حد الكفاية فهو يتجاوز الحاجات الأساسية للإنسان مثل الطعام و الشراب و اللباس إلى ما تستقيم به حياة الإنسان و يصلح بها أمره، و يجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد، و هو يختلف باختلاف ظروف المجتمعات من ناحية الزمان و المكان، بل إنه يختلف في ذات المجتمع من فترة لأخرى.

أي أن توفير حد الكفاية مطلب ضروري، و تعتبر الدولة مسؤولة عن ذلك، سواء انفردت هي بعبء التمويل، أو اشتركت مع القادرين من أبناء المجتمع في ذلك

2- تحقيق القوة و العزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة و الشاملة)

و يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية في النظام الاقتصادي الإسلامي و تحقيقه يترتب على عقد الاستخلاف الذي كلفنا به البارئ سبحانه و تعالى لعمارة الأرض و إصلاحها (هو أنهاكم من الأرض و استعمركم فيها).

غير أن السؤال المهم هو كيف يتم هذا الاعمار و الإصلاح و أي نموذج تنموي ينبغي إتباعه، بحيث لا يتعارض مع الخطوط الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

و يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تعتبر جزءا لا يتجزأ من مضمون خلافة الله للإنسان على الأرض حيث يتطلب ذلك تحقيق التقدم للأفراد و المجتمع في إطار العرفان بالشكر لله عز و جل، و من هنا يمكن تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها: "أحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و العقائدية، يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية بين أفراد المجتمع بشكل تراكمي مستمر، بما ينسحب إلى التوزيع العادل لثمار عملية التنمية هذه، بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي.

3 - تخفيف التفاوت في الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع: (التوازن الاجتماعي)

إذا عكس التفاوت في الدخل و الثروة فجوة متسعة، بين الأقل دخلا من بين أفراد المجتمع فإن الإسلام لا يعترف بهذا النمط من توزيع الدخل، و لهذا يسلك منهجا يحقق العدالة في هذا التوزيع.

- **عند حد الكفاف:** تتجسد عدالة التوزيع في الإسلام في المساواة المطلقة بين الأفراد، معنى ذلك أنه إذا كانت إمكانيات المجتمع تغطي فقط الحاجات الأساسية للأفراد، فإنه لا يجوز أن يتفاوت فرد عن آخر في الاستفادة من هذه الإمكانيات.

- **و أما حد الكفاية:** إذا توافر حد الكفاية لكل فرد، ثم وجدت إمكانية فوق ذلك، بحيث تتجاوز الدخل هذا الحد، فإن عدالة التوزيع تقتضي أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد فيما يعود على كل منهم جزاء أعمالهم، انطلاقاً من تفاوتهم في الملكات والمواهب.

غير أن التشريع الإسلامي، لم يجعل هذا التفاوت مطلقاً، بل ضبطه بمجموعة من الالتزامات الإجبارية و الاختيارية، و التي تحد من تراكم الثروة، و بالتالي التقليل من التفاوت في الدخل و الثروة، فجعل من الالتزامات الإجبارية فريضة الزكاة، و نظام المواريث، بالإضافة إلى الالتزامات الاختيارية كالصدقات التطوعية و الوقف، و غيرها من صور الإنفاق في سبيل الله، التي تعمل على تقليص مستويات التفاوت في المجتمع، و تساهم في إشباع كثير من الحاجات العامة لذوي الدخل المحدودة.

ثالثاً: مصادر الاقتصاد الإسلامي

إن أصول و مصادر الاقتصاد الإسلامي موجودة منذ أن وجد الإسلام، و أهم هذه المصادر هي:

1- **القرآن الكريم:** و هو المصدر الرئيسي للقواعد الأساسية للاقتصاد الإسلامي الذي يتسم بالثبات و الاستمرار، و يعتمد الاقتصاد الإسلامي في جوانبه المختلفة على توجيه القرآن الذي يهدف إلى رفع الحرج عن الناس، و قد تناول القرآن الكريم الأحكام على وجه الإجمال و العموم¹.

2- **السنة النبوية:** و هي المصدر البياني و التفسيري للمصدر القرآني، لقوله تعالى: (و

أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم و لعلهم يتذكرون)²

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص 21

² سورة النحل، آية 44

و قد أنشأت السنة أحكاما لم ترد في القرآن من باب إلحاق الفروع بالأصول، حيث نجد كثيرا من التوجيهات النبوية التي تتعلق بتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من كسب و إنفاق و بيع و شراء و غير ذلك.

3- **الاجتهاد:** و قد تمخض عن اجتهادات الفقهاء خلال عصور إسلامية عديدة التوصل إلى أحكام فقهية في كثير من القضايا الاقتصادية، و قد أخذت هذه الأحكام استنباطا من القرآن و السنة و بقية المصادر الاجتهادية الأخرى¹.

المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي و المشكلة الاقتصادية

-إن المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية مقارنة بالحاجات المتعددة للإنسان، و إن حلها يتم من خلال آلية الأسعار، أما النظام الإسلامي فإنه يعترف بوجود مشكلة اقتصادية، و لكن ليست هي المشكلة التي يعانيها النظام الرأسمالي.

-إن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي هي "مشكلة سلوكية" يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، و حين يفرط الإنسان في الاستهلاك و يتجاوز الحد اللازم لكفايته، و هي مشكلة سلوكية أيضا حينما يسود الظلم في توزيع الثروة و الموارد و الدخول. و المشكلة مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدواته التي تسير النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد)، و أيضا هي مشكلة حين يعمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد له أدواته (النقود) إلا بمقابل جزية هي الفائدة أو الربا².

و مع كل ما تقدم تحدث المشكلة الاقتصادية لكن الإقرار بوجودها ليس اتهامًا إحدًا للطبيعة بالبخل و لا تشكيًا بحكمة الله تعالى، و بالتالي هي ليست مشكلة ندرة الموارد و لا هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج و علاقات التوزيع، و إنما هي مشكلة الإنسان نفسه، فالإنسان بظلمه و كفره قد ضيع على نفسه فرصة الاستفادة مما خلقه الله

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص25

² د.عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000، ص 251، 252.

تعالى له و سخره، فارتكاب الإنسان المعاصي و كفره بنعم الله سبحانه و تعالى، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية.

- ثم إن المشكلة بعد ذلك هي "مشكلة مؤسسية" تنجم عن تنصل الدولة عن أداء وظيفتها فللدولة دور هام من منظور الإسلام في حل المشكلة الاقتصادية، و من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تسلكها في حل هذه القضية مايلي¹:

1- تحقيق تشغيل أمثل الموارد الاقتصادية و ذلك بتوفير كافة متطلبات الإنتاج لتحقيق الزيادة في الفائض الاقتصادي المنتج و لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة سواء كانت بشرية أو مادية، و هذا يستدعي توفير المناخ الأمني و التشريعات و بناء رأس المال الاجتماعي الأساسي لتوفير الخدمات اللازمة لتسهيل عملية الإنتاج.

2- التوسع في الإنتاج النافع، فالإسلام حرم إنتاج كل ما فيه ضرر للإنسان و المجتمع و حث على إنتاج الطيبات و الأشياء الضرورية، و بذلك وضع الإسلام إستراتيجية واضحة للإنتاج المطلوب، و في ضوء ذلك يجب أن يصاغ النموذج الإنتاجي و الاستثماري تبعاً للأولويات الإسلامية و احتياجات الأمة.

3- تنفيذ سياسة الأجور و تشريعات عمالية عادلة.

4- توفير تكافؤ الفرص

5- رفع مستوى معيشة المواطن حيث أن المسؤولية التي تقع على الدولة تتجاوز حدود التكافل الاجتماعي، لأن هذه المسؤولية لا تفرض على عاتق الدولة ضمان حقوق الفرد في حدود حاجاته الضرورية فحسب، بل تفرض أن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع، لأن الضمان هو ضمان الإعالة، و إعالة الفرد هي القيام بمعيشته و إمداده بكفايته، و الكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلها ازدادت متطلبات الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً و رخاءاً.

6- الحد من التبعية للعالم الخارجي و زيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي.

7- محاربة الاحتكار و التدخل في السوق لتحديد الأسعار.

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص28

و المشكلة هي مشكلة مؤسسية أيضا تنجم عن غياب الضوابط الجغرافية السياسية الإسلامية و الاستغناء عنها بجغرافية أنانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الأرض.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي، هو اقتصاد متميز و مستقل عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى نتيجة للخصوصية التي يتصف بها، من انه جاء بقواعد و أصول عامة و ثابتة لا جدال فيها، صالحة لكل مجتمع في كل زمان و مكان.

أولاً: الاقتصاد الإسلامي جزء من نظام الإسلام الشامل

لا ينبغي لنا أن ندرس الاقتصاد الإسلامي مستقلا عن عقيدة الإسلام و شريعته، لأن الاقتصاد الوضعي بسبب ظروف نشأته قد انفصل تماما عن الدين، و أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام و عقيدته و شريعته. و ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة يبدو في نظرة الإسلام إلى الكون باعتباره مسخرا للإنسان و لخدمته، و أيضا في قضية الحلال و الحرام التي تشغل المسلم عند إقدامه على معاملة من المعاملات، و أيضا في عنصر الرقابة الذي يحسه المسلم من عالم الغيب، و تفصيل ذلك¹:

1- للنشاط الاقتصادي في الإسلام طابع تعبدي:

إن أي عمل يقوم به المسلم - اقتصادي أو غير اقتصادي- يمكن أن يتحول من عمل مادي عادي إلى عبادة يثاب عليها، إذا قصد المسلم بعمله هذا وجه الله سبحانه. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه- عن الرسول- عليه الصلاة والسلام: (إنما الأعمال بالنية، و إنما لكل امرئ ما نوى"، و قال عليه الصلاة و السلام: "و إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجره عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك) متفق عليه.

2- للنشاط الاقتصادي في الإسلام هدف سام:

<http://www.alahmad.com/mode/713>

¹ الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط:

تهدف النظم الاقتصادية الوضعية إلى تحقيق النفع المادي وحده لإتباعها، ذلك هو هدفها، و كان من نتيجة ذلك تلك المنافسة الطاحنة التي تدور رحاها بين معسكرات الدول المختلفة بقصد السيطرة الاقتصادية، و احتكار الأسواق ومصادر المواد الخام في البلاد المختلفة.

فإذا كان النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى النفع المادي، فهو يسعى إليه وحده، و لا يستهدفه كفاية في حد ذاته، و إنما يعتبره وسيلة لغاية اكبر و هدف أسمى، و هو إعمار الأرض و تهيئتها للعيش الإنساني امتثالاً لأمر الله، قال الله تعالى: (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً و لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين)¹.

و فرق كبير بين أن يكون النفع المادي هو الغاية و هو الهدف، و بين أن يكون وسيلة لغاية اكبر و هدف أسمى و هو اعمار الأرض و تهيئتها للعيش الإنساني، وتحقيق الرفاهية و الخير للناس كافة. ذلك أنه في الحالة الأولى إذا كان النفع المادي هو الهدف ستكون الأنانية و الاحتكار و الاستئثار بخيرات الدنيا و منعها عن الآخرين. أما الحالة الثانية حيث يكون اعمار الأرض هو الهدف، فان المنافسة و الأنانية و الاحتكار سوف تتحول إلى تفاهم و تعاون بين الدول و الشعوب لاعمار الأرض، و استغلال ثرواتها على أحسن وجه لصالح البشرية كلها، قال تعالى: (وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)².

3- الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام هي رقابة ذاتية في المقام الأول، رقابة ضمير المسلم القائمة على الإيمان بالله و الحساب في اليوم الآخر، قال

¹ سورة البقرة، الآية 168

² سورة القصص، الآية 77

تعالى) (و هو معكم أين ما كنتم)¹، و قال سبحانه: (إن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض و لا في السماء)².

و قال الرسول- عليه الصلاة و السلام- عن الإحسان: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن له تكن تراه فإنه يراك"

ثانياً: الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة:

فالنظام الرأسمالي ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود و العناية منه، و من ثم فهو يهتم بمصلحته و يقدمها على مصلحة الجماعة كلها.

و يعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، و أن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة.

و تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في النظام الرأسمالي كان له مساوئ عديدة أبرز الأزمات و تفشي البطالة و الذي سيكون لنا تفصيلاً فيها في الفصول التالية. و أيضاً التفاوت الكبير بين الدخل و الثروات و ظهور الاحتكارات.

و النظام الاقتصادي الاشتراكي على العكس من النظام الرأسمالي، يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، و هو بدوره لا يقل عن مساوئ النظام الرأسمالي، فإلغاء الملكية الفردية و الحرية الاقتصادية يصادم الفطرة الإنسانية.

أما الاقتصاد الإسلامي فهو لا يفترض مقدماً أن هناك تعارضاً بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، و تقوم على رعاية المصلحتين معاً، و محاولة تحقيق التوازن بينهما، فيعترف بالملكية الفردية، و يعترف كذلك في نفس الوقت بالملكية الجماعية، فلا يلغي أياً منهما في سبيل الأخرى، فيعترف للفرد بحريته و لكنه لا يسمح في ذلك إلى حد إطلاقها بغير قيود مما يضر بالجماعة.

¹ سورة الحديد، الآية 4

² سورة آل عمران، الآية 5

أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن، أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

ثالثاً: الرقابة المزدوجة على النشاط الاقتصادي¹

إلى جانب الرقابة الخارجية التي تمثلها وتمارسها السلطة العامة طبقاً للقانون، ينفرد الاقتصاد الإسلامي بوجود رقابة داخلية أكثر فعالية، هي رقابة الضمير المسلم القائمة على الإيمان بالله والحساب واليوم الآخر التي تعتبر أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي، وعدم انحراف النشاط الاقتصادي.

رابعاً: الركيزة الأخلاقية

يرى المفكر مالك بن نبي: "أن الرأسمالية أهملت العلاقة بين القيم الأخلاقية والقيم الاقتصادية مما أدى إلى الانفصام بينهما"²، وقد عبر أحد الاقتصاديين الغربيين عن ذلك (ناسو وليام سينيور*) قائلاً "ليس لعلم الاقتصاد السياسي صلة بالقضايا العملية أو الأخلاقية، وأنه ليس للاقتصاديين أن يقدموا مشورة أو انتقاداً بشأن تلك القضايا"³. في حين أن النظرية الإسلامية في الاقتصاد لا تنفصل عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، لهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم مقاصد الشريعة المعترف بها. وقد أشار مالك بن نبي إلى أن: "المجتمع الإسلامي أجدر من أن يعيد إلى عالم الاقتصاد أخلاقه، ويتلاشى بذلك الانحرافات الإباحية للرأسمالية، وينجو من ورطة الماركسية المادية التي سلبت الإنسان ما يميزه عن الآلات والأشياء"⁴.

المطلب الرابع: أركان الاقتصاد الإسلامي

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على عدة أركان وهي:

1- حرية التملك

¹ كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص18.

* أحد أساتذة الاقتصاد السياسي الكلاسيكيين (1790-1846).

² مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة 6، دار الفكر، دمشق، 2005، ص87

³ جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة رقم 261، الكويت: المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص138.

⁴ مالك بن نبي، مرجع سابق، ص83

2- الحرية الاقتصادية المقيدة

3- التكافل الاجتماعي

الركن الأول: حرية التملك

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال بوسائل التملك المشروعة، ويترتب على هذا التقرير نتائج طبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانتة له من الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق، وقد شرع العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق، إضافة إلى التوجيهات التهذيبيية لكن النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها وما هو داخل في ملك الآخرين، كما يترتب عليه نتائج الأخرى وهي حق التصرف المشروع في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية وغيرها من حقوق التصرف الأخرى المشروعة. وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء فوق مسابرة للفطرة واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع، وفي الوقت ذاته يقف مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد لبذل أقصى جهده في تنمية الحياة.

والإسلام عندما يبيع للفرد حرية التملك، لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود، فهو يقرره ويقرر بجواره الحدود والقيود التي تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخييرا في تنميته وإنفاقه وتداوله ومصلحة الجماعة تكمن من وراء هذا كله، ومصلحة الفرد ذاته كذلك في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة¹.

وأول مبدأ يقرره الإسلام، بجوار حق الملكية الفردية، أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في المال الذي بحوزته يتصرف به نيابة عن الجماعة، والجماعة مستخلفة فيه عن الله الذي لا مالك لشيء سواه. وقد ورد هذا المعنى في أكثر من آية من القرآن الكريم، قال تعالى: (أَمْنَمَا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنْهَقْنَا مِمَّا جَعَلَهُمْ مَّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)²، يقول القرطبي في تفسيره

¹ د. إبراهيم فاضل دبو، مرجع سابق، ص28

² سورة الحديد، الآية 7

لهذه الآية، وفي هذا دليل على أن أصل الملك لله سبحانه، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيثيبه على ذلك بالجنة¹.

- والاقتصاد الإسلامي له موقفه المتميز، حيث أنه منذ البداية يقر بالملكية الفردية ويقر أيضا بالملكية العامة، ويجعل لكل منهما مجالها الخاص الذي تعمل فيه. والملكية العامة يقصد بها أن يكون المال مخصصا للمنفعة العامة، أي منفعة جماعة المسلمين، ويشمل هذا النوع من الملكية عادة المرافق الأساسية في الدولة، ومن أهداف هذه الملكية²:

- استحقاق جميع الناس الثروة العامة ذات المنافع المشتركة سواء من الحاجات الضرورية أم غيرها.
- تأمين نفقات الدولة.
- تشجيع الأعمال الخيرية والتوسعة على المحتاجين من المسلمين.

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

والركن الثاني من أركان الاقتصاد الإسلامي هو الحرية الاقتصادية المقيدة ، ومضمون ذلك أن هذا النظام لا يسمح للأفراد بحرية اقتصادية مطلقة، ولكنه يقيد هذه الحرية بحدود من القيم التي يؤمن بها الإسلام. اغترف الإسلام بالحرية الاقتصادية ولم ينكرها أو يصادرهما، ولكنه لم يطلق لها العنان، ففي الوقت الذي اعترف فيه الإسلام بالحرية الاقتصادية نجده قد وضع عليها قيودا تستهدف تحقيق أمرين:

أولاً: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً

الأصل أن كل نشاط اقتصادي مشروع في ظل الإسلام إلا ما ورد النص بتحريمه، وذلك تطبيقاً لقاعدة الأصل في الأشياء الإباحة. أما ما جاءت النصوص بتحريمه من أوجه النشاط الاقتصادي، فالملاحظ أنه قليل جداً إذا ما قيس بالأوجه المباحة التي هي

¹ الجامع لأحكام القرآن 238/17

² الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط:

<http://www.alahmad.com/mode/713>

الأصل في النشاط الاقتصادي. ولقد استهدف الإسلام من تحريم أوجه كثيرة من النشاط الاقتصادي أهدافا ثلاثة :

- 1- أن تقوم علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل، بدلا من التباغض والتنافر والتظالم والغش.
- 2- دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته، بدلا من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال.

3- إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد.

ومن صور الأنشطة الاقتصادية التي حرمها الإسلام مايلي:

- 1- **تحريم الربا:** الربا لغة يعني الزيادة أو الإضافة أو النمو، والإسلام لم يمنع كل زيادة أو نمو ويجوز للمسلم أن ينمي ماله بطريق التجارة المشروعة، وليس بطريق الكسب غير المشروع. وهناك عدة آيات في القرآن الكريم تنهي عن الربا وتدنيه إدانة صارمة مع تحريمه في الكتب السماوية السابقة¹. يقول الله تعالى: (وما آتيتهم من ربا ليربوهم في أموال الناس - - فلا يربو عند الله - - وما آتيتهم من زكاة ترديدون وجه الله - - فأولئك

هم المضعفون)²

وقد أجمعت جميع المذاهب المعتد بها، على أن عبارة " ربا " تعني الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها، سواء كانت تؤخذ على قروض استهلاكية أو إنتاجية، أو كانت ذات طبيعة شخصية أو ذات طابع تجاري، وسواء كان المقرض حكومة أو فردا أو شركة، وسواء كان سعر الفائدة مرتفعا أم منخفضا، فعموم تحريم الربا ينطبق على كافة أشكاله وصوره.

2- **تحريم بيع الغرر:** تمنع كافة البيوع القائمة على الغش والتدليس والاستغلال

في إطار الإقتصاد الإسلامي، وبيع الغرر هو بيع ما لا يقدر الإنسان على تسليمه فورا موجودا كان أو معدوما.

1 - محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص 51.

2 - سورة الروم، الآية، ص 39.

والغرر في الأصل، الخطر، وتحريم هذا النوع من البيوع ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، والحكمة من ذلك هي سد باب الخلافات والمنازعات التي تحدث بين المتعاملين.

بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية السابقة التي حرمها الإسلام، فقد حرم أيضا بعض السلوكيات الاقتصادية الخاطئة مثل:

- تحريم إستغلال النفوذ للحصول على المال.

- تحريم الإسراف والترف.

- تحريم الإحتكار.

- تحريم الإكتناز.

ثانيا: كفاءة حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي¹.

من حق الدولة في ظل الإسلام أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد، سواء المراقبة هذا النشاط أو لتنظيمه، أو لتبأشر بنفسها بعض أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعجز عنه الأفراد أو يسيئون مباشرته، غير أن هذا التدخل ليس عشوائيا أو مطلقا، بل يجب أن يكون هناك ما يبرره، وأن يكون في حدود معينة، ويمكن استعراض أهم المبررات العامة التي تبيح تدخل الدولة في الحريات الفردية خاصة في النشاط الاقتصادي والمالي في النقاط التالية:

1- **تحقيق المقاصد الشرعية:** ونعني بها المقاصد التي تتعلق بحماية الحقوق الفردية والمصالح الإجتماعية والمبادئ الأخلاقية، وعلى هذا فإن كل تصرف أو عمل يقوم به الإنسان يجب أن يكون منسجما مع مقاصد الشريعة الإسلامية، التي ترتبط كل الارتباط بمصالح الناس.

2- **حماية المصالح الجماعية:** المصالح الجماعية ليست جامدة وإثباته، فالمجتمع يتطور في ظروفه الاقتصادية، وأوضاعه الإجتماعية، وتظهر كل يوم صور ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، والدولة الإسلامية مكلفة بوضع القوانين والأحكام التي تستطيع من خلالها أن تحمي المصالح الإجتماعية.

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

3- **تدعيم المبادئ الأخلاقية:** لا تختلف المبادئ الأخلاقية عن المقاصد الشرعية، فهذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق المصالح الجماعية المتفقة مع المبادئ الأخلاقية، ومن الصعب الفصل بينهما لأن الشرعية جاءت بأحكامها لإقرار المبادئ الأخلاقية وتدعيمها، عن طريق القوة الإلزامية للتشريع.

ويكمن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي بـ:

- 1- مراقبة الأنشطة الاقتصادية عن طريق التسعير، منع الضرر، ضبط الإعلان، محاربة الإحتكار إلغاء المعاملات المالية المحرمة، ضبط السلوكيات الأخلاقية والتعزيز بمصادرة الأموال في الجرائم المتعلقة بها.
- 2- تحقيق تشغيل أمثل للموارد الاقتصادية.
- 3- ترشيد إدارة الأموال العامة.
- 4- التأثير في العلاقات الاقتصادية الخارجية.
- 5- حماية المستهلك.
- 6- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 7- الإلزام بالقيم والأخلاق ومحاربة الفساد.
- 8- حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.
- 9- محاربة الفقر.

الركن الثالث: التكافل الإجتماعي.

والركن الثالث من أركان الاقتصاد الإسلامي هو مبدأ التكافل الإجتماعي، ومؤدى التكافل الإجتماعي أن تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوى لائقاً للمعيشة¹. والإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل متزاحم، وأن الأسر فيه ترتبط بالموودة الواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والأخذ بيد الضعيف وتنمية المستغلات المملوكة للجماعة والأفراد على أكمل وجه، والأمة يتضافر أفرادها على الخير فيما بينها وعلى التعاون فيما ينفعها، والإنسانية كلها تتعاون على رفعها، القوي ينصر الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء، وما كان الإختلاف إلا للتعارف، قال

¹ - الشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي، على الرابط <http://www.alahmad.com/mode/713>

الله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)¹.

وإن في ذلك يقتضي أن يمد الإنسان يد العون لكل من يحتاج العون، كما أن العدالة الإجتماعية تعتبر أساس من أسس الإسلام، فعلى الجماعة أن تهيئ الفرص لكل من يريد العمل ويستطيعه وأن يمكن كل إنسان من العمل بقدر إستطاعته الجسمية والعقلية، ومن فقدت قوته عن القيام بأي عمل، كان على الجماعة أن تهيئ له أسباب الحياة، وقد سلكت المجتمعات الحاضرة في ذلك سبيل التأمين الإجتماعي وطرقاً أخرى من أهمها:

1- الزكاة: حيث تعتبر الوسيلة الأولى لتحقيق التكافل الإجتماعي.

فالزكاة فريضة شرعية ألزم بها الإسلام كل مسلم توافر لديه نصاب الزكاة، والزكاة ركن من أركان الإسلام، بل هي الركن البارز من أركان الإسلام، وتعني الزكاة الطهارة والنماء والبركة، وتزكية النفس والمجتمع، لقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)².

والزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم، بل هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة إلى جانب الضرائب الأخرى، ولا يجوز استعمال حصيلتها أو توزيعها إلا في الأهداف والمصارف التي حددتها آية الصدقات من سورة التوبة. تعتبر الزكاة كمؤسسة للضمان الإجتماعي فهذا الأخير إلتزام الدولة الإسلامية نحو مواطنيها.

وقد يتطلب الأمر إشتراكات من المواطنين لدعم موارد صندوق الضمان، ولكن هذه الإشتراكات غير إلزامية، أما اللجوء إليها فيعتبر من الضرورات الملحة حينما تعجز مؤسسة الزكاة عن القيام بدفع جميع إلتزاماتها وتأدية رسالتها الإجتماعية. لذا فإن الضمان الإجتماعي هو من أولويات الإقتصاد الإسلامي، وينظر إلى الحق الناشئ عنه بأنه حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق. ومن ثم فهو حق مقدس يجب أن يلتزم به كل

¹ - سورة الحجرات، الآية 13.

² - سورة التوبة، الآية 103.

مجتمع إسلامي، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير شحيح الموارد والثروات ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية.

2- موارد الدولة العامة: على الرغم من أن الأصل في الملكية العامة أنها لا تملك ملكية خاصة، وإنما يحق للدولة أن تقطع منه لبعض الأفراد إقطاع إرفاق، فإنه يمكن للدولة تخصيص هذا الإقطاع للتوازن في المجتمع، كما أن إيرادات جميع الثروات من معادن وبتروول يمكن التخصيص منها لهذا الهدف أيضا.

3- التوظيف على الأغنياء (الضرائب): يعتبر هذا المورد من الموارد المالية المهمة، التي يمكن للدولة استخدامها في تحقيق مبدأ التوازن في المجتمع، خاصة وأن جميع الفقهاء قد ربطوا بين مشروعية حق الدولة في التوظيف وبين وجود حاجة عامة لا تكفي الموارد المالية العادية للدولة للوفاء بها.

المبحث الثاني: المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع. يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية، والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة. ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تساعده على تحقيق هذه الأهداف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نظام السوق الإسلامي.

حرص الإسلام على أن يكون للمسلمين سوق خاصة بهم وذلك بعد قيام دولة المدينة، إثر الهجرة النبوية المباركة، وبعد قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وظهرت الحاجة إلى السوق كمصدر من مصادر الرزق، وقد واجه المسلمون قوى إحتكارية تتمثل في المراكز الإحتكارية التي كانت ليهود المدينة في ذلك الوقت حيث كانوا يضربون على الدخول إلى السوق خراجا أو رسما معيناً مما

كان يعوق حرية الدخول إلى هذا السوق، من هذا المنطلق سوف ندرس هيكل وشكل السوق الإسلامي.

أولاً: ضوابط السوق الإسلامية.

تقوم السوق الإسلامية على العدل والحرية مع الحث على التنافس والإبداع، فالإسلام يسعى إلى ترشيد المال، يقول الله تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيماً وارزقوهما فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً)¹. والتعامل في السوق أمانة من الأمانات، يقول الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً)²، والسوق الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط وهي³.

1- العلم بالحلال والحرام من البيع والشراء⁴:

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يطوف في السوق ويضرب التجار بالدرّة ويقول « لا بيع في سوقنا إلا من تفقه وإلا أكل الربا شاء أو أبقى ». ونستنتج من ذلك أنه من يشتغل بالتجارة يجب عليه أن يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز.

ومن المفترض أن ذلك العلم لا يقتصر على العلم بالحلال أو الحرام وإنما أيضاً العلم بأصول التجارة في عملية التبادل والعلم بأصول الفنون الإنتاجية والحصول على أفضل التقنيات لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد وعلى ذلك فإذا برع أحد المتعاملين في السوق في نشاط معين فعليه أن يلزم هذا النشاط أو كما يقول الفقهاء " لزوم الرزق الذي ينجح فيه التاجر " لأن هذا يتفق ومقاصد الشرع.

2- النهي عن الشروط في غير مقتضى العقد:

1 - سورة النساء، آية 05.

2 - سورة النساء، آية 58.

3 - د عبد العزيز قاسم محارب، تنظيم الأسواق في الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 24.

4 - حلال جوية عيده القصاص، محددات الأثمان في السوق الرأسمالي والإسلامي، " دراسة مقارنة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2006،

ص 47-48.

نهى الإسلام عن إدخال شروط في البيع ليست في مقتضى العقد، وذلك لأن من شأن هذه الشروط إعاقة تنفيذ العقد بل إعاقة المعاملات في السوق. فقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا يحل سلف أو بيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك » أخرجه أبو داود والترمذي. والشرطان هنا هما شرطان صحيحان ليسا من مقتضى العقد. وأما إن كان الشرط في مصلحة العقد كاشتراط صفة معينة في الثمن أو المبيع صح ذلك فالمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، وكذلك لو اشترط شرطاً واحداً في غير مقتضى العقد. كذلك لو اشترط عقد آخر مع عقد البيع وذلك كاشتراط عقد القرض مع عقد البيع. فاشتراط عقد القرض يبطل البيع. [وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يحل سلف ولا بيع"]، فهذه الشروط تؤدي إلى التنازع في الثمن وعدم استقراره وبالتالي تؤدي إلى إعاقة التبادل. فإن كانت الشروط في مقتضى العقد، كاشتراط التسليم أو الرهن لحين سداد الثمن، فلا يبطل العقد.

3- النهي عند التدخل لإفساد الصفقة:

ينهي الإسلام عن التدخل لإفساد الصفقة في بيوع المساومة وذلك إذا لم يكن الثمن قد استقر بعد بين البائع والمشتري، حيث أن التدخل بعد استقرار الثمن يعد من قبيل السوم على السوم وسبب ذلك أن هذا التدخل يتسبب فيه إفساد البيع والحيلولة دون انعقاده أو استقرار الثمن، ولا يخفي ما يترتب على ذلك من المشاحنات والأحقاد بين التجار والمستهلكين وبما يولد نوعاً من الطرق غير الشريفة للتنافس في السوق، وهذا النهي يقوم على أساس القاعدة الشرعية « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ».

4- النهي عن استغلال النفوذ في السوق:

حيث يتمتع على الحكام أو الموظفين العموميين قبول الهدايا والرشاوى لأن في ذلك إمكانية لإسناد المشروعات أو الأنشطة الإنتاجية العامة والتي يطلق عليها "العطاءات والمناقصات" إلى غير ذوي الكفاءة أو إمكانية إعفاء بعض المشروعات أو الأفراد من كل أو بعض الضرائب أو الرسوم وبما يخل بالتكافؤ وحرية المنافسة.

5- النهي عن المماطلة في سداد الديون التجارية:

نهى الإسلام عن المماثلة في سداد الديون للقادر على السداد، وذلك لأنه يؤدي إلى سرعة دوران رأس المال. هذا وإن كان الإسلام يحض على سداد الديون والوفاء بها، إلا أنه من ناحية أخرى لم يجعل ذلك سيفاً مسلطاً على رقبة المنتج أو التاجر الذي تعثر أو أوشك على الإفلاس، وإنما حث الدائن على أنضاره حتى يقبل عثرته.

6- منع الإحتكار:1

الإحتكار هو السيطرة على عرض أو طلب سلعة معينة بقصد تعظيم الربح لأقصى حد ممكن، فهو إفساد لقانون العرض والطلب، لذلك حرم الإسلام الإحتكار لأنه قيد على حرية التجارة وحجب لتداول السلع في الأسواق وإضرار بالمستهلكين وهبوط بمستوى معيشة ذوي الدخل المحدود نتيجة ارتفاع أسعار السلع وقد وردت الأحاديث الشريفة تحرم الإحتكار: « من احتكر فهو خاطئ »، رواه مسلم. « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة » رواه أحمد عن معقل بن يسار، « من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله ورسوله » رواه أحمد عن أبي هريرة، « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس » رواه ابن ماجه.

قال ابن تيمية في الحسبة «المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم، ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظلم للخلق المشتريين، ولهذا كان لولي الأم أن يكره الناس على بيع مع عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه».

7- منع بيوع الغرر:2

الغرر في البيع يكون بأمور منها جهل الثمن وبيع مالا يقدر البائع على تسليمه، وكل بيع مشكوك في حصول أحد عرضيه أو في حصول المقصود من البيع. قال أبو حنيفة بيع الغرر كله فاسد والغرر هو الخطر. كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبع ما ليس عندك » فلا يجوز مثلا بيع سيارة معلومة وبثمن معلوم لا تملكها ثم بعد

1 - عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص 25.

2 - نفس المرجع السابق، ص 29.

الإتفاق مع المشتري تشتريها باسمه وهو ما يحصل الآن في أسواق المال في البورصات العالمية.

ثانياً: محددات وآلية نظام الأثمان في السوق الإسلامي.

1- الثمن العادل في الإسلام:

يعد النشاط إقتصادياً إذ توافر فيه شرطان: الأول هو شرط القدرة، والثاني هو شرط المنفعة ويضيف الإسلام شرطاً ثالثاً وهو شرط أن لا يكون النشاط داخلًا في دائرة الحرام¹.

وتوافر صفة النشاط الإقتصادي في سلعة أو خدمة ما يعطيها خاصية القيمة ومن ثم خاصية الثمن وقيمة الشيء هي ما يساويه بين الناس.

أما الثمن فهو تعبير عن القيمة التي تعد في ذاتها ثمناً معيارياً، أما العلاقة بين الثمن والقيمة فتتجلى في أن الأثمان النسبية تعكس قيماً نسبية وبالتالي تتحول الدخول الإسمية أو تنعكس في صورة دخول حقيقية.

والثمن في الإسلام إنما يعتمد على التراضي والعدل، فأما التراضي فلقوله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)².

وأما العدل فلأن الله عز وجل يأمر بالعدل في المقايضة وإعطاء الشيء قيمته الحقيقية وذلك بقوله تعالى: (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين)³ ولقوله

تعالى: (ويل للمطففين الذين إذا احتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم

يخسرون)⁴ ومقصود أصحاب هذا الرأي أن يكون الثمن مساوياً للقيمة كي يكون عادلاً،

ولذلك تحدث شيخ الإسلام "ابن تيمية" عن " ثمن المثل " الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، حيث يرى أنه إذا كان سبب ارتفاع أو انخفاض الثمن هو سبب طبيعي يرجح

1 - حسن عمر بالخير، الثمن العادل في الإسلام، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سنة 1400 هـ، سنة 1880، ص 152.

2 - سورة النساء آية 29.

3 - سورة الشعراء، آية 83.

4 - سورة المطففين، آية 2-3.

إلى قوى السوق فهذا لا يبرر بل لا يسمح بتدخل الدولة، أما إذا كان سبب هذا الإرتفاع أو الإنخفاض غير طبيعي يرجح إلى ظلم الناس أو الممارسات السيئة فهذا مما يبرر تدخل الدولة على أساس أن ذلك إنما يمثل إعاقة لآلية السوق وتكون ثمن المثل.

2- محددات الثمن العادل في الإسلام:

❖ محددات الثمن من خلال العرض:

الثمن العادل في الإسلام هو الثمن التوازني الرضائي الناتج عن تلاقي العرض والطلب في سوق منافسة حرة صافية من كل شائبة تعوق آلية السوق، وسوف نبحت في محددات هذا الثمن وذلك عن طريق دراسة تكلفة الإنتاج في الإسلام وذلك من خلال دراسة عناصر الإنتاج وأثمانها ثم طبيعة ومعدل الربح في السوق الإسلامي وذلك حتى نصل إلى ما يسمى " ثمن الإنتاج " ثم انطلاقاً من هذا الثمن نبحت في " ثمن السوق " والذي يتكون من خلال إدخال جانب الطلب في المعادلة حتى نصل إلى الثمن العادل في الإسلام.

أ- التحليل من خلال ثمن الإنتاج:

ثمن الإنتاج يتكون من: ثمن التكلفة + الربح.

1- **ثمن التكلفة:** لكي يتكون الثمن من خلال آلية السوق لابد أن نبحت في تكلفة السلعة عن طريق البحث في عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. وهي ذاتها الموجودة في السوق الرأسمالي وهو رأس المال والعمل والأرض والتنظيم، وأثمان هذه العناصر بالطبع تدخل في تكوين ثمن التكلفة وذلك كما يلي:

✓ **رأس المال:** بما أن السوق الإسلامي لا يتعامل بأسعار الفائدة فإن تكوين رأس المال يكون كالتالي، إلغاء سعر الفائدة يؤدي إلى توسع إنتاجي فزيادة في العرض السلعي فارتفاع في صافي الأرباح ومن ثم ارتفاع الطلب على رأس المال (بدون أن يترتب ذلك في إرتفاع سعر الفائدة لعدم وجودها أصلاً وبذلك لن يحدث انكماش) ثم انخفاض في الأسعار مع تنشيط الطلب على الاستهلاك ومن ثم الطلب على الاستثمار من خلال الزكاة والمشاركة في الربح في عمليات المضاربة ومن ثم سيحدث تعادل بين الاستهلاك والإدخار والاستثمار مما يؤدي إلى توازن الإقتصاد. ورأس المال في الإسلام

يقوم على المشاركة حيث يشترك مباشرة في العملية الإنتاجية ويحصل على نصيب من الربح كما يشارك في الخسارة.

✓ **عنصر العمل:** اعتبر الإسلام أن العمل أساس القيمة، وبذلك قد سبق " آدم سميث" و "ريكاردو" في نظرية العمل في القيمة، حيث يقول العلامة "ابن خلدون"، قد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية.

✓ **الأرض:** الربح هو فائض يحصل عليه مالك الأرض الأكثر خصوبة، وهذا الفائض يحصل عليه المالك لا لشيء إلا أنه يملك الأرض، وهذا الفائض مع الندرة المتصاعدة في عرض السلع الغذائية يؤديان إلى ارتفاع مستمر في أسعار هذه السلع مما يرفع من تكلفة معيشة العمال وبالتالي مستوى الأجور الحقيقية الذي يحافظ على بقائهم أحياء (حد الكفاف) ولذا فإن الأجر الحقيقي للعامل يظل في انخفاض مستمر كلما ارتفعت أسعار السلع الغذائية (والتي تمثل الأجر الحقيقي للعامل) ولذلك فإن الربح يساهم في إيجاد التضخم باستمرار وكذلك في تفاوت الثروات، ولذا فقد عالج الإسلام هذا الربح بعدة وسائل منها:

- فرض الزكاة على ناتج الأرض.

- إحياء الأرض الموات.

- تفضيل نظام المشاركة في الأرض بنظامي المزارعة والمساقاة.

✓ **التنظيم (الربح):** الربح هو هدف العملية الإنتاجية، ويتحدد الربح في السوق الإسلامي بأربع محددات هي: المخاطرة، الابتكار، التنظيم والتقليب.

■ **المخاطرة:** إن قبول المخاطرة وتقبلها هو جزء من سلوك المستثمر المسلم، ومن ثم فإن الوزن النسبي الذي سيعطي لعناصر المخاطرة في تقدير التكلفة سيكون أقل في السوق الإسلامي منه في السوق الرأسمالي، هذا لأن الفرد المسلم ينشأ على أساس الصمود أمام المخاطر في جميع المواقف ومن ذلك مخاطر السعي وراء الرزق.

■ **الإبتكار والفن الإنتاجي:** يحث الإسلام المنظم على الإبتكار وإيجاد الفنون الإنتاجية الحديثة التي تمكنه من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وهذا مما يزيد من فرص الربح.

■ **إرتباط التنظيم بمعدل الربح:** المنظم في الإسلام يسعى لإيجاد أفضل توليفة لعناصر الإنتاج وذلك لأنه كلما وصل إلى التوليفة المثلى كلما توقع نصيباً أكبر من الربح ذلك أن المنظمين في الشركات المساهمة في السوق الرأسمالي فقدوا هذا الحافز بعد انفصال الإدارة عن الملكية، أما في الإسلام فإن المنظم يعد جزءاً "مندمجاً" في المنظمة والتي فيها يصبح الربح العادي هو الرابط الذي يربط بين جميع عناصر الإنتاج.

■ **التقليب " سرعة دوران رأس المال "**: ذلك أن المستثمر أو المنظم المسلم لا يرفض ربحاً قط وإن قل، فالأرباح وإن كانت تتحقق بارتفاع الأسعار في العادة إلا أنها تتحقق بشكل أكبر بانخفاض الثمن مع اتساع حجم الإنتاج أو المبيعات.

❖ محددات الثمن من خلال الطلب:

الطلب في السوق الإسلامي ينقسم إلى طلب وظيفي وهو ذلك الجزء من الطلب الذي يرجع إلى الخصائص المجسدة في السلعة ذاتها، وطلب غير وظيفي وهو ذلك الجزء من الطلب الذي يرجع إلى عوامل خارجة عن خصائص السلعة ذاتها. المستهلك المسلم لا يتأثر بكثرة المعروض من السلعة أو المطلوب منها وإلا عدّ شخص غير رشيد، وقد جسد " ابن تيمية " الرشادة في السوق الإسلامي بقوله أن الرغبة تشتد وتضعف تبعاً لقلّة ما لدى المرء من السلعة أو كثرته (يقص الحاجة) وهو هنا يعبر عن القانون السيكولوجي الذي يحرك سلوك المستهلك.

ومن أهم سمات السوق الإسلامي أيضاً الوسطية في الإنفاق على سلع الإستهلاك حيث أن التوسط أحد خصائص الأمة الإسلامية وسماتها في جميع نواحي الحياة فلا إسراف ولا تبذير.

رفع المرونة الدخلية والتبادلية للطلب على السلع الضرورية حيث الطلب على السلع الخبيثة (كالخمور والمخدرات ولحم الخنزير...) = الصفر، وبالتالي فإن الجزء من

الدخل الذي كان ينفق على هذه السلع أصبح يوجه للإنفاق على السلع الضرورية ، وهذا ما يزيد في المرونة الدخلية لهذه السلع الأخيرة.

أما بالنسبة للمرونة التبادلية فإن الإسلام يحض على توفير البدائل للسلع عند وجود فائض طلب.

الجهاز الإنتاجي في السوق الإسلامي هو جهاز مرن وكامل التشغيل بالنسبة للسلع الضرورية وذلك كما يلي:

- 1- إرتفاع معدل الطلب على هذه السلع على مستوى المجتمع.
- 2- إنخفاض درجة المخاطرة في إنتاج هذه السلع نظرا للثبات النسبي للطلب عليها وقلة تقلباته.
- 3- دور الإنفاق العام في رفع الميل الحدي للإستهلاك من خلال المرتبات والعطايا التي يحصل عليها العمال.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية (النظام المصرفي البنكي في الإسلام).

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع وأصقاع العالم منتشرة في معظم دولها ومقدمة بذلك فكرا إقتصاديا ذات طبيعة خاصة. وقد أصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وإلى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يستدعي منا التعرف على مفهومها والإحاطة بخصائصها وهو ما سيتم العرض له¹.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية.

البنوك الإسلامية عرفت إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية² في الفقرة الأولى من المادة الخامسة كالتالي: لا يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظمها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا».

1 - د. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995، ص 17.

2 - أنشئ الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 حيث تم التوقيع على مشروع إتفاقية تأسيسه بمقر البنوك الإسلامي للتنمية بجدة بالمملكة العربية السعودية.

لكن هذا التعريف لا يعتبر الوحيد المقدم للبنوك الإسلامية، ويمكن تعريفها أيضا: " البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية إجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تصنع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، وإجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الإدخار، ومعاونتهم في تنمية أموالهم، مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا على الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية»¹.

ثانيا: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

1- خصائص البنوك الإسلامية.

لقد عد الباحثون مجموعة من الخصائص تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك هذه الخصائص سنتناولها من خلال العناصر الآتية:²

أ- إستبعاد التعامل بالفائدة، إن أول صفة تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك أنه لا يتعامل بالفائدة أخذا وعتاء، وهذه نتيجة طبيعية التقنيات التمويلية التي يطبقها من جهة، والقاعدة الشرعية التي بني على أساسها البنك الإسلامي من جهة ثانية، والتي تحرم قطعيا هذه الفوائد التي اعتادت البنوك التقليدية التعامل بها أخذا وعتاء، وبالإضافة إلى ذلك فالبنك الإسلامي بهذه الخاصية ينسجم مع غير من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملًا.

ب- الإلتزام بالحلال والحرام: إن أهم ما يتعين على البنك الإسلامي، هو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله ومعاملاته، ومن غير ذلك فلا يوجد لبنك

1 - أ. مسدور فارس، التمويل الإسلامي "من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 80.

2 - فارس مسدور، المرجع السابق، ص 96.

إسلامي دون مقاومات وسبب لوجوده، ومن أهم هذه القواعد الإلتزام في معاملاته بالحلال والإبتعاد عن المجالات المحرمة والمشكوك فيها، ذلك أنه يستمد مشروعيته من الفكر الإسلامي الذي يجسده، ويضخ نشاطه لضوابط النشاط في الإقتصاد الإسلامي.

ج- المزوجة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية: البنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية فقط، بل إنه يعد التنمية الإجتماعية أساسا لا توتي التنمية الإقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين، ويعمل لصالح الجميع، فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الإستثمارية، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الإقتصادية التابعة له.

د- التقليل من الإكتناز: الحقائق الواقعة تذكر أن كثير من المسلمين يمتنعون عن إيداع أموالهم لدى المؤسسات المصرفية التقليدية، مما يجعلهم يكتنزون أموالهم حسب طرقهم الخاصة، وبالتالي تعتبر هذه الأموال الهامة - من حيث الحجم - عاطلة ولا تؤدي دورها التنموي من خلال تمويل المشاريع المختلفة، لذلك فإن البنك الإسلامي من خلال خاصيته الأولى الأساسية جعل هذه الأموال تخرج من دائرة اللانشاط إلى دائرة النشاط التمويلي.

هـ- إحصاء نظام الزكاة:

البنوك الإسلامية تعمل على تنشيط هذه الأداة المالية، عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة لديها، وتشجيع المودعين والمستثمرين على دفع الزكاة الواجبة عليهم.

2- أهداف البنوك الإسلامية:

إن الخصائص التي ذكرناها سابقا تعتبر عناصر تساعد البنوك الإسلامية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: ¹

- التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي:

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 29-30.

تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية إجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعدل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالإهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمو ليتحقق لتلك المجتمعات أمنها الإقتصادي وخروجها من سجن التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الإقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية ويشكل حافزا قويا لإطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية، وتفجر روح الإبتكار والإبداع، من خلال نمط متميز يحقق التقدم، والعدالة، والإستقرار.

- تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية:

ويتم ذلك من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الإستثمارات لعناصر الربط الإقتصادي لهذه الدول، مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والبحري والجوي، ووسائل الإتصال المختلفة.

- تصحيح الإختلالات الإقتصادية:

وهي تلك الإختلالات الموروثة في النظم الإقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدي، وإيجاد التوازن الإقتصادي والإجتماعي القائم على سياسات التوظيف الإئتماني والإستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية.

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي:

الذي من شأنه أن يطور ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الإقتصادية، والتقدم الإجتماعي للدول والشعوب الإسلامية، وسبيلها للإنتعاق من جملة المشاكل والأزمات المالية والإقتصادية والإجتماعية التي باتت تعاني منها.

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

التعليقات	الوصف	التنوع
الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الإسلامي	أساليب تقاسم الربح والخسارة	١- أساليب تقاسم الربح والخسارة
ينبغي توفر ثلاثة شروط : ١ - لا ينبغي أن يخفص المصرف المخاطرة الائتمانية عن طريق طلب ضمانات احتياطية لهذا الغرض : فهو يتحمل بالكامل ويمقرده المخاطرة المالية. ويجوز طلب ضمانات احتياطية للعمل على الحد من المخاطر الأخلاقية، أي لمنع القاول من الفرار. ٢ - لا بد من تحديد معدل اقتسام الربح على نحو صارم كنسبة مئوية وليس ك مبلغ. ٣ - يتمتع منفذ المشروع بالحرية المطلقة في إدارة الأعمال . ومن حق المصرف أن يتلقى من منفذ المشروع رأس المال في نهاية الفترة المنصوص عليها في العقد، طالما كان هناك ربح [أو لم تقع خسارة]. وإذا انضح من دفاتر المشروع وجود خسارة، فإن ذلك لا يعتبر بمثابة تخلف عن الدفع من قبل منفذ المشروع، باستثناء حالات الإهمال أو سوء الإدارة.	المضاربة	
يجوز للمصرف ممارسة حقوق التصويت المقابلة لخصته في رأس المال المساهم في الشركة . ويجوز لمنليه أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة. وتساهم جميع الأطراف بنسب متفاوتة، ولها الحق في المشاركة في إدارة المشروع .	عقد مالي استثماري يوفر المصرف بالكامل رأس المال المطلوب لتمويل مشروع ما، بينما تقع مسؤولية الخيرة والعمل على منفذ المشروع. ويتم تقاسم الأرباح (أو الخسائر) التي يدرکہا المشروع بين المصرف ومنفذ المشروع وفقاً لنسبة محددة. ويتحمل المصرف وحده الخسائر المالية. وتقتصر مسؤولية منفذ المشروع على ما يكرسه من وقت وجهود. غير أنه في حالة ثبوت إهمال أو سوء إدارة منفذ المشروع، يجوز تحميله مسؤولية الخسائر المالية المتكبدة . ويستخدم هذا الأسلوب عادة في المشاريع الاستثمارية التي تستغرق مدتها فترة قصيرة وفي التجارة والمبادلات التجارية. ويؤثر، على حد سواء، على جانبي الأصول والخصوم في موازنات المصارف . فمن ناحية الخصوم، يعرف العقد بين المصرف والمودعين على أساس أنه عقد "مضاربة غير مقيدة" لأن المودعين يوافقون على استخدام المصرف لأموالهم، حسب تقديره، لتمويل قائمة مفتوحة من الاستثمارات الخيرية، ويتوقعون أن يتقاسموا مع المصرف بحمل الأرباح التي حققتها أعمال المصرف . وبالنسبة لجانبي الأصول، يعرف العقد المبرم بين المصرف ومنفذ المشروع على أساس أنه عقد "مضاربة مقيدة"، لأن المصرف يوافق على تمويل مشروع بعينه بنفذه (منظف /رجال أعمال) وعلى تقاسم ما يحققه من أرباح وفقاً لنسبة محددة معينة.	المشاركة
المضاربة	المقابل التنفيذي لعقد المضاربة في الزراعة . ويجري اقتسام المحصول بين المصرف ومنفذ العقد . ويجوز أن يقوم المصرف بتوفير الأموال أو الأرض .	المزارعة
المشاركة	المقابل التنفيذي لعقد المشاركة في إدارة الساتين. ويتم اقتسام المحصول بين الشركاء على أساس مساهمة كل منهم .	المسافة
يجوز للمصارف ممارسة حقوق التصويت المقابلة لخصتها في رأس المال المساهم للشركة . ويجوز لمنليها أن يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة .	نفس المفهوم السائد في النظام المصرفي التقليدي . ولا يجوز للمصرف أن يستثمر في إنتاج السلع والخدمات التي تتنافى مع القيم الإسلامية، كالقمار مثلاً.	الاستثمار المباشر

<p>على عكس العقود القائمة على أساس مبدأ تقاسم الربح والخسارة. وتقتزن المعاملات القائمة على المراجعة والإجارة والإجارة مع الاقتناء، تقتزن بعائد ثابت ومحدد سلفاً فضلاً عن اقتزائها بضمانات احتياطية .</p> <p>وفي الواقع، تضيق المصارف نسبة مئوية معينة لسعر الشراء و/ أو تكاليف إضافية ترتبط بهذه المعاملات كهامش ربح، وتستخدم الأصول المشتراة كضمان وعلاوة على ذلك، يجوز للمصارف أن تطلب من العملاء تقديم ضمانات احتياطية.</p> <p>ويمكن اعتبار هذه الأدوات أكثر ارتباطاً بالرغبة في تفادي المخاطرة، وهي لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المستخدمة في النظام المصرفي التقليدي، اللهم إلا فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة وبعض الجوانب الفنية القانونية .</p> <p>ويعتبر هذا الأسلوب متوافقاً مع المبادئ الإسلامية لأن المقصود أن يكون سعر العائد مرتبطاً بكل المعاملة وليس بالبعد الزمني . ومع ذلك، يدعو بعض علماء المسلمين</p>	<p>مبيعات الدفع المؤجل</p> <p>يجوز للبائع أن يبيع منتجاً ما على أساس الدفع المؤجل على أقساط أو في شكل مبلغ واحد إجمالي. ويجري الاتفاق على ثمن المنتج بين المشتري والبائع في وقت البيع، ولا يجوز تحميل أية أعباء مالية إضافية نظير تأجيل الدفع .</p>	<p>البيع المؤجل</p>
	<p>الشراء مع التسليم المؤجل</p> <p>شراء مع تأجيل الاستلام، يؤدي فيه المشتري كامل الثمن المتفق عليه للبائع الذي يعد بتسليمه في موعد مستقبلي . ولا تطبق هذه الصيغة إلا على السلع التي يمكن تحديد أوصافها وكميتها بدقة عند العقد، وعادة ما تكون سلعا زراعية أو مصنوعة.</p>	<p>بيع السلم (أو السلف)</p>
	<p>الإجارة و "الإجارة والاقتناء"</p> <p>يؤجر طرف ما أصلاً معينا في مقابل مبلغ معين ولفترة زمنية معينة. وفي حالة الإجارة والاقتناء، يشتمل كل قسط من المدفوعات على نسبة معينة تعيد في حساب الشراء ونقل ملكية الأصل في النهاية .</p>	<p>الإجارة و"الإجارة والاقتناء"</p>
	<p>هامش الربح</p> <p>يخطر البائع المشتري بكلفة اقتنائه أو إنتاجه منتجاً معيناً، وبعد ذلك يجري التفاوض على هامش ربح (مراجعة) بين البائع والمشتري. وعادة ما يتم دفع الكلفة الكاملة على دفعات .</p>	<p>المراجعة</p>
	<p>رسوم الخدمة</p> <p>يتعهد طرف بأن يدفع لأخر مبلغاً محدداً كرسوم لتأدية خدمة معينة وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين . وعادة ما يطبق هذا الأسلوب على معاملات من نوع الاستشارات والخدمات الفنية، وتوظيف الأموال، والخدمات الائتمانية .</p>	<p>الجمالة</p>

جدول (1-2): أساليب التمويل الإسلامي

المصدر: لوقا اريكو، مترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م13، (2001-1421)، ص ص 33، 34

المطلب الثالث: النظام المالي في الإسلام.

يرتبط النظام المالي بالفلسفة الاقتصادية إلى حد كبير إذ أن النظام المالي يوضح حدود ومجال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالدولة الحارس التي تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية تتبنى نظاما ماليا محايدا هدفه فقط توفير التمويل اللازم للنفقات السيادية للدولة. أما الفلسفة التدخلية فإنها تجعل من المالية العامة أداة لتحقيق أهداف معينة وهنا يبرز مفهوم المالية الوظيفية.

وفيما يلي نستعرض أبرز مصادر الإيرادات والنفقات العامة في الدولة الإسلامية¹:

أولاً: إيرادات الدولة الإسلامية.

تتحدد أهم إيرادات الدولة الإسلامية (إيرادات بين مال المسلمين) من عدة منابع

هي:

1- الخراج: والخراج فريضة مالية عينية أو نقدية تدفع عن الأراضي الزراعية المفتوحة والتي ظلت بأيدي عمالها.

2- الجزية: الجزية فريضة أقرها الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز، إذ قال

جل جلاله: (**قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا**

يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم خاضعون)².

ويتبين من الآية أن الجزية فريضة تفرض على الرؤوس من غير المسلمين من

أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وتسقط بالدخول إلى الإسلام.

1 - عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سابق، ص 293.

2 - سورة التوبة، الآية 29.

3- الفياء والغنيمية: الفياء هو كل مال يؤول إلى المسلمين من المشركين، عفوا (من غير قتال) فيكون كله لبيت المال: قال تعالى: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأحنباء منكم)¹.

أما الغنيمية فهي المال الذي يقع من الأعداء بالقتال، أو المال الذي ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر، وفي ذلك يقول الله تعالى: (واعلموا أن ما غنتم من شيء، فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل...)².

4- العشور: هي نوع من الضرائب التي تأخذ على أموال أهل الحرب وأهل الذمة الذين يملكون على ديار الإسلام، وتؤخذ أيضا على عروض تجارتهم، وعلى الأموال والتجارة التي تدخل دار السلام أو تخرج منها، وهي تقابل اليوم الضرائب الجمركية.

5- إيرادات الدولة من الأملاك والمشروعات العامة: وتمثل الثروات المعدنية أحد أبرز إيرادات الكثير من الدول التي حباها الله تعالى بالخامات ومصادر الطاقة.

6- أرباح الإصدار النقدي الجديد: فبعد أن تحولت الدول إلى النظام الورقي صارت قيمة النقود المصدرة تفتقر كثيرا عن تكلفة إصدارها ولأجل ذلك فإن هناك ربحا تجنيه الدول من عملية الإصدار.

ثانيا: نفقات الدولة الإسلامية³.

إن الهدف من إقامة الدولة بالنفقات العامة، هو إشباع الحاجات العامة، ويمكن أن تكون هذه النفقات بشكل نقدي أو عيني، وذلك لأن الإيرادات نفسها قد تكون عينية وهذا هو الغالب، وهي صفة إيجابية لأنها تحافظ على القوة الشرائية أو القيمة الحقيقية لهذه الإيرادات في حالات التضخم.

1 - سورة الحشر، الآية 07.

2 - سورة الأنفال، الآية، 41.

3 - د. رضا صاحب أبوحماد، مرجع سابق، ص 267.

ويمكن تقسيم نفقات الدولة الإسلامية إلى الآتي:

- 1- العطاء: يعد العطاء من أهم أوجه الإنفاق في الدولة الإسلامية، وهو عبارة عن مبلغ من المال نقداً أو عينا يعطى سنويا للمسلمين لسد حاجاتهم الضرورية.
- 2- الأرزاق: تنفق المصادر من الأرزاق مكملة للعطاء، والرزق هو ما يعطى للمقاتل وعياله من المواد العينية شهريا، إضافة إلى عطائه السنوي.
- 3- توزيع الزكاة: تصرف الزكاة في الوجوه الثمانية، التي حددتها آية الزكاة وهي الفقراء، المساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل.
- 4- النفقات على منشآت الدولة العامة: ويقصد بها بناء المدن وبناء المساجد وشق الأنهار وإقامة القناطر والجسور وبناء التحصينات.
- 5- نفقات التعليم: أكد القرآن الكريم والسنة المطهرة، على التعليم والحث عليه، فهناك آيات وأحاديث كثيرة تدعو إلى التعلم والتفقه في الدين وقراءة القرآن الكريم والتدبر في معانيه، لذلك فإن الإسلام خصص جزءاً من بيت المال لبناء المدارس ودور العلم ونسخ المخصوصات الدينية والتعليمية وغيرها من المستلزمات الضرورية لنشر العلم بين المسلمين.
- 6- خدمات البلدية والرعاية الاجتماعية: اهتمت الدولة الإسلامية بالخدمات التي يحتاجها الناس يومياً لراحتهم، ومنها بناء الخانات للمسلمين، والاهتمام بنظافة المدن، وصرف الرواتب والمكافآت.
- 7- نفقات الأمن الداخلي: وهي النفقات التي تصرفها الدولة الإسلامية من بيت مالها، والإجراءات لتوطيد الأمن والنظام والاستقرار الداخلي ومكافحة أعمال الشغب.
- 8- النفقات العسكرية: وهي تعني ما تنفقه الدولة من إيراداتها على إعداد الجيش وتجهيزه بالأسلحة والأعتدة والمعدات.
- 9- نفقات النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية: لعب بيت المال دوراً كبيراً في إنعاش النشاطات الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى

المزارعين والصناعيين والتجار، كلما اقتضى الأمر ذلك، فقد كانت تقدم لهم السلف الميسرة، وتخفف عنهم الضرائب والرسوم.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي.

تتمثل السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي في: « الإجراءات العملية التي تباشرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم»

وتظهر أهمية السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي، ابتداءً لضمان انتظام حركة النشاط الاقتصادي مع أهداف ومقاصد الدولة، وتزداد عند حدوث الإختلال، حيث يتعين على الدولة أن تضع السياسات التي تعالج هذا الإختلال وتعيد الأمور إلى وضعها الأمثل.

ويعني هذا المبحث بدراسة أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لتحقيق أهدافها، وهما السياسة المالية والسياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

قبل التطرق إلى موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي يجدر بنا الإشارة أولاً إلى مفهوم النقود ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: مفهوم النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

يقصد بالنقد في الاقتصاد الإسلامي الإنتمان وهو يختلف عن العروض¹، وجاء ذكر النقود المتداولة في صدر الإسلام في القرآن الكريم في قول الله تعالى: **(والذين**

يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرمهم بعذاب أليم)² وحدد الرسول

صلى الله عليه وسلم نصاب الزكاة بالذهب والفضة فقال: "إن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم فإذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم" فقد أقر

1 - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 43.

2 - سورة التوبة، آية 34.

الرسول صلى الله عليه وسلم التعامل بالنقود الذهبية والفضية التي كانت متداولة في جزيرة العرب، وهي الدينار والدرهم¹.

ويقول حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي في تعريف النقود: «خلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين، ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما...»².
ويقول ابن رشد: «النقود مقصود منها المعاملة أولاً في جميع الأشياء، لإنتفاع، والعروض مقصود منها الإنتفاع أولاً، لا المعاملة»³.

أما فيما يخص وظائف النقود فقد أشار إليها العلامة ابن خلدون (1332-1406م) في مقدمته، حيث قال: إن الله خلق الحجرين المعدنيين الذهب والفضة، قيمة لكل ممول (أي مقياس للأثمان أو القيم)، وهي الذخيرة (أي أداة للإدخار أو مخزون للقيم)، والفنية (أي وسيلة للتبادل)⁴.

ومما سبق يتضح أن الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي، لا تختلف عنها في الفكر الاقتصادي الوصفي، ماعدا مضمون الوظيفة "مخزن للقيمة" والذي عرف معارضة من بعض العلماء المسلمين حيث تكون هذه الوظيفة محرمة ومرفوضة في حالتين هما:

- 1- إذا كان المراد من اعتبار النقود مخزناً للقيمة، أنها أداة للإكتناز، لأن إكتناز الأموال محرّم شرعاً.
- 2- إذا كان المقصود منها، أنها مشبعة لحاجة خاصة إشباعاً مباشراً، بحيث يطلبها الفرد ويتمسك بها لذاتها لإنفاقها واستخدامها في الحصول على السلع والخدمات، بل لاستخدامها في تحقيق التجارة والربح.

1 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوصفي "دراسة مقارنة"، دار الخلدوني الجزائري، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م، ص 55.

2 - متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد، مدخل عام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، 1421هـ، ص 85.

3 - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 44.

4 - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة جديدة، 2004، ص 399.

ثانياً: مفهوم السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي.

هي مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي ترنو إليها الحكومة¹.

هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الإقتصادية، وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية.

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد، وتهدف الدولة من ذلك إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها تحقيق الإستقرار الإقتصادي للمجتمع، والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود.

وقد يبدو من هذه التعاريف، أن مفهوم السياسة النقدية لا يختلف عنه في الإقتصاد الرأسمالي، ولكن التفرقة تكمن في أن السياسة في الإقتصاد الرأسمالي إنما تستمد إجراءاتها وتدبيرها من أصول ومبادئ المذهب الرأسمالي وأن السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي تستمد إجراءاتها من أصول مبادئ المذهب الإسلامي، مما يعني وجود إختلاف في نوعية الإجراءات المتخذة في كلا النظامين.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي.

توظف السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي مجموعة من الأدوات، الكمية والكيفية وأخرى مساعدة والتي تعتبر معاونة للأدوات الأخرى، نتناولها في النقاط التالية:

1- أدوات كمية وكيفية محايدة:

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 47.

تهدف الأدوات الكمية في التأثير في حجم الكتلة النقدية المتداولة بصفة عامة في المجتمع تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة¹. أما الأدوات الكيفية فغرضها التأثير على كيفية استخدام الموارد التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، وتهدف إلى توجيه الائتمان لأوجه الإستعمال المرغوب فيها².

أ- الأدوات الكمية المحايدة: وتشمل الإحتياطي النقدي، نسبة السيولة، الحد الأعلى لإجمالي التمويل.

❖ الإحتياطي النقدي الجزئي والكامل:

من أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الوصفي، عملية تعديل نسبة الإحتياطي النقدي زيادة أو نقصان، حسب الحالة الاقتصادية السائدة، أما في الإقتصاد الإسلامي، عدد من الإقتصاديين بتطوير نماذج العمل المصرفي الإسلامي، نتج عنها نموذجين متكاملين هما:

النموذج الأول: يعتمد بالمضاربة المزدوجة، حيث يتعاقد المودعون مع المصرف لاقتسام ما يتحقق من أرباح أعماله، ويقوم المصرف بدوره بالتعاقد مع طرف ثالث "المنظم" ويكون مستعداً لاقتسام الربح مع المصرف وفق نسبة معينة، وتخلط أرباح البنك من مختلف أنشطته ثم تقسم بينه وبين المودعين وحملة الأسهم وفقاً للعقود. وفقاً لهذا النموذج يحق للمصرف قبول ودائع تحت الطلب دون فوائد على المودعين، بل قد يطلب المصرف من أصحاب هذه الودائع دفع بعض التكاليف الإدارية، وبالرغم من أن هذا النموذج يفترض أن يكون المصرف مستعداً لصرف أي مبلغ من الودائع الجارية، إلا أن هذا النموذج لا يلزم المصارف بالإحتفاظ باحتياطي قانوني محدد، بل يشترط احتفاظ المصرف بقدر قليل من هذه الإحتياطيات ليحول دون نسيبها تحت أي ظرف، ويفترض النموذج التزام المصرف بتقديم قروض حسنة لأجل قصيرة في حدود جزء من إجمالي الودائع الجارية.

1 - جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 240.

2 - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 51.

النموذج الثاني: يقسم جانب الخصوم في ميزانية المصرف إلى نافذتين: إحداهما خاصة بالودائع الجارية، والأخرى بالودائع الإستثمارية، ويرجح إختيار النافذة إلى المودع، وهذا النموذج يطالب المصارف بالمحافظة على إحتياطي قانوني نسبته 100% مقابل الودائع الجارية لأنها أمانات تخص المودعين يجب أن تغطي بإحتياطي نسبته 100% وليس هناك الحق للبنك في استغلالها لاشتقاق ودائع اعتمادا على الإحتياطي الجزئي، ولا يطالب المصرف بالإحتفاظ بأي إحتياطي للودائع الإستثمارية، وهذه الأخيرة تودع مع علم المودعين أنها ستستثمر في مشاريع تنطوي على بعض المخاطر لذلك فليس هناك ما يبرر منحهم ضمانا لقيمة الودائع أو الأرباح المتوقعة.

❖ تعديل نسبة السيولة:

تلتزم المصارف بالإحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في شكل نقد سائل، سواء كانت أموالا نقدية في الصندوق أو أموالا نقدية في طور التحصيل، أو الأرصدة تحت الطلب المودعة لدى المصارف الأخرى، وكذا الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي وتتحدد هذه النسبة عادة بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها: درجة تطور العادات المصرفية، وزيادة التعامل عن طريق المصارف وحدود استعمال النقود السائلة في المعاملات، ووقت تحصيل الشيكات... إضافة إلى حاجة الإقتصاد الوطني والمقدرة عن طريق السلطة النقدية، ممثلة في البنك المركزي الذي يحدد النسبة القانونية التي يجب على البنوك أن تحتفظ بها في شكل نقود سائلة.

وبما أن استبعاد التعامل بالفائدة - الربا - يشكل الخاصية الأساسية والمميزة للبنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التجارية، فإنه من الممكن الحفاظ على مطلب نسبة السيولة كأداة للسياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي، ولكن مع إجراء تغيير وحيد هو أن السندات المحتفظ بها في محافظ أوراق المصارف يجب أن لا تحمل فائدة إذ بعد إلغائها يطلب من المصارف استبدال ما في حيازتها من سندات حكومية وسندات أخرى متعددة تحمل فائدة بمثل تلك الأدوات المالية التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية وتوافق عليها الحكومة لغرض تلبية مطلب السيولة.

❖ الحد الأعلى لإجمالي التمويل:

قد تضع الإدارة النقدية سقوفا إجمالية لعمليات الإقراض والاستثمار للحد من توسع البنوك التجارية في تقديم الائتمان، وجعله في المستوى المناسب في ضوء أهداف الخطة الوطنية للاستثمار، والإنتاج وميزان المدفوعات وعند توزيع هذه السقوف على البنوك التجارية يجب توجيه الإهتمام الكافي للتحقق من أن ذلك لا يضر بالمنافسة بينهما. ويمكن فرض غرامة مالية أو أي جزاء عقابي عند تجاوز هذه السقوف بحيث تتناسب مع المقدار الذي يزيد عن السقف الائتماني.

ب- الأدوات الكيفية المحايدة:

تتمثل هذه الأدوات في تحديد أنواع ونسب الإحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي، وإلزام المصارف بموانع وحدود التوظيف في قطاعات معينة.

❖ تحديد أنواع ونسب الإحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي

بإمكان المصرف المركزي إيجاد سلة من الإجراءات تصاغ ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التي يتم بواسطتها توزيع الائتمان بما يتناسب وطبيعة الوضع الاقتصادي السائد هو ربط مكونات الإحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبته المكونات غير المرغوب فيها قطاعيا أو زمانيا بغية تشجيع إتجاه الائتمان إلى الإستخدامات المطلوبة.

قد يستخدم البنك المركزي تدابير مختارة - نوعية أو كمية - لتوجيه الائتمان لتحقيق أهداف محددة في مختلف القطاعات، وطالما أن هذه التدابير لا ترتبط بالربا فيمكن للبنك المركزي الإسلامي أن يستمر في استخدامها لتنظيم وتوجيه الائتمان. ففي ظل نظام المشاركة يمكن للمصرف المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الإقتصاد الوطني، أن يضع سقوفا وضوابط مرشدة بغية توجيه الرشيد للائتمان بما يتلاءم وأهداف المجتمع، فطالما كان الائتمان المصرفي يأتي من أموال الجمهور، فيجب توزيعه بطريقة تساعد على تحقيق الرفاهية الإجتماعية العامة.

2- أدوات وأساليب التدخل المباشر المحايد:

كما يمكن للبنك المركزي عندما تعجز الأدوات الأخرى غير المباشرة عن تحقيق الأهداف المرجوة، أن يلجأ للتدخل المباشر عن طريق: الإقناع الأدبي والديني، التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة، الرقابة المباشرة وأخيراً الجزاءات (الحرمان من الإقراض وإعادة التمويل، غرامات...) ¹.

بالإضافة إلى الأدوات السابقة: قام بعض الإقتصاديين المسلمين المعاصرين بإعادة صياغة بعض أدوات السياسة النقدية في النظام الربوي، حيث تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالشكل الذي تساهم فيه في تحقيق وظائف السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، ومن بين هذه الأدوات: نسبة التشارك في الربح والخسارة كبديل لسعر إعادة الخصم، وأسهم المشاركة كبديل لعمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم وسائل السياسة الإقتصادية، وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وتكمل دورها في إيجاد التوازن الإقتصادي، من خلال التغييرات التي يمكن إجراؤها على إدارة كل من النفقات العامة، والإيرادات العامة وإدارة المدفوعات التحويلية الناجمة عن ذلك.

يكون تناول السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي من خلال التطرق إلى مفهومها، ثم توضيح أهدافها في الإقتصاد الإسلامي، وكذا تناول أهم أدواتها وسياساتها.

أولاً: مفهوم السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعد السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي فرع من فروع السياسة الشرعية، تعرف على أنها:

- « جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه سواء كان اجتهاداً منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهاداً منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة» ².

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 255

² - لحسن الداودي، " السياسة المالية: أهدافها وأدواتها"، ندوة السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي، ص 487-488.

- « الكيفية التي يتم بها تكييف النظام المالي مع متغيرات الواقع، الأمر إذن يتعلق بالجانب الميداني - وإذا كان النظام المالي الإسلامي غير قابل للتغيير، فإن السياسة المالية التي تخدم أهدافا معينة ترتبط بالواقع ولكن في إطار المبادئ. إذ من خلال هذا الواقع تحدد الأهداف وتبتكر أدوات جديدة».

- « محاولة تطبيق النظام المالي الإسلامي بهدف عمارة الأرض عمارة تخدم مصلحة الإسلام والمسلمين ».

- « تدبير موارد الدولة بما يكفل سد النفقات التي تقتضيها المصالح العامة، من غير إرهاق للأفراد، ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة ».

- وبالتالي يتضح أن السياسة المالية في ظل الإقتصاد الإسلامي لم تأخذ بمبدأ الحياد المالي، بل أن الدولة في تحليلها للإيرادات لتغطية نفقاتها المختلفة تشبه المضخة الماصة الكاسية، تمتص الإيرادات من الطبقات القادرة، لتعيد توزيعها على الطبقات المحتاجة¹.

ثانيا: أهداف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تندرج هذه الأهداف في إطار أهداف النظام الإقتصادي الإسلامي الذي ترمي بدورها إلى إعلاء كلمة الله، وتنصب الأوليات في كيفية تحقيق العدالة الإجتماعية وإيجاد التوازن الإجتماعي واستقرار وتيرة النمو الإقتصادي واستقرار العملة، والمحافظة على مستويات الأثمان والاستهلاك والتشغيل.

1- التوزيع العادل للدخول والثروات: تسعى الدولة جاهدة من خلال سياستها المالية إلى إعادة توزيع الدخل بفرض الزكاة ونصيب معلوم من بعض الموارد الأخرى، والحث على بذل كل الجهود في إغناء الفقراء².

كما يهدف الإنفاق الحكومي إلى توزيع الدخل من خلال تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وللمنتجين لدعم مشروعاتهم الإنتاجية.

2- تحقيق التوازن المالي: إن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، مما ينعكس أثره بالتالي على المستوى العام

1 - عوف محمد الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 398.

2 - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 496.

للأثمان كما يستطيع، النشاط المالي أيضا أن يغير من الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية ما ينتج من هذه السلع والخدمات والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة¹، وغالبا ما تقاس قوة الدولة بقوة عملتها، وكل خلل في هذا المجال ينعكس سلبا وبشكل آلي على مستوى التجارة الخارجية أو الطاقة الشرائية للأفراد، وعدم استقرار العملة يؤدي إلى فقدان الثقة في الإقتصاد الوطني، ولذلك ينبغي على الدولة أن تحرص حرصا شديدا على استقرار عملتها².

3- بلوغ مستوى العمالة الكاملة: يعتبر التوظيف الكاملة للقوى البشرية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الإجتماعي، حيث يكون لزاما على السياسة في الإقتصاد الإسلامي أن تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، للنهوض لهذا الهدف من خلال سياسة الإنفاق³.

ف نجد في بعض حالات الكساد توقف الإنتاج أو التقليل منه مما يدفع إلى الاستغناء عن العمال، وبالتالي يزيد عدد البطالين، ويؤدي لتقليل الإنتاج وانتشار البطالة إلى قلة الإنفاق ونقصان الطلب على السلع وإلى قلة تصريف السلع وهبوط الأرباح، فيحجب أصحاب الأموال عن استثمار أموالهم، إزاء ذلك تتدخل الدولة تدخلا ماليا عن طريق الإنفاق على قيام مشروعات عامة بهدف توظيف العمال فتزيد دخول هؤلاء ويتحرك الطلب الفعال فتدور عجلة الإنتاج.

وتعمل السياسة المالية جاہدة على دعم التشغيل في المجتمع، بدعمها الاستثمار ومكافحة كل من الانكماش والتضخم وآثارهما الضارة على كل من الدخل والتشغيل، ويتعين على الدولة لبلوغ هذا الهدف أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج، فينبغي على الدولة أن يقتصر نشاطها على التوجيه، ما لم يكن على حساب المصلحة العامة.

1 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 30.

2 - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 496.

3 - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 35.

4- ضمان حد الكفاية لكافة المواطنين: يعتبر حد الكفاية حقا مشروعاً لجميع الأفراد في المجتمع، حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض والعجز وكبر السن وغيرها من الأسباب التي تحول دون تحقيقهم لهذا الحد، وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدول لتحقيق الحد الذي يضمن لهم مستوى المعيشة. ولأن حد الكفاية هو حد نسبي غير مستقر، ويتطور بتطور المجتمع، فإنه سرعان ما تتحول حاجيات أمس إلى ضروريات اليوم وتحسينات أمس إلى حاجيات اليوم، وهذا في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه، وبالتالي فقد يؤدي هذا الرقي والتقدم للمجتمعات إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء إذا أحجمت الدولة عن قيامها بدورها في ضمان هذا الحد لكل فرد في المجتمع.

وفي هذا الإطار تعمل السياسة المالية للدولة على تحقيق هذا الهدف عن طريق إحدى سياساتها المالية أو الجمع بين سياستين من سياساتها أو أكثر، فيمكن للدولة مثلاً في خلال سياسة الإنفاق الحكومي أن توفر حد الكفاية لكافة المواطنين، عن طريق الإعانات الاجتماعية الحكومية للأفراد والمشروعات الخاصة (على شكل نقدي أو عيني) بالإضافة إلى الدور الذي تساهم به الزكاة والصدقات التطوعية، وغيرها من صور الإنفاق في سبيل الله في هذا الإطار.

5- مواجهة أي تفاوت يخل بالتوازن في المجتمع الإسلامي: تسعى الدولة جاهدة لإيجاد التوازن بين الأفراد في المجتمع الإسلامي، من خلال إقرار التوازن في الإنفاق عن طريق البعد في الإسراف والتفتير والاعتدال والتوسط فيما بين ذلك، وكذلك من خلال التوازن في الحرية، وذلك بأن تكفل للأفراد الحرية في إدارة اقتصاد المجتمع، بحيث تكون هذه الحرية مقيدة بضوابط معينة منها: الوفاء بحقوق الفقراء، ومنع الاحتكار والاستغلال، بحيث تكون هناك حرية منضبطة تحقيقاً للتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع كما تكفل التوازن من ناحية الملكية بإقرار الملكية العامة والملكية الخاصة، اللتين تعيدان التوازن الضروري لإصلاح حال المجتمع¹.

¹ - حسين عمر، إقتصاديات البنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995، ص 15.

وتهدف الدولة إلى منع تمركز الثروة والتقليل من التفاوت الإقتصادي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال استخدامها أساليب عديدة هدفها إيجاد التوازن الإجتماعي الذي من خلاله يتحقق التوازن الإقتصادي، من بينها: « الزكاة كأداة لإعادة توزيع الثروة والدخل على النحو الذي تستهدف العدالة الإجتماعية، ومما يزيد من فعالية الزكاة أنها أداة مستمرة وقائمة بصورة دائمة، وتوفر للدولة حصيلة يمكن الإعتماد عليها في إقامة العدل الإجتماعي.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

تعد الميزانية العامة للدولة، أول هذه الأدوات المالية، وهي نفسها تعتمد على مجموعة من السياسات والأدوات مثل: القطاع العام، والنظام النقدي، والنظام الضريبي، وسياسة العجز أو الفائض، وقنوات إنفاق الموارد.

في هذا الإطار سوف يتم التركيز على كل من السياسة الجبائية، وسياسة الإنفاق العام، وسياسة العجز أو الفائض الموازي، من خلال النقاط التالية:¹

1- السياسة الجبائية:

يتفق معظم الإقتصاديين المسلمين المعاصرين على إمكانية لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جديدة عند الحاجة انطلاقاً من حديث "أن في المال حقا إلا الزكاة"، والواقع هنا هو الذي يحدد نوعية هذه الضرائب وأهدافها، وعلى من تجب، وأين تنفق. غير أن فرض الضرائب واستخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة المالية يتطلب مراعاة القواعد التالية:

أن الزكاة هي الفريضة الوحيدة على المال، بحكم كونه مملوكاً، ولا يجوز فرض أية ضريبة على المال لأنه متمول، أي لا يجوز فرض ضرائب على الأغنياء لمجرد أنهم أغنياء.

¹ - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص 63.

إن الأصل في النظام المالي الإسلامي أن تكفي الزكاة للوفاء بجميع الإحتياجات التي تدخل ضمن مصارفها، وإن وجدت حالات من الضرورة الملحة التي تتسع فيها حاجات الفقراء والمساكين - دون وجود موارد كافية من الزكاة أو غيرها من موارد الدولة العادية - فإنه يمكن التوظيف على الأغنياء بما يسع حاجة الفقراء.

- ترسيخ مبدأ حماية المال الخاص، حيث يرى الدكتور منذر قحف أن لجوء الدولة إلى فرض ضرائب على المال الخاص من دون وجود حاجة ضرورية تستوجب ذلك، يدخل ضمن ما يسمى بالسرقة والسلب، كما يرفض أيضا اللجوء إلى فرض ضريبة في حالات الكساد الإقتصادي، لمجرد تخفيض الطلب العام، وتساءل عن مدى مشروعية هذا النوع من الضرائب.

- العمل على تكوين رأس مال عام لسداد الإنفاق العام، حتى يكون مصدر إيرادات الخزينة، وقد تدعم هذا بتخصيص الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية في البلاد إلى الملكية العامة لتكون مصدرا لإيرادات الميزانية.

- الإعتماد على المبادرات الفردية للناس لسداد الكثير من الإحتياجات العامة العادية وخصوصا في مجال الخدمات العامة.

- اللجوء إلى فرض ضريبة هو آخر السبل لتمويل الإنفاق العام، يأتي قبله سبل كثيرة: كخراج القطاع العام الإقتصادي، استنفاد الزكاة جباية وإنفاقا، وعدم كفايتها لسد حاجات مستحقيها، بيع ما يمكن بيعه من السلع والخدمات العامة، اللجوء إلى المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل ما يمكن من المشاريع العامة وخاصة التنمية منها، الإقتراض العام الإختياري أو الإجباري التبرعات للخزانة العامة.

- لا بد من تمحيص النفقة التي يجب أن تفرض من أجلها الضريبة، فلا يصح فرض الضريبة لتمويل نفقات اسرافية، أو غير واجبة شرعا، الأمر الذي يستوجب ربط فرض الضريبة بالإنفاق العام ربطا محكما.

- أن مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع يمكن أن يشكل قاعدة متينة لفرض الضرائب عندما تفرض، ففي الإستناد لهذا المبدأ لا بد من التفريق بين النفقات الواجبة التي يتضامن

من أجل سدادهما أفراد المجتمع والنفقات غير الواجبة، التي لا يجبر الناس على المساعدة فيها، دون أن يعني ذلك عدم إمكان تضامنهم التبرعي في التخفيف من وقعها.

- لم يختلف علماء المسلمين على أن عبء الضريبة ينبغي أن يوزع على ذوي المكنة، أي الأغنياء بحسب أحوالهم، وبالتالي فإن العدل والتضامن الإجتماعي يقتضيان أن الضرائب تفرض على الأغنياء بطريقة تصاعديّة، وأن لا تفرض الضرائب على الفقراء.

2- سياسة العجز الفائض الموازني:

تعتمد سياسة الموازنة على تكييف الحكومة للعلاقة بين إيراداتها ونفقاتها، بغية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وتعتمد على جانبي الموازنة العامة، وهما الإنفاق العام بمختلف بنوده والإيرادات العامة بصورها المختلفة، وتعمل الدولة على التأثير في جانبي الموازنة تبعاً للظروف الاقتصادية للمجتمع فتزيد من الإنفاق في حالة الإنكماش وتخفيضه في حالة التضخم، فتحقق الموازنة عجزاً في فترات الكساد وتحقق فائضاً في حالات التضخم، فليس توازن الموازنة العام للدولة هدفاً في ذاته، بقدر ما يمكن للدولة الخروج عليه في مثل هذه الظروف المذكورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

وقد تلجأ الدولة لتمويل العجز الموازني لها عادة إما بالاقتراض العام - الداخلي أو الخارجي - أو باللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

وقد اختلف العلماء المسلمون حول هذا الأسلوب لتمويل الإنفاق العام، حيث عارض الدكتور منذر قحف مثلاً اقتراح بعض العلماء اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الميزانية العامة باعتبار أنها ضريبة نقدية تفرض بالمساواة على الأغنياء والفقراء، وهو ما يتنافى مع أسس العدل الإجتماعي الذي يتسم به النظام الاقتصادي الإسلامي.

3- سياسة الإنفاق العام:

تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية في معظم الأنظمة الاقتصادية، والنظام الاقتصادي الإسلامي كغيره من هذه الأنظمة يولي أهمية كبيرة للنفقة العامة، من

¹ - محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص 329.

حيث دورها في تحقيق أهداف السياسة المالية الإسلامية، عن طريق توجيه هذه النفقات بما يكفل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها¹:

- العدالة الإجتماعية: والدور الأول بالنسبة للدولة هنا هو توفير الحاجيات الأساسية التي تعجز عنها الزكاة والصدقات التطوعية على مستوى الطاقة الشرائية، وأيضاً عليها توفير كل السلع الضرورية وغير المتوفرة في السوق.

- الإستثمارات والنمو الإقتصادي: القطاع العام والقطاع الخاص يمثلان وحدة متكاملة يسعى كل جانب منها لخدمة المسلمين، إلا أن مهمة الدولة قد تكون إجبارية أما مهمة القطاع الخاص فهي ليست كذلك لأنه لا يوجد ما يجبر المستثمر الخاص على الاستثمار في وقت محدد أو في مجال معين، على عكس الدولة التي قد تضطر إذا اقتضى الحال إلى الاستثمار في كل المجالات.

- وانطلاقاً من مبدأ الحرية الإقتصادية في التصرف الذي تتميز به السياسة المالية الإسلامية، حيث لا يعتمد مبدأ التدخل إلا من زاوية الحاجة أي دون التقييد بهذا المبدأ أو ذلك، كما هو الأمر بالنسبة للأنظمة الوضعية، فإن الإسلام فتح المجال للمسلمين ليحددوا المهام الإقتصادية للدولة حسب المكان والزمان في إطار الثوابت وتبعاً لشرع الله.

- استقرار العملة سواء تعلق الأمر بالميزان التجاري أو بميزان المدفوعات، وانطلاقاً من الواقع الحالي، يعد تشجيع الصادرات أداة من أدوات الاستقرار، وكلما تحقق التوازن مع الخارج كلما استقرت العملة، ومن مهام السياسة المالية، السهر على ضمان التوازن مع تشجيع الصادرات إما عبر السياسة الضريبية وقانون الاستثمارات بصفة عامة، وإما بالاستثمار المباشر للدولة في القطاعات المصدرة إلى جنب القطاع الخاص.

4- الزكاة كأداة للسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي:

كما تتميز السياسة المالية الإسلامية عن غيرها من السياسات المالية في الأنظمة الوضعية بوجود أداة مالية فعالة تساهم إلى جانب طابعها الديني ودورها الإجتماعي، في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، هي فريضة الزكاة.

¹ - لحسن الداودي، مرجع سابق، ص 501-502.

ومن صلاحيات السياسة المالية تحديد حاجات الفقراء والمساكين وذلك حسب الجهات، وحسب مستوى الأسعار والمداخيل، كما أنها تخطط لكيفية توجيه فائض الجهات، الغنية نحو الجهات الأقل غنى، ليس فقط لضمان حد أدنى من الموارد لكل فرد بل لضمان الشغل لكافة الأفراد القادرين عليه، إلا أن تشغيل كل الطاقات المتاحة لا يتم تحقيقه إلا في المدى البعيد، وموارد الزكاة لن تكون كافية لمعالجة كل المشاكل حتى ولو افترضنا توفر كل الموارد عند الدولة، فإنه من الصعب في غياب اللامركزية إحصاء كل الحالات لمعالجتها بالسرعة التي تفرضها الحالة وفي هذا الإطار، يظهر مدى أهمية دور الزكاة على الصعيد المحلي، إذ أن خصوصيتها تؤهلها أكثر من سواها لمعالجة مشاكل فئات معينة لم تستطع الاستفادة بصفة مباشرة من استثمارات الدولة أو استثمارات الخواص.

وهذا يستدعي تقسيم المهام بين دور الزكاة ودور الموارد العامة الأخرى في إطار سياسة مالية واحدة، والجانب الاجتماعي للصدقات من شأنه تقوية التعاون، فالتعاونيات الإنتاجية فيما بين المستحقين مجالها واسع، ومن بين المشاريع التي يمكن تبنيتها بناء السدود الصغيرة ومد قنوات لسقي أراضي الفلاحين للفقراء وغيرها شريطة أن يتم التملك الجماعي لمستفيدي المستحقين، والاهتمام المحلي لهذه المشاريع يكون بمثابة امتداد لنفقات الدولة واستثمارها التي تهتم أكثر بالمشاريع الكبرى أو الجهات التي تتمركز فيها البطالة أكثر، ومثل هذا التكامل بين موارد الزكاة والدولة يجب أن يعم كل الجوانب في إطار سياسة مالية معينة¹.

فبافتراض أن الدولة تقوم بمسؤولياتها في تنظيم شؤون الزكاة جباية وصرفاً، فإن حصيلة الزكاة دوراً هاماً في زيادة الادخار العام، فهناك من المجالات التي تنفق فيها الدولة جزءاً لا يستهان به من الإنفاق العام، ويعد من مجالات مصارف الزكاة، كنفقات الإعانات الاجتماعية، أو إعانات البطالة الإجبارية، وغيرها من النفقات العامة التي تدخل ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الإستهلاكي، فلو أن الدولة جمعت الزكاة واستخدمت

¹ - لحسن داودي، مرجع سابق، ص 508.

جزءاً من حصيلتها، التي تدخل ضمن المصارف الشرعية للزكاة، فإنه يتم بذلك تحرير جزء هام من الإيرادات العامة، يمكن استخدامه في الإنفاق العام الإستثماري. ومما سبق يتضح أن الزكاة أداة مالية هامة، تساهم مساهمة فعالة في تحقيق هدف تنمية المجتمع، وهي الأساس الذي يدور حوله التنظيم المالي للدولة، فإن وجدت إمكانية أن تغني حصيلة الزكاة عن الضرائب فإن الضرائب لا تغني عن الزكاة أبداً¹. و سيكون لنا تفصيل في دور أداة الزكاة في علاج الكثير من المشكلات في الفصول الآتية.

خاتمة الفصل:

الإسلام دين ينظم سلوك البشر أفراداً ومجتمعات في كل جوانب حياتهم ومن ذلك سلوكهم الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن تلك القيم والمبادئ والتنظيمات التي جاء بها الإسلام ليسير النشاط الاقتصادي وفقها ويلتزم بها الفرد والمجتمع في الحياة الاقتصادية .

و يختلف الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية من حيث طبيعته وخصائصه وأهدافه، أو إطاره العام، أو السياسات الاقتصادية التي يتبعها وبالتالي اختلاف الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه السياسات.

ويقوم الإطار العام للاقتصاد الإسلامي أساساً على ثلاث أركان أساسية هي: الملكية المزدوجة، والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي ظل الاقتصاد الإسلامي تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد سواء لمراقبة هذا النشاط أو لتنظيمه، أو لتبشر بنفسها بعض أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعجز عنه الأفراد أو يسيئون مباشرة، غير أن هذا التدخل ليس عشوائياً أو مطلقاً بل يجب أن يكون هناك ما يبرره، وأن يكون في حدود معينة.

¹ - عبد الله الطاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامي، القاهرة: من 03-10 شعبان 1406هـ الموافق 12-19 أبريل 1986، البنك الإسلامي للتنمية، 1989، ص ص 268-278.

وإلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يتضمن القوانين التي تفسر الظواهر الاقتصادية وتبين طبيعة سلوك المتغيرات الاقتصادية في ظل الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية.

مقدمة الفصل:

تعد ظاهرة الأزمات المالية المتكررة سمة من سمات النظام الرأسمالي، وهي ناجمة عن تناقضات هذا النظام في حد ذاته، فقد عرفت الرأسمالية عدة أزمات طوال القرنين 19 و20، وتعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 أعنفها حيث أدت إلى تغيير جذري في الأساس النظري للنظام الرأسمالي.

إلا أن الاقتصاد العالمي منذ 1936 عرف فترة استقرار نسبي تخللتها بعض الصعوبات التي استطاع العالم تجاوزها بسلام، ثم ظهرت أزمات السبعينيات، ثم مع بداية التسعينيات من القرن الماضي عادت الأزمات المالية من جديد تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي، نذكر منها أزمة المكسيك (1994-1995)، الأزمة الآسيوية (1997-1998)، وغيرها. وكان الأزمات المالية أصبحت تشكل ظاهرة دورية في النظام الرأسمالي تحدث بين الحين والآخر بدرجات متفاوتة.

ويشهد العالم الآن أزمة مالية حادة لا تهدد القطاع المالي والمصرفي فحسب بل قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي برمته. ولعل هذه الأزمة هي الأكبر بعد أزمة كساد 1929، حيث دخل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة بالفعل مرحلة الركود وهذا ما انعكس على معدلات النمو التي أخذت في التراجع، ومستويات الدين الحكومي التي تضاعفت وغيرها من المؤشرات. وسوف نتعرض في هذه الورقة البحثية للمحاور الأساسية التالية:

- 1- ماهية الأزمات المالية.
- 2- كرونولوجيا الأزمات المالية للنظام الرأسمالي.
- 3- تقييم فعالية النظام الرأسمالي المعاصر

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

نحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية، وذلك من خلال الوقوف على النقاط التالية: تعريف الأزمة، أشكالها وتقسيماتها، ثم الأسباب التي تؤدي إلى نشوءها، مع محاولة إبراز كيفية حدوث هذه الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية

من أجل تناول ظاهرة الأزمات المالية، لا بد أولاً التطرق إلى الأزمات الاقتصادية، وذلك لأن الأزمة المالية يمكن أن تكون مظهراً لأزمة اقتصادية، أو مفجراً لها، كما يمكن أن تكون مستقلة عنها لكن لها انعكاسات على الاقتصاد، لذا نشير ابتداءً إلى تعريف الأزمة الاقتصادية، ثم الأزمة المالية.

1- تعريف الأزمة الاقتصادية:

إن استعمال مصطلح أزمة أصبح اليوم عالمياً، وذلك منذ عدة سنوات، وبالتدقيق منذ السبعينات، فالأزمة بآثارها لا تترك أحد دون اهتمام، فهي لا تمس أفراد بل مجتمعات، ومناطق وبلدان بأكملها. وبكلمة واحدة فإن الأزمة تمس مباشرة كل النظم الاقتصادية المعاصرة وتخصها بدرجات مختلفة من الحدة، هناك عدة تعاريف أعطيت للأزمة الاقتصادية، نذكر منها¹:

-«الأزمات الاقتصادية هي فترات اضطرابات عنيفة واختلالات اقتصادية حادة تقطع سير عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع التي تظهر الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق (Demande Solvable)»

هناك تعريف آخر للأزمة الاقتصادية يتمثل في التعريف المقترح من قبل كينز:

-«الأزمة هي قبل كل شيء اختلال في الأسواق الآجلة (Marchés à termes) وبصفة أدق فإن سبب التدهور الكبير حسب كينز يجب أن يؤخر بالقضاء على توقعات أو تخمينات الرأسماليين بتخفيض حجم الاستثمارات، هكذا يتفاقم الاختلال بين العرض

¹ بن حسين محمد لخضر، "الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية، الجزائر، 1999، ص8.

والطلب، إذ أصبحت الأسعار وأسعار الفائدة غير كافية لإعادة التوازن الضروري بين الادخار والاستثمار».

هذا التعريف يؤكد كذلك على حالة الاختلال في التوازن الاقتصادي الذي يكمن في عمليات البيع والشراء التي تتم على المدى البعيد أو القصير، أين لا يتحكم المتعاملون الاقتصاديون في معطيات السوق كالأسعار مثلا هناك تعريف ثالث يرى «الأزمة كفترة انقطاع في وتيرة النمو الاقتصادي السابق، وحتى كفترة انخفاض الإنتاج حتى يكون النمو الفعلي أقل من النمو الكامن».

2- تعريف الأزمة المالية:

في الواقع ليس هناك تعريف واحد للأزمة المالية، بل هناك عدة تعاريف سنعرض عددا منها:

- الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات ذات السعة الكبيرة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجموعة من المتغيرات المالية: حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وعندما تنهار قيم هذه المتغيرات نكون أمام أزمة مالية. هذا الاختلاف في وصف وتقدير الظاهرة الخاصة بالارتفاع والانخفاض تستلزم فترة لتفسيرها وفهمها.

- و يعرفها السيد عليوة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة¹.

- ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:²

• التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

• الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

¹ السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة، 2004، ص13

² محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص54

- أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحوادث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة¹.
- وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.²

- فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية"³.

- من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:
هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.
وتبرز الخصائص الأساسية للأزمات المالية في النقاط التالية:
• حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
• التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
• نقص المعلومات الكافية عنها.
• تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

¹ دانييل ارنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 11-12.

² السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة- دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 39

³ إبراهيم علوش، نحو <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.htm>

فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الرابط

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها وفق الأنواع التالية:

أولاً: أزمة النقد الأجنبي¹.

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاماً أو خاصاً) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحرراً و تكاملاً إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

ثانياً: أزمة الديون.

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة.

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

¹ Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

ثالثاً: الأزمات المصرفية

ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على ن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما¹:

- العوامل الاقتصادية الكلية:

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:

1- الإختلالات الهيكلية الكلية : وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات

متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثلاً (قطاع الإنشاءات أو السياحة) إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة : تعتبر التدفقات

الرأسمالية متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليل حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد ، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريباً ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال الساخنة التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية.

3 - سياسات الإقراض : قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في

مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:

¹ نيرمين السعدنين ، القطاع المصرفي بين عوائق الأداء وتحرير الإدارة ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد 1 ، 1 سبتمبر 2000

أ. الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.

ب. التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض ، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة.

- العوامل الاقتصادية الجزئية:

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورًا هامًا في نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي¹:

1- ارتفاع نسبة القروض / حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا في وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلأأ مشروعات الأعمال في تسديد الالتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة.

2- وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات ، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات.

3- إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة هذه

¹ د. سلطان أبو علي ، كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات (نظرية الدومينو) ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد 1، 1 سبتمبر 2000

الأصول ، حيث إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4- عدم توافق تواريخ الاستحقاق حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل ، بل إن الأمر يتعدى أحياناً عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى.

- مؤشرات الأزمات المصرفية¹:

1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق من إجمالي القروض المصرفية – الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (5-10%) وعند تجاوزها هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلاً هاماً في رصد الأزمات المصرفية.

2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي

¹ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد3، سبتمبر، 2000، ص ص37-38

يتملكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلاً) من جهة أخرى.

3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف /

مطلوباته.

4- الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشراً أولياً على أزمة النظام المصرفي

ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال ، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

5- مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية:

مخاطر السوق : وهى مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات

الاقتصادية الكلية (تغيرات هيكل الطلب ، هيكل الإنتاج) أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية (حالي الكساد والرواج).

المخاطر الائتمانية : وهى المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء

بالاتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادةً بداية الأزمة للنظام المصرفي.

مخاطر السيولة : وهى المخاطر التي تنجم عادةً عن إقدام المودعين على سحب

ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة

المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها.

العدوى : ويقصد بها انتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

الخطر المعنوي : يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الإلزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعاً جداً ، في حين إن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلا أنه يؤمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير (الدولة أو المؤسسات الدولية).

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية:

كرست المنظمات الدولية المهتمة بالنظام الاقتصادي والنقدي الدولي والباحثون جهودهم في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار أو نموذج يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الأزمات مقدماً ، ورغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها فإن هناك عوامل مشتركة توجد في هذه الأزمات ، بعض هذه العوامل خارجية والبعض الآخر داخلي أو محلي ، بعضها يرجع لوجود خلل في الهيكل الاقتصادي والبعض الآخر يرجع لعوامل داخل النظام المصرفي ذاته ، " إن النظام المصرفي لن يعمل بكفاءة ما لم يلتزم بالقواعد الأساسية للسوق الذي يعمل فيه (قواعد اللعبة)، ويجب أن يتسم الإشراف على البنوك بالفاعلية لضمان عدم قيامها بتحمل مخاطر متزايدة وأنها تحافظ على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المودعين ، كما أن الأسواق لن تخصص الأموال للمستثمرين ما لم يكن لدى المستثمر معلومات كافية ودقيقة وتوقيتات سليمة حول فرص الاستثمار واستخدام هذه المعلومات بفاعلية ، كما أن المؤسسات يجب عليها أن تتبع القواعد السليمة في الإدارة لضمان أن يقوم المديرين - نيابة عن المساهمين - بأداء أعمالهم بشكل جيد ويتصرفون بدافع المسؤولية ، وحينما لا تكون هذه العوامل الخاصة بالنظام المالي في غير محلها فإنه من

المتوقع - وبشكل كبير - أن يذهب قدر كبير من الأموال إلى الجهات الخطأ ويصبح الاقتصاد معرضاً لانهايار الثقة المفاجئ بين المؤسسات والمستثمرين "هذه الصورة تضع أمامنا الملامح الرئيسية للعوامل الضرورية لكي يعمل الجهاز المصرفي بشكل سليم ، وفي غيابها سوف يتعرض النظام المصرفي للفشل أو الانهيار .
وفي ضوء الخبرات والدراسات السابقة فإن العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات تكمن في الآتي¹ :

(1) عدم تماثل المعلومات Non – Asymmetric Information

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من آخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية *Moral Hazards*، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني *Free Rider* حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها ، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشاعات) .

(2) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة

إن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار وفقدان الثقة ، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية مثل تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية والآثار المترتبة عليها من حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. بجانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية.

¹ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القاندة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية :

3) التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة: إن كلا من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية ، كما أن الاقتصادات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصادات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والمصرفية ، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة.

4) تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق Miss-match

. mature

إن من مؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة والناضجة هي ارتفاع نسبة النقود (بمعناها الواسع) للنتائج المحلى الإجمالي ، ولكن ليست كل هذه الزيادات حميدة، فإذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك بالنسبة للاقتصاد القومي وأرصدة الاحتياطيات الدولية ، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق ، وإذا كان رأسمال البنك و / أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله ، وإذا كان الاقتصاد القومي معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة ، فإن ذلك يمكن اعتبار كل ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفي.

5) عدم التحضير الكافي للتحرير المالي

أصبح التحرير المالي قضية مسلم بها ولا يشكك في فائدتها للدول النامية إلا عدد قليل من الدارسين ، إلا أن التحرير المالي يستحدث أوضاعا جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تحدث أزمة للبنوك ، فحينما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الآجال القصيرة أقل من الآجال طويلة الأجل ، ومع رفع القيود على منح الائتمان يزيد الطلب - الذي كان

في حالة ترقب - في القطاعات التي تم تحريرها مثل العقارات وأنشطة السندات ، كما أن خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك أن تلبى تلك الطلبات المتزايدة ، في ظل هذه الأوضاع ومع بقاء المسؤولين عن منح الائتمان في ظل سياسة الكبح المالي هم أنفسهم المسؤولون في ظل سياسة التحرر لن تكون لديهم الخبرة الكافية لتقدير مخاطر الائتمان .

6) ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية

إذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في إطاره البنوك هشاً أو ضعيفاً فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سيئ ، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك ، وأوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وببطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض

7) تشوه الحوافز

إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة ، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئاً ما سنفقده جميعاً إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامات كل منا.

8) نظم الصرف

يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف في تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي.

إن وجود عدد من العوامل السابقة تعنى أن النظام المصرفي لأي دولة يمكن أن يكون معرضاً لأزمة مالية حيث لا يكون قادراً أو مستعداً لامتصاص الصدمات المالية (الأسعار ، أسعار الفائدة ، الصرف الأجنبي) وصدمات السيولة ، وصدمات جودة الديون ، والبيئة الاقتصادية الكلية وصدمات هيكل المؤسسات المالية الناشئة عن تقييم الأسواق المالية والأدوات المالية والتغير في الهيكل التنظيمي أو التحول في الطلب على الأصول ، ولكي نحمي الاقتصاد والمؤسسات المالية من الفشل من الضروري أن يهتم المحللون بوضع نظم للمؤشرات المالية للإنذار المبكر أو اختيار مؤشرات مالية رائدة أو قادة تعتبر مؤشراً للصدمات المالية المقبلة.

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمات المالية للنظام الرأسمالي

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورة الاقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش، وقد عرف الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

المطلب الأول: الأزمات المالية الدولية من 1929 حتى نهاية الثمانينات

أولاً: الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)¹:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض

¹ د. مروان عطون، " الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال " الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، نصوص ص 100-101.

سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929. هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون. و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالى الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى الصعود لا نهاية له.

و نتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أردأ الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، و زاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، و أسس أمريكية. و قد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة.

و كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطريق الصحيح، و قبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنجح إلى الهبوط السريع، و في سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية، و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، و استمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933

*خصائص الأزمة¹

تميزت الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

¹ www.histgeo-ma.com/3An/.../FicHis3_6.htm

¹ أزمة 1929 : الأسباب والمظاهر والنتائج على الرابط :

- 1- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- 2- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً.
- 3- عمق و حدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلاً، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
- 4- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929. في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجماً عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

ثانياً: أزمات السبعينات¹:

أهم العوامل المؤثرة على الأسواق المالية في السبعينات

- أ- الأزمة النقدية الدولية: لقد كان للأزمة النقدية الدولية خلال مختلف مراحلها تأثيرات بالغة الأهمية على نشاط الأسواق المالية الدولية:
 - 1- فقدان الدولار أهميته كعملة احتياطية دولية.
 - 2- إلغاء السعر الرسمي للذهب والتوقف عن استعماله في تسوية الالتزامات الدولية.
 - 3- إتباع نظام أسعار الصرف العائمة وما نشأ عنه من اضطرابات في العلاقات النقدية والمالية الدولية.
- من أهم نتائج هذه المتغيرات لجوء المستثمرين إلى اختيار السندات المحررة بالعملات التي كانوا يرونها مناسبة وأفضل من غيرها، وهي تلك التي تعتبر أقل عرضة لانخفاض قوتها الشرائية بالمقارنة مع بقية العملات.

¹ د. مروان عطون، مرجع سابق، ص 109

إن الأزمة النقدية الدولية 1971-1974 أثرت بشكل كبير على مختلف أقسام السوق المالي الدولي الذي يشتمل على:

● سوق الودائع المصرفية.

● سوق القروض بمختلف أنواعها.

● سوق الأوراق المالية.

ب- التضخم: يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدول الصناعية فقد ارتفعت تكاليف المعيشة في عام 1975 بمعدل 11%.

إن التضخم أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقروض ، ففي فرنسا انخفض حجم القروض الطويلة الأجل المقدمة للشركات الصناعية والتجارية عام 1974 بمقدار 8%، بينما ارتفع حجم القروض القصيرة الأجل بأربع مرات تقريبا بالمقارنة مع عام 1973.

ثالثا: أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات

في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول.

النتائج المترتبة:

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي

- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي "Economic Reform and Structural Adjustment Program"¹.

رابعا: أزمة وولستريت 1987¹ :

¹ عبد الله شحاتة : الأزمة المالية : المفهوم والأسباب <http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/dreldjouzi.pdf>

*ظروف حدوث الأزمة.

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشتررون.

و قد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية كان محرراً بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان لجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات و الاستثمارات تأثيراً سالباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في و م أ في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعاً. ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك².

* نتائج الأزمة

¹محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995، ص 35.

² James R.BARTH,Susanne TRIMBATH,Glenn YAGO, **The savings and Loan Crisis Lessons from a Regulatory Failure**, Milken institute, SANTA MONICA,CALIFORNIA,2004,P9.

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929 ، و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها ، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة. و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- × الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- × التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- × التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

المطلب الثالث: الأزمات المالية في القارة الأمريكية والآسيوية

أولا: أزمة المكسيك

لقد أثبتت التجربة المكسيكية من 1988 إلى 1994 بأن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية. لقد قال مدير صندوق النقد الدولي أن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم "الأسواق المعولمة"¹.

لقد كان على العالم توفير 50 مليار دولار كحد أدنى لحل المشكلة المكسيكية لأن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي بمقدار % 15 من قيمته الجارية في 1995/01/30 تسببت في حالة ذعر على المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصارف وول ستريت في نيويورك و في صناديق الاستثمار المالي التابعة لها على وجه الخصوص، فقد استثمروا ما يزيد عن 50 مليار في قروض للحكومة المكسيكية وفي

¹ هانس بيتر، هارالد شومان، "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37 ، ص 9 .

أسهم و سندات حكومية مكسيكية، حيث كانت المكسيك تتمتع بسمعة دولية موثوق بها، وقد أوفت بكل الشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي، إذ تسببت حالة الذعر هذه في أن يفقد البيزو المكسيكي في خلال ثلاثة أيام 30% من قيمته مقابل الدولار وليس 15% فقط كما كان مقررا.

وابتداء من 20 جانفي 1995 أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة، أخذت قيمة الدولار تنخفض أيضا، الأمر الذي دفع محافظ البنك المركزي الأمريكي التحذير من هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي و لجوءها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني ، وقام الرئيس الأمريكي بإقراض المكسيك 20 مليار دولار من صندوق الطوارئ و 17.7 مليار دولار من طرف الرئيس العام لصندوق النقد الدولي الذي اتخذ قرارا منفردا، وبنك التسويات الدولية و الحكومة الكندية ، وصار متاحا للمكسيك من دون موافقة الكونغرس قرضا تزيد قيمته عن 50 مليار دولار وأن المكسيك ستسد كل ما في ذمتها من الديون¹.

ثانيا: أزمة الأرجنتين:

كانت لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 و أوائل سنة 1995 آثار سلبية في السوق المالية الأرجنتينية ، و في ظل نظام مالي ضعيف ، و معدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل، فقد أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لأزمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير².

أ /وضع الاقتصاد الأرجنتيني قبل ظهور الأزمة:

قبل بداية الأزمة ، كان مؤشر الاقتصاد الأرجنتيني في حالة جيدة، فما بين سنتي 1991 و 1994 نمى الدخل الإجمالي بمعدل قدر حوالي 7.7% ، وانخفض معدل التضخم من ذروته 20.6% في سنة 1990 إلى معدل قدره 3.9% في سنة 1994 ، كما أن تدفقات رأس المال الأجنبي التي حدثت في فترة الثمانينات قد تعدت 150 مليار

¹ CEPII, Economie Mondiale 2004, Paris : Editions la Découverte, 2003, p.41.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003 ، ص74

دولار ، وفي سنة 1994 كانت الأرجنتين تحتل المرتبة الخامسة في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد المكسيك و ماليزيا ، الصين و تايلاندا ، ومع ذلك كانت الأرجنتين تقوم بإصلاحات في القطاع المصرفي ، كونه يحتوي على عدد كبير من البنوك الحكومية التي كانت توجه بشكل سيئ، و كانت تفتقد إلى الإشراف الإعلاني ، وليس بها ودائع التأمين¹.

ب/تأثيرات الأزمة المكسيكية على أسواق المال في الأرجنتين:

إن التخفيض الحاد في قيمة العملة المكسيكية في ديسمبر 1994 ، كانت له نتائج فورية وذات تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني، فهناك أوجه التشابه بين الاقتصاد الأرجنتيني والاقتصاد المكسيكي ، وهذا ما جعل المستثمرين يخشون من أن الأحداث التي وقعت في المكسيك سوف تتكرر في الأرجنتين و كان نتيجة ذلك ظهور أزمة ثقة في أسواق المال في الأرجنتين و كذا التخلص بشكل كبير من الأسهم والسندات.

وواصل التعامل بالدولار استمراره، كما زادت توقعات المستثمرين بالنسبة لخفض قيمة العملة في الأشهر الأولى من سنة 1997 ، وفي الفترة ما بين ديسمبر 1995 و مارس 1995 فقد البنك المركزي الأرجنتيني 5.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي احتياطه بسبب تحول البيزو بشكل مرعب إلى الدولار من جانب القطاع الخاص. كما أن حالة الذعر أثرت أيضا على سوق الأسهم، ففي ديسمبر 1994 انخفض مؤشر أسعار أسهم بورصة Merval إلى 12.4% ثم انخفض بعد ذلك إلى 25.7% في جانفي 1995 ، وفي أوائل مارس في نفس العام انخفض لأكثر من 50% عما كان عليه في ديسمبر 1995 ، كما أن قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيونس أيرس Aires Buenos قد انخفضت.

¹ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، دار النيل للطباعة، القاهرة، 2001، ص 3 .

ولقد ضربت الأزمة المالية النظام المصرفي في الأرجنتين ضربت قوية، في نهاية مارس 1995 فقد النظام المصرفي كله ودائع إجمالية بلغت 7.5 مليار دولار من العملة المحلية والعملة الأجنبية.¹

ثالثاً: الأزمة المالية الآسيوية

*أسباب الأزمة الآسيوية

أ- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصادي حقيقي ما بين 1995 و1996 ، فهناك انحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.

ب - عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: * زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه

الدول تعاني تراجع في تجارة السلع الإلكترونية.

* انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995، وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، حيث أن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994 .

* المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث (الهند، فيتنام...).

* تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأوروغواي عام 1994 .

* كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالاستثمارات الغير المستقرة مثل الاستثمارات المحفظية، القروض البنكية القصيرة الأجل، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار.²

ج- ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساساً من عمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات.³

¹ CEPPI, Op.Cit, p.44.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سابق، ص92 .

³ أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص33 .

د- من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والاستثمارات¹.

*تفسير الأزمة الآسيوية.

لقد عانت اقتصاديات جنوب شرق آسيا أزمة كبرى طالت عملاتها وأسواق الأسهم فيها، وواجهت تقلبات كبيرة في العمالة والإنتاج، ونتيجة لذلك ظهرت عدة اتجاهات مفسرة لهذه الأزمة، وتمثلت في:

الاتجاه الأول: هذا الاتجاه يستند إلى فكرة "الرأسمالية المحسوبة وهي رأسمالية

غير نظامية تلعب فيها شبكات المعارف والأصدقاء والأقرباء دورا بارزا في تقرير العلاقات الاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأزمة الآسيوية ليست نتاج سلوك المستثمرين الأجانب، بل ثمرة نواقص سياسات ومؤسسات البلد المتلقي، ويقولون أن آسيا تعرضت للأزمة لأن مختلف بلدانها لم تقم بتحرير قطاعات المال بدرجة كافية وأن هذه البلدان خفقت في تحويل بنوكها المحلية إلى مؤسسات تعمل على الطراز الغربي بدرجة عالية من الشفافية، وتخصص الموارد اعتمادا على معايير عقلانية موجهة للسوق واعتمادها على الاقتراض المفرط، وبالتالي انحازت عن "الرأسمالية الأمريكية"².

الاتجاه الثاني: يرجع هذا الاتجاه إلى حدوث الأزمة إلى السحب الفجائي

للأرصدة قصيرة الأجل من جانب المستثمرين الغربيين، والبيع المبكر واسع النطاق في البورصات الأجنبية وأسواق الأسهم من جانب المضاربين، وقد أدى ذلك إلى

¹ فرانسواز نيكولا، فرانسواز نيكولا، الأزمة الآسيوية، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، 2000، ص 67.

² **Rapport annuel 2003**, Banque Centrale Européenne, Francfort, 2004, p.105.

اضطرابات حادة في مختلف الاقتصاديات الآسيوية دون وجود ضرورة فعلية محلية، أي أنها صنعتها الأسواق الكونية المتقلب، وهو صورة مقلوبة للتفسير الأول¹.

الاتجاه الثالث : يرى كروجمان Krugman أن الأزمة نشأت عن الإغراءات

المتأصلة عند الوسطاء الماليين في ظل ضعف الضوابط المقيدة لهم للقيام باستثمارات غزيرة في حين يكون للمستثمرين في إطار معين يحملهم على الاعتقاد بأن الحكومة تحميهم من خطر المجازفة، وبالتالي يقرضون للوسطاء الماليين بفائدة في استثمارات تنطوي على مجازفة أن الإفراط في التفاؤل قد اختير لأن الوسطاء يؤمنون أن بإمكانهم تحقيق أرباح طائلة، وأن المستثمرين محميون من أية خسائر، ومن هنا فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية يهدد الاقتصاد الوهمي في العقارات وقيم أصول الأسهم، حيث تبدأ النتائج السيئة والخسائر بالتراكم.²

رابعاً: الأزمة الروسية 1998

العجز عن تسديد القروض الخارجية، هذا ما أعلنته الحكومة الروسية في 17 من أوت عام 1998 ، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد. وجاء ذلك إثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية، أما داخليا فقد تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى وتعرت الأهرامات التي بنتها الدولة بإصدار السندات الحكومية قصيرة الأجل.

وتجلى عجز عام 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية³ مرات وبشلل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، وبالتراجع الحاد في دخل ومستوى حياة المواطنين الروس وفقدان ثقتهم في النظام المالي الوطني.

¹ عبد الحكيم الشرقاوي، مرجع سابق، ص 99.

² <http://www.parliament.uk/commons/lib/research/rp99/rp99-014.pdf> The Asian Economic Crisis

ولقد خلصت أزمة عام 1998 الاقتصاد الروسي من العناصر غير الفعالة وفتحت المجال أمام تطوير و تفعيل وتحديث الاقتصاد ودفعت الدولة لاعتماد التخطيط في وضع الموازنة، كما اتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية¹.

خامسا: الأزمة البرازيلية:

تميز الاقتصاد البرازيلي بالنمو المرتفع في الفترة (1950-1980) كما تميز بتضخم مرتفع بلغ أقصاه ما بين (1991-1994) بمعدل 12.61% ، وسجل في تلك الفترة عدم استقرار الاقتصاد الكلي²، وفي جويلية 1994 ومن خلال مخطط الريال أعلن خلق عملة جديدة (الريال)، والذي كان من نتائجه ارتفاع شديد لمعدلات الفائدة الحقيقية، اتساع عجز الميزانية الذي انتقل من 2.4% ما بين (1994-1996) إلى 8% من حجم الناتج الداخلي الخام في 1998 هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التقييم الحقيقي للعملة البرازيلية متأثر على الحساب الجاري في زيادة عجزه، وظهور اختلال في الاقتصاد الكلي كان له دور في زيادة الضغوطات المتعلقة بمعدلات الصرف³.

بداية الأزمة ظهرت بعد أزمة جنوب شرق آسيا في 1997 وفي روسيا 1998، دفع بالأسواق الدولية لإعادة النظر في زيادة الخطر في البلدان الناشئة فيما يخص العجز وفي عدم قدرة السلطات البرازيلية على تفادي هذا الخطر الذي ظهر في الميزانية والميزان الجاري، ففي الفترة الأولى عمدت إلى تثبيت الريال بالدولار، كما قامت بوضع قيود والحد من الخروج القوي لرؤوس الأموال، وأعلنت عن تطبيق مخطط تطهير المالية العمومية، وسارعت إلى وضع إجراءات تمثلت في رفع معدلات الفائدة وأعلنت عن تدابير صارمة في الميزانية، وكانت التدابير غير كافية حيث استمرت رؤوس الأموال في التدفق نحو الخارج، مما استدعى من المسؤولين اللجوء إلى صندوق النقد

¹ دروس أزمة 1998 المالية في روسيا http://www.rtarabic.com/news_all_biz/33305

² Revue : Techniques financières et developement, **crise financière international**, N°53, Décembre 1998, p 47.

³ Revue : CEPIL : **L'économie mondiale 2000**, édition la découverte, Parie 1999, p38, p39.

الدولي ليتمكنوا من الحصول على مبلغ مالي قدره 5.41 مليار دولار خصص لدعم ميزان المدفوعات¹.

في جانفي 1999 اتخذت البرازيل القرار بالتخلي عن نظام الصرف المرتبط بالدولار، بتخفيض الريال ب40%، وكانت من نتائجه أن زرع الشكوك في نفوس المستثمرين وأصبح بذلك الانشغال الوحيد بالنسبة للبرازيل هو التخوف من عودة تضخم قوي وأزمة عميقة متبوعة بخروج رؤوس الأموال.

وبعد الانخفاض الذي سجله الريال، بعد استقالة رئيس البنك البرازيلي وإعلان الحكومة البرازيلية تأخير دفع الديون المستحقة قرر البنك المركزي في 15 جانفي 1999 ترك عملة الريال عائمة لارتباطها بسرعة خروج رؤوس الأموال، كما قام أيضا برفع معدلات الفائدة مؤقتا². وبالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات البرازيلية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية، إلا أن سياسة التقشف المتبعة أثرت سلبا على التشغيل وعلى النمو الاقتصادي بالتبعية مما اضطر السلطات العمومية القيام بخصوصية بعض المؤسسات العمومية.

سادسا: أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة³:

عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000 .

*النتائج المترتبة:

¹ MACKEL FREDERIC, Les grand crises des années quatre-vingt dix, revue : problèmes économiques, N°2669 juin 2000, p8.

² موقع صندوق النقد الدولي، أفق الاقتصاد العالمي، الاضطرابات المالية والاقتصاد العالمي، أكتوبر 1998، ص8.

³ <http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/dreldjouzi.pdf> عبد الله شحاتة، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب على الرابط

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.
- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- استمرار الانخفاض لتهدب قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لسنسداك بحوالي 78% في 2002.
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة (2007-2008):

يعاني العالم هذه الأيام من أزمة مالية كاسحة لم يشهد نظيراً لها منذ مدة طويلة من الزمن. تفجرت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت للتو إلى سائر أرجاء العالم.

أولاً: تشخيص الأزمة وجذورها:

رغم أن الأزمة المالية الحالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة "، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد .

¹ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر

ومع بداية عام 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5% و أصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% ، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم¹. وما زاد الطين بلة:

● قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت في دائرة التعثر والإفلاس.

● اتجه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

● قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

● تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

¹ نفس المرجع السابق.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.

ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية

لدراسة الأزمة المالية الراهنة ومعرفة أبعادها المختلفة لابد أولاً من معرفة أسبابها والسبب الرئيسي لظهور بؤابر الأزمة هو التمويل العقاري أو الرهن العقاري. من الضروري إعطاء صورة مبسطة عن تطور سوق التمويل العقاري، حيث أن تلك الصورة ستساعد في معرفة كيفية حدوث الأزمة¹.

(أ) تطور سوق الرهن العقاري:

تأسست سوق الرهن العقاري عام 1938 في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت وذلك لتوسيع الملكية السكنية من خلال اشراك الحكومة، لذا انشئت الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني والمعروفة بـ "Fannie Mae"، هدفها شراء الرهون من البنوك، واستخدام أموال دافعي الضرائب، اقتراض الأموال من البنك الفيدرالي بفائدة متدنية، وبالتالي احتكار سوق الرهن الثانوي، ووفرت سوقاً جاهزاً لإعادة بيع الرهن. مع الزمن هبطت مستويات ومعايير الائتمان، أي أن الذين تحصلوا على القروض العقارية لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية اللازمة².

في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون، قامت الحكومة بخصخصة "Fannie Mae" في سنة 1968، طالبتها بجمع رأس المال من أسواق القطاع الخاص حتى تكون منافسة حقيقية في سوق الرهن العقاري الثانوي، قامت الحكومة الفيدرالية

نبيل حشاد: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي على الرابط:

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1685F67-11FA-49EC-AA6-DEAC122B7604.htm#1#1>

² Rendall Dodd, **Subprimes : topographie d'une crise**, revue problèmes économiques, dossier "crise financière ", le 9 avril 2008, n°2945, p3.

بإنشاء الشركة الفيدرالية لقروض الرهن المنزلية في عام 1970، والمعروفة بـ "Freddie Mac"¹.

في 2002 عندما كان ألان غرينسبان رئيسا للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قام الاحتياطي الفدرالي بعرض أموال على البنوك وبأسعار فائدة مخفضة، الأمر الذي دعم الرخاء المصطنع في قطاع الإسكان وجعله يتوسع.

(ب) أزمة الرهن العقاري :

يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتم بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك لعقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (% 10مثلا) ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل - الأجل ما بين (15-30 سنة) العقار باسم المشتري ويصبح مالكة له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبطة

¹ الأستاذ يوسف علي، "ندوة علمية حول آليات الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجزائر"، 2008/11/02، جامعة ادرار، ص5.

بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة¹.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار. لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتركمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأميركية إلى أن تطال الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأميركية ثم الآسيوية والأوروبية تبعاً لها.

ج (التوريق أو الخصم :

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق ، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من

¹ Andrew felton; Carmen Reinhart, **The first global financial crisis of the 21st**, A VOX EU.ORG Publication, CEPR, 2008, P 51.

البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق وهكذا يمكن القول إن التوريق بما ينتج من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية¹.

د) المشتقات المالية

وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرًا لانهييار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتراحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضًا كبيرًا أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

هـ- نمو نشاط المضاربات² :

¹ محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها

على الاقتصادات العربية» . جامعة الأزهر، 11 من أكتوبر 2008 .

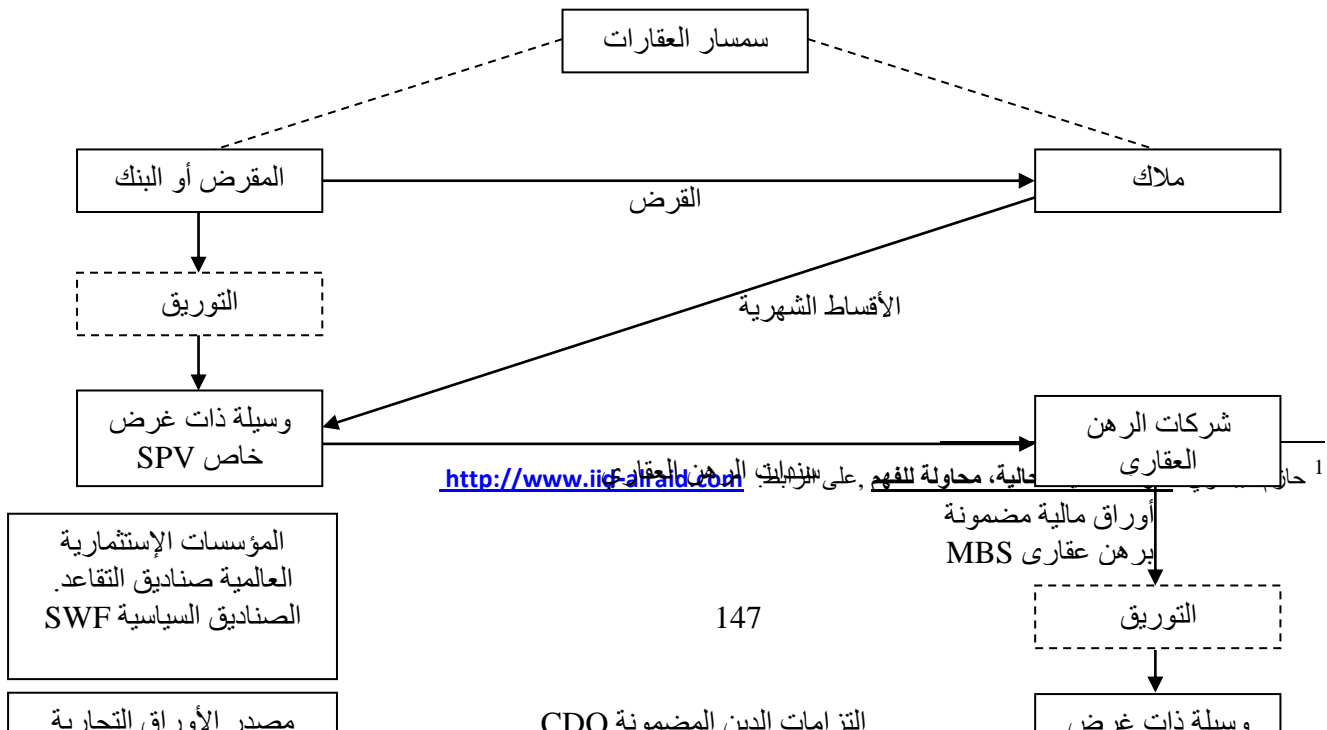
² فلاح شفيق، النشاط الربوي والأزمات المالية على الرابط : [http:// apnoor.se/extra/26.doc](http://apnoor.se/extra/26.doc)

إن النمو المتعظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم ، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحصول أزمة.

نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع ، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع ، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية ، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

(و) نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة¹: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

الشكل (1-3) أسفله يحلل لنا أزمة الرهن العقاري وبتفصيل كيفية حدوثها:



الشكل (3-1): تحليل أسباب أزمة الرهن العقاري

"source :Revue problèmes économiques, Dossier crise Financière , N°2945 ,le 9/04/2008, p6.

- 1- بصورة جد مبسطة بعد أن يحصل ملاك العقارات على التمويل أو إعادة التمويل على عقاراتهم من البنك عن طريق سمسرة العقارات، يقوم البنك ببيع القرض إلى الشركات العقارية، يحصل في ذلك على أتعاب.
- 2- الشركات العقارية بدورها تقوم بعمليات توريق القرض، هذا بعد تجميعها في مجمع قرصي عن طريق أحد الشركات المتخصصة في التوريق SPV وينتج عن هذه العمليات أوراق مضمونة برهن عقاري (MBS)
- الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية ثانوية وهي أوراق مدة استحقاقها 30 عاما، عدد المستثمرين فيها محدود لأن المستثمرين يفضلون أوراق مالية من 2-10 سنوات هذا استوجب الحث عن بدائل مالية يقبلها المستثمرون الآخرون، لذا قامت شركات توريق أخرى (SPV) بتوريق MBS وتحويل إلى ما يسمى Débet obligations collateralized التزامات الدين المضمونة.

- CDO هو مجمع قرصي يقوم على فكرة عدم اعتبار وعاء الرهن مجموعة واحدة من الرهون ذات 30 عاما، تقسيمها إلى شرائح مستقلة بمجموعة من تواريخ الاستحقاق تتراوح من 1 إلى 30 عاما تتفاوت درجات تصنيفها وهي ثلاثة شرائح

رئيسية: الشريحة الممتازة Senior ، الشريحة الوسطى Mezzanine مقيمة وفق وكالات تصنيف الائتمان، و الشريحة(الغير مقيمة Unreted) أو الأسهم الخاصة وهي Equity ، بالتالي نستطيع استقطاب كافة المستثمرين بكل أنواعهم من الحكومات و المؤسسات الكبرى إلى الأفراد، أما التدفقات المالية لتسديد المستثمرين فهي و أكلت إلى مقدمي الخدمات الإدارية مقابل أتعاب.

3- يؤمن المستثمرون على أوراقهم المالية لتجنب إفلاس البنك أو مصدر الأوراق المالية، ملاك العقارات عبر دفعات شهرية إلى شركة التأمينات على رأسهم AIG ولكن.....

هناك بنود في عقد القرض العقاري الثانوي وهي:¹

- أسعار الفائدة تكون مخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن (فائدة متغيرة)
 - أسعار الفائدة مرتبطة بأسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي
 - في حالة التأخر عن السداد تتضاعف أسعار الفائدة
 - المدفوعات الشهرية خلال 3 سنوات الأولى تذهب لسداد الفائدة، دون أصل الدين.
- وماذا حصل كذلك:

- رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة من 1% عام 2004 إلى 5،25% عام 2007 مما انعكس على القروض و الأوراق المالية العقارية الثانوية.

- ومع انحدار معايير الاقتراض زادت القروض العقارية الثانوية المتعثرة، و انخفاض مستمر في أسعار العقارات أدى إلى إفلاس أكثر من 50 شركة رهن أمريكية منذ بداية 2006

- في 2006 بلغ حجم التخلف عن سداد القروض 15%، وكل 3% من الرهون العقارية الثانوية المتأخرة السداد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 340 مليار دولار، وتكونت خلال 2006 ما يصطلح عليه بفقاعة الإسكان الأمريكية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية عالمية.

¹ - الأزمة المالية العالمية حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج على الرابط www.almajidifo.net.

-في 9 أوت 2007، أعلن أكبر البنوك المدرجة في البورصة الفرنسية BNP Paribas عن تجميد ممتلكات صناديقه الثلاثة، العاملة في التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبلغ قيمتها نحو 6,1 مليار يورو في أعقاب مشكلات في قطاع الائتمان العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة .

-من عام 2007 إلى الآن عانت العديد من البنوك و المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة وتراكم الديون المعدومة أدت إلى العديد من الإفلاسات واندماجات في القطاع المصرفي .

-ولكن أكبر انهيار عرفته الأسواق كان انهيار رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية في 15 سبتمبر 2008، وما أحدثه من هلع ودعر في الأسواق العالمية وانخفاضات في البوصات العالمية هو بنك ليمان برانرز "Lehman Brothers" العريق الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر.¹

- تلي بعد ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضخ 85 مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم AIG و التي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها.

- وتأثرت بنوك أخرى ذات أهمية في الولايات الأمريكية نلخص أبرزها في الجدول أسلفه.

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر إلى غاية أوت 2008/مليار دولار	مصير المدير التنفيذي (CEO)	الانخفاض في سعر السهم
Citigroup	54,6	استبدال	58 %
Merrill Lynch	51,8	استبدال	62 %
UBS	38,2	استبدال	63 %
USBC	27,4	باق	6 %
Wachovia	22	استبدال	61 %

¹ - jacques Sapir, une décade prodigieuse **(la crise financier entre temps court et temps long)** revue de la régulation, N° 3, 2008, <http://www.regulation.revues.org>.

31 %	باق	21,2	Bank of America
83 %	استبدال	15,9	IKB
53 %	باق	15,2	Royal Bank Scotland
86 %	باق	14,8	Washington Mutual
30 %	باق	14,4	Morgan Stanley

جدول (1-3): خسائرهم البنوك الأمريكية بفعل الأزمة

Source: bank losses, hall of sham, finance et economics, economist magazine
07/08/2008, retrieved from:

http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11897636

- هذه الأزمة ما لبثت حتى ظهرت آثارها فقد شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار العام 2008 ظهرت جلية في معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة إلى 61 % وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008 حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب من 605,000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول لهذا العام، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.

- أيضاً الزيادة في معدلات البطالة، أدت إلى انخفاض حاد في القدرة الشرائية، وبالتالي في استهلاك السلع التي تنتجها الشركات، و الشركات لم تتمكن من أن تستمر في الإنتاج لأنها لم تضمن وجود مشتريين لمنتجاتها، وقد أعلنت كبرى الشركات الصناعية في محلات صناعة السيارات و الالكترونيات و الحديد و الاسمنت عن خسائر كبرى في الربع الثالث من عام 2008 وهي الآن في حالة زيادة مستمرة للخسائر إلى حد الآن¹.

¹ - سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال و التوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى، نوفمبر، 2008، ص 6.

- أما عن الأزمة في أوروبا ، فامتد أثرها بطبيعة الحال يشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1,9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضا قدره 0,2% .

- كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى دول أخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا، والسويد و الدانمارك وغيرهم من الدول الأوروبية.

ثالثا: سياسات العلاج و مواجهة الأزمة:

إن جميع الحلول المقترحة تكمن في عملية ضخ أموال في شرايين البنوك لضمان استمرارها في الإقراض و ضمان الودائع المصرفية للحيلولة دون توقف تدفق الأموال المصارف خشية الدخول بمرحلة كساد اقتصادي عالمي ومن الحلول المقترحة:

1- خطة الإنقاذ الأمريكية:1

هذه الخطة صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن وكان مبدؤها شراء الديون المعدمة التي **تقص على** سوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت.

وتفاصيل هذه الخطة هي كالتالي:

✓ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول معدمة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.

✓ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول معدمة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب700 مليار دولار.

- ✓ تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- ✓ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى و الشركات.
- ✓ تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- ✓ يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

2- الخطط التي قامت بها الدول الأخرى:

2-1) خطة أوروبا في التعامل مع الأزمة المالية

امتدت الأزمة إلى أوروبا بسبب عولمة الاقتصاد فانخفضت البورصات فيها بسبب الأزمة المالية. وازداد أثر الأزمة على بريطانيا بسبب الامتداد الذي شكله البنوك البريطانية للبنوك الاستثمارية الأميركية وشملت **الخطة البريطانية:**

✚ خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لانقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيهه(نحو 450 مليار دولار) من الأموال الحكومية في أكبر بنوك البلاد.

✚ قامت الحكومة البريطانية بعرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وكذلك إتاحة رؤوس أموال لها، إضافة على توفر أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

أما فرنسا فكان تأثير الأزمة أقل بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على بنوك الاستثمار وقد قامت كذلك بضخ ما يزيد عن 200 مليار يورو في مصارفها.

أما ألمانيا قاطرة الاقتصاد الأوروبي، فكانت أقل تأثراً بسبب إتباعها سياسات مالية أكثر استقلالية عن بريطانيا و الولايات المتحدة لكنها أعدت خطة إنقاذ مشابهة تصل

قيمتها إلى 549 مليار دولار لضخ مليارات الدولارات في بنوكها و منح ضمانات للإقراض بين البنوك.

وأعلنت قمة الدول منطقة اليورو أنها ستنافس الخطة التي تدعو إلى ضمان الإقراض بين البنوك والذي تجمد بشكل شبه كامل كل في أنحاء العالم.

واعتبر (Jean-Claude Triché) رئيس المصرف المركزي الأوروبي أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست مهيأة لإطلاق خطة إنقاذ مصرفية مماثلة للخطة الجارية إقرارها بالولايات المتحدة لعدم وجود ميزانية فيدرالية بالاتحاد الأوروبي.

2-2) خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G 7

إن خطة الدول الصناعية السبع كانت على النحو التالي:

- اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7 (ألمانيا و كندا و الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا و اليابان) على خطة تحريك تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم. تتألف من النقاط التالية:

✚ اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى. (أي التي يؤدي إفلاسها إلى حالات إفلاس أخرى) والحوار دون إفلاسها، بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلا.

✚ اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض و الأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على سيولة ورؤوس الأموال.

✚ استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة الكافية من القطاعين العام و الخاص على حد سواء لتتمكن من مواصلة إقراض العائلات و الشركات.

✚ القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سببا للأزمة المالية الحالية.

المبحث الثالث: تقييم فعالية النظام الرأسمالي المعاصر

لقد استطاع النظام الرأسمالي أن يفرض نفسه كنظام اقتصادي وسياسي ويمتد بأذرعته إلى كافة أرجاء العالم وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي ، حيث أصبح هو النظام الذي تسيير وفقه معظم دول العالم فلم تسلم منه دولة واحدة قط.

ولكن على ضوء هذه الأزمة الحاصلة نتساءل عن مدى ملاءمة هذا النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الأسواق.

المطلب الأول: أزمة اقتصاد عالمي أم نظام رأسمالي

لا يمكن القول اليوم أن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية فقط، فبعد حوالي سنتين من انفجار أزمة "الرهون العقارية"، هناك إجماع (المؤسسات الدولية، الحكومات، الاقتصاديون، الصحافة المختصة...) أننا أمام أزمة من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر، أزمة خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل.

هي كذلك أزمة تتسارع أحداثها بوتيرة كبيرة لهذا يصعب جدا القيام بتحليل شامل وواف لحدث لازال يجري أمامنا بل يصعب التنبؤ بكل آثارها وبآفاق تطورها.

وبالرغم من أن الكثير من الاقتصاديين والمحللين يوازنون بين الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين (أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933) والأزمة الجارية ويجدون بينهما الكثير من أوجه الشبه، إلا أنه يمكن القول هذه الأخيرة هي أخطر بكثير من الأولى بالنظر إلى مجموعة من الخصائص الأساسية:

فالخاصية الأولى للأزمة الجارية هي أنها فعلا عالمية أو معولمة، وهذا بالنظر للميل أكثر فأكثر لإضفاء نوع من الانسجام على النظام الرأسمالي العالمي عبر حركة تحطيم علاقات الإنتاج السابقة له وتعميم السلعة والعلاقة الأجرية، وكذا تحطيم التقسيم الدولي القديم للعمل القائم على العلاقة بين المركز الصناعي والأطراف القائمة على الفلاحة والصناعة الاستخراجية وتعويضه بنظام العولمة الليبرالية. بمعنى آخر، فالأزمة الحالية هي عالمية بالنظر للتشابك بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي في مركزه وأطرافه وتتوسع لتطال كل السوق الرأسمالية العالمية خاصة بعد انهيار جدار برلين ودخول البلدان الاشتراكية السابقة هذه السوق وبعد انخراط معظم البلدان النامية في اقتصاد السوق الليبرالي، فبلدان مثل الصين والهند والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبلدان الصاعدة عموما، بوزنها في الاقتصاد العالمي الآن لا يمكن أن تبقى بمعزل عن هذه الأزمة بل هي في عمقها، كما أنها لا يمكن أن تبقى على هامش التحولات التي ستحدثها.

هذه الأزمة هي عالمية كذلك بفعل درجة انفتاح السوق العالمية وتوسع المنافسة نتيجة لسياسة اللبنة الاقتصادية التي شرع فيها منذ بداية 1980 وتفكيك القوانين المسيّرة للاقتصاد وتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وتراجع الدور التعديلي للدولة الكينزية.

أخيرا فالذي يضيف على هذه الأزمة طابعها العالمي هي الثورة التكنولوجية الجارية في مجال الإعلام والاتصال والنقل التي جعلت الأسواق الدولية للسلع والخدمات

والساحات المالية والبورصات العالمية مترابطة فيما بينها، فالمعلومة الاقتصادية أصبحت تنتقل بسرعة تفوق سرعة الضوء وأي خلل يصيب جزء من أجزاء النظام سينتقل ليمس الأطراف الأخرى وينشر العدوى فيها.

هذا بالإضافة إلى تأثير هذه الثورة على المجال المالي بالخصوص إذ سمحت بإضفاء نوع من الاستقلالية على القطاع المالي عبر تطوير منتجات جديدة كان لها الدور الكبير في توسيع الرسملة والورقية. لهذا سيضيف هذا المجال المالي من مخاطر الأزمات التي تصبح مزدوجة بداخله وفي إطار العلاقات الترابطية بينه وبين الاقتصاد الحقيقي.

كل هذه العوامل تجعلنا نقول أننا أمام أزمة عالمية تمس كل الاقتصاد المعولم في مركزه وأطرافه، في جانبه المالي (التشابك والترابط بين مختلف الساحات المالية) والحقيقي (كوكبة الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع الاحتكار)، وستكون لها تداعيات ليس فقط على مستوى الدول بل على العالم برمته، وهي التداعيات التي لن تكون اقتصادية فقط بل اجتماعية وسياسية، وفي هذه الحالة هل بإمكان الدولة أو الدول والمؤسسات الدولية أن تعدّل وتنظم وتراقب هذه السوق المعولمة والشركات المتعددة الجنسيات المكوكية؟

أما الخاصية الثانية التي تميّز الأزمة الجارية هي أنها أزمة تمتزج بأزمات أخرى، فبالإضافة للأزمات المالية المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي ابتداء من الأزمة المالية والنقدية لسنة 1971 والتي كانت المنطلق لانتهاء نظام "بروتون وودز" إلى غاية أزمة الرهون العقارية سنة 2007، فإن ما يميز الأزمة الجارية هو اصطحابها بالأزمة الغذائية والأزمة البيئية التي يعرفها العالم اليوم، الأمر الذي لا يجعلها أزمة عادية بل هي أزمة من نوع خاص: فهي أزمة الإنسانية جمعاء بعلاقاتها المعقدة والمتشابكة، أزمة استغلال الموارد والثروات البشرية وتوزيعها، إنها أزمة التصرف والحاكمة الدولية بكل أشكالها، لهذا فهي تكتسي بُعداً كونياً يجعل مستقبل البشرية في ميزان وعليها أن تختار فيما الربح أو الإنسان؟

أخيراً، فما يميّز هذه الأزمة الجارية عن أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929-1933 هو حالة الانسداد الذي وصله نمط التراكم السائد والصعوبة التي يجدها للخروج من الأزمة وإيجاد بدائل وحلول. فمن المعروف اليوم أن كل أزمة عامة هي فرصة لإعادة ترتيب شؤون العالم والاقتصاد العالمي ككل، أي أنها فرصة للنظام السائد لتهيئة شروط تجاوز الأزمة وتناقضاته والشروع في مرحلة جديدة من النمو والتراكم، وهذا ما حدث أثناء وبعد أزمة 29 - 33 التي كانت مناسبة لإعادة النظر في النمط الليبرالي للتراكم الكلاسيكي والنيوكلاسيكي واعتماد نمط جديد يقوم على الوفاق الفوردي - الكينزي، كما كانت هذه الأزمة فرصة للتغيير بزعامة النظام (لأن النظام الرأسمالي هو دائماً بحاجة إلى بلد رائد يسحب الأطراف الأخرى فيه)، فالولايات المتحدة الأمريكية (والدولار الأمريكي) التي استلمت قيادة الاقتصاد العالمي والعالم بعد تراجع بريطانيا العظمى (والجنيه الإسترليني) هل ستتمكن اليوم من إعادة "ترتيب شؤون البيت العالمي" أم ستدخل النظام في أزمة أعمق لا يمكن التنبؤ بعواقبها؟

كل هذه الخصائص تجعلنا نقول أن العالم اليوم هو أمام أزمة مميزة ستدخله والاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الاضطرابات، حيث ستشتد التناقضات بين مختلف شرائح الرأسمال نفسه وبين رأسمال والعمل، هي أزمة ستكون نتائجها مؤثرة وأليمة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخل الدول وفي العالم بأسره. من خلال تصريحات ومواقف العديد من الزعماء السياسيين في الدول الرأسمالية المتطورة والنامية والمؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الدولية وتحاليل العديد من الاقتصاديين والخبراء الماليين، يبرز لنا اتجاهان كبيران اثنان في تفسير الأزمة الجارية ومنه موقفان تجاهها وطريقتان لمواجهتها:

أ - الاتجاه الأول الذي ينخرط عموماً في الفكر الاقتصادي والسياسات الليبرالية الجديدة التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين، يختصر الأزمة في أنها أزمة مالية أساساً انطلقت من أزمة "الرهون العقارية"، أي من المجال المالي، وتفاقت شيئاً فشيئاً لتمس مجال الاقتصاد الحقيقي وتتحول إلى انكماش يظهر بالأساس في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الخام للدول والعالم وفي تراجع الطلب والإنتاج في عدد من

القطاعات الإنتاجية والخدماتية وأساسا قطاعات صناعة السيارات والأشغال العمومية والبناء والسكن والنقل (البحري على الخصوص)، وهو ما ينعكس في الانخفاض الكبير في طلبات هذه القطاعات وإنتاجها وفي رقم أعمالها وأرباحها، كما ينعكس جليا في غلق عدد من الوحدات الإنتاجية وتسريح العمال أو إحالتهم على البطالة التقنية (وصل عدد العمال المسرحين في الولايات المتحدة وحدها سنة 2008 ما لا يقل عن 2.6 مليون).

وبالرغم من التوقعات المتشائمة جدا لصندوق النقد الدولي بالنسبة للسنة الجارية، إذ ترى هذه المؤسسة الدولية أنه من المتوقع أن لا يتعدى معدل النمو العالمي 0.5% وهو المعدل الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، أما البلدان الآسيوية التي تعتبر مقطورة النمو العالمي فمعدل نموها سيقع في حدود 2.7%، فإن هذه المؤسسة ومعها عدد من حكومات البلدان المتطورة والخبراء الاقتصاديين يضربون موعدا مع النمو في نهاية سنة 2009 وبداية سنة 2010، هذه الأخيرة التي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل النمو العالمي فيها أكثر من 2% وفي بلدان آسيا في حدود 5% (8% في الصين و6.5% في الهند، و4.1% في مجموعة آل ASEAN)¹.

يتفق معظم أصحاب هذا الاتجاه أن بؤرة الأزمة هي مجال المال وبالتالي لا مجال للبحث عن أسبابها خارج هذا المجال، لكن يبرز هناك اختلاف في مواقف هذا الاتجاه في حدة المسؤولية وعمقها.

فهناك من أصحاب هذا الاتجاه من يرى أن المسؤولية تقع على عاتق التصرفات اللاعقلانية والطائشة واللاأخلاقية لعدد من المضاربين الماليين المغامرين ومسيّري البنوك وصناديق الاستثمار الذين "فقدوا حسهم العالي بشؤون المال والاقتصاد" وأصبح همهم الوحيد الرفع من المردودية المالية وضمان مداخيل خيالية لهم ولحاملي الأسهم الكبار، هؤلاء الذين يقعون في صف "الرأسمال السيئ وليس الرأسمال الجيد" على حد تعبير "نيكولا ساركوزي"، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التنقيط أو غفلتها أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية.

¹ . موقع www.kezeco.fr تم الاطلاع عليه يوم 2009/02/04

وهناك من أصحاب هذا الاتجاه الأول دائما من يذهب بعيدا في هذا الموقف ويحمل مسؤولية الأزمة لسياسات تحرير المجال المالي التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة تحت رئاسة "رونالد ريغان" وانجلترا تحت قيادة رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر" والتي عممت لتشمل باقي البلدان الرأسمالية المتطورة (أوروبا واليابان) وبعض البلدان النامية، والتي تبرز في تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الرقابة عليها وتعويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهو الأمر الذي ساهم في توسع الجريمة المالية المنظمة (أساسا تبييض أموال المتاجرة في المخدرات والتبغ والجنس..) التي تتحمل الجنات الضريبية المسؤولية العظمى في تفاقمها.

إن من أصحاب هذا الاتجاه كذلك من يتحدث عن ضرورة "إصلاح الرأسمالية"!!

ب - الاتجاه الثاني الذي يضم عدد كبير من الباحثين في العلوم الإنسانية وبالتحديد علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ومن تيارات مختلفة تضم أساسا الكينزيين والكينزيين الجدد واليسار الماركسي وغير الماركسي تتفق في مسألة جوهرية هي معارضة الفكر الليبرالي الجديد والسياسات الليبرالية الجديدة التي اعتمدت منذ 1980 التي يعتبرونها سياسات انكماشية لم تشجع على النمو بل هي سبب الأزمة بذاتها.

هذا الاتجاه، يرى أن هذه الأزمة هي أبعد من أن تكون أزمة مالية بقدر ما هي أزمة هيكلية عامة تمس بنيات نظام التراكم الرأسمالي الحالي في شكله الليبرالي الجديد، كما هي أزمة تعديل هذا النظام، هي كذلك أزمة متعددة الأبعاد، فهي في آن واحد أزمة مالية وغذائية وبيئية مما يجعل عدد من الباحثين يميلون للقول أنها أزمة كونية لنمط استغلال الثروات البشرية وتوزيعها التي ولدت مشاكل كونية مثل مشكل الفقر والمجاعات ومسألة المياه والتصحر... إلخ، كما أنها أزمة تسيير شؤون العالم ككل.

دائما حسب هذا الاتجاه، الأزمة الجارية هي أزمة فكرية اقتصادية تتمثل في غياب البدائل والحلول والدخول في مستقبل يصعب تحديد ملامحه، كما أنها أزمة تحوّل على المستوى العالمي تظهر في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم بروز لحد الآن أي قوة بديلة تتولى زعامة الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي والعالم.

● لماذا هذه الأزمة هي هيكلية لكل النظام الرأسمالي ونمط تراكمه؟

التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية تعطينا الكثير من المعلومات والآليات التي تولد وتحكم مسار الأزمات يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين:

■ فالأزمة الاقتصادية بصفة عامة هي ملازمة ومصاحبة لوجود النظام الرأسمالي نفسه¹، وهي أحد تعابير صعوبة وجوده وفي نفس الوقت ومصدر استمراريته وديمومته، إذ هي في آن واحد حدث يهدم ويعطل جزء كبير من طاقته الإنتاجية (تراجع الإنتاج، غلق وتصفية الوحدات الإنتاجية، البطالة، خسائر مالية ضخمة..) وهو فرصة لإعادة ترتيب "شؤون البيت" وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي ووضع نظام جديد من التراكم والنمو والتوزيع وإعادة التوزيع.²

■ بؤرة الأزمة هي دائما الاقتصاد الحقيقي وأساسا مجال الإنتاج، هذا لا يعني أن الأزمة لا تظهر في المجالات الأخرى، بل يمكن أن تكون الأزمة مالية أو غذائية أو بيئية.. إلخ، لكن منبعها العميق يبقى دائما في مجال الاقتصاد الحقيقي، بالرغم من أن لكل أزمة مفجرها ومسارها الخاص بها وتيرتها وأشكال حلها.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار الأزمة الجارية هي أزمة هيكلية وأزمة نمط التراكم الذي اعتمد منذ 1980 أي النمط الليبرالي الجديد الذي أحدث منذ هذا التاريخ تحولا في بنية النظام الرأسمالي وأشكال توزيع الثروة المنتجة.

بالفعل، فبعد أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933 ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول (انخفاض معدلات النمو والبطالة أساسا) والمستوى الدولي (الفوضى النقدية والتجارية وعودة السياسات الحمائية والحروب التجارية..) وكذا النتائج السياسية مع انتشار الأيديولوجيات الوطنية الضيقة التي أوصلت العالم لحرب عالمية ثانية مدمرة، بعد كل هذا يدخل النظام الاقتصادي الرأسمالي في نمط جديد من التراكم سيلعب فيه الاقتصادي الانجليزي "جون ماينارد كينز" الدور الحاسم في إرساءه نظريا وعمليا، وهو النمط الذي سيعرف بالوافق "الكينزي - الفوردي"، فما هي ملامح هذا النمط؟

C.P. Kindleberger, cité dans le rapport sur les crises financières, s/la dir. De R.Boyer, la -¹ documentation française, Paris, 2004.

Lexique d'économie, 5eme Ed. DALLOZ, Paris 1995 -²

يقوم هذا النمط على مرتكزات أساسية ثلاث:

1- أن سبب الأزمة، التي هي أزمة فيض إنتاج، هو قصور الطلب الكلي (أي الطلب الاستهلاكي والاستثماري) الناتج عن "التوزيع التعسفي للثروة والدخل والذي تنقصه العدالة"، وبالتالي فإن الخروج من الأزمة واستعادة النمو يمر حتما عبر سياسات اقتصادية لدفع الطلب، أي تشجيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري (وليس العرض أي الإنتاج لأنه لا فائدة من الإنتاج في ظل ضعف القدرة الشرائية)، ولتحقيق ذلك يقترح كينز تدخل الدولة لضبط السوق وتعديله ووضع سياسة اقتصادية إرادية تقوم على ثلاث محاور أساسية:

i. سياسة توسعية للميزانية العمومية تقوم على الزيادة في الإنفاق العمومي في البناءات التحتية والأشغال العمومية والبناء، والإنفاق الاستثماري وأخيرا الإنفاق الاجتماعي.

ii. سياسة نقدية تقوم على تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار والاستهلاك.

iii. سياسة مالية تهدف لتخفيض الضرائب على المنتجين والحد من نفوذ أصحاب الربوع والمداخيل الثابتة والمضاربين في البورصات.

هذه الإجراءات من شأنها أن تدفع للتشغيل الكامل والقضاء على البطالة والسماح للعمال الحصول على مداخيل كافية تمكّن من دفع الطلب ومن ثم تشغيل عجلة الإنتاج والاقتصاد ككل، هذا يعني أن النمط الفوردي - الكينزي يقوم على توجه إنتاجي يمكن تسميته بـ "النمط التراكمي القائم على الإنتاج".

2- نمط من توزيع الثروة والدخل يعطي نصيب أوفر للأجر من الناتج المحلي الخام بشكل يسمح بدفع الطلب الذي هو مفتاح الأزمة، وبالتالي فالزيادة في دخل العمال ليس هدف اجتماعي فقط يهدف لتحسين مستوى معيشة العمال وعائلاتهم بقدر ما هو هدف اقتصادي الغرض منه دفع النمو وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية.

3- إعادة ترتيب شؤون العالم السياسية (منظمة الأمم المتحدة) والاقتصادية عبر وضع نظام مالي ونقدي جديد هو نظام "بروتن وودز" تلعب فيه الدولة الدور الأساسي عبر البنوك المركزية يقوم على رقابة حركة رؤوس الأموال واعتماد أسعار صرف

وأسعار فائدة ثابتين. بالرغم من أن هذا الترتيب الجديد يعطي للولايات المتحدة الأمريكية والدولار دور الزعامة في قيادة النظام الرأسمالي.

تطبيق هذا النمط من التراكم بعد الحرب العالمية الثانية حقق ما أصبح يعرف بـ"الثلاثينات المجيدة" التي تمثلت في تحقيق تشغيل شبه كامل وارتفاع قوي لمعدلات النمو والإنتاج وتحسن لا مثيل له في مستوى المعيشة وظروف عمل العمال وهذا في ظل ميزان قوى عالمي متميز (الثنائية القطبية وصعود حركات التحرر الوطني ودور قوي للنقابات والحركة العمالية..).

في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، وعلى اثر الأزمة النقدية لسنة 1971، يبدأ الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الدخول في سلسلة من الاختلالات والاضطرابات التي تظهر في انكماش طويل المدى كانت تتخلله بعض الفترات من الانتعاش. هذه الأزمة الجديدة ستدخل نمط التراكم الفوردي - الكينزي في مرحلة من الإرهاق مما سيفتح المجال لبروز تيار فكري اقتصادي جديد هو التيار الليبرالي الجديد في الاقتصاد والسياسة الذي سيستبدل الوفاق السابق بوفاق جديد هو "وفاق واشنطن" الذي خيط وجسد في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، الأمر الذي يسمح ببروز نمط جديد من التراكم الرأسمالي، ما هي أهم أسس هذا النمط من التراكم؟

➤ يعتبر أصحاب الفكر الليبرالي الجديد أن سبب أزمة السبعينيات من القرن العشرين هو السياسات الاقتصادية الكينزية التي أفرطت في الإنفاق العمومي والاجتماعي وتدخل الدولة، وسببت عجزا في ميزانية الدولة وارتفاعا في معدلات التضخم، كما ضخمت من تكاليف المؤسسات وبالأساس تكاليف الأجور الأمر الذي أضعف تنافسيتها، لهذا فالحل عندهم يكمن في العودة لمبادئ الليبرالية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لما قبل أزمة 1929 - 1933، ولسياسة تشجيع العرض عوض الطلب عن طريق استعادة الثقة في المبادرة الفردية والمصلحة الفردية وفي السوق والمنافسة الحرة كمنظم وحيد للاقتصاد وتراجع الدولة عن مهامها الاقتصادية والاجتماعية، وعن طريق كذلك سياسة لتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال

وخصوصة المؤسسات العمومية والخدمة العمومية..، هذه الإجراءات من شأنها أن تعيد للمؤسسة الاقتصادية وللاقتصاد حيويته وانتعاشه، لكن هذا غير كاف:

➤ لا بد من إحداث تغيير في نمط التوزيع يعيد الأولوية للربح، لأنه أساس التراكم حسب "دافيد ريكاردو"، وبالتالي فهذا النمط الجديد من التراكم سيعمل على أساس تقليص حصة الأجور من الناتج المحلي الخام بالضغط على تكاليف الأجور والأعباء الاجتماعية بمختلف الأشكال وباسم شعار "المرونة" (التسريح وتخفيض الأجور الحقيقية، انتشار عقود العمل لوقت محدد، الهجوم على قوانين العمل والحماية الاجتماعية، اللعب على فارق الأجور بين البلدان..). والهدف هو تكوين احتياطي عالمي لليد العاملة الرخيصة الأجر.

كل هذا من المفروض أن يؤدي إلى ارتفاع حصة الربح من الناتج المحلي الخام، الذي من المفروض كذلك أن يوجه لزيادة الاستثمارات وبالتالي الإنتاج والتشغيل، أي إلى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، فهل هذا تمّ فعلاً؟

➤ الإجابة ستكون بالسالب لأن الأرباح لم توجه لقطاع الإنتاج بل لقطاع المال، وهذا يعود لسياسة تحرير المجال المالي وحركة رؤوس الأموال والاستخدام مكتسبات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي زاد من أرباح هذا المجال مقارنة بمجال الإنتاج وجعل رؤوس الأموال تتجه للأول وهو ما برز في زيادة رسملة المؤسسات وتنامي سوق الأسهم والسندات.

كل هذا سيؤدي شيئاً فشيئاً لسيطرة مجال الرأسمال المالي على مجال الإنتاج، وهو ما يظهر في حجم الأموال الضخمة المستثمرة في الأول وتمركزها في عدد قليل من المؤسسات، وستكون لذلك نتيجتين على الأقل:

● تغيير في المؤسسة الاقتصادية نفسها، حيث أصبحت السيطرة لحاملي الأسهم على حساب المسيرين والعمال، والإنتاج لم يعد المنطق الذي يتحكم في مصير المؤسسة بل قيمة الأسهم، لهذا سيعمل المساهمين على استخدام كل الأساليب لفرض مردودية عالية للأسهم (إعادة توطين الصناعات، الإندماجات والإكتسابات الدولية ...). والهدف دائماً هو تخفيض التكاليف.

إن هذا التحول سيولد نمطا جديدا من التراكم يعطي الأولوية للرأسمال على حساب العمل والربح على حساب الأجر والعلاقة الأجرية تصبح تابعة لقطاع المال. وهو ما جعل بعض الباحثين يتكلمون عن "رأسمالية الملكية المالية" أو "الرأسمالية المساهمية".

- تفاقم انتشار الأزمات المالية منذ بداية التسعينات والتي تم ذكرها في النقاط السابقة.

أصحاب هذا الاتجاه يذهبون أبعد من هذا، فالأزمة الحالية تعكس في الواقع أزمة كونية بالنظر لتداخل عدة أزمات في آن واحد:

- الأزمة المالية والنقدية منذ بداية السبعينيات والأزمات التي تلتها،
- الأزمة الغذائية التي تهدد بتفاقم الفقر وانتشار المجاعات وسوء التغذية.
- الأزمة البيئية التي تهدد الكون بأسره نتيجة نمط النمو المعتمد الذي أصبح يهدد نوعية الحياة والأنواع النباتية والحيوانية، وأشكال استغلال الموارد وتوزيعها، ومستقبل الأجيال ككل..

حسب هذا الاتجاه دائما، فإن الشيء المؤكد أن الأزمة الحالية بعمقها وشمولياتها وتداعياتها قد أدخلت نظام التراكم السائد في أزمة نظرية وعملية عميقة:

فهي من جهة أزمة للفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يجد صعوبة كبيرة في إيجاد صيغ وبدائل جديدة للخروج من الأزمة الحالية، فبعد أن حاول هذا الفكر تخطي أزمة السبعينيات من القرن العشرين من خلال صياغة وفاق جديد يعوض الوفاق "الفوردي - الكينزي" هو "وفاق واشنطن" الذي وضع في بداية الثمانينيات وسمح بالشروع في نمط جديد من التراكم يعطي الأولوية للربح على حساب الأجر ولمجال المال على حساب مجال الإنتاج، وعبر تفكيك منظم لكل القواعد التي وضعتها الرأسمالية لنفسها بعد الحرب العالمية الثانية لضبط وتعديل الاقتصاد واعتماد ليبرالية متوحشة في مجال المال وتبادل السلع والخدمات..، ها هو هذا النمط من التراكم يدخل في أزمة جديدة أعمق وأشمل ولم تفلح مخططات الإنقاذ والمبالغ الخيالية التي خصصت للبنوك وقطاع المال والاقتصاد الحقيقي بدرجة أقل من إنعاش الاقتصاد بل كل المؤشرات تؤكد دخول الاقتصاد العالمي في انكماش خطير ولسنوات عديدة، فما هو الحل؟ هل يمكن أن

يتحقق في ظل وفاق واشنطن وتحت لواء الفكر الليبرالي الجديد؟ أم هل هناك حلول أخرى؟

ومن جهة أخرى، رغم اختلاف ميزان القوى العالمي مقارنة بأزمة سنوات 1929 - 1933 وما تلاها (بروز الاتحاد السوفيتي كقوة اقتصادية وعسكرية وصعود الحركة العمالية عموماً وقوى التحرر الوطني على الصعيد العالمي..) والأزمة الحالية (سيطرة القطب الواحد بعد انهيار جدار برلين وتراجع الحركة العمالية..)، يدخل العالم في أزمة تحوّل لا نعرف توجهاته وأبعاده، فالأزمة الجارية كشفت أكثر من أي وقت مضى مدى ضعف وهشاشة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعرف عجزاً غير مسبوق في ميزانيته العمومية وميزانه التجاري وثقلاً كذلك في مديونيتها العمومية والخاصة (11.000 مليار \$ ما يعادل 358% من الناتج المحلي الخام في الثلاثي الأخير لسنة 2008) بالإضافة لهشاشة الدولار، وهو الضعف الذي سيتفاقم بفعل الأزمة الجارية وأصبح يهدد زعامة هذا البلد على العالم، هذا الضعف يطرح اليوم سؤالاً جوهرياً: هل العالم بعد هذه الأزمة هو أمام نقطة تحوّل تعيد النظر في السيطرة الكليّة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم؟ وهذا بالرغم من قوتها العسكرية التي كما يعرف الجميع ستضعف بضعف اقتصادها، وفي هذه الحال لمن ستؤول الزعامة؟ فلا أوروبا التي تعرف صعوبات كبيرة في توحيد مواقفها تجاه الأزمة¹، ولا الصين بإمكانهما حل محل الولايات المتحدة في الوضع الحالي لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي فمن المرجح أن يدخل العالم في أزمة انتقال قد تكون طويلة المدى تعرف فيها الولايات المتحدة تفهقراً أكثر فأكثر وتتهياً شيئاً فشيئاً شروط قيام عالم متعدد الأقطاب²، في هذه الحالة كذلك، وإلى حين تغير ميزان القوى العالمي، كيف سيكون موقع وموقف البلدان النامية والعربية منها خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول إنقاذ نفسها

¹ . ساندرامواقي وقيوم ديفال، مقال "أوروبا مريضة بالأزمة" (بالفرنسية)، مجلة "Alternatives économiques" رقم: 278، مارس 2009.

² . أنظر: . زاكي العايدي Zaki Laidi ، مقال في مجلة "Esprit" (بالفرنسية) عدد شهر فيفري 2009 ، ص. 20.

. مايكل هودسون، مقال : **Dé-dollarisation : le démantèlement de l'empire militaire et financier Américain** , bulletin électronique

<http://www.mondialisation.ca/index.php?context=va&aid=14089>, du 25 juin 2009.

والحفاظ على مكانتها المهيمنة بجعل البلدان الأخرى (سواء كانت حليفة أو لا) تدفع فاتورة الأزمة كما كان الحال في أزمت العشرينات الثلاثة الأخيرة؟

رغم التباطؤ الذي سبغ تحرك الحكومات والمؤسسات النقدية الوطنية والدولية، لأنهم اعتقدوا أنها مجرد أزمة صغيرة عابرة، لكن بعد أن ظهرت خطورة هذه الأزمة اتجه الجميع لوضع مخططات للإنقاذ تكفلت بتجنيد مبالغ ضخمة من الأموال اعتماد مجموعة من الإجراءات لوضع حد لها وتقادي انتقالها لمجال الاقتصاد الحقيقي، لكن رغم ذلك تأثر هذا الأخير والأمر قد يتفاقم في الأشهر القادمة، وهنا علينا أن نتساءل:

- هل الإجراءات المعتمدة لحد اليوم من طرف البلدان الرأسمالية المتطورة (مخططات الإنقاذ) ستساهم في حل الأزمة والعودة للنمو؟

- الحلول المعتمدة كلها تصب في التفسير الأول للأزمة التي يعتبرها أزمة مالية فقط، وبالرغم من تجنيد مبالغ خيالية تصل لحد الآن إلى حوالي 5000 مليار \$، فإن معظم هذه الأموال قد وجهت لضخ السيولة النقدية للبنوك واسترجاع الثقة فيما بينها والمؤسسات الاقتصادية، وجزء ضئيل منها يوجه لقطاع الاستهلاك والإنتاج لدعم الطلب والحفاظ على مناصب الشغل. هذا الأمر يجعلنا نقول أن الحل المقترح لا يخرج عن إطار التصور الليبرالي الجديد الذي كان السبب في هذه الأزمة، أي التركيز على جانب العرض وإهمال الطلب أي دعم القدرة الشرائية للرفع من الطلب والإنتاج. ويظهر ذلك في التأكيد في كل مرة على أن كل هذه الإجراءات لا تعني التخلي عن الاقتصاد الحر ولا حرية المبادلات، ولا بد أن تتم في مراعاة صارمة لتفاقم العجز في الميزانية العمومية.

- كما أن هذه الحلول المعتمدة حالياً غير ناجعة أخلاقياً واجتماعياً، لأنه في الوقت الذي تضخ فيه مئات الملايير من الدولارات للبنوك والقطاع المالي المسؤول عن هذه الأزمة، ويستمر مسيروه في تقاضي رواتب خيالية من المال العام، في نفس الوقت تغلق الوحدات الإنتاجية ويرفض الاستجابة لأي مطلب لنقابات العمال للرفع في الأجور وتحسين ظروف العمل بحجة "ظروف الأزمة". أكثر من ذلك في الوقت الذي تجند هذه

الأموال لإنقاذ الرأسمال لم "تستطع" الدول المتطورة تجميع خلال 10 سنوات ما قيمته 50 مليار \$ للقضاء على الفقر في العالم...

- ما يجعلنا متشائمين أكثر هي أنصاف الحلول المقترحة والتي تتأرجح عند بعض الحكومات بين الحلول الكينزية تارة والليبرالية الجديدة تارة أخرى، وهذا يعكس أزمة النظرية الاقتصادية وفي نفس الوقت اشتداد التناقض بين مختلف شرائح الرأسمال، لكن الشيء المؤكد أن الإجراءات المقترحة تفتقد للانسجام والتكامل الذي تقترحه السياسات الكينزية، ويكتسيها الكثير من الغموض والرؤية البعيدة.

- أخيراً فالتشاؤم يظهر أكثر عندما نرى أن البلدان الرأسمالية المتطورة ورغم المظاهر، فإنها لم تتعلم دروس أزمة 1929 - 1933، حيث تعالج الأزمة في صفوف مبعثرة، بل نشاهد اعتماد سياسات حمائية من طرف الولايات المتحدة نفسها..

يبقى أن الكثير من الأفكار تقدم حول إصلاح الرأسمالية باتجاه فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال والحد من الجنات الضريبية ومحاربة الجريمة المالية المنظمة، وتدعيم هيئات رقابة البورصات، والتخفيض من أجور ومداخيل مسيري المؤسسات، إلا أنه لحد الآن لازالت في مستوى التمنيات والنوايا، بل أنها تدخل في كثير من الأحيان في منطق الصراع بين قوى المال في العالم¹.

- أمام هذه الأزمة الخطيرة كما رأينا أعلاه، وأمام انسداد الأفق والعجز على إيجاد حلول ومخارج، ما هو الموقف؟

إن موقف من الأزمة لابد أن ينطلق من قناعة أن الأزمة هي هيكلية وعامة، هي أزمة نمط من التراكم والنمو القائم على سوء توزيع الدخل واستغلال الموارد وإهدار للطاقات والموارد الكونية، كما أن بؤرة الأزمة هي دائما مجال الإنتاج، فجزورها دائما هي فيض الإنتاج الناجم عن قصور الطلب الكلي والذي يفسر بانخفاض القدرة الشرائية وتراجع دخل العمال الأجوريين، أي الناجم عن سوء توزيع الثروة المنتجة، لكن قد تأخذ الأزمة أشكالا مختلفة (أزمة مالية، أزمة غذائية، أزمة المواد الأولية، أزمة قطاع أو فرع

¹ - Jean Claude Paye, « Le G 20 et la hiérarchisation du système financier international, Bulletin électronique : www.mondialisation.ca, juin 2009.

إنتاجي...)، ويبدو لنا أنها أزمة تفسر فقط في المجال الذي ظهرت فيه (الأزمة المالية مثلاً).

هذا الاقتراب يبدو لنا غير صحيح، ففي حالة الأزمة الجارية فقد بينا أنها ليست أزمة مالية بقدر ما هي أزمة اقتصادية تمتد جذورها لسنوات السبعينيات من القرن العشرين، بل هي أزمة هيكلية عامة تمس بأسس نظام التراكم الرأسمالي، خاصة في شكله الليبرالي الجديد.

المطلب الثاني: المخاطر والاختلالات المترتبة على عولمة الرأسمالية

نكون مجحفين إذا تجاهلنا الجوانب المضيئة للعولمة المعاصرة، حيث ارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان وثورة التقنية وما ترتب عليها من زيادة الرفاهية، ولكن الأمور لا تحسب هكذا، فهل هذا كل شيء؟ في حقيقة الأمر، تفيد الدراسات القائمة بأن عولمة القرن التاسع عشر أفرزت العديد من الاختلالات الاقتصادية سواء على مستوى البلد الواحد أو بين الدول بالإضافة إلى إفرازها للأشكال الاحتكارية التي عجلت بحدوث أزمة 1929. فهل يمكن لعولمة اليوم أن تفرز ذات الاختلالات بالإضافة إلى صور جديدة من الاختلالات مثل الاختلالات البيئية والصحية والعرقية والدينية... الخ على اثر جنوح العولمة والنشاط المدمر للشركات الدولية؟

نعرض لأهم مظاهر تلك الاختلالات وانعكاساتها على التفصيل التالي¹.

أولاً: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية

إذا كان البعض رحب بالعولمة والاقتصاد الجديد على أنها موجة لمستقبل أفضل **Awave for a Better Future**، ويشهد على ذلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض المجتمعات، إلا أنها بالنسبة للبعض الآخر وهو الأرجح ليست أكثر من شكل جديد من أشكال الهمجية، تم التخطيط له بوعي وإدراك تام وبشكل غير مسؤول بواسطة أفراد اتحدوا على تأليه السوق الحر، وعدم مبالاتهم بالدمار الاجتماعي الذي يسببه ذلك الشكل

¹ د. رضا عبد السلام، انهيار العولمة: هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهال العولمة المعاصرة كما انهارت في موجهها الاولى بالكساد العظيم؟، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 97-108

الجامح من أشكال السوق أنها وباء أصاب العالم يطلق عليه الثورة الرأسمالية الثانية التي اكتسحت كل شيء على الكوكب الأرضي، وتجاهلت حقوق الشعوب وتنوع النظم السياسية. وهكذا فإن العولمة ستقود العالم إلى غزوات جديدة، ليس إلى الدول وإنما إلى الأسواق بهدف استنزاف الثروات. لكن اللافت للنظر أن هذه الغزوات ترافقت مع تحطيمات أو انهيارات كبرى، فالعولمة تؤدي إلى خلق حالة عدم الأمان واليقين لكل الدول، والصعوبات الاقتصادية لملايين الأفراد مثل زيادة نسب البطالة، والاعتداء الصارخ المباشر على البيئة وعلى ظروف العمل، وزيادة المواجهات العرقية والدينية وغيرها من الكوارث.

مثل تلك النتائج صارت معلومة في كل أنحاء العالم وتتزايد وضوحا يوما بعد يوم. ثم إن الفقر والجوع والتشرد والهجرة هي النتائج المباشرة لتلك السياسات الدولية الجديدة. كما انخفضت إمدادات الغذاء وانخفضت الجودة، حيث دخلت المنتجات المخلقة وراثيا وغيرها من المنتجات التي لهتت بحثا عن تكلفة إنتاج أقل في آسيا وغيرها، حتى أغرقت الأسواق العالمية بمنتجات كثيرة ولكن لا جودة فيها، وهنا ينطبق قانون جريشم القائل بأن السلع الرديئة تطرد السلع الجيدة من السوق.

رغم الاتجاه العام نحو العالمية، فإن هناك شعورا بالانفصال والقطيعة بين العالم المتقدم في الشمال، وبين العالم المتخلف في الجنوب. وبدأت ترتفع الأصوات لقطيعة حضارية بين حضارة الشمال وبين تخلف الجنوب. وأضحى الجنوب يبدو بشكل متزايد عبئا وعالة على المجتمع الدولي. فهو لم يعد كما كان في الماضي مصدرا للمواد الطبيعية أو أسواقا للمنتجات النهائية. لقد أصبح الجنوب معتمدا على الشمال في غذائه، بعد أن كان مصدرا للسلع الزراعية، ومع تزايد الفقر -وخاصة إفريقيا- لم يعد بالتالي مجالا لتسويق المنتجات الصناعية التي تجد منافذها لدى الدول الصناعية نفسها. ومع تزايد أهمية المواد المخلقة أو المصنعة تضاءلت أهمية المواد الخام والموارد الطبيعية باستثناء البترول.

نخلص إلى أن الرأسمالية العالمية تمثل محركا رائعا لخلق الثروات ولكنها لا يمكن أن توفر الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي. فبالنسبة للكثيرين، فإن العولمة ليست أكثر

من مؤامرة أو آلية انتهازية تقودها الشركات الدولية التي خربت الدول النامية ودمرت البيئة ومزقت الفقراء في كل الدول. يشهد على ذلك حالة الكساد والركود الاقتصادي المصحوب بالتضخم في دول المراكز الرأسمالية، والجاثم على صدور المجتمعات الرأسمالية منذ السبعينات، والذي تم تصديره إلى باقي دول العالم المتشابك بفعل العولمة.

ثانياً: العولمة وارتفاع معدلات الفقر مع قتل الشركات المحلية بالدول النامية

زادت القطبية الشديدة التي أفرزتها الرأسمالية من حدة التفاوت بين الأفراد، واستفاد 20% فقط من سكان الأرض في الدول الغربية من هذا النظام. ومع الأزمات التي شهدتها كل من آسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، ومؤخراً الأزمة المالية العالمية الراهنة، بدأ الكثيرون في كافة أنحاء العالم في إدراك أن تجربة العولمة قد فشلت.

ويؤكد ذلك التظاهرات الكثيرة من شرق الأرض إلى غربها في الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وروسيا وتشيلي وحتى الولايات المتحدة وبريطانيا، بهدف مواجهة الاستثمار الخاص الذي أثبت أنه يحقق الفائدة لا لأحد إلا للرأسماليين فقط. وما يؤكد ذلك أن الدول التي لاتزال تحتفظ بنوع من الرقابة على الاستثمار ورأس المال تشهد حالة من الاستقرار، وأكثر قدرة على التصرف بنجاح في مواردها وأصولها الاقتصادية ولمصلحة مواطنيها.

وقد ذهب البعض إلى أن الدول المتقدمة تفسر العولمة على أنها كسر للحواجز مثل القيود الجمركية من أجل الاستغلال الاقتصادي، وبالتالي فإن أي دولة غنية أو فقيرة سوف تتمكن من الولوج إلى دولة أخرى وأن الكل سيستفيد. وفي الحقيقة، مع ذلك العولمة تجعل الدول النامية مكشوفة كلية وغير قادرة على حماية نفسها أو أسواقها. فالعولمة الاقتصادية تقود إلى موت الشركات الصغيرة بالدول النامية.

وتكلفة العولمة تتمثل في خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، ورفع حالة عدم العدالة بين الدخول، السيطرة من قبل قلة من الأجانب وكلها أمور أصبحت غير مقبولة.

ثالثاً: المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن تسلط الشركات الدولية

إن عولمة اليوم وأهم أعمدها المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات- لا تفكر ولا تتصرف وفقا للاعتبارات الإنسانية أو القيمية. فلقد تغلغت تلك العولمة في كافة الشؤون الإنسانية، وتبدو أبعاد توغلها الحالي والمستقبلي مخيفة، حيث فقدان واعتداء على الديمقراطية والاعتداءات على حقوق الإنسان والتدمير السريع للبيئة، واتساع الهوة وعدم العدالة على المستويين المحلي والدولي.

فالعولمة الرأسمالية بشركاتها الدولية تولد خطرا متناميا للكوكب ولساكنيه. وجه ديفيد كورتن (David Korten) الانتباه في كتابه "عندما تقود الشركات الدولية العالم" 1999 إلى دمار البيئة والتبعات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة وقد شبه كورتن الرأسمالية التي تحمل مشاعلها الشركات الدولية بالسرطان. ففي الوقت الذي يتحدث فيه المروجون للرأسمالية عن الديمقراطية والأسواق الحرة، وفي الحقيقة، فإن الشكل الحالي للرأسمالية يركز السلطة في أيدي القلة من الشركات التي تحد من فعالية السوق وخاصة جوانبها الاجتماعية. وقد لخص كورتن كتابه في المقولة التالية "بأن أولئك الذين يبتهجون لانتصار الرأسمالية سوف يعيدون الابتهاج بانتصار القلة على الكثرة".

اليوم، حولت الطبيعة والجينات إلى سلع بطرق أقرب إلى الخيال، والتحول التاريخي الذي نحن مقتادون للاعتقاد به هو أن كافة الحدود والحوجز القومية والمحلية قد أزيلت، ولكن في الوقت نفسه تجلت وتفاقت بوضوح الأزمات العالمية، فلم يعد هناك شك بعد بأن البيئة العالمية في مأزق خطير وظهور مشكلات ارتفاع حرارة الكون Global Warming الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي، وفقدان التنوع الجيني وانتشار النفايات النووية ومخاطرها. قيمة القوة البشرية والظروف العامة للسكان في كل مكان موضع اعتداء مع انخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم.

رابعاً: الفوضى والجريمة والصراعات العرقية والدينية

إن الفوضى أصبحت سمة العصر. فهي تتسع وتترسخ منذ نهاية الحرب الباردة، مع ظهور أكثر من 60 صرعا مسلحا حصد مئات الآلاف من الأرواح، وتدفق أكثر من 17 مليوناً من اللاجئين، وتحولت الحياة اليومية في مناطق كثيرة من العالم إلى جحيم

لا يطاق. فالعالم بأسره تحول إلى منطقة حرب من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين ولبنان إلى السودان والصومال...، وحتى داخل لندن ومدريد، حتى الولايات المتحدة تحولت إلى منطقة عسكرية ومنطقة أمنية يعامل فيها المواطنين العرب، والمسلمين تحديدا معاملة الأعداء.

المطلب الثالث: حقيقة النظام العالمي النقدي والمالي

أولا: عدم الاستقرار الكامن في النظام العالمي النقدي والمالي¹

يهدف النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية إلى إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة، عمليا بالموارد المتاحة للبشر، من العمل والثروات الطبيعية والتجهيزات التي سبق إنتاجها.

ومن الضروري من أجل بلوغ هذا الهدف، أن يجري النشاط الاقتصادي ضمن نطاق مؤسسي ملائم، ومن المهام الأساسية لعلم الاقتصاد بالتأكيد أن يقوم هذا العلم بتحديد المبادئ العامة لذلك النطاق المؤسسي تحديدا صحيحا.

وبكل أسف، إذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي، وحللناه لا من حيث الحاضر فقط، بل أيضا من حيث الماضي، لا سيما العقود الزمنية الأخيرة، لدلنا إلى أن مهمة تحقيق الاستقرار لا يمكن تحقيقها حتى الآن لا سيما على الصعيد النقدي والمالي.

فالمشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية، التي لم تحل حتى اليوم، هي التقلبات الاقتصادية، وتغيرات القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يعيق - في أن واحد- كفاءة الاقتصاد، وعدالة توزيع الدخل، وضمان استخدام الموارد، وأخيرا السلام الاجتماعي. إن عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الإنتاج، والظلم، ونقص التشغيل، وما يرافق ذلك من ضنك وبؤس، هي المصائب الكبرى لاقتصاديات الأسواق، وهي التي تشكل أصل الانتقادات العنيفة التي وجهت بحق إلى اقتصاديات الأسواق القائمة على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة " للنظام الرأسمالي"، وكل هذه الانتقادات ذات صلة بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاديات الغربية.

¹ موريس آليه، ترجمة د. عبد الحميد حسن الغزالي، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس اليوم إلى إصلاحات الغد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 13-19.

إن تقلبات القيمة الحقيقية للنقود تجعل من المستحيل تماما أي عمل فعال وعادل لاقتصاد الأسواق. ومن ثم يوجه الشك والالتهام إلى الأساس الخلفي لهذا الاقتصاد، لاسيما من حيث لا مركزية القرارات، والملكية الخاصة، ومبدأ التملك الخاص للفوائض. الحقيقية أن المظالم الكبرى التي تشكو منها المجتمعات الغربية إنما تأتي إلى حد كبير من تشوهات توزيع الدخول ن الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود.

أ- التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي

يقوم الاقتصاد العالمي برمته اليوم على أهرامات هائلة من الديون، يعتمد بعضها على بعض في توازن هش. سواء في مجال المراهنة على النقود، أو المراهنة على الأسهم، أضحى العالم ملهى رحبا، وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا. والألعاب والمزادات، التي يشارك فيها ملايين اللاعبين، لا تتوقف فيه أبدا، ولوحات التسعير الأمريكية تبعثها لوحات التسعير في طوكيو وهونغ كونغ، ثم في لندن وفرانكفورت وباريس، وفي كل مكان الائتمان يدعم المراهنة، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تبيع دون أن تحوز.

كل الصعوبات ناشئة من الجهل بحقيقة أساسية، وهي أن أي نظام لا مركزي لنظام الأسواق لا يمكنه أن يعمل بصورة صحيحة إذا كان خلق وسائل الدفع الجديدة من لا شيء، يسمح بالإفلات، ولو لمدة، من التصحيحات الضرورية، وهذا يحدث كلما أمكن سداد النفقات والديون بمجرد وعود دفع، بدون أي مقابل حقيقي فعلي، مباشر أو غير مباشر.

إن آلية الائتمان كما تعمل اليوم، والقائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع(نظام الاحتياطي الجزئي)، وخلق النقود من لا شيء، والإقراض لأجل طويل من أموال مقترضة لأجل قصير، كل ذلك من شأنه الإسهام الكبير في الفوضى الملحوظة. فالحق أن جميع الأزمات الكبرى في القرن الثلاثة الأخيرة ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان، ومن المراهنة التي تثيرها تلك الزيادة، وتجعلها ممكنة.

وغالبا ما يلاحظ سواء في مجال أسعار الصرف أو مجال أسعار الأسهم، انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي و الأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة.

و الحقيقة أن مسؤولية الفوضى المشهودة لا تقع على عاتق المراهنين أنفسهم، بل تقع على عاتق النطاق المؤسسي الموجود حالياً، و هو غير ملائم على الإطلاق. في هذا الزمن، كما في الأزمنة السابقة نجد في كل مكان أثر آلية الائتمان المزروع للاستقرار، ولكنه في هذا الوقت أكبر منه في أي وقت مضى، على الصعيدين الوطني والعالمي:

- تنفيذ متسارع للديون، والتباس متزايد بين الادخار والنقود، وتوسع طائش في الائتمان، وعدم استقرار كامن في النظام المصرفي.
- تزايد الاستدانة على الصعيد الوطني والدولي، وعدم استقرار أسعار الصرف العائمة، واختلالات في موازين المدفوعات الجارية.
- تزايد المراهنة المسعورة في أسواق الصرف والبورصات، معززة بالتسعير المستمر، والاستخدام العالمي للدولار مقياساً للقيم، قيمته الحقيقية على الصعيد الدولي إلى حد كبير غير مستقرة، ولا يمكن التنبؤ بها.
- التناقض الكبير بين تحرير حركات رؤوس الأموال للأجل القصير واستقلالية السياسات النقدية الوطنية، والسياسات المسكنة لمواجهة صعوبات الحاضر، وأخيراً عدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي كله.

ب- إعادة النظر بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاديات الرأسمالية

منذ قرنين على الأقل، لوحظت اضطرابات نقدية عميقة بداخل اقتصاديات الأسواق الرأسمالية، ولكن لهذه الاضطرابات انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الحقيقي، من حيث الإنتاج والتشغيل وتوزيع الدخل. وتمثلت هذه الاضطرابات بتقلبات حادة في القيمة الحقيقية للنقود، وباستحالة الحسابات الاقتصادية الصحيحة، وتوزيع غير عادل للدخل، وبمعدلات بطالة غير مقبولة أخلاقياً، وأخيراً بنزعة مستمرة لنهب المدخرات.

ثانياً: اقتصاد الأسواق والنقود

لا يمكن أن يعمل اقتصاد الأسواق بصورة صحيحة إلا إذا كان البحث عن الفوائض القابلة للتحقيق، وتحقيقها واقتسامها ضمن شروط الكفاءة والعدالة، يجري بلا

إعاقة من جانب الآثار السيئة لخلق النقود من لا شيء، ومن جانب تقلبات القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمن.

أ- خلق النقود من لا شيء بواسطة آلية الائتمان وأثاره

- إن آلية الائتمان تؤدي بصورة جوهرية إلى خلق وسائل الدفع من لا شيء، ذلك لأن صاحب الوديعة في أي مصرف من المصارف يعتبر وديعته رصيда نقديا متاحا تحت تصرفه، في حين أن هذا المصرف قد أقرض معظم هذه الوديعة، الذي إذا ما أعيد إيداعه في مصرف آخر أو لم يعد إيداعه، اعتبر رصيда نقديا متاحا تحت تصرف صاحبه. فكل عملية ائتمان ترافقها إذن عملية مضاعفة للنقود.

وباستخدام الودائع تحت الطلب والقصيرة الأجل من قبل المودعين، يؤول النشاط المصرفي إلى تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، تتمثل في القروض التي يمنحها المصرف لزملائه، و بهذا يقوم هذا النشاط المصرفي على مبادلة وعود دفع لأجل معين من جانب المصرف، مقابل وعود دفع لآجال أطول من جانب المقترضين، لقاء فوائد.

- بقدر ما يوجد من نفع في تعبئة "المدخرات الحقيقية" من جانب المصارف، لأجل تمويل استثمارات منتجة، بقدر ما يوجد من ضرر في خلق "حقوق مزيفة"، بواسطة خلق النقود، سواءا كان ذلك من حيث الكفاءة الاقتصادية التي تضعفها تشوهات الأسعار الناجمة عن خلق الحقوق المزيفة، أو من حيث توزيع الدخل الذي يصير توزيعا ظالما نتيجة هذه الحقوق المزيفة.

و بما أن أي خلق للنقود يكافئ في آثاره ضريبة على كل الذين تتأكل دخولهم بارتفاع الأسعار، الذي لا مناص له نتيجة خلق النقود، فإن الأرباح الناجمة عن خلق النقود وهي كبيرة حقا، يجب أن تعود للدولة، مما يمكنها من تخفيض الضرائب بنفس مقدار هذه الأرباح.

- خلق النقود، أو إفناؤها بواسطة آلية الائتمان يخضع لإرادة مزدوجة: إرادة المصارف للإقراض، و إرادة أطراف النشاط الاقتصادي للإقتراض. هذه الإرادة المزدوجة تعبر عنها المقولة الشهيرة: " القروض تصنع الودائع" ، و سواءا نظرنا إلى

إرادة المصرف، أو إلى إرادة المقترض، فإن خلق (أو إفناء) النقود، بواسطة آلية الائتمان يخضع للتقدير النفسي للظروف، من جانب المصارف من جهة، و من جانب أطراف النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ومن هنا تنشأ حساسية كبيرة للنظام الائتماني، و من ثم لحجم الكتلة النقدية، تبعا للأوضاع الاقتصادية، فإذا كانت هذه الأوضاع سيئة، ينشأ أيضا عدم استقرار خطير كامن.

ب- الآثار السيئة لتقلبات القيمة الحقيقية للنقود:

من التقلبات الجسيمة في القيمة الحقيقية للنقود هي أنها تقلبات ناتجة من أن الاقتصاد يعمل بلا كفاءة ولا عدالة.

إن التضخم والانكماش بتعديلهما المستويات النسبية للأسعار وعوائد عوامل الإنتاج جذريا إنما يجعل أي حساب اقتصادي صحيح مستحيلا.

عندما يكون هناك تضخم، فإن العبء الحقيقي للمديونية يخف جدا، وينشأ عن ذلك نزعة إلى المغالاة في الاستثمار، وإلى تبديد رأس المال. وبما أن محاسبات المشاريع الممسوكة بالقيمة الإسمية، يمكن أن تظهر أرباحا، في حين أن هذه الأرباح بالقيمة الحقيقية ليست في الواقع إلا خسائر يجب مواجهتها. وهذه الأرباح التي هي مجرد أرباح وهمية، تعرض العمال على المطالبة برفع الأجور، وهذه المطالبة قد تبدو سائغة في نظر أصحابها، لكنها إذا ما استجابت لها المشاريع فإنها قد تؤدي بها إلى أوضاع صعبة، إن لم تؤد بها إلى الإفلاس.

وعندما يكون هناك انكماش، أو مجرد تباطؤ فإن عبء الاستثمارات التي كانت سائغة تماما عندما تقرر يمكن أن يصبح عبئا لا يحتمل ومانعا للاقتصاد من أن يعمل بصورة صحيحة.

ثالثا: سعر الفائدة كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر

يرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة هو السعر الاستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر، فهو الجهاز العصبي للنظام المصرفي الحديث، وهو الأداة الأساسية لإدارة النظام النقدي، وهو العامل المؤثر في المدخرات، وهو المعيار الذي يضمن انتقاء أكفأ المشروعات، وهو الذي سيخلص الدول النامية من مزيد من المديونية

الخارجية، وبالتالي التبعية، وهو الذي سيضمن في النهاية أكفاً استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها. وبالتالي تتحقق عمارة الأرض، وتتم مقومات القوة الاقتصادية، ويتقدم المجتمع، وبهذا التحديد والحسم تعد هذه الأداة قدراً محتوماً، وقضاء غير قابل للرد، كتبه بعض الاقتصاديين على النظام الاقتصادي المعاصر.

وإذا ما حاول أي نظام قائم الفكاك من هذا القدر المكتوب، فسيقع بالتأكيد ظلم فادح على أصحاب الأموال، وبالذات الدائنين، وسينهار النظام المصرفي، ويشل النظام النقدي، وتتلاشى المدخرات، وتتسرب إلى الخارج، مما يعرض الاقتصاد إلى الاضطرار إلى مزيد من المديونية الخارجية لتمويل العملية الاستثمارية، على أساس سعر الفائدة.

كما أن هذه المحاولة الفاشلة حتماً في نظرهم- سوف تؤدي إلى هدر اقتصادي. وذلك لأن إلغاء الفائدة يعني أن رأس المال يصبح في حكم المال المباح كالهواء، ويعني أيضاً فوضى في اختيار المشروعات، حيث لا تتجه الأموال بالضرورة إلى أعلى المشروعات إنتاجية، وإنما أعلاها سلطة ونفوذاً، وفي النهاية سوف تعم الفوضى الاقتصادية، ويزداد الفقير فقراً، وتعمق التبعية.

فوجود النظام الاقتصادي المعاصر، بنسقه ومؤسساته الحديثة مرهون بوجود سعر الفائدة، وغياب هذا السعر معناه بكل وضوح الدمار والفناء.

إن من نتائج وجود سعر الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية، ولأسباب أخرى، انتشار مرض **الانكماش التضخمي stagflation** في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة، وبصورة ظاهرة أو مستترة كدليل واضح على سوء تخصيص واستخدام الموارد، وكمؤثر لا يخطئ عن "عدم الاستقرار" النقدي والمالي والاقتصادية. مما أدى بصفة عامة-بالتالي-إلى حالة الشلل المتزايد في نشاط الوحدات الإنتاجية، وظلم فادح بأغلبية المتعاملين، وتهديد حقيقي لعملية "التراكم الرأسمالي" وإعاقة مشاهد لحركة النمو وعملية التنمية¹.

¹ د. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1414 هـ / 1994م، صص 15-18

فمن الخطأ الشائع أن نبحث عن مصدر الأزمة في أعراضها، وآثارها المختلفة كالاختلالات الهائلة في الموازنات، والتوسع النقدي المفرط، والعجز الكبير في موازين المدفوعات، وعدم ملائمة التعاون الدولي، فتكون النتيجة أن تصبح الأدوات المعتمدة للعلاج مجرد مسكنات مؤقتة تخفف من حدة الأزمة دون أن تلمس جذورها، أو تزعزع قاعدتها، لتعود إلى الظهور بعد زمن قصير أكثر عمقا وأشد خطورة.

لذلك يتفق أغلب رجال الاقتصاد مع قول القائل بأنه: "ليس ثمة أية نظرية سابقة تبدو قادرة على تفسير الأزمة الحالية للاقتصاد العالمي".

في هذا الزمن- كما في الأزمنة الماضية- نجد في كل مكان أثرا لآلية سعر الفائدة المزعزع للاستقرار، ولكنه في هذا الوقت أكبر منه في أي وقت مضى على الصعيدين الوطني والعالمي.

بالإضافة إلى هذا يوجد شبه إجماع اليوم، على أن النظام الرأسمالي انتهى إلى أمد غير منظور، وأصبح المطلوب اليوم إيجاد صيغ لاحتواء الأزمة الحالية إلى أن يتم إيجاد نظام مالي جديد كبديل عن نظام السوق الحالي¹.

¹ د. جمال عمارة، تقديم د. حسين شحاتة، اقتصاد المشاركة: نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، الطريق الثالث، مركز الاعلام العربي، الطبعة الاولى، 1420هـ/2000م، ص53.

خاتمة الفصل:

لقد توقعت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن لعلاج آثار الأزمات الاقتصادية في بنية الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يتحقق عن طريق المزيد من التدخل في النشاط الاقتصادي ، وعلى الرغم من ذلك ظل الاقتصاد العالمي منذ السبعينات يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، ولم تفلح السياسات المتبعة في معالجة الوضع إلى أن وصل الأمر إلى حدوث أزمة مالية عالمية أخرى تعد الأخطر في تاريخ النظام الرأسمالي. ويقودنا هذا الأخير الذي انتهى إليه الاقتصاد الرأسمالي إلى تبيان بعض الجوانب الداخلية لأزمة النظام، والتي تتعلق بما يلي:

- نمو المفاسد والانحرافات، وإفشاء بعضها إلى بعض، بل واعتماد بعضها كأدوات لتصحيح المسار الاقتصادي.

- عجز آليات وأدوات السوق على التوازن تلقائيا لتطرفهما في السعي لإشباع الدوافع الذاتية للأفراد والمشروعات.

- عجز الدارسين والباحثين والحكام عن استحداث حلول أو ابتكار أدوات جديدة من خلال مبادئ وأصول اقتصاد السوق، ويعود الجزء الأكبر من هذا العجز إلى هذه

المبادئ والأصول ذاتها التي نضرب معينها، فلم تعد باستطاعتها مواجهة العيوب المتنامية، وتبين أنها ليست في المستوى الذي يمكنها من تحقيق الأمن والاستقرار الذي تسعى إليه البشرية.

- اعتراف المفكرين والسياسيين بفشل نظام الاقتصاد الرأسمالي ودعواتهم المتكررة إلى البحث عن نظام اقتصادي بديل. فما هو هذا البديل؟

مقدمة الفصل:

تعرض الاقتصاد الأمريكي بداية من صيف 2007 إلى أزمة الرهن العقاري، التي كانت نتيجة لتعثر القروض العقارية الممنوحة للعائلات، ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية حقيقية في سبتمبر 2008، تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير الذي عرفه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.

تضافرت مجموعة من الأسباب، وتراكمت لسنوات عدة، لتصنع أزمة هي الأسوأ على الاقتصاد الأمريكي خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ولم تقتصر انعكاساتها على النظام المالي فقط أو قطاع العقارات فحسب، بل امتدت تأثيراتها إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك سعت كل البلدان المتأثرة بالأزمة إلى صياغة الحلول واقتراح البدائل الكفيلة لوضع حد لتداعيات هذه الأزمة، ويبقى الاقتصاد الإسلامي الذي هو بناء رباني متكامل هو السبيل الأجدر للخروج من هذه الأزمة وتفاذي تكرارها في المستقبل.

نتعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- 1- **الطرح الإسلامي لحل أزمات النظام الرأسمالي.**
- 2- **منهج الاقتصاد الإسلامي في حل المشكلات الاقتصادية.**
- 3- **البدائل الإسلامية للنظام المالي الرأسمالي.**

المبحث الأول: الطرح الإسلامي لحل أزمات النظام الرأسمالي

بعد توالي الأزمات على النظام الليبرالي، والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر 2008، ولا زالت تداعياتها سارية، أصبح العالم يفكر في البديل الأصح للبشرية، وكان هذا فرصة مناسبة للنظام الاقتصادي الإسلامي ليفرض نفسه بقوة كبديل على الساحة العالمية.

المطلب الأول: ضرورة البديل الاقتصادي

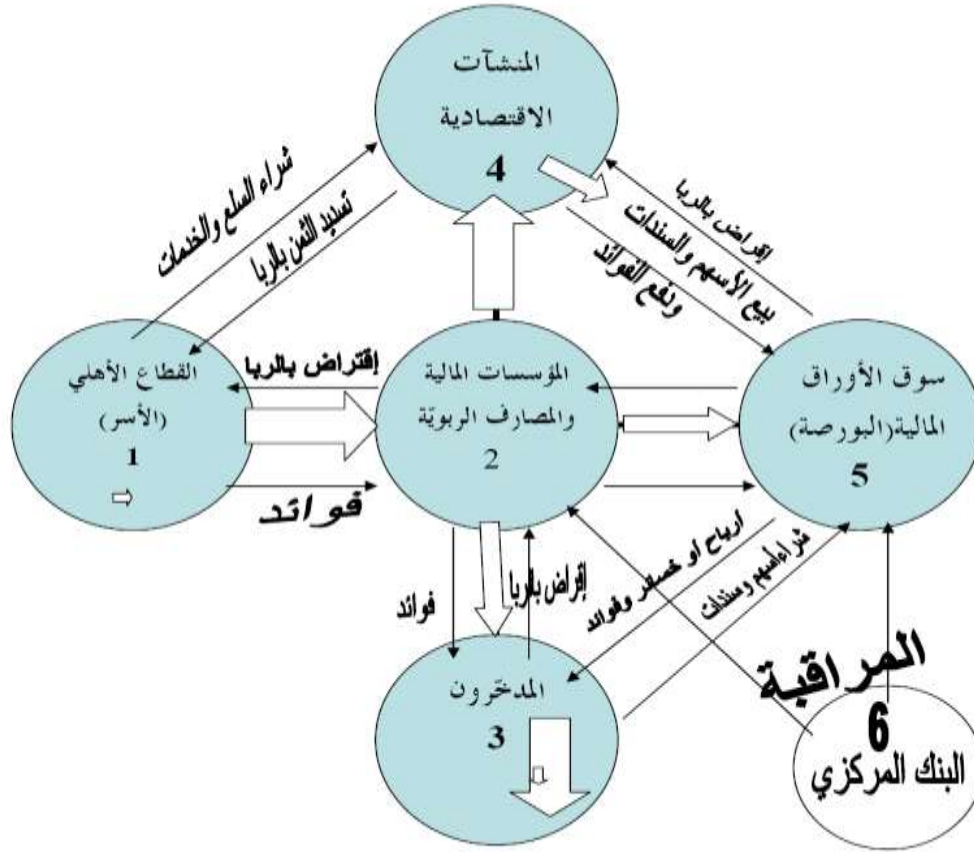
الأنظمة الاقتصادية الحالية أنظمة اقتصادية وضعتها مجموعة من البشر لذلك نجد فيها كثيرا من المساوئ، تلك المساوئ التي لا تزال تعاني منها البشرية حتى اليوم. و لأجل ذلك أيضا ما يزال العالم يمر بكثير من الأزمات الاقتصادية الدولية التي تعصف بكل دول العالم سواء الغنية أو الفقيرة. و ما يزال العالم بكل خبراءه الاقتصاديين يبحثون عن حلول لهذه الأزمات الاقتصادية المتكررة. و كلنا نعلم أن الحل الاقتصادي العادل و الأفضل لكل هذه الأزمات الاقتصادية ثابت و معروف لدينا جميعا، إنه تطبيق أسس و مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي. فقد أثبت النظام الاقتصادي الدولي أن الدول و المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تطبق أسس و مبادئ الاقتصاد الإسلامي لم تتأثر بكل هذه الأزمات الاقتصادية الدولية، و الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية تؤكد ذلك. فقد نجحت - مثلا - البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية. و لقد أشارت الكثير من الصحف إلى تزايد أعداد غير المسلمين الذين يرون في البنوك الإسلامية وعاء آمنا لأموالهم يحميها من أزمة السيولة التي تضرب بنوك العالم حاليا. و أكدت الصحيفة على أنه يوجد جملة من الأسباب وراء نجاح البنوك الإسلامية في تجنب الخسائر في ظل الأزمة المالية الدولية، يأتي في مقدمتها احتكام البنوك الإسلامية إلي الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا و عدم اعتمادها على القروض المصرفية. و أكد أحد خبراء بنك بريطانيا الإسلامي أن الفترة الحالية شهدت تزايدا كبيرا لعدد عملاء بنكه من غير المسلمين. وأشار أيضا أحد خبراء بنك أبو ظبي الوطني إلى أن " البنوك الإسلامية تعتمد على الودائع المصرفية للأفراد و المؤسسات و هو ما يجعلها في مأمن من الأزمة المالية، مشيرا إلى أن التقارير عن الوضع المالي للبنوك الإسلامية في الربع الثالث من عام 2008 م أظهرت أن هناك تباطؤا بسيطا في وتيرة نمو أرباح البنوك الإسلامية، و

لكنها لم تكشف عن مشكلة خطيرة تواجه أيا منها". و مما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن نذكر أن قطاع البنوك الإسلامية عاش نمواً سريعاً بلغ معدله 15% سنوياً على مستوى العالم، و 20% في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة الأخيرة. و يوجد الآن حوالي 300 بنك إسلامي في العالم الآن، و تقدر أموالها بـ 700 مليار دولار. و من المنتظر أن تصل قيمة أموالها إلى تريلون دولار في عام 2013 م.

و من هذا المنطلق و في ظل هذه الأحداث الدولية يظهر أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع؛ لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمتها، و حول طبيعة هذا الدور عقدت كثيراً من المؤتمرات و الندوات في هذا الإطار. و من وجهة نظر كثير من الاقتصاديين الإسلاميين تعتبر تلك الأزمة فرصة لتوضيح تعاليم الإسلام في التعاملات الاقتصادية المختلفة. لذلك، يجب علينا إتباع كافة السبل والوسائل المتنوعة لكي ننقل للعالم كله مبادئ وتعاليم الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة والشريعة الإسلامية بصفة عامة؛ لأن الغرب يجهل الشريعة الإسلامية لتقصيرنا وتهاوننا في تبليغها ونشرها، والطرق الآن متاحة وخصبة لكي يقدم الاقتصاد الإسلامي نفسه بصورة يقبلها الناس، ولكي يتعرف الغرب على الإسلام وشريعته السمحاء.

المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية للأزمة المالية العالمية

على ضوء ما تقدم بالتعريف للأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات حيث أن تأثيرها كان عميقاً جداً على الاقتصاد الأمريكي القائم على الرأسمالية والذي تسبب في أزمة مالية حقيقية، والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، لذلك ارتأينا أن نوضح بأن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، والاعتماد على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ويمكن تفسير الأزمة المالية الحالية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي عبر الشكل التالي:



الشكل (4-1): شكل تقريبي لكيفية تحرك " الأزمة المالية الراهنة" بروية إسلامية

المصدر: د. حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان 2009.

-الحلقة الأولى (1) : دور القطاع الأهلي (الأسر) في الأزمة:

قام هذا القطاع بالاقتراض الربوي من المصارف الربوي (2) لتأمين حاجاته (المنزل والسيارة و...) دون تقديم الضمانات الكافية ، إلى أن وصل إلى مرحلة العجز عن تسديد ديونه ، وقد وقع في هذا الفخ نتيجة النمط الاستهلاكي الرأسمالي القائم على الإسراف والتبذير ، بالإضافة إلى دور الإغراءات التي قامت بها المصارف الربوية نتيجة السياسة الإعلامية المخطط لها من قبل إدارات تلك المصارف.

-الحلقة الثانية (3) : دور المدخرين في الأزمة:

قام المدخرون بإيداع أموالهم أو قسم منها في المصارف الربوية، وهذا شكل بالتالي عبئاً عليها، فبدأت تبحث عن المقترضين الربويين حتى لا تتحمل دفع الفوائد من أصولها المالية. ولما وقعت الأزمة، عجزت بعض المصارف عن تسديد ديونها إلى المودعين، فأدى ذلك إلى خسارة بعضهم لرأس ماله بسبب إفلاس بعض المصارف.

- الحلقة الثالثة (2) : دور المؤسسات المالية والمصارف الربوية في الأزمة:

السبب الرئيس في إيجاد الأزمات كلها يقع على عاتق المصارف الربوية، لكونها تلعب الدور الرئيس في إدارة الظلم الناتج عن الربا، فهي تقترض وتقرض، وعندما يعجز المقترض عن التسديد، تسعى لتحصيل ديونها من خلال ما يتوفر لديها من ضمانات، فإن عجزت عن تحصيلها من خلال هذه الضمانات، تكون قد وقعت تحت أعباء الأزمة، كما حصل معها في الولايات المتحدة، عندما لجأت إلى بيع المنازل المرهونة، فلم تجد من يشتريها، وعندما تدنت أسعارها تدخل البنك المركزي لشرائها. فهي تلعب الدور المحوري في النشاط الاقتصادي، لأن لها علاقات مالية مع جميع عناصر النشاط الاقتصادي (القطاع الأسري والمدخرين وسوق الأوراق المالية والمنشآت الاقتصادية)، بالإضافة إلى الحكومة (وزارة المالية) عندما تقوم بإقراضها. ولذلك إذا كانت هذه الحلقة سليمة كان النشاط الاقتصادي برمته سليماً، وإذا كانت تعاني من الخلل ومن غياب الإدارة الرشيدة، بالإضافة إلى التعامل بالربا، كان ذلك سبباً في إيجاد الأزمات على اختلاف أنواعها، ولذلك جاز تشبيهها بأنها كالقلب في الجسد، إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله.

- الحلقة الرابعة (5) : دور سوق الأوراق المالية (البورصة) في الأزمة:

البورصة مكان لتداول السندات الربوية، والأسهم التي يسود بعضها التعامل بما يخالف الشريعة، بالإضافة إلى التعامل ببيع الديون المنهي عنه شرعاً، لقيامه على الربا. وهي تلعب في أيامنا دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، نظراً لعلاقتها مع جميع القطاعات

الاقتصادية. وبسبب قيامها على الربا والمخالفات الشرعية بالنسبة لبعض معاملاتها الصورية ، فإن ذلك أدى إلى تدهور أسعار الأسهم ، مما ساهم في إيجاد الأزمة الراهنة.

-الحلقة الخامسة(4): دور المنشآت الاقتصادية في الأزمة:

عندما تقوم تلك المنشآت بالاقتراض الربوي لتوسيع نشاطها ، بالإضافة إلى تصريفها لإنتاجها إلى القطاع الأهلي بواسطة المصارف الربوية ، والسعي إلى استثمار قسم من أموالها في البورصة عبر معاملات محرمة ، فإنها تسهم بالتالي في إيجاد الأزمة.

-الحلقة السادسة (6) : دور البنوك المركزية في الأزمة:

عندما ضعف أو غاب دور الرقابة من قبل البنوك المركزية عن كل من المصارف والبورصة ، أدى ذلك إلى توسع المصارف الربوية في الإقراض خارج نطاق قدرتها المالية، بالإضافة إلى إجراء معاملات وهمية لا شرعية داخل البورصة، أي تخلي البنوك المركزية عن ممارسة دور الرقابة الفعالة ساهم في إيجاد الأزمة.

والخطة المطلوبة في هذا المجال في سبيل معالجة الأزمة حسب الفكر الاقتصادي الإسلامي: تتمثل بأسلمة حركة النشاط الاقتصادي من خلال إلغاء التعامل بالربا، وإقرار العمل بمبدأ الشراكة ، إنطلاقاً من المصارف الإسلامية التي تلعب الدور الأساس في هذا المجال ، لأنها تلعب دور الشريك من خلال التمويل وتنشيط الاستثمار مع جميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: إدارة الفكر الاقتصادي الإسلامي للأزمة الراهنة

يمتاز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي بتوزيع الحلول للأزمة الاقتصادية الراهنة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص، فكل منهما دوره في إدارة الأزمة الراهنة. والكلام الآتي يوضح ذلك وفق الترتيب الآتي:

• دور الدولة في إدارة الأزمة:

تناول أحد الباحثين المعاصرين¹ في الاقتصاد الإسلامي الحلول التي يراها ملائمة لإدارة الأزمة، والتي ينبغي على الدولة القيام بها، فوجدها تتمثل بعشرة عناصر، يذكر الباحث أهمها:

- 1- **ضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية:** وتأتي هذه الخطوة لمقابلة السحوبات النقدية من المودعين، وتوفير السيولة النقدية للمصانع والشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل عمليات الإنتاجية، وإن كان لها مخاطرها على التضخم النقدي.
- 2- **إلزام البنوك "بالتوقف عن بيع الديون":** بيع الديون محرم في الشريعة الإسلامية، فلقد روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الكالئ بالكالئ، أي بيع الدين بالدين.
- 3- **إلزام البورصات بالتوقف عن المخالفات الشرعية:** والتي منها البيع على الهامش والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة الباتة وبيع السندات الربوية، وهذه جميعها تندرج ضمن صور المعاملات المالية المحرمة. وإلزامها بالالتزام ضوابط الاستثمار الشرعية.
- 4- **إلزام البنوك "بالتوقف عن خلق النقود":** حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع، مع منع الإقراض مقابل السندات لقيامه على الربا، واستخدام "صكوك الاستثمار" كأداة مالية لتمويل الحكومات والشركات الكبرى بديلة عن السندات بفائدة.
- 5- **إلزام المؤسسات المالية باستخدام "صيغ التمويل الإسلامي":** وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع وما شابهها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا.

¹ د. البلتاجي، محمد، مقال بعنوان **10** مقدمات من الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية العالمية على موقعه الإلكتروني: <http://www.bltagi.com>

6- تفعيل رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية: وذلك بغرض التأكد من تطبيق قرارات لجنة "بازل"، والعمل على تخفيض المخاطر المصرفية، والتأكد أيضاً من تطبيق ضوابط التمويل الإسلامي.

7- إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق: ويشبه هذا الجهاز وظيفة المحتسب الذي كان سائداً في الدولة الإسلامية؛ والذي يعرف بأنه "الشرطة الموكله بالأسواق"، والذي يتعامل مع المنكرات الظاهرة؛ سواء كانت اقتصادية، مثل التعامل بالربا أو أكل الرشوة، أو إجراء عقود البيع المحرمة، أو كانت غير اقتصادية، مثل بقية المنكرات الأخرى التي تظهر على مرتادي الأسواق.

8- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي: والتي منها الدعوة إلى التزام ضوابط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.

9- نشر ثقافة "التعاون بين أبناء المجتمع" لإدارة الأزمة الراهنة.

10- اعتماد سياسة ضريبية عادلة تفرض على القادرين، وتسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

تلك هي أهم العناصر التي يراها الباحث ضرورية لإدارة الأزمة الراهنة، والتي يجب على الدولة القيام بها.

• دور القطاع الخاص في إدارة الأزمة:

يتمثل القطاع الخاص بالطبقات الآتية: المستثمرين والمستهلكين والمدخرين، وينبغي أن يكون لهم دور في إدارة الأزمة الراهنة، خصوصاً أنهم يتأثرون بها أكثر من تأثر الدولة، وتترك عليهم آثاراً سلبية جمة، والأولى بصاحب المشكلة أن يبدأ بإيجاد حل لها، فإن عجز عنها لجأ إلى غيره.

والملفت للنظر أن جميع من تحدث عن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الراهنة، القطاع الخاص بالدور المطلوب في هذا المجال، لأنهم اعتادوا أن يكون للدولة الدور في معالجة مثل هذه الأمور. ومن خلال النظر إلى أرض الواقع لم نلمس أن للدولة دوراً رئيساً في إيجاد الأزمة، إلا ما كان من تقصيرها في الدور الرقابي، وإيجاد أنظمة اقتصادية تسهم في إيجاد الأزمات، واعتماد سياسات عشوائية تؤدي إلى النتيجة السابقة نفسها. مع الإشارة إلى أن الأزمة الراهنة انطلقت من القطاع الخاص، ومن طبقة المستهلكين بشكل أخص، عندما أغرقوا أنفسهم في الاقتراض الربوي لتأمين حاجاتهم، والتي يأتي في طبيعتها تأمين المنزل، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما عرف بـ "أزمة الرهن العقاري". وأن لهذه الأزمة أسباباً أدت إلى إيجادها، ويطلب من طبقات القطاع الخاص تجنبها أو توقيف التعامل بها، بالإضافة إلى اعتماد عناصر أخرى.

ويبدأ الباحث بذكر الدور الملقى على عاتق القطاع الخاص في إدارة الأزمة الراهنة وفق الترتيب الآتي:

1. دور المستثمر في إدارة الأزمة:

يجب على المستثمر أن يلتزم بالضوابط الشرعية للاستثمار، من خلال ضبطه لطرق استثماره لماله، ذلك لأن الشريعة لم تعط الحرية المطلقة لصاحب المال كي يتصرف به كيف يشاء، لأن مصلحة الجماعة تقدم على مصلحة الفرد. فلكل فرد الحرية في تنمية أمواله، ولكن في الحدود المشروعة، فله أن يتاجر، وأن يحول المادة الخام إلى سلع مصنعة، ولكن ليس له أن يغش أو يحتكر ضروريات الناس، أو يقرض أمواله بالربا، أو أن يظلم في أجور العمال ليزيد في أرباحه، فهذا كله حرام.

ويرغب الباحث ببيان أن الأزمة الاقتصادية الراهنة انفجرت في أواخر عام 2008، لكن جذورها تمتد إلى بضع سنين.

والكلام الآتي يتضمن عناوين يطلب من المستثمر الالتزام بها¹:

¹ للتوسع في الاطلاع على هذه المفردات، أنظر: الدراسة التي أعدها الباحث عن "دور المستثمر في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة"

1- عدم الاستثمار في المجالات الربوية؛ سواء كان ذلك عن طريق البيع أو عن طريق القرض (السندات)، لما للربا من دور في إيجاد الأزمات الاقتصادية ، قال تعالى :
"يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا" البقرة 276 .

2- عدم الاستثمار في الشركات المساهمة الفاسدة التي يكون موضوع نشاطها محرماً، أو التي لا تراعي الأحكام الشرعية في معاملاتها.
 3- عدم التعامل بالاحتكار ، لأن الحديث ذكر بأن المحتكر ملعون. فقد روى سيدنا عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"الجالج مرزوق، والمحتكر ملعون"** (رواه ابن ماجه).

4- الالتزام بتسعير الدولة في السلع الضرورية.

5- الالتزام بضبط المقاييس والموازين والمكاييل، فلقد ذكر الحديث " : **وَلَوْ بَدَتْ حَوَا**
المكيال والميزان إلا أخطأوا بالمئين وشدة المؤونة" (رواه ابن ماجه).

6- إعطاء الأجير حقه من الأجر أو تمام أجره من خلال الالتزام بسلسلة الرتب والرواتب الموضوعه من قبل الدولة.

7- التيسير على المدين المعسر ، قال تعالى **"وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"**

البقرة 280.

والتي صدرت عن دار النفائس في بيروت عام 2006 ، تحت عنوان: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وإن البنود 12 التي ساقها الباحث جعلها في كتابه تحت عنوان: دور الضوابط الشرعية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية، من ص 47 حتى ص 122 ، كذلك تحدث عن: دور الوسائل الاقتصادية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية ، من ص 123 حتى ص 168.

8- عدم مماطلة المدين المليء، فلقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مطل الغني ظلّه" (رواه مسلم).

9- الإمام بالنشاط الاستثماري الذي يعمل به حتى لا ينعكس عدم إمامه سلبيًا على النشاط الاقتصادي.

10- خفض هامش الربح.

11- اعتماد البيع بالتقسيط بعيدًا عن الربا.

12- التعامل مع المصارف الإسلامية دون الربوية.

تلك هي أهم العوامل التي يطلب من قطاع المستثمرين الالتزام بها ، ليكون لهم دور في إدارة الأزمة الراهنة.

2. دور المستهلك في إدارة الأزمة الراهنة:

سبب الأزمة الراهنة انطلق من قطاع المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كانوا من أوائل من أحرقتهم.

وينبغي على المستهلك من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي الالتزام بالضوابط الشرعية للاستهلاك ،مع ضرورة مراعاة القدرة المالية المتوفرة عنده للقيام بإشباع حاجاته.

والكلام الآتي يتضمن أهم الضوابط الشرعية والمعايير السليمة التي يطلب من المستهلك الالتزام بها، ويتمثل أهمها بالآتي:

1-عدم شراء السلع بالدين إلا عند الضرورة، وعلى أن يكون ذلك بعيدًا عن الربا، ومع ضرورة مراعاة ربط الشراء بالدين بالقدرة على السداد.

2- تجنب الإسراف والتبذير ، واعتماد مبدأ التوسط في الإنفاق ، قال تعالى:

(والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قوامًا) (الفرقان 67).

- 3- تربية المرأة والرجل على ثقافة " ترشيد الاستهلاك ."
- 4- خفض قيمة" الفاتورة الاستهلاكية "من كهرباء وهاتف وألبسة وطعام و....
- 5- شراء السلع التي يتناسب سعرها مع دخل المستهلك.
- 6-شراء السلع التي تدعم الاقتصاد الوطني والعربي والإسلامي، لا التي تدعم الاقتصاد الأميركي أو الأوروبي إلا عند الضرورة.

3. دور المدخر في إدارة الأزمة الراهنة:

- كذلك فإن للمدخر دورًا في إدارة الأزمة الراهنة من زاوية الفكر الاقتصادي الإسلامي، ويتمثل ذلك الدور بعدة أمور، أهمها الآتي:
- 1- أداء زكاة المال.
 - 2- نشر نطاق ثقافة "الوقف."
 - 3- استثمار رأس المال في الآلات المشروعة ، وعدم حجه عن حركة النشاط الاقتصادي.
 - 4- تخصيص مبالغ مالية للقرض الحسن وعدم التعامل بالإقراض الربوي مع البنوك وما شابهها.

المبحث الثاني: منهج الاقتصاد الإسلامي في حل المشكلات الاقتصادية

من النتائج العجيبة للأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة ثم أخذت تجتاح أوروبا والعالم من ورائها؛ أنها لفتت أنظار كثيرين من رجال الاقتصاد والسياسيين في أوروبا إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي وإمكانية أن يكون بديلاً للنظام السائد وعلاجاً لما تسبب فيه من مشكلات. والاقتصاد الإسلامي ينفرد في تطبيقاته بحل أصعب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وذلك بفعل أدواته الفعالة التي تساعد على اجتياحها.

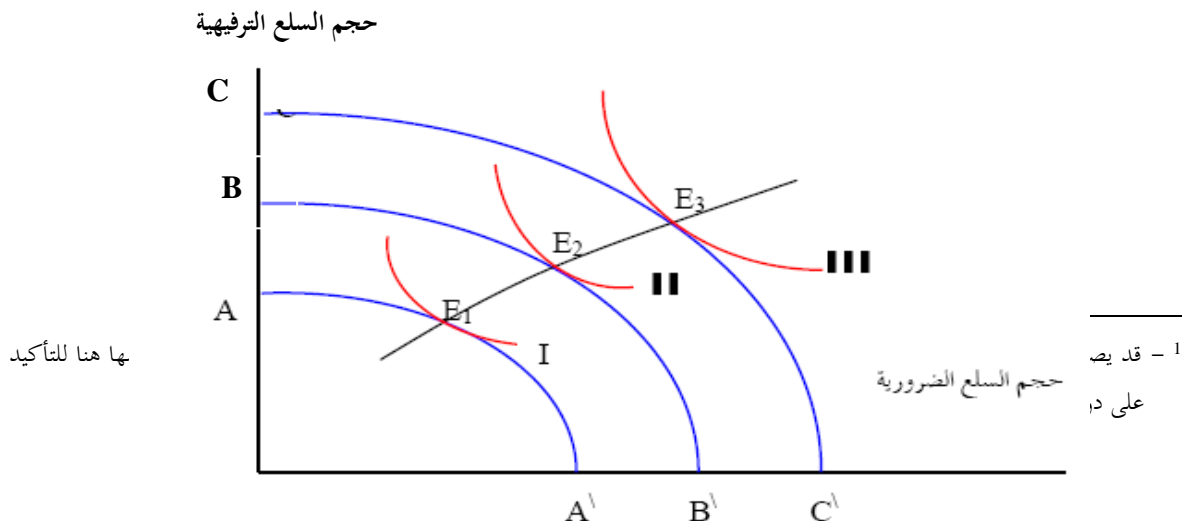
المطلب الأول: الزكاة ودورها الفعال في معالجة المشكلات الاقتصادية

تساعد الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، لذلك بسبب الدوافع

الإيمانية القوية، باعتبار الزكاة واجبا دينيا وأداة لإعادة توزيع الدخل، وأيضا عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة والتضخم، ومن خلال تدعيمها للتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد.

ويمكن معالجة آثار الزكاة في النمو في الإنتاج والاستثمار والتوظيف باستخدام اللغة الاقتصادية الفنية في الفرضية التالية¹ تنقل الزكاة بمرور الوقت، وبصورة مستمرة منحى إمكانية الإنتاج إلى أعلى بحيث يتحقق التوازن العام للاقتصاد الوطني عند مستويات أعلى من الرفاهية الاجتماعية².

إن استخدام تحليل منحى إمكانية الإنتاج للاقتصاد الوطني يفترض أن ذلك الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، السلع الضرورية والسلع الترفيهية مثلا، وحينئذ يعبر منحى إمكانية الإنتاج في الشكل (4-2) عن أقصى ما يمكن إنتاجه من تلك السلع الضرورية والترفيهية في ظل ثبات كل من كميات وأنواع عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد...) وعدم تغير الفن الإنتاجي المستخدم والحوافز نحو العمل والاستثمار والسياسات الحكومية النقدية والمالية وغيرها أثناء فترة التحليل. لذا يصح التساؤل عن دور الزكاة في التأثير إيجابيا في محددات الإنتاج القومي السابق ذكرها (عمل، رأس مال...) هو تساؤل حول إمكانية نقل الزكاة لمنحى إمكانية الإنتاج، بمرور الوقت وبصورة مستمرة، إلى أعلى بحيث يتحقق التوازن العام للاقتصاد الوطني عند مستويات أعلى من إنتاج واستهلاك مجموعتي السلع الضرورية والترفيهية¹ بما يتضمن تحقيق مستويات الكفاية لأبناء المجتمع وتحسين مستوياتهم المعيشية على النحو الذي يظهر في الشكل (4-2).



حجم السلع الضرورية

الشكل رقم (4-2): تأثير الزكاة على إمكانيات الإنتاج القومي.

يتضح من الشكل (4-2) أن تأثير الزكاة الإيجابي ينبغي أن يظهر في شكل انتقال نقاط التوازن للإقتصاد الوطني. بمرور الوقت من E_1 إلى E_2 إلى E_3 ، ويتضمن ذلك ارتفاعا في مستوى معيشة أفراد المجتمع بفئاته المختلفة، دافعي الزكاة ومستحقيها. كما يتضمن أيضا، أنه ونتيجة لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء تميل نقاط التوازن العام E_2 و E_3 إلى الإتجاه نحو إنتاج وتوفير مزيد من السلع الضرورية، بمرور الوقت، بنسبة أكبر من نسبة زيادة السلع الترفيهية.

1- تأثير الزكاة على مستوى العمالة:

العمل في الإسلام عبادة تتفوق على كثير من نوافل العبادات في الأجر، وهو جهاد في سبيل الله، إذا صحت فيه النية، وصدقت فيه العزيمة، وروعت فيه الدقة والأمانة بغض النظر عن نظرة الناس إلى حقارته أو علوه، فكل عمل حلال في الإسلام هو عمل شريف وكل الأنبياء كانوا يعملون، بل إن نبي الله داود عليه السلام، كان يأكل من عمل يده. وقد حث الإسلام على العمل حيث يقول الله عز وجل: (**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**) (التوبة: 106) ويقول أيضا: (**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**) (فصلت: 33) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لأن يحتطب أحدكم على ظمره فيأكل ويتصدق خير له من أن يسأل الناس، رجل أعطاه ورجل منعه

"1 ويقول أيضا: " ما أكل أحد قط طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده "2. وهكذا يتبين لنا أن العمل في الإسلام فرض عين على القادر عليه وإن كان من الرسل المصطفين الأختيار. ويحرم الإسلام البطالة الإختيارية voluntary unemployment يقول عز وجل (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامهوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (المك: 15) ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: " إن الزكاة لا حق فيها لغني ولا لذي مرة سوى "3.

وهكذا يتضح لنا أن الزكاة لا تزيد من البطالة الإختيارية (التي ترتفع معدلاتها، عادة في المجتمعات الغربية عند منح إعانات للعاطلين عن العمل) لأن الزكاة لا يأخذها العاطل عن العمل إذا توافرت الشروط التالية:

- أ- وجود العمل الذي يتكسب منه.
 - ب- أن يكون العمل حلالا شرعا.
 - ج- أن يقر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة.
 - د- أن يكون ملائما لمثله ولانقا بحاله ومركزه ومروءته ومنزلته الإجتماعية.
 - هـ- أن يكتسب قدر ما تتم به كفايته ومن يعول.
- فإذا أخل العمل بأحد هذه الشروط، فمن حق العامل مطالبة ولي الأمر بتوفير عمل مناسب له، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إن الله استخلفنا على عباده لنوفر لهم حرفتهم.

وتساهم الزكاة في حل مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة: المقنعة disguised والدورية cyclical والهيكلية structural على النحو التالي:

1 - عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه"، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الإستعفاف عن المسألة، دار القلم، بيروت، 1987، حديث رقم 1377.

2 - عن المقدم رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما أكل طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل من عمل يده، حديث رقم 1930.

3 - أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم، النهائي، الفتح الكبير: 3/317. حسنه الترمذي ورواه في كتابه سنن الترمذي، المجلد الثالث، كتاب الزكاة، باب لا تحل له الصدقة، ص 151.

أ- تنشأ البطالة المقنعة نتيجة عدم التناسب بين عرض العمل وعناصر الإنتاج الأخرى المكتملة الأشد ندرة، وتساهم الزكاة في حل هذه المشكلة من خلال زيادة عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، نتيجة زيادة الزكاة للحافز على الإستثمارات الجديدة إضافة إلى الحفاظ على الإستثمارات الحالية.

ب- تسهم الزكاة في علاج مشكلة البطالة الهيكلية والتي تتسبب عن وجود عوائق خطيرة أمام قوة العمل في الانتقال بين الوظائف وبين الصناعات والمهارات المختلفة المرتبطة بالتكنولوجيا، وذلك من خلال رفع مستوى إنتاجية العمل عن طريق:

- 1- توفير متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن لأفراد قوة العمل.
- 2- جواز الإنفاق على طلاب العلم النافع من حصيلة الزكاة، وذلك إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب¹.

3- توفير برامج التدريب والتعليم وإعادة التأهيل لأفراد قوة العمل، مما يزيد من قدرتهم على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة.

ج- ولعل أهم أسباب البطالة الدورية هي التوقعات المتشائمة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وارتفاع تفضيل السيولة liquidity preference. وتساعد الزكاة في علاج هذا النوع من البطالة من خلال تشجيعها للتغيرات في ظروف الإنتاج، وظهور الإختراعات التكنولوجية واكتشاف الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، وزيادة الدخل الوطني، كما تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وعلاج التقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي، نتيجة لفورية دفع الزكاة حال استحقاقها. ويعني ذلك أن تحصيل أموال الزكاة وإنفاقها على مستحقيها ينتظم على مدار العام كله ولا يتركز في فترة محددة من السنة المالية، كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل، التي يتركز استحقاقها خلال فترة معينة كل عام، يحددها القانون الضريبي في كل دولة. كما تحد الزكاة العينية (زكاة الزروع والثمار وبهيمة الأنعام في صورتها العينية) من الإنفاق غير الضروري للنقود، إضافة إلى أن إخراج الزكاة عينا يحافظ على القيمة الحقيقية لحصيلة الزكاة. وأخيرا فإن

¹ يوسف القرضاوي، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400 هـ / 1980م، صص 233-234

انعدام وجود سعر الفائدة في الاقتصاد الإسلامي يقلل من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، كما يقلل أيضا من حدوث تضخم التكاليف في الاقتصاد الإسلامي باعتبار أن سعر الفائدة لا يمثل عنصر تكلفة كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي.

د- إضافة إلى محاربة الزكاة لأنواع البطالة المختلفة تزيد الزكاة من فرص العمل من خلال تشغيل العاملين على جمع وإنفاق حصيلة الزكاة، كما تسهم الزكاة في الإحتفاظ بمستوى العاملين في الاقتصاد الوطني من خلال مصرف الغارمين، حيث يعوض أصحاب الحرف المختلفة عن خسائرهم في أعمالهم -بشروط معينة- مما يعطيهم الفرصة للاستمرار في النشاط الإنتاجي واستمرار مستوى التشغيل على حاله في وحداتهم الإنتاجية الصغيرة. كما أن تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء يرفع من مستوى الإستهلاك الكلي ومن ثم يقلل من احتمال وقوع أزمات ركود إقتصادي مقارنة بالمجتمعات التي لا تطبق الزكاة.

2- تأثير الزكاة على حجم الإستثمار وتراكم رأس المال:

تمارس الزكاة دورها في التراكم الرأسمالي المادي والبشري والطبيعي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، من خلال محاربتها للإكتناز، وحثها على الإنفاق، وعلى الإستثمار في مجتمع الزكاة على النحو التالي:

أولاً: محاربة الإكتناز.

الإكتناز هو حبس الأموال المعدة للتداول، وبالتالي يعتبر تسربا في دورة الدخل والإنتاج، ومن ثم يسبب عجزا في النشاط الإنتاجي عن الوصول إلى أعلى مستوياته ويعيق التنمية الإقتصادية. وقد توعد الله المكتنزين بالعذاب الأليم حيث يقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا إن كثيروا من الأعبار والرهبان لأظلمون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم(34) يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (التوبة: 34-35). وقد أدرك سلفنا الصالح

أهمية عدم الإكتناز حيث ينقل ابن خلدون عن أحدهم يوصي ابنه: " واعلم أن الأموال إذا كنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم، وكف الأذى عنهم نمت وزكت وصلحت به العامة، وبرحت به الولاية، وطاب به الزمان، واعتقد فيه العز والمنفعة، فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الإسلام وأهله".

وتسهم الزكاة في محاربة الإكتناز من خلال معالجة نفس المسلم من الشح والبخل ومعالجة النواحي الإقتصادية من جانب الجباية والمصارف للزكاة على النحو التالي:
تظهر الزكاة نفس المسلم من الشح والبخل حيث يقول عز وجل: (**ومن يوق هع نفسه فأولئك هم المفلحون**) (الحشر: 09) ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: " **ثلاث من كن فيه وقى هع نفسه من أذى الزكاة وقى الضيم وأعطى في النائة**". وهكذا تعود الزكاة المسلم على بذل المال فتطهر نفسه من الشح والبخل، كما تجعله أكثر مشاركة في حمل أعباء التكافل الإجتماعي ومساعدة الآخرين بدفع الزكاة والإنفاق في سبيل الله، حرصا على الأجر العظيم الذي يناله والرضا النفسي الذي يشعر به.

ومن الناحية الإقتصادية تساهم الزكاة في محاربة الإكتناز من ناحيتي الجباية والمصارف، فمن الناحية الأولى، فإن الزكاة في الأموال النامية (حكما أو فعلا) وفي الثروات العاطلة، تحارب تجميد الأموال وحبسها عن أداء وظيفتها الأساسية، وهي توجيهها إلى مجالات الإستثمار والتنمية الحلال، يقول صلى الله عليه وسلم: " **اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة**". لذا يسعى صاحب المال في المجتمع المسلم إلى استثماره وتنميته خوفا من أن تبطله الزكاة، ويستمر في استثماره طالما يعطي معدلا من العائد يفوق الصفر، ولعل هذا قد يفسر قوله صلى الله عليه وسلم: " **ما نقص مال من صدقة**".

كما أن انخفاض النصاب يتضمن حث الطاقات الكامنة كلها حتى الصغيرة منها على الإشتراك في عمليات الإنتاج وفي الحركية الإقتصادية والإجتماعية، مما يزيد من الوعي الإجتماعي والإقتصادي لأبناء الأمة. أما من ناحية المصارف فنجد أن النصيب

الأكبر من مصارف الزكاة يوجه لمحاربة الإكتناز حيث إن الإنفاق على الفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل كلها تحارب الإكتناز. وأخيرا تسهم الزكاة في القضاء على دوافع الإكتناز أو الإقلال منها، ومنها دوافع الطلب على السيولة الكينزية (المعاملات والإحتياطي والمضاربة) ودوافع الحب الطبيعي للمال وحماية الورثة وتحسين الأحوال في المستقبل. فمن ناحية دافع المعاملات، تقلل الزكاة من رغبة الفرد في الإحتفاظ بأموال عاطلة بكميات كبيرة ولمدة طويلة وإلا تعرضت للتآكل. أما تكوين إحتياطي لمواجهة أحداث غير متوقعة (الحاجة إلى الأموال للمساعدة في تعليم الأطفال، تزويجهم، الشيخوخة) فالزكاة نفسها عنصر تأمين للفرد ضد أحداث المستقبل غير الملائمة من خلال أسهم الغارمين، والفقراء والمساكين، أما الإحتفاظ بأموال سائلة وبكميات كبيرة لأغراض المضاربة في الأسواق المالية، في أسعار الأسهم والسندات، فهو دافع غير قائم في المجتمع الإسلامي وذلك لعدم إباحة الفائدة أو الربا.

ويقاوم الإسلام دافع الحب الطبيعي للمال الذي يقول فيه الله عز وجل: (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب) (آل عمران:14). يقاومه الإسلام عن طريق غرس بذل المال في نفس المسلم حيث يقول عز وجل: (... ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وأتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة) (البقرة: 177). أما دوافع الفرد أو ثروته في شكل استثمارات منتجة وليس في شكل ثروة مكتنزة، حماية الورثة وتحسين الأحوال في المستقبل فتتضمن في البيئة الإسلامية، أن تكون مدخرا حتى لا تكون من الكنز المحرم، وهكذا يوصي الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، سعد بن أبي وقاص: " إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم على ما يتكفون الناس".

ثانيا: تأثير الزكاة في الحث على الإنفاق.

يقول الله عز وجل: (**والذين يكتفون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم**) (التوبة: 34) والإنفاق في سبيل الله هو بديل الإكتناز، ولقد ورد في القرآن عدد من الآيات تحت على الإنفاق تفوق آيات الحث على إقامة الصلاة، يقول عز وجل: (**آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير**) (الحديد:7)، ويقول عز وجل: (**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها وهم لا يظلمون**) (الأنعام: 160).

ومن المعروف وجود ارتباط قوي بين حجم الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار، ذلك أن ارتفاع مستوى الإنفاق يوسع من السوق ويحسن من توقعات رجال الأعمال (أصحاب رؤوس الأموال) مما يشجعهم على القيام بالإستثمارات الجديدة. وتعد الزكاة من أهم برامج الضمان والتكافل الإجتماعي في البيئة الإسلامية، والذي يعني أن يكفل الناس جماعتهم، وأن يحس كل واحد في المجتمع بأن عليه واجبات تجاه المجتمع عليه أداؤها. والزكاة من ناحية الجباية لا تدفع إلا عن ظهر غني بعد إشباع صاحب المال لحوائجه وعائلته الأساسية وحاجات مهنته، ومن ثم لا تعد الزكاة قيда على الإنفاق الإستهلاكي للفرد، بل تشجعه في حدود عدم الإسراف. ومن ناحية المصارف تزيد الزكاة من إنفاق الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين، مما يجعلها تزيد من المعدل الحدي والمتوسط للاستهلاك في مجتمع الزكاة مقارنة بالمجتمعات الأخرى¹. النموذج الكينزي الخطي البسيط يقدم بيانا لتأثير الزكاة في حجم الاستهلاك كالتالي:

إذا اعتبرنا دالة الإستهلاك الكلي في المجتمع تأخذ الشكل:

$$C_t + \alpha_1 = 0 \alpha Y_t$$

حيث: C_t : حجم الإستهلاك الكلي في المجتمع في السنة t .

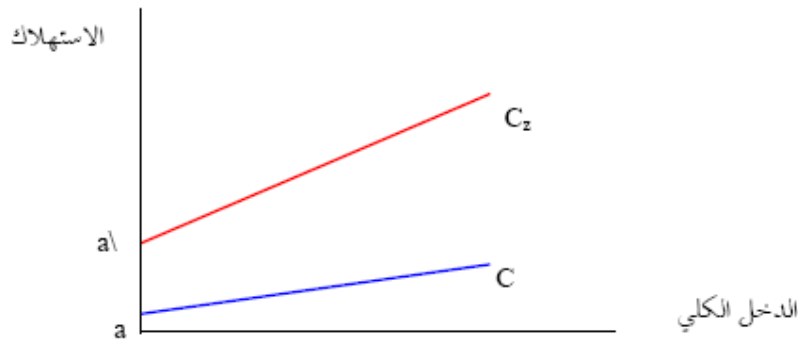
Y_t : حجم الدخل المتاح لأفراد المجتمع في السنة t .

¹ - لكن هذه الزيادة في الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في مجتمع الزكاة لا تستمر في الفترة الطويلة، بلا حدود، ذلك لأن ضوابط عدم الإسراف ونجاح برامج التنمية في رفع مستويات الدخل في البيئة الإسلامية تزيد من الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار في الفترة الطويلة.

α_0 : حد الإستهلاك الأدنى في حال انعدام الدخل.

α_1 : الميل الحدي للإستهلاك.

يتضح تأثير الزكاة على حجم الاستهلاك الكلي من النموذج (1) حيث تزيد الزكاة كل من α_0 و α_1 . فمن ناحية، وباعتبار أن حد الكفاية في مجتمع الزكاة يزيد على حد الفقر في المجتمعات الأخرى، وذلك لاشتماله على مستوى كريم من العيش بحسب المكان والزمان، ولذا تزيد α_0 في مجتمع الزكاة عن نظيرتها في المجتمعات الأخرى، كما تزداد قيمة α_1 في مجتمع الزكاة عن نظيرتها في المجتمعات الأخرى لزيادة الميل الحدي للإستهلاك نتيجة تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء (ذوي الميل الحدي المرتفع للإستهلاك). ويؤدي زيادة كل من α_0 و α_1 في مجتمع الزكاة إلى زيادة حجم الإستهلاك الكلي في مجتمع الزكاة كما يظهر في الشكل (3-4)1.

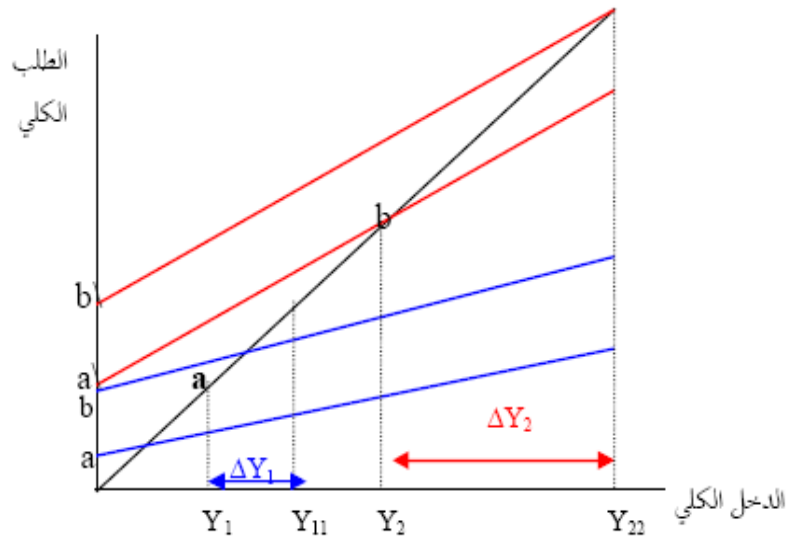


شكل (3-4): دالة الإستهلاك في مجتمع الزكاة

يتضح من الشكل (3-4) أن دالة الإستهلاك في مجتمع الزكاة C_t تكون أعلى وأكثر انحداراً من دالة الإستهلاك في المجتمع الأخرى. كما يترتب على ارتفاع قيم α_0 ، α_1 في مجتمع الزكاة نتيجتان هامتان:

¹عبد الحميد محمود البعلي، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1412هـ/1991م، ص104.

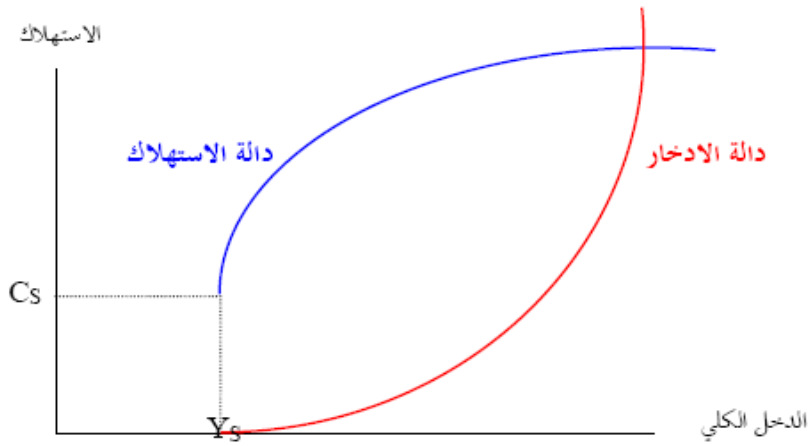
- 1- أن المستوى التوازني للدخل الكلي في مجتمع الزكاة يكون أكبر من المجتمع الآخر.
- 2- أن فاعلية السياسة المالية في علاج الفجوات الاقتصادية الانكماشية والتضخمية تكون أقوى في مجتمع الزكاة نتيجة لكبر حجم مضاعف الإنفاق الكلي، ويضيق هذا من الفجوة بين الدخل التوازني ودخل التوظف الكامل في مجتمع الزكاة، على النحو الذي يظهر في الشكل (4-4).



الشكل (4-4): المستوى التوازني للدخل الكلي في مجتمع الزكاة

يتضح من الشكل (4-4) أن المستوى التوازني للدخل الكلي في حال مجتمع الزكاة يكون أكبر من المستوى التوازني في المجتمع الآخر Y_2 مقابل Y_1 ، وأن مضاعف الإنفاق الحكومي في مجتمع الزكاة أكبر من نظيره في المجتمع الآخر، حيث إن إنفاقاً إضافياً قدره ΔG ، ($\Delta G =$ الإنفاق الحكومي) في كلا المجتمعين يترتب عليه زيادة أكبر في الدخل في مجتمع الزكاة، أو $\Delta_1 Y > \Delta_2 Y$ ، ويزيد هذا مع ثبات العوامل الأخرى من فاعلية السياسات المالية لعلاج الأزمات الاقتصادية.

ولقد أثبتت الدراسات التحليلية أن فرض الزكاة يزيد كلا من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك، سواء كان الإقتصاد يواجه دالة استهلاك خطية أو غير خطية¹. وهذه نتيجة طبيعية لأن الإنفاق على الفقراء والمساكين من أهم مصارف الزكاة. وتقرح الدكتورة نعمت مشهور² شكلا مغايرا لدالة الاستهلاك في مجتمع الزكاة، حيث يقوم جميع أفراد مجتمع الزكاة بالاستهلاك عند نقطة أعلى من الصفر تمثل استهلاك حد الكفاية، كما لا تأخذ دالة الإدخار قيما سالبة وإنما تبدأ من نقطة الصفر كما يظهر في الشكل (4-5):



الشكل (4-5): دالة الاستهلاك المقترحة في مجتمع الزكاة

وتقترب دوال الاستهلاك في الشكل (4-5) من الواقع، حيث تأخذ شكل منحنيات (دوال غير خطية) يتناقص فيها ميل دالة الاستهلاك بمرور الوقت نتيجة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل الكلي. وفي الشكل أيضا يتساوى استهلاك حد الكفاية C_s مع دخل الكفاية Y_s ثم يبدأ حجم الاستهلاك ومستوى الادخار في الزيادة مع زيادة الدخل الكلي بعد حد الكفاية.

¹ انظر الملحق(1) الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في مجتمع الزكاة.

² نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة، سلسلة الرسائل الجامعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1413 هـ / 1993م، ص299.

وأخيرا يرتبط تأثير الزكاة على الاستهلاك بفكرتي مضاعف الزكاة ومعدل الزكاة، ويؤثر الأول في كل عنصر الدورة الاقتصادية من الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والعمالة والطلب الكلي، أما الثاني فيعبر عن العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار المحفوز، ورياضيا يأخذ مضاعف الزكاة في أبسط أشكاله:

$$\text{مضاعف الزكاة} = 1/(1 - \text{الميل الحدي لاستهلاك مستحقي الزكاة})$$

والحقيقة هي أن الإسلام قد أصل مفهوم المضاعف منذ ألف وأربعمائة عام في قوله تعالى: (**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**) (البقرة: 261). ويقول عز وجل: (**إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدُوقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفُهُ لَكُمْ وَلَكُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**) (الحديد: 18). هذه المضاعفة المترتبة على الإنفاق في سبيل الله ليست قاصرة على ثواب الآخرة وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا في صورة ارتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة بمقدار الإنفاق الأولي، ويعني هذا أن الآثار الطيبة المترتبة على الإنفاق لا تتوقف عند حد من أنفق عليه، وإنما تمتد لتنتشر الرواج في الاقتصاد ككلية، وتعمل على تنشيط الطلب الفعال حتى يعم الخير ويعود النفع على المنفق نفسه، يقول الله عز وجل: (**وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّعْهُ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تظَلَمُونَ**) (البقرة: 272).

ولا تقتصر الزيادة الأولية المترتبة على تطبيق فريضة الزكاة على الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي وحده، وإنما تظهر أيضا في شكل تدعيم مجالات الاستثمار المختلفة أو ما يسمى (أثر المعجل) وذلك من خلال الإسهام في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية¹، وهكذا فإن معدل الزكاة يعبر عن العلاقة بين الزكاة والاستثمار المحفز، ويأخذ الشكل:

¹ أحمد اسماعيل يحيى، الزكاة: عبادة مالية وأداة اقتصادية، دراسة في فقه الأموال، دار المعارف، القاهرة، (بدون سنة نشر)، ص ص 325-

معدل الزكاة = الزيادة في الاستثمار النهائي / الزيادة في الاستهلاك الأولي بسبب الزكاة ، ويزيد مضاعف الزكاة ومعدلها من الناتج القومي نتيجة تأثير الزكاة على الاستثمار والعمالة¹.

وأخيراً من المتوقع أن تقلل الزكاة من حجم الإنفاق الحكومي الموجه إلى الأغراض الاجتماعية ومساعدة الفقراء، وذلك لأن الزكاة إنما شرعت لتغطية حاجة الفقراء والمساكين، كما إن إحياء الأنظمة الإسلامية الأخرى، كالوقف والأعمال التطوعية يمكن أن يخفف من الحاجة إلى الدولة لتوفير جانب مهم من الخدمات التعليمية والصحية، وخصوصاً أن المنظمات غير الحكومية والتطوعية، ترتفع كفاءتها مقارنة بالمنظمات الحكومية في تنفيذ مثل هذه الأعمال، ولكن من المتوقع أن لا تنخفض نفقات الدولة على الأغراض البنية التحتية من طرق وجسور واتصالات ومياه وكهرباء بسبب الزكاة.

ثالثاً: تأثير الزكاة في الحث على الاستثمار:

يوجد نوعان من الاستثمار: استثمار محفز induced (أو تابع) ينجم عن التغيرات في مستوى الدخل والإنتاج ويعرف بأثر المعجل accelerator effect، كما يوجد الاستثمار المستقل autonomous والذي لا يعتمد على المتغيرات الداخلية للنظام كالدخل والإنفاق وإنما يعود إلى متغيرات خارجية كال تقدم التكنولوجيا وغيرها. ويستند استثمار المال في الإسلام على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية المنبثقة عنها، فيصبح الاستثمار توظيفاً للمال، بما يحقق مقاصد الشريعة الخمسة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتي تعد من الحاجات الأساسية للفرد، وبذلك يتم توظيف المال وتنمية ثروة المجتمع، بما يحقق مصالح الفرد والجماعة. ويمكن تلخيص تأثير الزكاة على حجم الاستثمار في النقاط التالية:

1- تساعد الزكاة على الاستثمار في تنمية رأس المال من خلال تحسين توقعات رجال الأعمال بالنسبة لمستقبل السوق، لأن الزكاة بإعادتها لتوزيع الدخل، وجانب من الثروة في صالح الفقراء والمساكين تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات لمواجهة الطلب

¹ نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، ص 229 .

المتزايد على السلع والخدمات، ويرفع هذا من الكفاية الحدية لرأس المال، ومن حجم الاستثمار في مجتمع الزكاة.

2- من ناحية مصارف الزكاة، فإن إعطاء الفقراء إلى حد الإغناء، وليس لسد حاجات الإستهلاك السنوي، ويتضمن توفير رأس المال الإنتاجي من آلات حرفية ومعامل صغيرة وقطع أرض صالحة للزراعية، ومزارع صغيرة للدواجن وغيرها، مما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في مجتمع الزكاة، إضافة إلى أن الزكاة لا تعطى، كما عرفنا للقادر على العمل دفعا له للاشتراك في الإنتاج والاستثمار. وبناء على ذلك تستطيع الدولة المسلمة، حال توفر أموال تزيد عن الحاجات الملحة لمصارفها، أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها، وتملكها للفقراء كلها أو بعضها لتدر عليهم دخلا يقوم بكفائتهم، ولا تجعل لهم الحق في بيعها أو نقل ملكيتها¹. ولقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة لعام 1406 هـ في موضوع توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، أجاز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك المستحق أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين، وتوفر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر، والحقيقة أن هذا قرار مهم للغاية ويفتح آفاقا واسعة لمشاركة الزكاة في التنمية الاقتصادية. كما أجازت الهيئة الشرعية للزكاة في ندوتها عام 1413 هـ/1992م، استثمار أموال الزكاة بالضوابط التالية:

- أ- أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.
ب- أن يتم استثمار أموال الزكاة كغيرها بالطرق المشروعة.

1 - يقترح البعض صيغا عدة في مجال الإنفاق الاستثماري لأموال الزكاة منها إنشاء المؤسسات الصحية لفقراء الخريجين من الكليات الطبية، خصوصا في المناطق النائية وتمليك هذه المصحات للعاطلين، وأيضا إنشاء مؤسسات صناعية صغيرة أو متوسطة لخريجي معاهد التكنولوجيا التطبيقية والمدارس المهنية، وتأسيس مزارع جماعية للفقراء، على أن تدمج الدولة بعض الأراضي العمومية والمساعدات التقنية، وأيضا دعم المؤسسات الحرفية والمهنية عن طريق تزويدها بالمعدات والتمويل، وإنشاء المجمعات التجارية للفقراء من أصحاب المواهب التجارية، ويقترح البعض صيغا أخرى لتمليك النساء الأرمال آلات الحياكة في بيوتهن ومساعدتهن على تسويق إنتاجهن، وكتمليك المعوقين محلات صغيرة لبيع الصحف والطابع وآلات الاستنساخ وغيرها من المشروعات الصغيرة التي تتطلب تمويلا كبيرا من جهة، كما أنها تغني المعنيين بالأمر وتوفر لهم كرامتهم وتحميهم من مهنة التسول.

ج- أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمر على أصل حكم الزكاة وكذلك ريعها.

د- المبادرة إلى تسهيل الأموال المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة حفاظا عليهم.

هـ- بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتسييل عند الحاجة.

و- أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

3- يسهم مصرف الغارمين في المحافظة على حجم الاستثمار الكلي في المجتمع وذلك لتخفيضه درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون، فتقل بذلك من الخسائر الرأسمالية وتشجع على الاستثمار في المشروعات الجديدة وإتباع الأساليب الإنتاجية المبتكرة، وتدعم أيضا مقدمي القروض الحسنة، ولذا يقوم أصحاب المهارات المختلفة بالعمل والاستثمار وهم يشعرون بأمان واستقرار أكثر عند اتخاذ قرار الاستثمار. إن المستثمر في مجتمع الزكاة يكون أحد مستحقيها حال خسارته غير الناشئة عن تقصير أو إهمال، ويطمئن أيضا أصحاب القروض الحسنة إلى إمكانية استرداد قروضهم من ذلك المصرف، مما يشجعهم على المزيد من منح القروض لذوي الكفاءات الاستثمارية، ويزيد هذا بالطبع من حجم الائتمان بين المتعاملين في الأنشطة الإنتاجية، ويولد ثقة أكبر في مجال تلك الأعمال، ويساعد على زيادة سرعة دوران رؤوس الأموال، ويرفع الكفاءة الإنتاجية ويزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي ومن فاعلية السياسات الاقتصادية العامة¹.

4- أما في جانب الجباية، تحفز الزكاة من البحث عن مجالات الاستثمار حتى لا يتعرض رصيد الأموال غير المستثمرة القابلة للاستثمار والمعطلة للتناقص المستمر

¹ وهكذا تحقق الزكاة "التكافل الاقتصادي" والتأمين ضد الكوارث ومفاجآت الحياة غير المتوقعة، فتقف سدا منيعا ضد إعلان التاجر، مثلا، عجزه وإفلاسه وما يترتب على ذلك من أضرار الاقتصاد الوطني، ويقضي على القلق والمخاوف في الحياة الاقتصادية ويبعث الأمن والاستقرار فيها.

بنسبة الزكاة سنويا حتى يصل إلى أقل من النصاب. وهكذا تمارس الزكاة دورا مهما في محاربة الاكتناز وعدم إنفاق الأموال. كما أن اختلاف معدلات الزكاة بما يتناسب مع المجهود والتكلفة التي يتحملها المنتج وفرضها على نماء المال، وليس على أصله وعلى صافي الدخل وليس إجماله ووجود حدود إعفاء منها صونا للمال من الاستهلاك وكل هذا لا يؤثر سلبا على دوافع الاستثمار.

5- تسهم الزكاة في توجيه الاستثمارات في المجتمع مما يجعلها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

أ- تشجع الزكاة الاستثمار في أصول الإنتاج الثابتة، حيث لا تسري الزكاة على هذه الأصول في حين تسري على رأس المال النقدي (بما فيه الأوراق المالية) التي تملكها الشركة.

ب- يؤدي مصرف الغارمين إلى توجيه الاستثمار بعيدا عن المحرمات (كالاستثمار في إنتاج الخمر وأدوات اللهو وغيرها)، وأيضا بعيدا عن الإنفاق البذخي في مراحل التأسيس، أو التوسع في الاستثمار قبل إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية الملائمة.

ج- تعمل زكاة عروض التجارة على رفع كفاءة تشغيل الموارد الاقتصادية لأن الزكاة تعتبر فريضة يتغير معدلها الفعلي عكسيا مع حسن استخدام رأس المال، ومن ثم نجد أن الزكاة تؤكد على الكفاية الحدية لرأس المال بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهكذا تعمل الزكاة على توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر أهمية لأفراد المجتمع.

د- وأخيرا تشجع الزكاة الاستثمار في رأس المال البشري مقارنة برأس المال المادي، حيث ينخفض معدلها في الحالة الأولى 2,5 % مقارنة بمعدلها على عائد الثاني الصافي 10 % إضافة إلى ذلك، يعد الإنفاق على تعليم ورعاية أبناء الفقراء صحيا من أجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية وعلى الفقراء من طلبه العلم أحد مصارف الزكاة الثمانية.

6- تسهم الزكاة في تحقيق مناخ إجتماعي وسياسي مستقر في البيئة الإسلامية نتيجة تخفيض معدلات الفقر، وحدة التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد

المتجمع الواحد، ويشيع هذا مناخا من الأمن والطمأنينة، ويزيل ما قد يكون في النفوس من حقد ويخفض هذا بدوره من معدلات الجرائم خصوصا تلك المتعلقة بالمال. وهكذا تساهم الزكاة في تحقيق التماسك الإجتماعي social intégration بين المسلمين والذي يعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية.

7- تقل درجة المخاطرة وعدم التأكد في مجتمع الزكاة مقارنة بضرائب ذات حصيلية متساوية. ويرجع ذلك إلى تميز الزكاة بثبات واستقرار أحكامها بمرور الوقت، مما يوفر اليقين والعلم التام بعبئها، فقد فرضها الله تعالى في قرآنه الكريم، وحدد مقاديرها على لسان رسوله الكريم، وترك لنا الأئمة ثروة فقهية ضخمة في توضيحها، فهي فريضة ثابتة غير قابلة لكثرة التحويل والتبديل كالضرائب¹.

8- قد يكون للزكاة تأثير سلبي على حجم الاستثمار، وذلك إذا تم تحصيل الزكاة من أموال كانت معدة للاستثمار، ووجهت حصيلتها للفقراء الذين يستغلونها لإشباع طلباتهم الاستهلاكية الضرورية. هذا التأثير السلبي للزكاة قد يكون في الفترة القصيرة، أما في الفترة الطويلة ونتيجة تشجيع الاستثمار للعوامل السابقة، ونتيجة الحث على عدم الإسراف، فإن الميل الحدي للإدخار والاستثمار يزدادان في الفترة الطويلة. والحقيقة أن الزكاة هي " تيار خير " يزيد من القوة الشرائية في يد الفقراء والمساكين والمحتاجين ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالإدخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار ولا تمحق رأس المال، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، " لا تزال أمتي بخير ما لم تر الأمانة مغنما والزكاة مغرما".

9- يشجع مصرف في سبيل الله بطريقة غير مباشرة على رفع الكفاءة الحدية لرأس المال من خلال تحقيق الأمن الداخلي للأمة الإسلامية مما يحفز المستثمرين في القطاع الخاص، ويشجع هذا أيضا على الاستثمار في إقامة صناعات حربية إستراتيجية لإعداد العدة من أجل مواجهة الأعداء وردعهم.

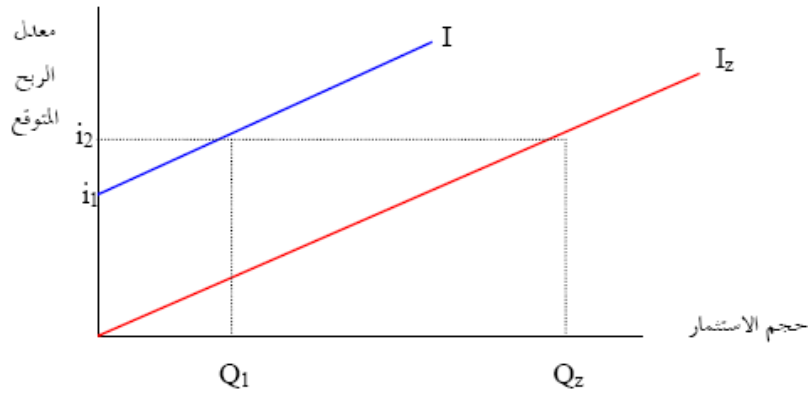
10- لما كانت الزكاة تساهم بفاعلية واضحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم وجود فجوات زمنية طويلة بين تحصيل الزكاة وإنفاق حصيلتها، فإنها تساهم

¹ احمد اسماعيل يحي، مرجع سابق، ص 86.

في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن الفورية تتضمن استمرارية تحصيل وإنفاق حصيلة الزكاة على مدار العام (بدلاً من تركيزها خلال فترة زمنية محددة كالضرائب) ويحقق هذا درجة أكبر من الاستقرار في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

11- من المتوقع أن تساهم الزكاة مع المبادئ الإسلامية الأخرى، كإتقان العمل واعتباره عبادة وتحسين جودة المنتج وزيادة إنتاجية العمل، مما يخفض من تكلفة الإنتاج (ومع توفر القروض الحسنة ووسائل التمويل الإسلامية للاستثمارات) في زيادة إمكانات المجتمع نحو تصدير جانب مهم من إنتاجه، وخصوصاً إذا صاحب ذلك قيام تكامل إقتصادي إسلامي يحقق فائض في الحجم، كما يمكن أن ترتفع الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية في الصناعات البديلة للواردات. وكل هذا يمكن أن يزيد من حجم صافي الصادرات في دالة الطلب الكلي.

12- وأخيراً تدعم الزكاة البحث العلمي والإبداع وتطور العلوم عن طريق مصرف الفقراء على طلبة العلم المجدين والموهوبين، كما تحت الزكاة المستثمرين ورجال الأعمال على تطبيق الابتكارات الجديدة والتوصل إلى أفضل الأساليب الإنتاجية التي ترفع المستوى الفني للإنتاج، وتقلل من التكاليف بما يساهم في تعظيم أرباحهم. إضافة إلى مبادئ الإسلام الأخرى التي تحت على ضرورة العمل المستمر للاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية المتاحة والتوسع في عمارة الأرض. وفي هذا المجال فإن مبادئ الإسلام تمنع استغلال الموارد الإقتصادية والطبيعية بصورة جائرة، بما يضر بالبيئة وبحقوق الأجيال المستقبلية، يقول عز وجل: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسَافِدَ) (البقرة: 205)، وهذا ما يطلق عليه حالياً، تحقيق التنمية المستدامة، بل بالمقابل تشجع تلك المبادئ على الحفاظ على رأس المال الطبيعي (كالمياه والأنهار والغابات) وتنميته بعقلانية وكفاءة. في ضوء التحليل السابق يمكن توضيح أثر الزكاة على الاستثمار على نحو الذي يظهر في الشكل (4-6).



الشكل (6-4): أثر الزكاة على الاستثمار

ويوضح الشكل (6-4) أن حجم الاستثمار عند كل معدل متوقع من الربح أو العائد على الاستثمار في مجتمع الزكاة يكون أكبر من مستوياته في المجتمع الآخر، حيث يبدأ الاستثمار في مجتمع الزكاة حتى ولو كان معدل العائد المتوقع صفراً، بينما يصل الحد الأدنى لمعدل الربح المتوقع على الأموال المقترحة في المجتمع الآخر إلى i حتى يأخذ الاستثمار قيمة موجبة.

ويتضح لنا من هذا التحليل أن الزكاة تساهم بمرور الوقت في نقل منحنى إمكانية الإنتاج الأعلى، ومن ثم نقل نقاط التوازن العام للاقتصاد الوطني ومستويات الرفاهية إلى أعلى. وهكذا تساهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية (إضافة إلى أبعادها الأخرى النفسية والاجتماعية)، وبذلك تتحقق الفرضية " يساهم تطبيق الزكاة في البيئة الإسلامية في تحقيق التنمية النفسية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع".

المطلب الثاني: تحريم الربا ودوره في معالجة المشكلات الاقتصادية

جاء الإسلام ليجعل لرأس المال مقاما وقدرًا، ولكنه لا يكسب تلقائيا بمفرده، ولا يكسب دون التعرض للخسارة، وجاء الإسلام بالطريقة المثلى الخالية من الظلم والمغالاة، دون إسراف أو تعسف بلا إفراط ولا تفريط، ولهذا حرم الإسلام الربا الذي يشترط زيادة على رأس المال بلا جهد مبذول أو عمل، ودون تعرض للخسارة أيضا، والربا يحدث اضطرابات متتالية في النظام الاقتصادي ويشكل عبئا ثقيلا على الأفراد والحكومات، ويسبب أزمات دورية.

أولاً: تحريم الربا وأثره في الحد من الضغوط التضخمية

الربا يؤدي إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية والأموال، ويؤدي إلى استثمار الأموال في مشروعات غير مشروعة، وأن الربا يزيد من عملية الاستهلاك ويوجه الاقتصاد وجهة منحرفة فالنظام الربوي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم. فما هو اثر تحريم الربا على التضخم؟

1- تحريم الربا يؤدي إلى انخفاض تكلفة السلع:

في ظل التعامل بالفائدة، يتكالب كل من أصحاب المشروعات والتجار على الاقتراض بفائدة ثابتة مشروطة، وذلك لمزاولة أعمالهم ونشاطهم وهم يستغلون هذا المال المقترض باقتناء عروض قنية (العروض غير المعدة للبيع بل تقتنى بها عن طريق الاستخدام للمساعدة في أداء النشاط لهدفه) تساعد في أداء النشاط، ويضيفون سعر الفائدة إلى ثمن السلعة، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار.

هذا يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى مزيد من ارتفاع تكلفة السلع ومن زيادة في أسعارها، وقد بين ذلك الدكتور نجاه الله صديقي فقال: "إن الفوائد المستحقة على قروض البنوك يجب معالجتها كبند من بنود التكلفة التي تؤدي إلى ارتفاع منحنى التكلفة، وتؤثر على سياسة الشركة بالنسبة لتحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها.. وكلما ارتفعت منحنيات التكلفة دل ذلك على ارتفاع أسعار التوازن وإيجاد معدلات محدودة للإنتاج". أما في ظل النظام الإسلامي فلا مكان للفائدة، نظراً لأن معظم المشروعات يتم تمويلها وفقاً للنظم التمويلية الإسلامية وهي:

المضاربة، المشاركة، أو عن بيع المرباح أو بيع التقسيط، وفي ظل استثمار الأموال عن طريق المشاركة فإنه لا يمكن أن تحمل السلع أعباء الاقتراض بالفائدة، بل إن السلع تتحمل التكلفة الفعلية التي ساهمت في إنتاجها.

وقد عقد الدكتور حسن العناني، مقارنة بين مشروعين متساويين وافترض فيهما ثبات عوامل الإنتاج فيما عدا التمويل، حيث كان تمويل أحدهما بنقود خالية من الربا، والآخر بنقود مقترضة بالفائدة، وعلى هذا فإن حجم التمويل في المشروع الأول مقتصر على النقود، أما حجم التمويل في المشروع الآخر فالنقود مضاف إليها سعر الفائدة، وهذه

الإضافة في حجم التمويل تؤدي إلى عدة أمور من بينها أن إنتاج السلعة في المشروع الأول أقل تكلفة من إنتاج السلعة في المشروع الثاني.

وخلاصة ما تقدم أن ارتفاع التكلفة الذي يحدث بسبب الفائدة سيتحمله في النهاية المستهلك عندما تصل إليه السلعة بسعر أعلى من مثيلتها في المشروع الأول، وباعتقاد أصحاب المشروعات المختلفة على التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة سيؤدي حتما إلى زيادة في أسعار السلع بصفة عامة وهذا يدفع التضخم إلى الظهور.

أما وفقا للنظام الإسلامي فإن أسعار السلع تمثل فعلا التكلفة الحقيقية ويكون المنتج قد حصل على نصيبه العادل في الربح بجانب شركائه، ومن ثم فإن توقع ارتفاع الأسعار وفقا لهذا النظام تصور خاطئ.

2- تحريم الربا يؤدي إلى عدم الإفراط في اشتقاق النقود

للبنوك التجارية الربوية سلطة واسعة في اشتقاق النقود أو إنشاء الائتمان، ويتم ذلك عن طريق فتح اعتمادات لعملاء المصرف بما يسمح لهؤلاء بسحب مبالغ في حدود الحد الأقصى لهذه الاعتمادات، ويتم ذلك بموجب شيكات يستخدمها المستفيدون خاصة للحصول على مبالغ نقدية، وإنما يجيزون بموجبها تسويات لدى نفس المصرف أو لدى غيره من المصارف، وبذلك يتمكن البنك التجاري من أن يستغل أضعاف المبالغ المودعة لديه، وبالتكامل فيما بين المصارف التجارية، تتضاعف كمية النقود بما يسمى نقود الائتمان، والبنوك التجارية تحقق عن طريق هذه الوظيفة كسبا ماديا باحتسابها فوائد على المبالغ المسحوب فيها، رغم أنها تخلق شيئا من لا شيء، وهذا الشيء يرتقي إلى مرتبة النقود، فهي تصنع إذا نقودا وهمية.

نتيجة لذلك نجد أرصدة وهمية يجرى التعامل عليها، ولا شك أن هذا يؤدي إلى عواقب وخيمة، نجد بعض آثارها في ارتفاع مستوى الأسعار.

وفي تقديرنا أن الطريق الذي تسلكه البنوك نحو اشتقاق النقود (إنشاء الائتمان) يؤدي في النهاية إلى زيادة كمية النقود لأنها تجعل في يد عملائها قوة شرائية كبيرة، يستطيع عملاؤها أن يستخدموها في سحب شيكات، فكأنما هي نقود حقيقية تعطي أصحابها الحق في الحصول على سلع وخدمات ولا شك أن هذا المسلك يؤثر على آلية

التوقعات السعرية حيث أنه من المسلم به اقتصادياً أن التوسع النقدي له آثار تضخمية، وقد بين الدكتور أحمد النجار أن زيادة كمية النقود نتيجة حجم الائتمان تؤدي إلى ظهور التضخم.

والإسلام كما بينا من قبل حرم التعامل بالفائدة، ففي ظل النظام الإسلامي لا تلجأ البنوك إلى خلق النقود عن طريق التوسع في الائتمان، وإنما يحل محل هذه الطرق أساليب الاستثمار الشرعية عن طريق المشاركة والمضاربة بالإضافة إلى منح القرض الحسن الذي لا ينطوي على أدنى فائدة لكافة المحتاجين من أفراد المجتمع.

ولفقهاء المسلمين آراء في تنظيم عرض النقود ويقوم هذا التنظيم على الصلة الوثيقة للسلطات النقدية في المجتمع بجهاز التمويل، وعدم إصدار نقود إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بالقيم أو مكاسب البعض على حساب الآخرين، فلا يتم الإصدار إلا من قبل البنك المركزي للدولة ويكون إصدار النقود في الحدود التي تسمح بها الدولة، وبذلك فإن كمية النقود في المجتمع تتفق مع الاحتياجات الفعلية، ومن ثم فلا يكون هناك مجال لتوسع نقدي يفوق متطلبات التوسع في الاقتصاد، وبناء على ما تقدم فإن التضخم الذي يصاحب زيادة كمية النقود نتيجة للتوسع في الائتمان من ناحية والتوسع في الإصدار من ناحية أخرى لا وجود له في النظام الإسلامي وذلك لتقييد الإصدار النقدي بالاحتياجات النقدية الاقتصادية.

3- تحريم الربا يؤدي إلى تصحيح وظيفة النقود

أوضحنا من قبل أنه في ظل النظام القائم على الفائدة، فإن النقد يلد نقداً والنقود عبارة عن سلعة تباع وتشتري مثل باقي أنواع السلع، إذن فالنقود هي أداة لتمتية المال من ذاتها، وبيننا أيضاً أنه في ظل هذا النظام تنحرف النقود عن وظائفها الرئيسية مما يترتب عليه ارتفاع في مستويات الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

أما في ظل النظام الإسلامي فإننا نجد ضوابط وأحكاماً تساهم في تصحيح وظيفة النقود، فقد عمل هذا النظام على تحريم ربا الديون لأنه كسب خبيث، ولأنه يعمل على تولد النقود من نفسها، فمنعه يعمل على قيام النقود بالوظائف التي وجدت من أجلها أي

وسيطا للتبادل و مقياسا للقيم، فالنقود وفقا لهذا النظام لا ينبغي أن تلد بذاتها نقودا و لا يمكنها أن تنتج بذاتها شيئا من الطيبات.

و قد قرر الفقهاء حفظ القوة الشرائية للنقود فالإمام الغزالي يرى أن شكر الله يقتضى عدم تغيير قيمة واسطة التبادل و مقياس قيمة الأشياء وهي النقود. والإمام ابن القيم يرى أن الثمن و هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأشياء يجب أن يكون محدودا و مضبوطا لا يرتفع و لا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع و ينخفض كالسلع لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات بل الجميع سلع، في حين أن حاجة الناس إلى ثمن يعتدون به المبيعات حاجة ضرورية و عامة و لا يكون ذلك إلا بثمن تقوم به الأشياء، و يستمر على حالة واحدة، و لا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع و ينخفض، فتفسد معاملات الناس، و يقع الخلاف و يشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم و الضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر و حصل الظلم.

و لو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد و لا ينقص بل تقوم به الأشياء و لا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس.

و قد تعرض العلامة ابن عابدين لظاهرة الغلاء و رخص الفلوس و ما إذا كان استيفاؤها على أساس العدد أو على أساس القيم.

ثانيا: تحريم الربا وأثره في معالجة الركود الاقتصادي

علاج الكساد والركود الاقتصادي يتطلب رفع الطلب الفعلي والذي يتوقف أساسا على متغيرات مستقلة ثلاثة وهي:

الميل للاستهلاك- الكفاية الحدية لرأس المال- سعر الفائدة

و درسنا بالتفصيل دور الزكاة في زيادة الميل للاستهلاك من خلال قوتها في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ودورها في تشجيع الاستثمار وزيادة الائتمان في المجتمع عن طريق مصرف الغارمين وأوضحنا أنها وسيلة لإعطاء دفعات للعاطلين الذين لديهم النواحي الفنية وينقصهم رأس المال.

وسنلقي الضوء في هذه الورقة على تأثير سعر الفائدة في كل من الاستثمار –

الاستهلاك- العمل.

نظرا لأن الاستثمار يلعب دورا مهما في تحديد مستوى التوظيف والدخول في أي وقت وهي عناصر لأزمة للطلب الفعلي فيقدر رجال الأعمال عندما يعتزمون القيام بمشروعات استثمارية بقصد إنتاج سلع استهلاكية أو سلع إنتاج وسيط لبيعها بربح، فيخضع طلبهم على هذه السلع لعاملين أساسيين:

- الأرباح المنتظرة في المستقبل.

- سعر الفائدة السائد.

فإذا قدر رجال الأعمال الإيراد المتوقع إلى نفقة رأس المال المستخدم وصيانتته، ومقابل المخاطرة، وتبين لهم أن الإيراد يزيد على معدل سعر الفائدة السائد، فيكون هناك طلب على رأس المال المذكور، إذ يصبح الاقتراض لشرائه عملية مربحة، وهذا الاعتبار لا بد أن يؤخذ في الحسبان، حتى لو لم يكن رأس المال مقترضا، لأنه من العبث أن يضحى رب المال بالفائدة التي يمكن الحصول عليها بإقراضه المال أو لشرائه أوراق مالية في سبيل شراء سلع رأسمالية ستدر له ربحا أقل من ذلك.

إذن فمعدل الاستثمار تحدده الأرباح المتوقعة بمقارنته بسعر الفائدة وهكذا نجد أن سعر الفائدة يضع قيودا أمام الاستثمارات بحيث عليها أن تدر أرباحا تساوي على الأقل لسعر الفائدة. والخلاصة أن ارتفاع سعر الفائدة يسهم في انهيار الاستثمارات، ويؤكد كبار علماء الاقتصاد الرأسمالي على أن سعر الفائدة عائق كبير أمام الاستثمار.

فلقد توصل - كمثال على ذلك- "انزلىر" (ENZLER) و"كونراد" (W.CONRAD) و"جونسون" (L.JOHNSON)، على أساس دراسات ميدانية، إلى حقيقة أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة قد أسيء تخصيصه إلى حد خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات- أساسا- بسبب سعر الفائدة. فالفائدة أداة رديئة ومضلة في تخصيص الموارد، تتحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس جدارتها الائتمانية ومن ثم تعزز هذه الأداة الاتجاهات الاحتكارية.

فالمشروعات الكبيرة، بحجة ملاءتها تحصل في الواقع على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل، بينما العكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى، وكفاءة أكبر، وملاءة أفضل. فتحصل هذه المشروعات على

قروض أقل بكثير من احتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها. وعلى هذا الأساس، وبدون دراسات جادة تذكر في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراة للعائد (المتوقع) بسبب عدم القدرة على التمويل، الذي يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية، بل وأقل حاجة- نسبيا- إلى التمويل الخارجي. ولكنها أقواها سلطة وأكثرها نفوذا.

بل أكثر من ذلك أكدت الاستقصاءات، التي أجراها "ميد" (JE.MEADE) و"اندروز" (PW.ANDEREWS) أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملا يذكر في تحديد مستوى الاستثمار. أي أن الطلب على الاستثمار يعد غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة لسببين: الأول، كون سعر الفائدة يمثل نسبة ضئيلة من نفقة إحلال الاستثمار الجديد، خاصة في حالة التقدم السريع، والثاني، اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل أثره كنفقة ضمنية على المال المستثمر محدودا.

وفي دراسة قام بها "ليبلينج" (H.LEIBLING) للتجربة الأمريكية، وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعا كبيرا من الاستثمار. ففي فترة الدراسة (1970-1978)، بلغت مدفوعات الفوائد ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل ربحية الشركات. وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلي (أي مجموع الأسهم والقروض) وانخفاض التكوين الرأسمالي. وأدى هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في دورة نزولية من انخفاض الإنتاجية، أدى إلى انخفاض القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض، مما ترتب عليه انخفاض جديد في الربحية، وانخفاض متزايد في معدل التكوين الرأسمالي. والعكس تماما صحيح، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الرأسمالي. هنا يقع الظلم أساسا على المدخرين الذين يوظفون أموالهم في الإقراض. كما تشجع هذه الأسعار على الإقراض للاستهلاك، وعلى تدني نوعية الاستثمارات، مما يعمل بالتالي على تخفيض معدلات الادخار الإجمالية. ويؤدي في النهاية إلى سوء استخدام رأس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالي.

إذن فالربا وسعر الفائدة عائق أمام الاستثمارات سواء الاستثمارات القائمة أو الاستثمارات الجديدة، وأن انخفاض سعر الفائدة من المسائل المحيية التي تجعلنا نقرب من الاستثمار الكامل والإسلام يحرم الربا والفائدة بكل أشكاله ومعنى ذلك أن الاستثمارات تجد طريقها إلى النمو والازدهار ومع زيادة الاستثمار والتوسع في إنشاء المشروعات الإنتاجية فلا شك أن هذه المشروعات تستوعب أعدادا هائلة من الأيدي العاملة العاطلة فيزداد حجم التوظيف وبذلك تتولد لهؤلاء دخول نتيجة العمل تذهب إلى الإنفاق أي تعود مرة ثانية إلى الأسواق. حيث يرتفع الطلب على سلع الاستهلاك ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية والآلات لإمكان زيادة إنتاج سلع استهلاكية فيزيد حجم التوظيف ويزداد الطلب الفعلي وبالتالي يمكن القضاء تدريجيا على الركود الاقتصادي.

المطلب الثالث: التمويل بالمشاركة ودوره في تفعيل الاستثمارات

تمثل المشاركة لب العمل الاستثماري في الإسلام، وعلى أساسها قامت تجربة المصرفية الإسلامية¹. اقتصاد المشاركة هو تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة، والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية.

1- أهمية التمويل بالمشاركة:

إن التمويل بالمشاركة يضمن للنشاط الاقتصادي الأموال اللازمة بعيدا عن استخدام سعر الفائدة في ذلك، أي تجاوز أشكال استخدام العائد الربوي، فيمكن للمصرف أن يستخدم هذا الأسلوب لتعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات، فتكون

¹ د. أشرف محمد دوابة، "دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1427 هـ / 2006م، القاهرة، ص122.

تبعاً لذلك العلاقة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي مبنية على أساس قاعدة الغنم بالغرم¹، فتلغى فكرة العائد المضمون.

إن استخدام أسلوب المشاركة في إقامة وإدارة العمليات الاستثمارية، يؤدي إلى توظيف الأموال المعطلة، كما يؤدي إلى التحفيز للتنافس عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح المشاركة في تمويل الاستثمارات.

إن معدل الربح من خلال التمويل بالمشاركة، يمكن أن يصبح بديلاً حقيقياً لسعر الفائدة، و الذي يضمن الحق لصاحب المال العائد على حساب صاحب المشروع في حالة الخسارة.

وما يجعل المشاركة مقبولة هو تمتعها بالخصائص التالية:

أ- تكافؤ الفرص، حيث لا ينفرد أحد الأطراف في العملية الاستثمارية بأفضلية العائد المضمون.

ب- تسمح بزيادة المدخرات، فالرافضون للتعامل الربوي يجدون أسلوباً شرعياً لاستثمار أموالهم.

ت- تقلص اكتناز النقود، وتمنع تعطيلها عن أداء دورها الذي أنشئت من أجله.

ث- توفر التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية دون إسقاط أي منها مهما تدنت الكفاية الحدية لرأس المال، لأن المشاركة تكون في الربح المحقق فعلاً.

ج- تقلص من مخاطر النشاط المصرفي لكون المشاركون في الاستثمارات يتابعونها عن كثب.

ح- في حالة الاستثمار بالمشاركة يزداد حرص المشاركين على نجاح المشاريع الاستثمارية، بخلاف التمويل بواسطة القروض المصرفية.

خ- يضمن أسلوب التمويل بالمشاركة استمرار الاستثمارات، ففي ظل الأزمات أين تتراجع الأرباح يقبل المشاركون تقاسم العائد القليل على تجميد أموالهم،

¹ مقتضى قاعدة "الغنم بالغرم" أن المستثمر معرض للربح والخسارة، ولا يصح له أن يضمن لنفسه الغنم ويرمي بالغرم على عاتق غيره، وهي قاعدة تضع الحاصل على التمويل ومقدم التمويل أي البنك الإسلامي في درجة واحدة، في درجة المخاطر وفي الأمل لتحقيق الأرباح بخلاف أدوات الاستثمار الربوي التي تعمل على محاباة رؤوس الأموال ضد المخاطر وتأمينهم بينما تعرض المقترض لمخاطر التمويل.

بخلاف التمويل المصرفي الذي يدفع إلى تفضيل السيولة في وقت الأزمات المالية والاقتصادية.

د- إن الاستثمار بالمشاركة يحتم الرقابة المستمرة للمشاريع الاستثمارية، مما يزيد من احتمال نجاحها.

2- معدل الربح بدلا من سعر الفائدة:

إن التمويل المصرفي يقتضي انفراد المصرف بالعائد قبل التأكد من نجاح المشروع أو فشله، وهذا ما يلغي تكافؤ الفرص، ويبطل قاعدة الغنم بالغرم، مما يؤثر سلبا على الاستثمارات الحقيقية ويعطي أولوية للاستثمارات المالية مصدر الخطر على النمو الاقتصادي.

على هذا الأساس نطرح البديل للفوائد المصرفية، ومن ضمن ذلك المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الاعتماد على سعر الفائدة، وسوف نوضح ذلك من خلال ما يلي:

إن اعتماد معدل الربح بدلا من سعر الفائدة، يعطي أفضلية تكافؤ الفرص، حيث يستفيد الشريكان من جزء من الأرباح المحققة فعلا بدلا من انفراد المصرف بسعر الفائدة مهما كانت نتيجة الاستثمار، يضاف إلى ذلك تقاسم الخسارة في حال وقوعها بدلا من أن يتحملها المستثمر بمفرده، وهذا ما يحفز على الاستثمار بخلاف سعر الفائدة.

من هذا المنطلق يمكن للمصرف استخدام معدل الربح بدلا من سعر الفائدة، ويمكن أن يكون المصرف أحد الشريكين في حال الشراكة الثنائية، أو أحد الشركاء في حال تعدد الأطراف، وهذا ما يضمن تفادي مخاطر عدم السداد الواردة في التمويل التقليدي القائم على سعر الفائدة، لتفادي كل المخاطر المالية والاقتصادية التي قد تلحق بالنشاط الاقتصادي، خاصة وأن المتابعة للمشروع أو المشاريع الممولة بطريقة المشاركة.

الربح المحقق يعد عاملا حاسما في تحديد مدى نجاح المشروع الجديد في ذات النشاط بخاصة، وفي الاقتصاد بعامة وفي قدرته على الحصول على المال المشارك والمخاطر. فصاحب المال فطريا لا يستثمر حيث تكون الفائدة أعلى، بل حيث يكون الربح أكبر. فالربح إذن وليس الفائدة هو الذي يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس

المال، ويضمن الاستخدام الكفء للموارد المالية المتاحة في كافة الأنشطة الإنتاجية. ولعل هذا يدعو عمليا إلى مزيد من تحري الكفاءة في استخدام رأس المال في ظل النظام الإسلامي. ويتم ذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات، بحيث تستبعد المشروعات ذات الجدوى المنخفضة وليس الأمر كذلك في حالة التمويل عن طريق القروض.

لا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح، فكلما ارتفع هذا المعدل كانت فرصة المشروع في الحصول على التمويل، أو المشاركة في التمويل كبيرة، والعكس تماما صحيح. وعليه لا يعد معدل الربح أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط، بل أيضا أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية.

3- كيفية عمل نظام المشاركة:

لقد استطاع اقتصاديو النظم الاقتصادية وضع آليات للعمل المصرفي قائمة على أساس سعر الفائدة، وتم اشتقاق عدة أساليب استثمارية من خلال ذلك، على هذا الأساس ينبغي وضع آلية عمل نظام المشاركة حتى يكون بديلا حقيقيا لنظام الفائدة إلى جانب بدائل أخرى، ويمكن توضيح كيفية عمل أسلوب المشاركة على مستوى الأفراد أو على مستوى المصارف من خلال ما يلي:

- على مستوى الأفراد: إن أصحاب الفائض المالي من أفراد أو مؤسسات والراغبين في استثمار فوائضهم المالية يمكنهم الاطلاع على النشريات الخاصة التي تصدرها المصارف بخصوص المشاريع الاستثمارية المتاحة، وأن يختاروا لأنفسهم المشروع المناسب حسب قدرتهم التمويلية، وحسب ميولهم الاستثمارية، فهناك من يرغب في الاستثمارات قصيرة الأجل وآخر يرغب في المتوسط والطويل منها، وتكون لدى البنك تصنيفات دقيقة يستقبل على أساسها الودائع الاستثمارية الموجهة للاشتراك في المشاريع الاستثمارية.

هذه الآلية تسمح بتجنب مشكل السيولة النائمة لدى المصارف، حيث أن كل وديعة استثمارية تدخل المصرف تكون مجالات استخدامها معروفة سلفا، وبذلك يتجنب المصرف تكاليف الودائع الاستثمارية الممثلة في سعر الفائدة، ويتجنب الأفراد مشكلة

فقدان أموالهم أو فقدان العائد باعتبار أنهم اختاروا لأنفسهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة المشروع الاستثماري المناسب.

- **على مستوى المصرف:** إن أسلوب المشاركة يجنب المصرف شراء الأموال كما في حالة أسلوب الفائدة، وبذلك يتلقى المصرف الودائع على أساس الاستخدام في مشاريع محددة مسبقاً، ففي حالة كونه وسيطاً بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وفقاً لأسلوب المشاركة يكون عائده عمولة الوساطة، أما إن كان مشاركاً في المشاريع الاستثمارية فيدخل على أساس مبدأ الغنم بالغرم ويكون طرفاً فاعلاً أكثر من حيث التأكيد من جدوى المشروع، والعمل من خلال موظفيه المختصين على متابعة المشروع الاستثماري إلى غاية تحقيق الهدف، وهذا ما يجعل النتيجة شبه أكيدة وتقل المخاطر التي تعاني منها المصارف في حالة التمويل على أساس سعر الفائدة.

4- آثار استخدام أسلوب المشاركة:

إن العمل المصرفي وفقاً لأسلوب المشاركة له آثار إيجابية على مستويات مختلفة نوجزها فيما يلي:

- **على مستوى أصحاب الفائض المالي:** إن مشكلة تفضيل السيولة بسبب سعر الفائدة هو الذي أدى إلى ضعف مصادر التمويل، فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالأموال سائلة على توظيفها بعائد يسمى سعر الفائدة لدى الاقتصاديين، ويسمى ربا لدى الأفراد، ومن ثم يمكن لمبدأ المشاركة إلى غيره من الآليات الأخرى أن يفتح أفاقاً أمام من يملكون فائضاً مالياً لاستثماره وفقاً لأحكام الاقتصاد الإسلامي، فيتحقق العائد الحلال، ويستفيد الاقتصاد من مبالغ مالية معتبرة تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية.

- **على مستوى المؤسسات الإنتاجية:** إن التوازنات المالية للمؤسسات له أهميته الكبرى، ولتحقق لها ذلك لا بد من تجنب الخسائر بكل أنواعها، ونجد ذلك في حالة التمويل بالقروض المصرفية أين تكون المؤسسة مضطرة لتقديم الضمانات التي تغطي القرض وتزيد، وفي حالة فشل المشروع الاستثماري تكون المؤسسة ملزمة برد أصل القرض مع فوائده أو التنازل عن أصولها التي قدمتها ضماناً للقرض، وهذا ما يؤدي إلى

اختلالات مالية. هذا بخلاف التمويل بأسلوب المشاركة أين يطبق مبدأ الغنم بالغرم، والخسارة بذلك يتحملها الجميع فيقل الأثر.

- **على المستوى الاقتصادي:** يتحقق التوازن على المستوى الاقتصادي عندما يتم توظيف كل الموارد الاقتصادية المتاحة، بما في ذلك الموارد المالية، ولن يتحقق ذلك في النظام المعمول به إلا بأسلوب المشاركة حيث يسمح بتجميع المدخرات المتاحة في المجتمع، وتوظيفها على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، على هذا الأساس يتم تحقيق التوازنات الكبرى على المستوى الوطني، حيث إن فرضية التشغيل الكامل لم تعد صحيحة، ويسوء الوضع عندما تكون نسبة التشغيل في حدودها الدنيا، لذا لا بد من العمل على تشغيل الطاقات المتاحة قدر الإمكان، ويمثل أسلوب المشاركة إحدى الوسائل للتوظيف.

- **على المستوى الاجتماعي:** إن الأموال الزائدة على الحاجات الاستهلاكية لمختلف فئات المجتمع بإمكانها فتح مجالات تشغيل لكثير من العاطلين عن العمل، فتنجح لهم المداخل يستخدمونها في إنفاقهم الاستهلاكي، ويقلل ذلك من الانحرافات والآفات والجرائم الاقتصادية التي تفقد المجتمع توازنه.

- **على المستوى السياسي:** إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يؤدي حتما إلى استقرار سياسي، الذي يسمح هو الآخر بتوسع النشاط الاقتصادي، إذ أنه من شروط التنمية الاقتصادية توفر الاستقرار السياسي.

4- العلاقة بين معدل المشاركة وحجم الاستثمارات:

إن معدل المشاركة كما سبق الإشارة إليه، يفتح المجال واسعا أمام أصحاب الأموال الزائدة عن الحاجات الاستهلاكية لاستثمار أموالهم أملا في الحصول على عائد مستقبلي يتميز أساسا بكونه يندرج ضمن دائرة الحلال.

وباعتبار أن أغلب الأفراد في الدول الإسلامية يتجنبون التعامل بأسعار الفائدة لكونها تدرج ضمن التعاملات الربوية، ونتوقع أن يكون حجم الكتلة النقدية الزائدة عن

الاستهلاك لدى هذه الفئة كبيراً، إلى درجة أنه يسمح بتمويل جملة من الاستثمارات، فإذا ما أضفنا لهاته الفئة تلك الفئات التي بإمكانها الضغط على استهلاكها لتوفر مبالغ إضافية، توجهها لتمويل الاستثمارات على أساس المشاركة، يمكننا توفير التمويل اللازم للاقتصاد.

على هذا الأساس يمكن تعبئة المدخرات في الدول الإسلامية بشكل لم يسبق له مثيل، وتكون هذه النتيجة متعلقة بمعدل الربح الذي يستفيد منه المشاركون في رأس المال المشاريع الاستثمارية، والذي يتغير حسب حركة الأسواق.

باعتبار أن المشاركة المباشرة بين أصحاب الأموال وأصحاب المشاريع تكتنفها عدة صعوبات للأسباب التي ذكرناها سابقاً، فإن المؤسسات المالية بإمكانها استخدام معدل الربح لاستقطاب المدخرات بدلاً من استخدامها لسعر الفائدة، وبالتالي كلما كان معدل الربح كبيراً كلما زاد حجم المدخرات، والعكس بالعكس، إذ أن أصحاب الأموال الزائدة عن الحاجات الاستهلاكية يكونون أكثر استعداداً لتوظيف أموالهم على أساس معدل الربح كلما كان هذا المعدل كبيراً، وهذا لكون المقارنة سوف تتم بين التضحية بالاستهلاك الحالي والعائد المتوقع من هذا الاستثمار، أو أن الأفراد يقومون بانتظار فرصاً استثمارية أخرى يكون فيها معدل الربح أكبر.

بناءً على ما سبق نتوقع أن تكون العلاقة بين حجم الاستثمارات و معدل الربح علاقة طردية على افتراض أن أصحاب المشاريع لا يهتمهم ارتفاع معدل الربح باعتبار أن خسارة المشروع لا يتحملونها لوحدهم، ولا يعني ذلك أنهم يرضون بالنسبة الأقل، ولكن نقصد أن معدل الربح سوف يكون حتماً أكبر من سعر الفائدة، بالإضافة إلى كون الأرباح سوف تكون أكثر ضماناً باعتبار أن المشاركة تعني أكثر متابعة للمشروع، وأكثر صرامة في التطبيق الكلي والسليم للخطة الاستثمارية المقدمة للاستفادة من الأموال اللازمة.

5- مقترحات بشأن الاستثمار بالمشاركة:

إن تمويل الاستثمارات بأسلوب المشاركة طريقة معمول بها لدى البنوك الإسلامية وهناك بعض المقترحات لتحسين هذه الطريقة لتجعل من أسلوب المشاركة أسلوباً فعالاً.

- مقترحات بشأن تطوير الاستثمار بالمشاركة:

ينبغي على البنوك الإسلامية أن تتحول إلى الجمهور لتوفير الأموال اللازمة لمختلف الاستثمارات، وبالتالي تطرح جملة من المنتجات الجديدة تسمح باستقطاب المدخرات، ولنجاح هذا النوع من تمويل الاستثمارات يجب:

* باعتبار أن البنك هو الوسيط بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي فبإمكانه أن يكون مستشاراً لأصحاب المشاريع الاستثمارية، فيما يخص كيفية توزيع الأرباح على المشتركين في المشروع الاستثماري، على هذا الأساس سوف نبين طريقة تحديد نسب التوزيع للأرباح، والتي سوف تتحقق من المشروع الاستثماري، لنخلص في الأخير إلى العلاقة التي تربط حجم الاستثمارات بمعدل الربح.

في حالة المشاريع الاستثمارية ذات التكاليف المنخفضة يمكن أن تمنح معدلات أرباح منخفضة على جميع المشاركات من قبل الجمهور، إذ يضمن البنك بذلك الأموال اللازمة للمشاريع المخططة نظراً لكون مستويات القبول لدى الأفراد تختلف، فمنهم من يرضى بتشغيل أمواله ولو بعائد ضعيف، والبعض الآخر لا يشارك في الاستثمارات إلا إذا كان العائد كبيراً.

بناءً على ما سبق فإنه في حالة المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى أموال ضخمة ينبغي أن يكون معدل الربح الممنوح على المشاركات كبيراً، وهذا بهدف استقطاب الأموال التي لا يرضى أصحابها بالعائد الضعيف.

نستنتج مما سبق أن زيادة الأرباح المقدمة للمشاركين في تمويل الاستثمارات يؤدي إلى زيادة عدد الممولين، وعليه في حالة توفر مشاريع استثمارية عديدة ينبغي تحفيز المدخرات الموجهة للمشاركة في العمليات الاستثمارية عن طريق زيادة معدل الربح الممنوح.

ونخلص من خلال ما سبق أن مستويات المشاركة في العمليات الاستثمارية على علاقة طردية بمعدل الربح، يؤدي ذلك إلى وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمارات و الأرباح الموزعة على المشاركين.

ربما يتحجج البعض بان زيادة الأرباح الممنوحة للمشاركين في تمويل الاستثمارات يضعف من موقف أصحاب المشاريع الاستثمارية، الذين يبحثون عن التمويل المناسب، إلا أن ذلك غير صحيح باعتبار أن الربح الضعيف والمضمون أحسن من المخاطرة برأس المال في حال تمويل استثماراتهم بالقروض البنكية على أساس سعر الفائدة.

بناء على التحليل السابق يمكن تصور تغير حجم الاستثمارات بتغيير معدل الربح الممنوح على المشاركات في تمويل الاستثمارات، ويتعلق ذلك بتحفيز الأرباح المرتفعة على زيادة مستوى الادخار لدى العائلات.

* استنتاج دالة الاستثمار: بناء على ما سبق يمكن صياغة دالة الاستثمار المناسبة لأسلوب التمويل بالمشاركة، دون إغفال الاستثمارات التي تتم عن طريق التمويل الذاتي، وهي تلك التي تنفذ بأموال المستثمر دون الحاجة إلى تمويل خارجي بواسطة المشاركة، ويختار الأفراد أسلوب التمويل الذاتي، عندئذ لا يجدون فرصاً أخرى لتوظيف أموالهم تضمن لهم عائداً أفضل، وتسمح لهم الدخول في مشاركات مع الآخرين لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، وعليه فإن الاستثمار الكلي على المستوى الوطني هو مجموع الاستثماريين: المستقل وهو الذي يمول برؤوس أموال خاصة بالمستثمر ذاته، والتابع وهو الذي يتعلق بمشاركة الأفراد في تمويل هذا النوع من الاستثمارات.

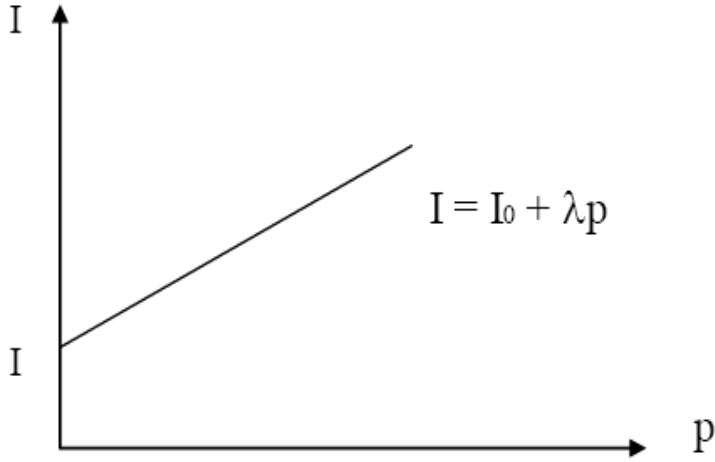
نرمز لمعدل الربح بالحرف **P**

نرمز للاستثمارات المستقلة بالحرف **I₀**

وبوجود العلاقة الطردية بين حجم الاستثمارات ومعدل الربح، فإن ذلك يتوقف على مدى حساسية الاستثمارات للتغيرات في معدل الربح، ونحصل على تلك الحساسية بحساب مقلوب ميل منحنى الاستثمار، ونرمز لها بالرمز λ

فتكون دالة الاستثمار تبعا لمعدل المشاركة على الشكل: $I = I_0 + \lambda P$

و يكون المنحنى البياني كما يلي:



الشكل (4-7): العلاقة بين الاستثمار و معدل الربح

المبحث الثالث: البدائل الإسلامية للنظام المالي الرأسمالي

يؤكد الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين أن منتجات النظام المالي الإسلامي تطرح نفسها بقوة كحل لمواجهة برائن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي هزت الأسواق المالية العالمية.

ويطلب الاقتصاديون بضرورة الإسراع نحو توسيع قاعدة استخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية من أجل مواجهة الأزمة والاستفادة من الجهود الدولية بهذا الصدد

لمواجهة آثارها السلبية عن طريق تعاون عربي إسلامي وخطة جماعية واعية تعود على الدول الإسلامية بالنفع.

ولقد أثبتت هذه المنتجات نجاحها وقوتها في التصدي للأزمات المالية والاقتصادية، والدليل على ذلك التأثير الحيادي جدا للدول التي تتميز بأسلمة نظامها المالي والمصرفي من خلال الانتشار الكبير للبنوك الإسلامية ولأدوات الهندسة المالية الإسلامية فيها.

المطلب الأول: الأوراق المالية الإسلامية أو (الصكوك الشرعية)

استطاع الفقهاء الماليون بالمؤسسات الإسلامية تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية دون أن تتضمن علاقة الدائنية والمديونية.

ومن أبرز ما تحقق من خلال الهندسة المالية الإسلامية نجد فكرة الصكوك (Sukuk) كبديل عملية بديلا للسندات القائمة على الفائدة.

تعتبر صكوك الاستثمار الشرعية إذن بديلا للسندات المحرمة التي تمثل التزاما برد المبلغ مع فائدة مضافة إليه باعتبارها قروضا ربوية. وتعرف صكوك الاستثمار الشرعية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

ومن هذا التعريف يتضح الآتي:

- الصك أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستثمرين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع.

- تأسيس على أن الصك أداة ملكية، لذلك فإن لأصحابه الحق في الأرباح (إن وجدت) التي يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له.

-قابلية الصك للتداول في البورصة، وهذه تمثل ميزة مفيدة جدا للمؤسسات المالية¹.

1- **صكوك المقارضة²:** وتعرف بأنها الوثائق المحددة (و الموحدة) القيمة والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع، ولا تنتج هذه السندات (الصكوك) أية فوائد³. (وتعتمد هذه السندات أو الصكوك في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة متساوية القيمة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح).

2- **صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الجهة المنوط بها الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن تطبيقات صكوك المشاركة، أنها تشترك فيها الدولة أو شركة مساهمة من طرف مالكي الصكوك من طرف آخر لتمويل شراء عقارات، مثلاً تديرها جهة متخصصة وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم⁴.

3- **صكوك السلم وصكوك الاستصناع:** صكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة التي لا يزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير

¹ عبد الكريم قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2009، ص40.

² وهي صكوك اقترحها الدكتور سامي حمود بديلاً عن سندات القرض بفائدة للبنك الإسلامي في الأردن.

³ د. سامي حمودة، المصارف الإسلامية: الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانيات المحتملة لتطويرها"، اتحاد المصارف العربية، 1989، ص167.

⁴ د. وليد خالد الشايحي، د. عبد الله يوسف الحجري، "صكوك الاستثمار الشرعية"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2005، ص909.

قابلية للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق¹.

أما صكوك الاستصناع فهي في حقيقتها كصكوك السلم، إذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري.

4- **صكوك الإجارة:** وتعرف على أنها صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً متماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي. فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية.

5- **شهادات الاستثمار الإسلامي:** تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو الشهادات هم أرباب المال، وتقوم الجهة المصدرة بدور الضارب مع الاتفاق على نسبة الربح وتحمل رب المال الخسارة، والمضارب الذي يخسر عمله، تصدرها المصارف والمؤسسات المالية، ولا يقل أجلها عن عام، أو مضاعفات العام وهي نوعان: شهادات الاستثمار المخصص، وشهادات الاستثمار العام².

المطلب الثاني: المشتقات المالية الإسلامية³

تعتبر المشتقات المالية منتجا من منتجات الهندسة المالية وأداة في نفس الوقت تستخدم لتحقيق أهداف الهندسة المالية مثل التحوط وإدارة المخاطر والمراجعة والمضاربة وإدارة الأصل والخصوم. وإذا كان الهدف الرئيس من عقود المشتقات وهو

¹ نفس المرجع السابق، ص 912.

² شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2002، ص 161.

³ د عبد الستار أبو غدة، **ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي**، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 18-19 ماي 2009، ص ص 2-8.

تقليل المخاطر، إلا أنها في الحقيقة هي التي عظمت المخاطر ثم عملت على إدارتها دائماً باستخدام الهندسة المالية، فهي التي خلقت المشكلة من أجل البحث لها عن علاج. تعتبر المشتقات المالية بشكلها الحالي محرمة شرعاً، لكن يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي.

و تبرز ضرورة الاستفادة من المشتقات المالية في النظام المالي الإسلامي في أنها تقدم أدوات فعالة لإدارة المخاطر العامة، كما يمكن الاستفادة من التوفير الكبير في تكاليف المعاملات وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها.

ولكن تطوير المشتقات المالية الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
 - يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية.
 - يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.
- ويعتمد النظام المالي الرأسمالي على أنواع كثيرة من المشتقات أهمها:
- أ- المستقبليات FUTURES وهي عقود تتم في بورصة خاصة بها لبيع سلع أو أدوات مالية في المستقبل، مع تأجيل الثمن أيضاً.
 - ب - الاختيارات OPTIONS وهي عقود لمنح حقوق الشراء أو بيع أشياء معينة بثمن معين، ومحل تلك العقود التزام على بائعها، وليس محل لبيع الأشياء المستهدف بيعها أو شراؤها.
 - ج - المؤشرات INDAXSES وهي أرقام محسوبة بطريقة إحصائية استناداً لأسعار حزمة أوراق مالية أو سلع متداولة، وإعطائها أوزاناً من خلال قيمتها في السوق وتقييم المجموع على رقم ثابت.

د- المبادلات المؤقتة SWAPS وهي اتفاقات على تبادل مؤقت لقدر معين من الأصول المالية أو العينية أو معدلات الفوائد، دون تبادل فعلي، وقد تباع الأشياء بالأجل لمن اشترى منه.

1- المستقبلات وبدائلها المشروعة (السلم وبيع الأجل و الاستصناع)

فالمستقبلات فيها تأجيل البدلين، وهو ممنوع شرعا، لأنه لا يفيد التملك الفوري لأحد البدلين والحق في التصرف فيه، وهي الغاية من العقود، فالحيلولة دون تملك المشتري للسلعة، وكذلك الحيلولة دون تملك البائع للثمن يخالف مقتضى العقود، ووجوب الوفاء بها والانتفاع بمحلها.

والبدل المشروع للمستقبلات أحد أمرين:

1- إما تعجيل المبيع، وتأجيل الثمن، وهو البيع بالأجل، وهو مشروع بأدلة معروفة لا داعي لذكرها ويحقق غرض المشتري بالحصول على السلعة والتزامه بثمنها في ذمته، مستفيدا من ذلك التأجيل، مع حق البائع في زيادة الثمن عن البيع الحالي، نظير ما فاتته من التقليل المؤدي لزيادة أرباحه، بقبض الثمن الحال ي ووضعه في سلع أخرى وهكذا.

2- وإما تأجيل المبيع وتعجيل الثمن، وهو السلم، وهو مشروع أيضا بأدلة كثيرة، وهو يحقق تملك البائع للثمن وانتفاعه به وحصول المشتري لاحقا على السلعة بثمن أرخص من السوق.

على أنه إذا كان المبيع مواد تدخلها الصناعة فإنه يجوز تأجيل جميع أو بعض الثمن أيضا، لأنه بوجود عنصر العمل للتصنيع تأخذ شيئا من الإجارة، وهي منفعة مؤجلة مرتبطة بالزمن المستقبل ويجوز تأجيل أجرتها، وهذا التأجيل للمبيع يقتضيه عنصر التصنيع وهو غرض مقصود للمشتري، فليس تأجيل تسلمه للمبيع - وهو معين - بل بسبب أنه موصوف في الذمة.

هذا عن الصفقة الأولى التي تتم على أساس السلم أو الاستصناع، أما تتابع الصفقات (التداول) ببيع المشتري سلما قبل تسلم الصفقة وكذلك المستصنع قبل تسلم المصنوع فهو عند جمهور الفقهاء ممنوع لأنه تداول للديون، وهي هنا ديون سلعية يمتنع تداولها كتداول

الدين النقدي، وهناك طرح قديم وحديث في شأن بيع المسلم فيه أو المصنوع قبل قبضهما، ويحتاج ذلك الطرح لبحث مؤصل جماعي ينهض لمواجهة ما حصل عليه الاتفاق في المدونات الفقهية.

2- الاختيارات وبدائلها الشرعية (خيار الشرط – العربون)

الاختيارات – كما سبق في تعريفها – لا تندرج في العقود المالية المباشرة لتمليك وتملك السلع (المعاوضات) ومع ذلك تجعل من الإرادة والمشئنة محلا للتعاقد فهي تقوم على الاعتياض عن إعطاء حق الشراء أو حق البيع وهي حقوق غير مالية، ولا تجيز الشريعة أن تكون محلا للمبادلة الرضائية الحقيقية ولو اتجهت إليها إرادة بائع حق الاختيار ومشتريه، فهذا الرضا لا قيمة له لأنه يفقد معنى المتاجرة، والآية الكريمة أخرجت من أكل المال بالباطل و التجارة عن تراض " لا تأكلوا أموالكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"

والبدائل الشرعية تتمثل في:

أ – خيار الشرط: أو ما يسمى في القوانين (الشرط الفاسخ) وذلك بأن يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإجارة أو الاستصناع) ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة وهذا يحقق مطلب التروي والتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها.. وقد نص الفقهاء على أن لمن له خيار الشرط أن يعرض السلعة التي هي محل الخيار على طرف آخر، وأن مجرد العرض لا يسقط خياره إلا إذا اقترن بالبيع للسلعة فحينئذ لتصحیح البيع يسقط الخيار.

ب – البيع مع العربون: وهو لا يخلو عن خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل غالبا باسم العربون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع حق العربون. والعربون يختلف عن هامش الجدية فهذا الأخير يقع قبل العقد وهو أمانة لدى الحاصل عليه، ولا يستحق منه إلا مقدار الضرر أما العربون فلا يكون إلا ضمن عقد، وهو جزء من ثمن السلعة وليس مقابل حق

الفسخ، فإذا تنازل المشتري عن الحق اعتبر جزءا فعليا من الثمن المطلوب تكملته، وإذا استخدم حقه في الفسخ خسر ذلك العربون واعتاض به البائع الذي عادت إليه السلعة، للبحث عن مشتر آخر.

ومن شرط العربون تحديد المدة، واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عربون، فليس له التصرف فيه، كما أن حق العربون ليس قابلا للتداول.

3- المؤشرات الإسلامية: مثال داو جونز لأسواق المال الإسلامية

يعطي داو جونز لأسواق المال، مثالا رائعا لهندسة مالية تقليدية. لكن التعامل بالمؤشر بشكله الحالي صورة من صور القمار لكن الهندسة المالية الإسلامية أعطت بديلا مناسباً، حيث أنشئت مؤشرات داو جونز للسوق الإسلامي للأشخاص الراغبين في الاستثمار وفقا لموجهات الاقتصاد الإسلامي وأن هذه المؤشرات تسير على خطى الأسهم الخاضعة للشريعة الإسلامية في كل أنحاء العالم¹، وبالتالي فهي تتيح للمستثمرين الإسلاميين أدوات شاملة مبنية على منظور استثماري عالمي حقيقي².

وتبدو أهمية هذا المؤشر الإسلامي وغيره من المؤشرات المالية الإسلامية في:³
- أنه يخدم القطاعات الأخرى في أسواق المال الإسلامية، فعلى سبيل المثال كانت هناك مشكلة عند تقييم الصناديق الإسلامية، تتمثل في لجوء من يديرونها إلى استعمال معايير قياس مشتقة من مؤشرات (FTSE)، (S&P)، وداو جونز، (MSCX)، وورلد اندكس (World Index) لقياس الأداء الداخلي الخاص بهم، وبالتالي يتسبب هذا في عدم وجود نمط موحد وأساس سليم وموضوعي، لذلك فاستخدام هذا المؤشر المالي الإسلامي يخدم الأغراض المالية للصناديق الاستثمارية، ويتماشى مع مبادئ الشريعة.

¹ يتكون مؤشر داو جونز الإسلامي من عدة مؤشرات: المؤشر العريض لداو جونز لسوق المال الإسلامي، مؤشرات فرعية مثال دي جي لسوق المال الإسلامي (الو.م.أ)، مؤشر دي جي للسوق التكنولوجي الإسلامي، مؤشر دي جي للسوق الإسلامي للسيولة الزائدة، ومؤشر دي جي لسوق الإسلامي الكندي، ومؤشر دي جي للسوق الإسلامي بالملكة المتحدة، ومؤشر دي جي للسوق الإسلامي الأوروبي، ومؤشر لسوق الإسلامي آسيا باسفيك وأخيرا مؤشر داو جونز العربي.

² - عصام الزين الماحي، "تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة"،

الملتقى السنوي الإسلامي السابع، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان/الأردن، 25 إلى 27

سبتمبر 2004، ص 5

³ حسام الدين محمد، "داو <http://www.hslamonline.net/arabic/economics/2004/09/article01.shtml>

جونز.. النسخة الإسلامية"، موقع إسلام اولين تاريخ: 20-10-2004

- أصبح عدد صناديق الاستثمار بمؤشر داو جونز الإسلامي يصل إلى 100 صندوق، يبلغ إجمالي قيمتها المالية نحو 40 مليار دولار. والجدير بالذكر أن المؤشر الآن تستخدمه حوالي 28 ألف شركة على مستوى العالم لتعرف به أداء الأسواق المالية الإسلامية والعالمية، ويستخدم في 48 دولة على مستوى العالم. كما يؤدي وجود المؤشر إلى اجتذاب جزء من الأموال العربية المستثمرة في الخارج، ليتم استثمارها داخل المنطقة العربية بشكل صناديق استثمارية، أو من خلال المشاركة في الشركات التي تدرج ضمن المؤشر.

- يعطي المؤشر أيضا ميزة لنظام الاستثمار المالي الإسلامي عبر الانترنت، إذ سيكون بمثابة الحل الأمثل للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية، حيث سيجعل لها ميزة تنافسية، لأن وجود مؤشر سوف ينشط من تلك الاستثمارات، إذ سيتيح النظام الجديد لهذه المؤسسات إمكانية الاستجابة للطلبات المتزايدة لعملائها على الاستثمارات المالية الإسلامية، وذلك من خلال ما يقدمه النظام من فرصة كبيرة للدخول إلى كبريات أسواق المال العالمية، وتقديم خدماتها الاستثمارية لقاعدة عملائها.

- يمكن المؤشر المستثمر الإسلامي من تكوين محفظة تتمتع بالسيولة ومقاومة الركود، وتتمتع بالحماية ضد التضخم، بينما تؤمن توفير عائدات مجزية في السوق مقابل رسوم إدارة مخفضة.

- المؤشر مصمم بحيث يلبي متطلبات الأدوات الاستثمارية، مثل صناديق الاستثمار.

المطلب الثالث: التوريق الإسلامي

يعتبر التوريق من منتجات الصناعة الهندسية المالية وهو عملية تمويلية متطورة، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، والتي يزيد حجم التعامل بها رغم حداثتها على 180 مليار دولار وتتوسع يوما بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية.

1- أهمية التوريق في الصناعة المالية الإسلامية: وعملية التوريق الإسلامي من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية كذلك، ويمكن الاستفادة من هذه الأداة التمويلية المستحدثة في تطوير الأسواق المالية العربية الإسلامية وحمايتها من الأزمات المالية، وعلى الهيئات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بدراسة هذه الصيغ وتطويرها.

وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية إحدى الأدوات المالية قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف هذه المؤسسات.

2- الحكم الشرعي: الحكم الشرعي للتوريق التقليدي يدخل في باب بيع الديون، فإذا بيعت محفظة القروض لمن عليه الدين فيشترط الفقهاء لجواز ذلك أن تدفع قيمة الدين حالا (نقدا) لا على سبيل الأجل. أما إذا بيعت محفظة القروض لغير من عليه الدين- وهو واقع الحال في التوريق- فقد اتفق الفقهاء على عدم جواز ذلك على سبيل الأجل، أما إذا تم البيع حالا فيرى جمهور الفقهاء عدم جواز ذلك أيضا، بينما يرى المالكية جواز ذلك بشروط خاصة. فالتوريق بصورته الراهنة لا يجوز شرعا، فهو في حقيقته بيع كالي بكالي، كما أن محفظة القروض تباع بأقل من قيمتها، وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

3- منهج التوريق الإسلامي: ولعلاج مشكل جفاف السيولة وحماية الأسواق المالية العربية من خطر الأزمات المالية الحالية والمستقبلية في حالة تطبيق التوريق الإسلامي للديون يجب تتبع طرقا عديدة. فإذا كان على المؤسسة ديون في ذمتها للغير وترغب في عدم وفائها بالتزامها نقدا لعدم توافر السيولة الكافية لذلك أو غيرها من الأسباب الأخرى يمكنها تتبع أحد الطرق التالية:¹

- تحويل تلك الديون إلى أسهم، وبخاصة عندما تقوم بإصدار جديد ضمن ما تتيحه لوائحها وأنظمتها. فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون وتمثل حصصا من موجودات تلك المؤسسة، ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة.

¹ د. عياشي فداد، "البيع على الصفة العين الغائبة وما يثبت في الذمة، مع الإشارة إلى التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 56، الطبعة الأولى، 2000، ص 133-134.

- إذا كانت الشركة أو المؤسسة المالية تمتلك سلعا عينية كالسيارات أو آلات أو غيرها، وتريد التخلص منها ومن كلفة تخزينها وصيانتها فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها بديونهم التي هي على ذمة المؤسسة. ومن ثم ستحقق المؤسسة فائدتين: التخلص من مخزون سلعي يمثل عبئا ماليا وكلفة دائمة على المؤسسة مع الوفاء بالدين وسقوط الالتزام عن ذمتها.

- إصدار سندات ملكية لأعيان مؤجرة لتشجيع الدائنين على مبادلة ديونهم مقابل تلك السندات، وهي تختلف عن سندات الملكية العادية، وإنما هي عين مملوكة مؤجرة تدر عائدا محددًا معروفًا.

4- فوائد التوريق الإسلامي¹:

1/ بالنسبة للمصارف الاستثمارية المنشئة:

تنويع مصادر التمويل التي ترجمت إلى عدد من الفوائد، وتقليل مخاطر الاعتماد على عدد محدود من مصادر التمويل، تأمين نموهم المستقبلي الذي يعتبر نتاجا ثانويا للفوائد، إضافة على كونه نتيجة لسحب هذه الأصول من الميزانية العمومية.

2/ بالنسبة للمستثمرين:

إن توريق الأصول عن طريق المصارف المنشئة يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل مستقل عن مركزهم الائتماني (جدارتهم الائتمانية)، والتركيز في المقابل على درجة الحماية التي توفرها هيكلية الأوراق المالية ومقدرة الأصول المحولة إلى أوراق مالية لتلبية التدفق النقدي الموعود، تمنحهم منفذا استثماريا كان في السابق حكرا لبعض الشركات فقط.

3/ بالنسبة للمستهلكين:

كلما كانت شركات التمويل أو المصارف المنشئة الأخرى قادرة على تنويع مصادر تمويلها، كلما انخفضت كلفة رأس المال، ومن المرجح في هذه الحال أن ينعكس هذا الانخفاض في عروض الأسعار المقدمة للمستهلكين، وإن لم يتم تقديمها طوعا سيتم فرضها بفعل قوى المنافسة نتيجة الزيادة في مصادر العرض.

¹ التوريق الإسلامي هو الحل وليس سبب الأزمة، جريدة القيس، العدد 12713، 20 أكتوبر 2008، ص 43.

4/ بالنسبة للقطاع المالي:

يسهم التوريق في خلق سوق أكثر تكاملا من خلال تقديم فئات جديدة من الأصول المالية التي تناسب رغبات المخاطر لدى المستثمرين، وعن طريق زيادة إمكانية المستثمرين في تحقيق فوائد التنوع التي تلبي حاجات قطاعات السوق المختلفة، ومن المرجح أن تزيد من إمكانية السوق وفرص النمو، نظرا لأن نموها لن يكون محصورا بحجم الهيئات المالية، ويميل إلى إحداث بيئة تنافسية نتيجة لزيادة مصدر العرض¹.

¹ أ. يوسفات علي، بوزيان رحمانى هاجر، التوريق والأزمة المالية العالمية، المنتدى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، يومي 5-6 ماي 2009، ص15.

خاتمة الفصل:

إن الشريعة الإسلامية بما تحمله في جانبها الاقتصادي من عدالة في التوزيع، وتكافل اجتماعي ومحاربة لكل أشكال الاستغلال والاحتكار والبيوع الفاسدة، وعلى العمل لتحقيق مبدأ حد الكفاية ومن نظام صيرفي تمويلي قائم على "مبدأ المشاركة في الربح والخسارة"، وعلى تمويل يركز في اختيار المشروعات الممولة على أولويات تبدأ بالضروريات والحاجيات والتحسينات، و التمويل لبعض المشروعات الاستهلاكية بالاستناد إلى قروض حسنة وعلى مؤسسة زكاة تكفل تعويض الغارمين، وعلى مبدأ تقديس العمل والكسب الحلال ونبذ الغش والكسب الحرام و كل هذه المبادئ كفيلة فعلا بأن تجعل الشريعة الإسلامية الغراء هي الأقدر على حل مثل هذه الأزمة وعلى قيادة المجتمع الدولي برمته إلى شاطئ الأمان وإلى الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي. هو بالفعل نظام يقدم العديد من الحلول لمشكلات العصر ولكن تحتاج إلى صياغة وبلورة حتى تكون قابلة للتطبيق.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

لم تعد مشكلة النظام الرأسمالي مشكلة الولايات المتحدة الأميركية بل أصبحت مشكلة العالم بأسره والذي بدأ في البحث عن بديل، والبديل إما إعادة إصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي وتنظيفه من جميع الشوائب التي علقته به خلال فترة عمله من القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن الواحد والعشرين، أو البحث عن نظام اقتصادي جديد يشمل جميع المزايا والايجابيات للنظام الرأسمالي القديم وإضافة مزايا وايجابيات جديدة. إن العالم اليوم يواجه مشكلة عالمية تتمثل في إيجاد آلية اقتصادية جديدة تعيد التوازن للنظام الاقتصادي العالمي في جميع دول العالم بما يحقق العدالة في توزيع الثروة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحد من تلوث البيئة ، ومعالجة مشاكل الديون على الدول الفقيرة، وحل مشكلة التبعية الاقتصادية، وتحرير التبادل التجاري من جميع القيود مع إعطاء الدول الأقل تقدماً فرصة إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي بما يمكنه من إعادة التشغيل واللاحق بركب مسيرة التبادل التجاري، ليقدم شيئاً ويحصل على أشياء أخرى، وبتكلفة أقل من أجل سد احتياجاته الأساسية. إن العالم اليوم أصبح كياناً واحداً لا بد من عملية إصلاح شاملة حتى يستفيد الجميع من الجميع من خلال التبادل التجاري بين دول العالم غنيها وفقيرها، وبين المتقدمين والمتأخرين. إن استمرار مسلسل الإفلاس وفضائح المشاكل الداخلية لكبرى الشركات الأميركية انعكس بظلاله على مصداقية النظام الرأسمالي في الغرب، وعلى الصمود أمام العاصفة التي هبت على أعمدة أركان النظام الرأسمالي الذي يعتمد على حرية وحدة القرار الاقتصادي الذي يستخدم نظام الأسعار عن طريق السوق للإجابة على ماذا، وكيف، وممن ينتج؟ ظهرت مشكلة المنظم أو المديرين التنفيذيين في إدارة الموارد في النظام الاقتصادي عن طريق تضخيم حجم الأرباح الورقية والمصدرة من أجل زيادة الأرباح الرأسمالية لقيمة السهم في السوق لخداع السوق بقيمة وهمية لا تعكس بأي حال من الأحوال الإنتاجية الفعلية للمنشأة الاقتصادية، ولهذا أصبح الاقتصادي الرأسمالي معرضاً للانهايار إذا استمر مسلسل الانهيارات للبنية الأساسية للنظام الرأسمالي مما يوجب سرعة البحث عن بديل ربما لن تستطيع وحدات القرار السياسي والاقتصادي في الغرب أن تدرك خطورة الموقف وستجد نفسها عاجزة عن وقف مسلسل انهيار البناء الاقتصادي للنظام الغربي، وقد

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يضطر الغرب إلى إعلان إفلاس النظام الرأسمالي برمته، وعلى الدول المتضررة أن تبحث عن التعويض في التخلي وفك الارتباط بهذا النظام المتداعي.

نتائج الدراسة:

لقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة من أبرزها مايلي :

- أن الأزمة الراهنة لا يمكن توصيفها بكونها أزمة رهن عقاري فقط ، أو أنه فقاعة لأزمة مالية ، بل هي أزمة بنيوية / هيكلية تمس جوهر النظام الرأسمالي وخاصة الأمريكي الذي ينتمي إلى الاقتصاد الاستهلاكي أكثر منه إلى الاقتصاد الإنتاجي ، حيث تراجعت قيم ومبادئ المنظومة الإنتاجية ليحل محلها الاعتماد على الخدمات بدليل أن القسم الأكبر من موارد الدخل الأمريكي يأتي من قطاع الخدمات، ورغم تجلي الأزمة الراهنة في القطاع المالي والعقاري لكنها موضوعياً ترتبط بالوضع الاقتصادي الأمريكي العام.

لهذا، ليس خطأ الزعم بأن الأزمة المالية هي أزمة سيولة، لكن في الحقيقة أنها أزمة نظام وأخلاق. فالنظام الرأسمالي مبني على أسس خاطئة بإعطائه حرية مطلقة لأفراد بإدارة الأزمة دون أدنى تدخل من الدولة لترشيد القرار الاقتصادي وتوعية أفراد المجتمع ومتابعة الاحتكارات والفساد المالي ومنع الغش وعدم الشفافية. فلطالما نادى النظام الرأسمالي بعدم تدخل الدولة التي تشكل دور الحارس فقط.

- الفكر الرأسمالي قصر إدارة الأزمة على الدولة من خلال ضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية، عبر دخوله كشريك أو كمشتري للعقارات التي عجزت المصارف عن بيعها. والوسيلة الأخرى التي لجأ إليها هذا الفكر تتمثل بخفض معدل الفائدة الربوية؛ لما لذلك من دور في تعجيل حركة النشاط الاقتصادي.

- من النتائج العجيبة للأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة ثم أخذت تجتاح أوروبا والعالم من ورائها؛ أنها لفتت أنظار الكثيرين من رجال الاقتصاد والسياسيين في أوروبا إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي وإمكانية أن يكون بديلاً للنظام السائد وعلاجاً لما تسبب فيه من مشكلات.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

- تعتبر "القيم" الإسلامية المحرك الرئيس لفاعليته فهو اقتصاد "محمل" بالقيم، وليس بالقطع "محررا" منها، فهو اقتصاد يستند في تحليله على الإنسان الأخلاقي واليد المتوضئة واقعيًا، وليس على "الرجل الاقتصادي" واليد الخفية نظريًا كما في النظام الرأسمالي، وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة، أو "شفرة أخلاقية" أضاعتها الأنظمة الوضعية منذ زمن بعيد، كما يؤكد بعض الكتاب الغربيين، تهدف إلى الاهتمام الأكبر "بالناس".

- الفكر الاقتصادي الإسلامي، تميز عن الفكر الرأسمالي بتنوعه في إدارة الأزمة من حيث تقاسم الدور بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص، وأوجد مفكروه عدة وسائل موزعة بين الدولة من جهة، وطبقات القطاع الخاص الممثلين بالمستثمرين والمستهلكين والمدخرين من جهة ثانية، مستمدة من مصدري هذا الفكر: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

- يتبين الفرق بين الفكرين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي في النظرة إلى القطاع المالي والمصرفي، يتمثل بأن هذا القطاع (المالي والمصرفي في الفكر الرأسمالي) يقوم على الربا في إدارة النشاط الاقتصادي، بينما الثاني (الفكر الاقتصادي الإسلامي) يعتبر أن هذا القطاع (المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية) يلعب دور الشريك في إدارة النشاط الاقتصادي.

- النتيجة المتوصل إليها هي أن السبب الرئيسي في إيجاد الأزمة الراهنة أنها تتمثل بشيوع ظاهرة التعامل بالربا، أو بظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا: بيعًا وإقراضًا واقتراضًا في كافة عناصر النشاط الاقتصادي، ابتداءً بالقطاع الأسري وقطاع المدخرين، ومرورا بقطاع المصارف الربوية وقطاع المنشآت الاقتصادية، وانتهاءً بالبورصة التي تتعامل بنظام بيع الديون المحرم في الشريعة، بالإضافة إلى معاملات غير شرعية أخرى.

- لقد اهتمت النظرية والاقتصادية الوضعية بالجوانب المادية للفعالية والاقتصادية، ولم تعي الاهتمام الكافي لجوانب عدالة التوزيع، لذلك عانت هذه النظرية من إخفاقات

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أخلاقية. أما في الاقتصاد الإسلامي فتطرح الفعالية والإقتصادية ككل واحد لا يتجزأ ، مما يجعل منها بديلاً ملائماً يعالج الخلل الذي عانت منه النظرية الاقتصادية الوضعية في الجوانب الأخلاقية القيمة والذي نشأ عن التراكم الرأسمالي وغياب العدالة.

- الاقتصاد الإسلامي يقوم على عدة مبادئ مهمة مستوحاة من الشريعة الإسلامية التي هي في الأصل صالحة لكل زمان ومكان، فالمشاركة بين القطاعين العام والخاص أو المشاركة بين القطاع الخاص والأفراد من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر هو البديل للفوائد البنكية المحرمة التي كانت سبباً أساسياً في طمع وجشع الرأسمالية المعاصرة ، كما أن الاستثمار لا بد أن يكون في أصول ملموسة ومضمونة لا في منتجات مالية ورقية خيالية معقدة كالتى طورتها البنوك الاستثمارية وكانت السبب في خسارتها واضمحلالها.

- أن الصناعة المالية الإسلامية لديها اليوم فرصة ذهبية لتقدم للعالم صورة ايجابية عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي وكيف يمكن ان تكون عنصراً فعالاً في اعادة صياغة النظام العالمي بشكل اكثر استقراراً واكثر انتاجية.

- والاقتصاد الإسلامي يحرم بيع الدين الذي كان جزءاً من أزمة الرهن العقاري وأزمة القطاع المالي الذي عصف بالعالم كله وأدى إلى انتقال الأزمة كالنار في الهشيم إلى أغلب دول العالم . كما أن النظام الاقتصادي الإسلامي يحرم التمويل بالفوائد المحرمة وإنما يجيز التمويل من خلال صور مختلفة كالتمويل والتورق والتأجير وغير ذلك...

توصيات الدراسة:

أما التوصيات الضرورية لإثبات حيوية وفعالية الاقتصاد الإسلامي ليكون بديلاً للنظام الرأسمالي ، فيتمثل أهمها بالآتي:

- مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة " الاقتصاد الإسلامي " وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية ، والتخلي كلياً عن تطبيق مبادئ الفكر الاقتصادي الرأسمالي المستورد من أقاصي الدنيا ، والمفروض على أمتنا ، والذي ثبت أنه لا يحمل إلا الأزمات.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

- مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتعميم تجربة "المصارف الإسلامية" في أقاليمها الجغرافية ، والتخلي عن تجربة "المصارف الربوية" التي لم تجلب إلا الويلات لأمتنا لقيامها على الربا المحرم.

- إن عرض نظام الاقتصاد الإسلامي سيمكن المؤمنين بالإسلام نظاماً للحياة والمتخذين للإسلام مقوماً أساسياً ومميزاً ذاتياً لأمتهم من إقامة نظام جديد غير الرأسمالية وغير الاشتراكية الماركسية، وسيقدمون للإنسانية كلها مذهباً متوازناً قوامه التعاون الإنساني لا الربح المادي ولا الصراع الطبقي. ولا يغض من قيمة هذا النظام أنه الآن نظام مثالي غير مطبق تطبيقاً كاملاً في أي بلد – غير أن تطبيقه قد قطع شوطاً مقدراً في عدد قليل من الدول – فإن جميع الأنظمة قد بدأت كذلك، ولأنه يحتاج إلى أن يسبقه إيمان بالأسس العقائدية التي يرتكز عليها فكل نظام عقيدة تسبقه وهذا ما يجب أن يسعى إليه المسلمون في كل بلد، ليكون ذلك سبيلاً إلى وحدتهم، إلى سائر الشعوب الإسلامية الأخرى في العالم، ليتكون من مجموع هذه الشعوب نموذج الإنسانية الجديدة المتعاونة على الخير والمتحررة من استعباد الإنسان للإنسان، وفي أي لون من الألوان، لأنه لا يخضع إلا لخالق الإنسان.

- دعوة الحكومات وأصحاب القرار إلى الاستفادة من النظام الاقتصادي الإسلامي وأدواته المالية أنه يشكّل عامل حماية من الأزمات.

- قيام مجموعة من علماء الشريعة والاقتصاد بدراسة معمقة للبدايل الإسلامية وطرحها في الندوات والمؤتمرات العالمية ، وإظهار محاسنها لتكون بديلاً عن الأنظمة الربوية والمعاملات المحرّمة.

- طرح المقررات الدراسية في المؤسسات التعليمية والجامعات في مختلف دول العالم التي تتناول الفكر الاقتصادي المعاصر والمقارن مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

- دراسة المسائل المالية المتعلقة بمدى القدرة المالية للزكاة في التخفيف من الأعباء المالية للدولة.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

- على المفكرين في الاقتصاديين الغربي والإسلامي أن لا يرفض أو يتجاهل أحدهما الآخر، بل يجب وضع مصلحة البشرية هدفاً مشتركاً، يتبادلون الخبرات والتجارب، ويتفقون على العمل بالإيجابيات ويتجنبون السلبيات.
- العمل على إعادة ترتيب حلقات الفكر الإنساني عامة والفكر الاقتصادي والمالي خاصة، بإبراز مكانة الفكر الاقتصادي الإسلامي، بين حلقات التاريخ.
- تكثيف البحوث بهدف تسهيل إجراءات استعمال صيغ التمويل الإسلامية، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين .

هذا ما يسر الله بيانه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع:

بالمراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. المصحف الشريف
2. صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، دار القلم، بيروت، 1987، حديث رقم 1377.
3. صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل من عمل يده، دار القلم، بيروت، حديث رقم 1930.
4. إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي "دراسة وتطبيق"، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
5. أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية الاقتصاد الكلي "مدخل رياضى للسياسة المالية والنقدية"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
6. أحمد إسماعيل يحيى، الزكاة: عبادة مالية وأداة اقتصادية، دراسة فى فقه الأموال، دار المعارف، القاهرة، (بدون سنة نشر).
7. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية فى الأسواق الناشئة، القاهرة: دار النيل للطباعة، 2001 .
8. أشرف محمد دوابه، "دور الأسواق المالية فى تدعيم الاستثمار طويل الأجل فى المصارف الإسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1427 هـ / 2006م، القاهرة.
9. ايمانويل والترشتاين، الرأسمالية التاريخية، ترجمة محمد مستجير، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات فى النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
11. بن حسين محمد لخضر، "الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها فى البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية، الجزائر، 1999.
12. جمال بن دعاس، السياسة النقدية فى النظامين الإسلامى والوضعى "دراسة مقارنة"، دار الخلدوني الجزائري، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
13. جمال لعمارة، تقديم د. حسين شحاتة، اقتصاد المشاركة: نظام اقتصادى بديل لاقتصاد السوق، الطريق الثالث، مركز الإعلام العربى، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.

قائمة المراجع

14. جون كينيث جالبيرث، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر، ترجمة فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة رقم 261، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
15. حسين عمر، إقتصاديات البنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995.
16. حلال جوية عيده القصاص، محددات الأثمان في السوق الرأسمالي والإسلامي، " دراسة مقارنة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
17. دانييل ارنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
18. رضا عبد السلام، انهيار العولمة: هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنهيار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
19. زينب الجوادي، الملامح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الاقتصادية المعاصرة، دار الخيال، الطبعة الأولى، 2005.
20. زينب حسين عوض الله، دسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
21. سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال و التوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2008.
22. سامي حمودة، المصارف الإسلامية: الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانات المحتملة لتطويرها، اتحاد المصارف العربية، 1989.
23. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991.
24. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
25. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة، 2004.
26. شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي- دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2002.
27. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
28. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000.

قائمة المراجع

29. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003.
30. عبد الحميد محمود البعلي، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1412 هـ / 1991 م.
31. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة جديدة، 2004.
32. عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 5، 2005.
33. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
34. عبد العزيز قاسم محارب، تنظيم الأسواق في الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
35. عبد الكريم قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.
36. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، (بدون سنة نشر).
37. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
38. عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
39. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الجزائر، 2007.
40. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة 6، دار الفكر ، دمشق، 2005.
41. متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد، مدخل عام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، 1421 هـ.
42. محسن احمد الخضيرى، إدارة الأزمات ، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
43. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995.
44. محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996.
45. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي) الجزء 2 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003

قائمة المراجع

46. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الأساسيات)، الجزء الأول، ، الباب الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
47. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
48. محمود يونس ، مقدمة فى النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2002/2003.
49. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2008.
50. مروان عطون، " الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها فى عالم النقد والمال " الجزء الثانى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
51. مسدور فارس، التمويل الإسلامى "من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
52. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، 2007.
53. وليد خالد الشايحي، د. عبد الله يوسف الحجي، " صكوك الاستثمار الشرعية"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2005.

❖ المجلات والمقالات الاقتصادية

1. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد3، سبتمبر، 2000.
2. التوريق الإسلامى هو الحل وليس سبب الازمة، جريدة القبس، العدد 12713، 20 أكتوبر 2008، ص43.
3. حسام الساموك، مجلة الحدث الاقتصادي، الإطار الفكرى والتاريخى للعولمة الاقتصادية، العدد447، الصادرة في 26 جويلية 2005.
4. سلطان أبو على ، كيف يتجنب القطاع المصرفى الأزمات (نظرية الدومينو) ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد1، 1 سبتمبر 2000 .
5. ر. هيجوت: العولمة و الأقلمة. سلسلة محاضرات الإمارات (25) مركز، الدراسات و البحوث الإستراتيجية. أبو ظبي 1998.

6. زاكي العائدي Zaki Laidi ، مقال في مجلة "Esprit" (بالفرنسية) عدد شهر فيفري 2009: الأزمة المالية الحالية.
7. ساندر مواتي وقيوم ديفال، مقال "أوروبا مريضة بالأزمة" (بالفرنسية)، مجلة "Alternatives économiques" رقم: 278، مارس 2009.
8. سميحة فوزي، "النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي"، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد 22 معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994.
9. عبد الله إسماعيل صبري: الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي. عدد 22. 1998.
10. فرانسواز نيكولا، فرانسواز نيكولا، الأزمة الآسيوية، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد. 94، 2000.
11. لوقا اريكو، مترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م13، (1421-2001).
12. نيرمين السعدنين ، القطاع المصرفي بين عوائق الأداء وتحريم الإدارة ، جريدة المدى ، بيروت ، العدد 1 ، 1 سبتمبر 2000.
13. هانس بيتر، هارالد شومان، "فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 37.

❖ المؤتمرات والملتقيات:

1. حسن عمر بالخير، الثمن العادل في الإسلام، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سنة 1400 هـ، سنة 1880.
2. حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان 2009.
3. عبد الرحمن يسري احمد "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي (1396-1422هـ) (1976-2003م)"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، محرم 1424 هـ.

قائمة المراجع

4. عبد الستار أبو غدة، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 18-19 ماي 2009.
 5. عبد الله الطاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامي، القاهرة: من 03-10 شعبان 1406 هـ الموافق 12-19 أبريل 1986، البنك الإسلامي للتنمية، 1989.
 6. عصام الزين الماحي، "تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة"، الملتقى السنوي الإسلامي السابع لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان/الأردن، 25 إلى 27 سبتمبر 2004.
 7. لحسن الداودي، "السياسة المالية: أهدافها وأدواتها"، "ندوة" السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي.
 8. محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الإقتصاديات العربية» . جامعة الأزهر، 11 من أكتوبر 2008 .
 9. يوسف القرضاوي، "دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادية"، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400 هـ / 1980م.
 10. يوسفات علي، "ندوة علمية حول آليات الأزمة المالية العالمية وأثارها على الجزائر"، 2008/11/02، جامعة أدرار.
 11. يوسفات علي، بوزيان رحمانى هاجر، التوريق والأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، يومي 5-6 ماي 2009.
- ❖ البحوث والرسائل الجامعية:**
1. إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر 2008.
 2. عياشي فداد، "البيع على الصفة العين الغائبة وما يثبت في الذمة، مع الإشارة إلى التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 56، الطبعة الأولى، 2000.

قائمة المراجع

3. عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1414 هـ / 1994م
4. مورييس أليه، ترجمة د. عبد الحميد حسن الغزالي، الشروط النقدية لاقتصاد الاسواق: من دروس اليوم إلى إصلاحات الغد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمة الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
5. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة، سلسلة الرسائل الجامعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1413 هـ / 1993م.

بم الكتب باللغة الفرنسية

1. Barthalon Eric, Crises financières: Revue problème économiques s, n° 2595, 1998.
2. C.P. Kindleberger, cité dans le rapport sur les crises financières, s/la dir. De R.Boyer, la documentation française, Paris, 2004.
3. Françoise Duboeuf, introduction aux théories économiques, édition la découverte, Parie, 1999.
4. HAMID M.TEMMAR, Les fondements théoriques du libéralisme, office des publications universitaires, Alger, 2005
5. Jacques Sapir, une décade prodigieuse (la crise financier entre temps court et temps long) revue de la régulation, N° 3, 2008, <http://www.regulation.revues.org>.
6. Jaques Adda, Mondialisation de l'économie .T.1. Casbah. ALGER 1998.

Les revus :

1. Lexique d'économie, 5eme Ed. DALLOZ, Paris 1995
2. MACKEL FREDIRIC, Les grand crises des années quatre-vingt dix, revue : problèmes économiques, N°2669 juin 2000.
3. Rapport annuel 2003, Banque Centrale Européenne, Francfort, 2004.
4. Renard Bouret ; Alain Dumas ; ECONOMIE GLOBALE, Editions renouveau pédagogique, 2001.
5. Rendall Dodd, Supprimes : topographie d'une crise, revue problèmes économiques, dossier " crise financière ", le 9 avril 2008, n°2945.

6. Revue CEPPI, *Economie Mondiale 2004*, Paris : Editions la Découverte, 2003.
7. Revue problèmes économiques, Dossier crise Financière , N°2945 ,le 9/04/2008.
8. Revue : CEPIL, *L'économie mondial 2000*, édition la découverte, Parie 1999.
9. Revue : Techniques financières et développement, *crise financière international*, N°53, Décembre 1998.

الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Andrew Felton; Carmen Reinhart, *The first global financial crisis of the 21st*, A VOX EU.ORG Publication, CEPR, 2008.
2. James R. BARTH, Susanne TRIMBATH, Glenn YAGO, *The savings and Loan Crisis Lessons from a Regulatory Failure*, Milken institute, SANTA MONICA, CALIFORNIA, 2004.

Les articles:

1. Paul Volker: *"the mother of all financial crises"*, in Kaufman(2009) *The Road to Financial Reform*, John Wiley & Sons, back cover.
2. Paul Krugman: *"the largest credit bubble in history"*, in Krugman (2009) "How Did Economists Get It So Wrong?" *New York Times*, Sep.2.
3. Angela Merkel: *"We cannot afford to keep stumbling from one crisis to the next,"* *Financial Times*, www.ft.com, 20.02.2009.
4. Fredrik Reinfeldt: *"We need to keep track of the problems on the financial markers, It was the origin of all our problems, and it is still the crux of the problem for many countries,"* *Financial Times*, www.fr.com, 20.02.2009.
5. Tim Geithner: *"Our system failed in basic fundamental ways... The system proved too unstable and fragile"*, CNN, money.cnn.com, 26.03.2009.
6. Jean-Claud Trichet: *"We should correct the substantial flaws in the financial system that have now become evident... wate we need is a new a paradigm,"* in Trichet(2009) *"A paradigm change for the global financial system,"* speech delivered at the International Colloquium *"Nouveau Monde, Nouveau Capitalisme"* roundtable, Paris, 9 January.

مواقع الانترنت:

قائمة المراجع

1. الرأسمالية والاشتراكية واقتصاديات السوق على الرابط:
<http://wwwf-law.net/openshare/behoth/ektesad8/rasmaliah/index.htm>
2. الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية على الرابط:
<http://forum.law-dz.com/index.php?showtopic=1911>
3. تطور الرأسمالية على الرابط:
<http://www.achamel.net/Lyceens/liencours.php?id=9&idc=11>
4. مقال منشور للشيخ ناصر بن محمد الأحمد، معالم الاقتصاد الإسلامي على الرابط:
<http://www.alahmad.com/mode/713>
5. مقال منشور لإبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.htm>
6. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القاندة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
<http://www.kantakji.com>
7. أزمة 1929 : الأسباب والمظاهر والنتائج على الرابط :
http://www.histgeo-ma.com/3An/.../FicHis3_6.htm
8. مقال عبد الله شحاتة: الأزمة المالية المفهوم والأسباب على الرابط:
<http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/dreldjouzi.pdf>
9. دروس أزمة 1998 المالية في روسيا
http://www.rtarabic.com/news_all_biz/33305
10. نبيل حشاد: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي على الرابط :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1685F67-11FA-49EC-AA6-DEAC122B7604.htm#1#1>
11. فلاح شفيق، النشاط الربوي والأزمات المالية على الرابط :
<http://apnoor.se/extra/26.doc>
12. حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية، محاولة للفهم، على الرابط :
<http://www.iid-alraid.com>
13. الأزمة المالية العالمية حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج على الرابط:

<http://www.almajidifo.net>

14. موقع صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، الاضطرابات المالية والاقتصاد العالمي،

أكتوبر 1998

15. خطة الإنقاذ الأمريكية على الرابط :

<http://www.aljazeera.net>

16. وقع www.kezeco.fr

17. حسام الدين محمد "داو جونز.. النسخة الإسلامية"، موقع إسلام أونلاين، على الرابط :

<http://www.hslamonline.net/arabic/economics/2004/09/article01.shtml>

18. *Bank losses, hall of sham, finance et economics, economist magazine 07/08/2008, retrieved from:*

http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11897636

19. Jean Claude Paye, « Le G 20 et la hiérarchisation du système financier international, Bulletin électronique juin 2009, sur le lien : www.mondialisation.ca

20. *The Asian Economic Crisis, retrieved from:*

<http://www.parliament.uk/commons/lib/research/rp99/rp99-014.pdf>

21. *Américain bulletin Dé dollarisation : le démantèlement de l'empire militaire financier électronique :*

<http://www.mondialisation.ca/index.php?context=va&aid=14089>